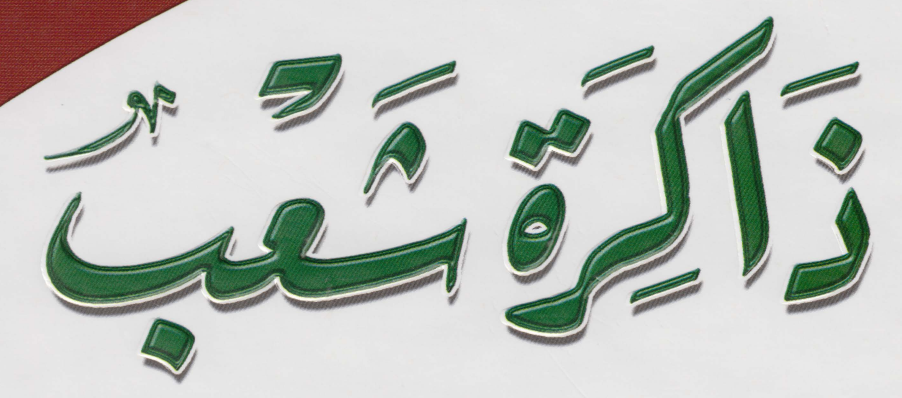


مجموعة من الأسئلة والأجوبة التي تمثّل
جزءً مهمًا من ذاكرة الشّعب البحريني

الجزء الثّاني

الأستاذ الفاضل
عبد الوهّاب حسين



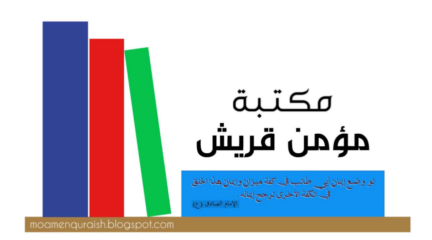


دار العصمة

ذاكرة شعب

الجزء الثاني

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م



دار العصمة/كتب - قرطاسية - ترجمة - طباعة - خدمات أخرى

مملكة البحرين - السنابس
٠٠٩٧٣/١٧٥٥٣١٥٦ - ٠٠٩٧٣/٣٩٢١٤٢١٩ - daraleamah@hotmail.com

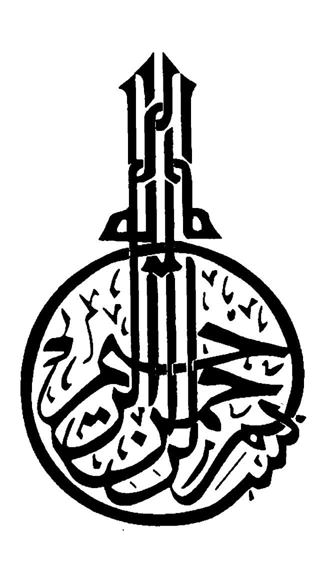
ذاكرة شعب

مجموعة من الأسئلة والأجوبة التي تمثل
جزءاً مهماً من ذاكرة الشعب البحريني

الجزء الثاني

تأليف
عبد الوهاب حسين

دار العصمة



مقدّمة

وبعد فهذا هو الجزء الثاني من كتاب (ذاكرة شعب) والذي كان عبارة عن مجموعة من حلقات الأستاذ الفاضل عبد الوهاب حسين - الأسئلة والأجوبة - والتي تمثل آراءه السياسية من خلال الأسئلة التي تعرض عليه . وقد لاحظنا في الجزء الأول مدى شمولية مواضيعه واتساعها، وهي رغم ذلك تبدو للقارئ ذات عمق وبعد ملحوظ، وهذا ما يمتاز به فكر الأستاذ. لذا فان القارئ لن يجد فرقا أو تهافتًا بين الجزء الأول والثاني..

نرجو للقارئ أن يجد متعته مع الجزء الثاني سائلين المولى أن يوفقنا لإتمامه وسبر جوانبه ...

الناشر

مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٣٣

التاريخ: ٣٠ / رمضان / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٣ / نوفمبر ـ تشرين الثاني / ٢٠٠٥م

التحرك الجديد والغطاء الشرعي

السؤال (١):

وفيه فقرتان.. وهما:

(أ) هل يوجد غطاء شرعي للتحرك الجديد؟

(ب) هل سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم راضي عما حصل من انقسام في التيار؟ وما هو موقفه من التحرك الجديد؟

وهل تتوقع أن يقف ضده في المستقبل؟

الجواب (١ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: يختلف الفقهاء رضي الله عنهم (حسب فهمي) في مسألة الغطاء الفقهي، وعلى كل مكلف أن يعمل في هذه المسألة.. وفق مرجعيته في التقليد.

النقطة الثانية: هناك إذن عام من بعض الفقهاء العظام للتحرك (كما فهم من فتوى مكتب آية الله العظمى السيد السيستاني في دمشق، وفتوى آية الله العظمى السيد فضل الله) بشرط أن لا يكون هناك إخلال بالنظام العام للأمة (حسب تعبير آية الله العظمى السيد فضل الله) أو مخالفة للقانون (حسب مكتب آية الله العظمى السيد السيستاني في دمشق) وأن لا يقع ضرر بليغ على المطالبين بالحقوق.. ومن يعمل بهذه الفتوى: يمكنه التحرك مع مراعاة الشرطين المذكورين.

النقطة الثالثة: ينبغي الرجوع إلى الأخوة الأعزاء القائمين على التحرك الجديد، والاستفسار منهم عن تفاصيل الغطاء الشرعي لتحركهم، وعن رأيهم في

الموضوع برمته.

الجواب (١ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لا أعتقد بأن سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى ورعاه وأمد في ظله المبارك) راض عن الانقسام الحاصل في التيار.. وأعتقد أنه يتجرع مرارته غصة بعد غصة.

النقطة الثانية: نستطيع أن نتعرف على المبادئ التي يقوم عليها موقف آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى ورعاه وأمد في ظله المبارك) من التحرك الجديد من التصريحات التي أدلى بها خطاباته.. منها التصريحات التالية:

التصريح الأول: عبارة عن فتوى لسماحته صرح بها في خطاب له في السنابس في هذا الشهر.. خلاصتها: إذا كان هناك رأي ناضج، فإنه يحرم على صاحبه أن يحتفظ به لنفسه، وهذه الفتوى (كما هو واضح) تتجاوز حق إبداء الرأي، إلى حرمة احتفاظ صاحب الرأي الناضج برأيه لنفسه.

التصريح الثاني: أدلى به في خطاب الجمعة بعد عودته الأخيرة من الجمهورية الإسلامية في إيران.. وخلاصته: إذا اختار المؤمنون لأنفسهم قيادة من علماء هذا البلد، فإنه سوف يدعمهم.. وعليه: فإن سماحته (حسب فهمي) لن يقف في وجه أي تحرك يتوفر له الغطاء الشرعي، بل سوف يقدم له الدعم.

التصريح الثالث: أدلى به في خطاب ليلة العاشر من المحرم الفائت في مدينة المنامة.. وخلاصته: أن العلماء لن يسمحوا لأنفسهم بأن يقفوا سدا في وجه مطالبة

الشعب بحقوقه العادلة المشروعة من السلطة.

النقطة الثالثة: أقرأ شخصيا من سلوك سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى ورعاه وأمد في ظله المبارك) وتعاطيه مع الآخرين، بأنه إذا وجد التحرك الجديد، ووجد سماحته فيه بعض جوانب الخلل، ووسعه (من الناحية الشرعية) السكوت عنه.. فإنه لن يتكلم بما يضره.



الاستقالة من الوفاق

السؤال (٢):

يقال: أن المؤسسين لحزب الله في لبنان، حينما أرادوا الانشقاق عن حركة أمل، وتأسيس حزب الله، لم يفعلوا ذلك إلا بإذن من الولي الفقيه. ألا يحتاج الأخوة المستقيلون من الوفاق إلى أذن من الولي الفقيه، لكي يستقيلوا من الوفاق، ويؤسسوا حركة جديدة؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لم تأسس الوفاق، ولم يكن الانتماء إليها، ولم تمارس عملها.. على أساس ولاية الفقيه، لتكون مجرد الاستقالة منها (لمن يرى ولاية الفقيه) تحتاج إلى إذن من الولي الفقيه.

النقطة الثانية: يختلف الفقهاء (حسب فهمي) في مسألة الحاجة إلى الغطاء الشرعي للتحرك السياسي في الشأن العام، وهناك رأي فقهي يشترط الغطاء من

الولي الفقيه.

النقطة الثالثة: ينبغي على كل مكلف يريد التحرك السياسي في الشأن العام.. أن يرجع إلى الفقيه الذي يقلده للعمل برأيه، وفي هذه الحالة قد تتغير بعض الأوضاع والمواقف.



السؤال (٣):

ألا تتفق معي: بأن المواقف السياسية لا ثابت لها، وأن الشعارات تتغير من مرحلة إلى أخرى، وأن مرحلة الشعارات المعادية لأمريكا قد حان قبرها، وان الواقعية السياسية التي تدعونا للقبول بالتسجيل تحت مظلة القانون الجديد، والمشاركة في الانتخابات البرلمانية، تدعونا في نفس الوقت للتعاون مع أمريكا بدلا من معاداتها؟

الجواب (٣):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: العمل السياسي (الملتزم) يقوم على ثوابت لا يسمح بتجاوزها، وقد أوضحت في حلقة سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة) العلاقة بين الإستراتيجية والتكتيك.. وهي ذات صلة بالموضوع، فأرجو الرجوع إليها.

النقطة الثانية: أعتقد بأن ممارسة العمل السياسي على أساس برجماتي بحت.. لا بد وأن يتضمن انتهاكا لحقوق الإنسان، ولا يمكن أن يحفظ كرامته.

النقطة الثالثة: أوافق الأخ السائل الكريم، أن الشعارات (الصحيحة) قد تتغير من

مرحلة إلى أخرى.. بل ينبغي أن تتغير، لأن الهدف من الشعار هو التركيز على قضية محورية في مرحلة من المراحل، والقضايا المحورية تختلف من مرحلة إلى أخرى.

النقطة الرابعة: أعتقد أن شعار (الموت لأمريكا) كان ولا يزال شعارا عبقريا، وأن الحاجة إليه اليوم، أكثر من الحاجة إليه في بداية ولادته السياسية على يد الإمام الخميني العظيم ﷺ لأن الشعوب العربية والإسلامية كانت (في ذلك الوقت) تدرك بوضوح لا لبس فيه عداء أمريكا إلى العالمين: العربي والإسلامي، لأنها كانت ظاهرة (في سياساتها ومواقفها) بمظهر العدو لهما.. أما اليوم: فإن الوعي لدى الكثير من أبناء العرب والمسلمين، أصبح مهددا بالاختراق، بسبب ظهور العدو الرئيسي والشيطان الأكبر (أمريكا) بمظهر الصديق، وحامل مشعل الحرية والديمقراطية للعالمين: العربي والإسلامي، من أجل تنفيذ أجندتها السياسية الخطيرة في المنطقة، وفي مقدمتها تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني المغتصب لفلسطين العزيزة، مستغلا معانات الشعوب العربية والإسلامية من استبداد وظلم وفساد حكامها، وقد نجحت أمريكا في خداع الكثير من الناس.. لا سيما: المتمظهرين بالوعي، والمتشدقين بالحكمة والدبلوماسية والواقعية السياسية، مما يؤكد أهمية التركيز على شعار: (الموت لأمريكا) في سبيل لفت انتباه الشعوب العربية والإسلامية المستضعفة إلى العدو الحقيقي لهم، والشيطان الأكبر (أمريكا) وتحصين وعيهم من الاختراق.

النقطة الخامسة: الواقعية البعيدة عن المبادئ أو الثوابت التي دعت البعض (في فهم البعض) إلى التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية.. ثم المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، تدعو هذا البعض (إذا سلمنا بصحة الأساس) إلى الارتماء في

أحضان أمريكا بدلا من معاداتها، ولكن (قطعا) ليس كل من دعا إلى التسجيل والمشاركة هو كذلك.

❖❖❖

جمعيات التحالف الرباعي والتسجيل

خيار المقاطعة

السؤال (٤):

وفيه فقرتان.. وهي:

(أ) ما الذي تغير في وضع جمعيات التحالف الرباعي بعد التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية من وجهة نظر الأستاذ عبد الوهاب حسين.. لا سيما: مع إصرار بعض ممثليها على أن موقفهم لم يتغير من (دستور: ٢٠٠٢)؟ وما هي قيمة طرح شعار: (الدستور أولا) من قبل هذه الجمعيات بعد التسجيل؟

(ب) قال الشيخ علي سلمان: في حال مشاركة الوفاق في الانتخابات القادمة، لا يعتقد أن المستقيلين منها سيقومون بتعزيز خيار المقاطعة الذي سيفشل قوائمها. هل حقا: لن تقوموا بالدعوى لخيار المقاطعة، إذا قررت الوفاق المشاركة؟

الجواب (٤ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أعتقد بأن التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية يترتب عليه

(عمليا ومنطقيا) الاعتراف بـ(دستور: ٢٠٠٢) لأن القانون المذكور ينص في (المادة: ٦. الفقرة: ٤ ـ أ) على أن يتضمن النظام الأساسي للجمعية النص على التقيد بأحكام ميثاق العمل الوطني ودستور المملكة واحترام سيادة القانون في ممارسة أنشطتها.

النقطة الثانية: لم تكن جمعيات التحالف الرباعي تعترف (فيما سبق) بـ(دستور: ٢٠٠٢) وبعد التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية تغير وضعها فيما يتعلق بالموقف من المسألة الدستورية، وأصبحت عمليا (حسب التحليل العلمي) تعترف بـ(دستور: ٢٠٠٢) وأن كانت لها تصريحات سياسية بخلاف ذلك، إلا أن تلك التصريحات لا تغير في الحقيقة شيئا، فإذا فرضنا نشوب خلاف قانوني (مستقبلا) بين أحدى الجمعيات المنضوية تحت قانون الجمعيات السياسية مع السلطة حول نشاط للجمعية يقوم على أساس عدم اعترافها بـ(دستور: ٢٠٠٢) فإن أية محكمة، وأي قاضي، سوف يحكم لصالح السلطة (قطعا).

النقطة الثالثة: إذا رفعت الجمعيات المنضوية تحت قانون الجمعيات السياسية شعار (الدستور أولا) فإني أفهم من ذلك: أن لديها عناية فائقة بإدخال تعديلات علي (دستور: ٢٠٠٢) تتناسب مع تطلعاتها السياسية من خلال الآلية المنصوص عليه فيه.. وليس عدم اعترافها بهذا الدستور، وأعتقد جازما: بأنها لن تستطيع إدخال أية تعديلات لا تريدها السلطة التنفيذية، لأن السلطة التنفيذية حسب (دستور: ٢٠٠٢) الآمر والناهي الوحيد، ومن بيده خيوط اللعبة كلها في الدولة، وليس البرلمان إلا وجود شكلي لتجميل صورة النظام، ومحرقة سياسية للمعارضة.

الجواب (٤ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: رأيي في المشاركة لم يتغير، وأعتقد بأن المشاركة سوف تدخل بعض أطراف المعارضة (المشاركة) في مأزق سياسي حرج للغاية.. واحفظوا عني: بأن بعض الشخصيات الكبيرة سوف تضطر للتراجع عن موقفها الداعم للمشاركة أو تلتزم الصمت على اقل تقدير (وإن كان ذلك بعد فوات الأوان) لأنه لن يكون في وسعها الاستمرار في مسايرة السلطة المستبدة، وربما تؤدي الألاعيب والتطورات السياسية الجديدة إلى المصادرة السياسية لبعض المؤسسات المعروفة، وتتغير خارطة العلاقات والمواقف، فإذا كنت حيا فسوف أذكركم، وإن كنت ميتا فاذكروني (بخير) يرحمكم الله تعالى.

النقطة الثانية: إني ملتزم (في هذا الوقت) بمجرد إبداء الرأي (لإلقاء الحجة) دون التحرك من أجل العمل به.. لأسباب أوضحتها في مناسبات سابقة.

وعليه: فإني لن أتحرك شخصيا ضد قرار الوفاق إذا قررت المشاركة في الانتخابات القادمة، وقد أعلنت عن هذا الموقف في وقت سابق.. ولم يتغير شيء.

النقطة الثالثة: فيما يخص الأخوة الآخرين في التيار، الذين يرون خطأ قرار المشاركة، ويدعون إلى المقاطعة، أرى بأن موقفهم من مشاركة الوفاق، سوف يتوقف على الموازنة في حساباتهم السياسية، وهنا أشير إلى مسألة مهمة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار.. وهي: أن رئيس الوفاق: (فضيلة الشيخ على سلمان) يتوقع حصولها (كحد أقصى) على (١٣ ـ ١٤: مقعدا) وأري بأن هذا العدد يمكن أن يتقلص بسبب التلاعب في توزيع الدوائر الانتخابية، وفوز أشخاص غير وفاقيين في بعض الدوائر (وسوف تساعد على ذلك بعض الألاعيب السياسية للسلطة من أجل إسقاط بعض الشخصيات الوفاقية المرشحة للانتخابات) وإذا تحرك الداعون إلى المقاطعة من أجل إنجاح خيارهم وإفشال الخيار الآخر، فإن العدد سوف يتقلص

أكثر (بالطبع) وهنا تأتي الموازنة الدقيقة لدى الداعين إلى المقاطعة: هل ترجح لديهم فكرة تقوية موقف المقاطعة وإن ترتب عليه إضعاف الوفاق في الانتخابات البرلمانية (إلى هذا الحد) أم ترجح لديهم فكرة المحافظة على قوة الوفاق وهيبتها في المؤسسة البرلمانية برجاء أن تقدم بعض الخدمات لهذا الشعب المظلوم.

أرى: بأن المسألة تحتاج إلى حوار جدي ومسؤول بين الطرفين للاتفاق فيما بينهم.. وأن لا يهمل الموضوع أو يترك للصدفة.



أين الخلل؟

السؤال (٥):

مسألة الدماء من المسائل الحرجة التي تقف في وجه أية مواجهة مع السلطات المستبدة، وكثيرا من المرجعيات الدينية تتحفظ عندما تصل المسألة إلى الدماء، ولم يشذ عن ذلك إلا الإمام الخميني، الذي كان جريئا في مواجهة الطاغوت رغم سقوط أعداد كبيرة من الشهداء.. أين يقع الخلل: هل هو في التشريع، أم في المرجعيات الدينية؟

الجواب (٥):

الإسلام العظيم يريد للإنسان أن يعيش في الحياة بحرية وعزة وكرامة، والإسلام العظيم يستقبح الظلم والاستبداد، ويستنكر السكوت عليهما، ويحرض أتباعه على مقاومتهما بكل أشكال المقاومة المشروعة، وتقديم التضحيات الكبيرة من أجل الحرية والعزة والكرامة الإنسانية، وعدم السكوت علي الظلم والاستبداد.. ومع ذلك: تكرس الظلم والاستبداد في العالم الإسلامي لقرون ممتدة، وتشعر الكثير

من الشعوب الإسلامية المستضعفة بالعجز عن مقاومتهما، بسبب الفقه ألتجزيئي، الذي يشل حركات المقاومة، ويضعف تأثيرها في القضاء عليهما، تحت عناوين براقة لامعة.. مثل: الحكمة والواقعية والدبلوماسية، والتحفظ في الأعراض والدماء، وكأن السكوت على الظلم والاستبداد، يحفظ الأعراض والدماء، أكثر من مقاومتهما، وكانت النتيجة: أن حمل البعض (بغير حق) الإسلام العزيز المسؤولية عن ذلك، لأنه الدين الذي تدين به هذه الشعوب، فلو كان يرفض الظلم والاستبداد لقضى عليهما.

والحقيقة المعلومة تاريخيا وفي الوقت الحاضر: أن الظلم والاستبداد يكرس في البلاد الإسلامية تحت عباءة الدين، وصمت بعض علماء الدين، وعجز الشعوب الإسلامية عن المقاومة، لأن بعض علماء الدين لا يسمحون للشعوب الإسلامية بمقاومة الظلم والاستبداد.. باسم الدين (وسوف يسألون عن ذلك يوم الدين) وقد كان للإمام الخميني ﭬ شأن آخر، حيث حرض الشعب الإيراني المسلم على المقاومة، وتقديم التضحيات العظيمة من أجل حريته وعزته وكرامته الإنسانية، وإسقاط نظام الشاه المجرم.

والخلاصة: أن الإسلام العظيم يستقبح الظلم والاستبداد، ويحرض أتباعه على مقاومتهما، وتقديم التضحيات، ويخوفهم بالنار إذا سكتوا عنهما ولم يقاوموهما، فإذا كان هناك خلل في مواجهة الظلم والاستبداد ومقاومة الأنظمة الظالمة المستبدة، فهو في الفقه التجزئي والمرجعيات الدينية.. وليس في الدين أو التشريع الإسلامي العظيم (قطعا) مع التأكيد على أن الأصل (فطرة وعقلا وشرعا) هو المقاومة للظلم والاستبداد، وان السكوت عنهما، والمعايشة لهما، والمسايرة لهما، تحتاج إلى تبرير عقلي ورخصة شرعية..

لحالة استثنائية.

قال الإمام الباقر عليه السلام: "يكون في آخر الزمان قوم يتبع فيهم قوم مراؤون، يتقرؤن ويتنسكون، حدثاء وسفهاء، لا يوجبون أمرا بمعروف ولا نهيا عن منكر، إلا إذا أمنوا الضرر، ويطلبون لأنفسهم الرخص والمعاذير، يتبعون زلات العلماء وفساد علمهم، يقبلون على الصلاة والصيام، وما لا يكلمهم في نفس ولا مال، ولو أضرت الصلاة بسائر ما يعملون بأموالهم وأبدانهم، لرفضوها كما رفضوا أسمى الفرائض وأشرفها.. هنالك يتم غضب الله عليهم، فيعمهم بعقابه، فيهلك الأبرار في دار الفجار، والصغار في دار الكبار. إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبيل الأنبياء، ومنهاج الصالحين، فريضة عظيمة بها تقام الفرائض، وتؤمن المذاهب، وتحل المكاسب، وترد المظالم، وتعمر الأرض، وينتصف من الأعداء، ويستقيم الأمر، فأنكروا بقلوبكم، والفظوا بألسنتكم، وصكوا بها جباههم، ولا تخافوا في الله لومة لائم، فإن اتعظوا، وإلى الحق رجعوا، فلا سبيل عليهم ﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُولَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[1] هنالك فجاهدوهم بأبدانكم، وابغضوهم بقلوبكم، غير طالبين سلطانا، ولا باغين مالا، ولا مريدين بالظلم ظفرا، حتى يفيئوا إلى أمر الله، ويمضوا على طاعته".



السيستاني هزم أمريكا من فوق سجادته

السؤال (٦):

تقول بأن الإمام السيد السيستاني هزم أمريكا من فوق سجادته ولم

---

(١) الشورى: ٤٢.

يخرج من بيته، في الوقت الذي يطالبك الشارع بالنزول إلى الميدان، وتحمل مسؤوليتك الدينية والوطنية إلى جانب إخوانك. ماذا تريد من قولك: بأن السيد السيستاني هزم أمريكا من فوق سجادته ولم يخرج من بيته؟ هل تريد أن تبرر هروبك من مسؤوليتك الدينية والوطنية بطريق خاطئ؟ أليس في موقفك هذا استبداد وتجاهل لإرادة الشارع؟

الجواب (٦):

وفيه نقط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أردت بقولي عن الإمام السيد السيستاني (حفظه الله تعالى ورعاه وأمد في ظله المبارك) بأنه هزم أمريكا سياسيا من فوق سجادته ولم يخرج من بيته أن أوجه رسالتين.. وهما:

الرسالة الأولى ـ للقيادات: وفحواها أنها تستطيع أن تتابع الساحة وتؤدي دورها القيادي بحرفية وفق آليات عمل صحيحة للمتابعة واتخاذ القرارات مهنيا.. بدون الحاجة إلى الاتصال المباشر.

الرسالة الثانية ـ للجماهير: وفحواها أن عمل القيادات (العليا) لا يتطلب بالضرورة (كما يفهم البعض خطأ) النزول في المسيرات والاعتصامات والتجمعات، فهي تستطيع أن تمارس عملها القيادي بمهنية،-وفق آليات عمل للمتابعة واتخاذ القرارات المناسبة.

النقطة الثانية: أنا لم أتهرب (إن شاء الله تعالى) عن مسؤوليتي الدينية والوطنية، وإنما أراعي الشروط الشرعية للتحرك.. وفي مقدمتها: توفر الغطاء الشرعي، وإحراز المصلحة العامة.. وقد بينت قبل قليل: المراد من إحراز المصلحة العامة في التحرك،

وأنا أبذل ما في وسعي بذله، وأقوم بما هو متاح لي القيام به، وأبحث عن المزيد من الفرص لخدمة ديني ووطني.. وأسأل الله جل جلاله القبول. وأنا اشعر بما في قلوب إخواني المؤمنين من الألم والحزن، وأعتذر إلي الله تعالى وإليهم عن كل ما أسببه لهم من ألم وحزن، وعن كل تقصير، وأسأل الله تعالى، وأسألهم قبول العذر، وقبول العذر من شيم الكرام.

النقطة الثالثة: ليس في موقفي (إن شاء الله تعالى) استبداد وتجاهل لإرادة الشارع.. لأنه بعذر، أرجو من الله تعالى ومن إخواني المؤمنين الأعزاء قبوله.



المرجعية الدينية في البحرين

السؤال (٧):

كثيرا ما تتحدث عن إتباع المرجعية الدينية والقيادة. هل توجد في البحرين المرجعية الدينية والقيادة التي تستطيع أن تتعامل مع النظام الخليفي بفاعلية وتحقق طموحات هذا الشعب؟ إذا لم توجد كيف ينبغي لشعب البحرين أن يتصرف؟

الجواب (٧):

توجد في الساحة الوطنية رموز وقيادات دينية وسياسية معروفة متصدية للشأن العام، وهناك ثلاثة فروض (حسب فهمي وتقديري) يمكن الوقوف عليها.

الفرض الأول: أن يرى المكلف بأن الشروط الشرعية والموضوعية المطلوبة للمرجعية الدينية السياسية، متوفرة في الرموز والقيادات الموجودة حاليا.. وفي هذا الفرض: ينبغي عليه أتباعها والتقيد بأوامرها ونواهيها القيادية وأن يخلص إليها.

الفرض الثاني: أن يرى المكلف بأن الشروط الشرعية أو الموضوعية المطلوبة للمرجعية الدينية السياسية (لا) تتوفر في الرموز والقيادات الموجودة حاليا، وفي نفس الوقت (لا يرى) (حسب مرجعيته في التقليد، وتشخيصه الموضوعي للوضع في الساحة) بأنه مكلف بالتحرك خارج دائرة الرموز والقيادات الموجودة حاليا في الساحة الوطنية.. ففي هذا الفرض: هو غير ملزم بأتباع الرموز والقيادات الموجودة حاليا، وأن عليه أن يسعى للقيام بما في وسعه القيام به (ما هو متاح) من الاهتمام بأمور الوطن والمسلمين، بما يتناسب مع وضعه الذي اختاره لنفسه.. وتكليفه الشرعي.

الفرض الثالث: أن يرى المكلف بأن الشروط الشرعية أو الموضوعية المطلوبة للمرجعية الدينية السياسية (لا) تتوفر في الرموز والقيادات الموجودة حاليا، وفي نفس الوقت (يرى) (حسب مرجعيته في التقليد، وتشخيصه الموضوعي للوضع في الساحة) بأنه مكلف بالتحرك خارج دائرة الرموز والقيادات الموجودة حاليا في الساحة الوطنية.. ففي هذا الفرض: هو غير ملزم بأتباع الرموز والقيادات الموجودة حاليا، ولكنه مطالب بتوفير الغطاء الشرعي من المرجعيات الدينية للطائفة (إن لزم وفق مرجعيته في التقليد) لكي يستطيع التحرك فعلا، ولا يستطيع العمل بدون غطاء شرعي، وهناك أحكام لحالة الضرورة، ينبغي على كل عامل مكلف التعرف عليها.

ملاحظة (١): يختلف الفقهاء في مسألة الغطاء الشرعي، وعلى كل مكلف الرجوع في المسألة إلى من يقلده في مقام العمل.

ملاحظة (٢): ما جاء في الإجابة على السؤال اعتمدت فيه على فهمي الخاص لأقوال الفقهاء، وقد أكون مخطأ في الفهم، وقد أجبت على السؤال بهدف التثقيف وفتح أفق التفكير، وعلى كل مكلف الرجوع إلى مرجعيته في التقليد في

مقام العمل.

❖❖❖

القيادات والتجربة

السؤال (٨):

ألم تثبت التجربة عجز القيادات الدينية عن الإدارة الناجحة للملفات الساخنة. ما جدوى الرجوع إليها بعد ذلك؟ وما حجية رأيها وقيمته عقلائيا؟

الجواب (٨):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لا يوافقك الجميع على هذا التقييم، وهناك من يذهب إلى خلافه تماما.

النقطة الثانية: هناك من يقول بضعف الأداء ولكن ليس بهذا السوء، وأن وجود هذه القيادات أفضل من عدمها.

النقطة الثالثة: في ذهني قول لأحد الفقهاء (لا أذكر الفقيه الآن) أورده في بحث له عن ولاية الفقيه.. خلاصته: إذا كانت القيادة مستوفية للشروط الشرعية، فإن ضعف الأداء لا يستلزم عزلها.



الرؤية الفقهية وقانون الجمعيات

السؤال (٩):

ورد قبل فترة على لسان أحد الرموز الأفاضل أن هناك رؤية فقهية

دقيقة لخيار الدخول تحت مظلة قانون الجمعيات، وأنهم يحتاجون للرؤية الفقهية الأدق. هل وصلتكم هذه الرؤية؟

ولماذا لم تتجاوبوا معها؟ ولماذا لم تطرح أمام الشارع لفهمها؟

الجواب (٩):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لم اطلع علي هـــذه الرؤية، ولـــم أرى (حـتى الآن)تأسيسا فكريا أو فقهيا أو سياسيا للتسجيل، وقد استندت الوفاق في التسجيل على موافقة سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) وهو لن يجيزها إلا إذا كان مطمئنا إلى عدم مخالفة التسجيل إلى الشريعة المقدسة.. ولا يتهم مؤمن سماحته في دينه.

النقطة الثانية: من الناحية المنهجية: ينبغي أن تكون الرؤية سابقة على العمل وليست لاحقة.

النقطة الثالثة: الخلاف بين المؤمنين حول التسجيل يدخل في دائرة المنهجية السياسية للعمل، وليس حول شرعية أو عدم شرعية التسجيل، ولا يوجد أحد من الرافضين للتسجيل يملك صلاحية الفتوى.

النقطة الرابعة: إذا وجدت الرؤية الفقهية للتسجيل، فإنه ينبغي نشرها بين الجماهير، بهدف نشر الوعي الفقهي للعمل السياسي بينهم، وهو مطلوب عقلا وشرعا.



التجنيس

السؤال (١٠):

ينذر ملف التجنيس السياسي بعواقب وخيمة لم تتضح حتى الآن كل أبعادها.

(أ) ما هو برأيك واجب المعارضة تجاه هذا الملف؟

(ب) هل تعتقد بأن القوى السياسية المعارضة ليست لديها إستراتيجية واضحة ومحددة لحلحلة هذا الملف؟

الجواب (١٠):

أوافق الأخ السائل الكريم حول خطورة ملف التجنيس السياسي في البحرين وعواقبه الوخيمة على المواطنين، وقد أوضحت ذلك بالتفصيل في أحدى حلقات (أسئلة وأجوبة) كما أوضحت المطالب الوطنية في هذا الملف، وأرى بأن المعارضة مطالبة بالشيء الكثير تقوم به في هذا الملف، ولم أرى إستراتيجية واضحة لديها لحلحلة هذا الملف، ولم تقوم بما هو مطلوب منها فعلا، وأن أداء مركز البحرين لحقوق الإنسان في الملف، أفضل من أداء الجمعيات السياسية.. وقد أثبتت تجربة المركز: أن الرؤية الواضحة، والعمل الجاد في الملف، يمكن أن يحققا تقدما في طريق تحقيق المطالب فيه.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٣٤

التاريخ: ٥ / شوال / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٨ / نوفمبر ـ تشرين الثاني / ٢٠٠٥م

السيستاني أم مقتدى الصدر؟

السؤال (١):

لقد أشدتَ في مناسبات سابقة بمنهجية السيد مقتدى الصدر في مقاومة الاستعمار الأمريكي المحتل للعراق، ثم وجدناك تتحدث عن عبقرية السيد السيستاني في اللعبة السياسية مع أمريكا التي وصفتها بالشيطان الأكبر. أليس هذا تناقض منك؟

الجواب (١):

لا زلت متمسكا بما ذهبت إليه سابقا من الإشادة بمنهجية السيد مقتدى الصدر (سدد الله تعالى على الدرب خطاه) في مقاومة الاستعمار الأمريكي المجرم في العراق وتصحيحها، وقد قلت في منسبات أخرى: بأن الدخول في اللعبة السياسية (بمنهجية المقاومة السياسية التي اتبعها آية الله العظمى السيد السيستاني وبعض القوى الإسلامية والوطنية في العراق) خيار صحيح ومطلوب أيضا، ويصب في خدمة الشعب العراقي المستضعف، لا سيما أن الدخول في اللعبة السياسية جاء من أجل استحداث وصياغة وضع جديد للعراق، وليس المسايرة لوضع مفروض، فالمشاركة تأتي ضمن الجهود الإسلامية والوطنية لتحديد المصير المشترك للشعب العراقي المستضعف، والمشاركة متاحة لكافة العراقيين، ومن غير الجائز (عقلا وشرعا) التخلف عن ذلك والتقصير فيه من أي مسلم غيور على دينه ووطنه. وأرى بأن بعض القوى التي تعارض المشاركة في العملية السياسية هناك (وفق القواعد التي نجح آية الله العظمى السيد السيستاني في فرضها على المستعمر الأمريكي) إنما يعارضون ذلك: لأنهم لا يريدون العدل والمساواة بين كافة المواطنين العراقيين، ويسعون بكافة الوسائل (المشروعة والإجرامية) للاحتفاظ بمكتسبات قديمة (غير

شرعية) في الحكم، ويعملون على فرضوها (كأمر واقع) بالعنف والجريمة على أغلبية الشعب العراقي الظلوم.

وهنا أخلص إلى نتيجتين مهمتين.. وهما:

النتيجة الأولى: إنني أرى التكامل بين منهجيتي المقاومة السياسية للسيد السيستاني العظيم، والإصرار على إبقاء خيار المقاومة العسكرية حاضرا للسيد مقتدى الصدر المجاهد الصبور، وأن أحد المنهجين لا يغني عن الآخر ولا يلغيه، ومن الضعف والحماقة وسوء التدبير (استنادا إلى تقدير الظروف الموضوعية الحالية في العراق والمنطقة) حصر المقاومة في أحد الخيارين فقط.

النتيجة الثانية: أن قياس البعض (منهجيا) المشاركة في الانتخابات البرلمانية في البحرين في ظل (دستور: ٢٠٠٢) المفروض على الشعب البحريني المظلوم على مشاركة آية الله العظمى الإمام السيد السيستاني (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) في العملية السياسية في العراق.. والقول بالتشابه بينهما، يدل على سطحية الفهم وخطأ القياس لاستبعاد حقيقة وأبعاد المشاركتين والأسس التي تقوم عليها كل مشاركة وعدم النظر إليها، ويقوم القول بالتشابه (حسب فهمي) على أساس التمسك بمجرد الاسم أو الصورة (مشاركة) بغض النظر عن حقيقة المشاركتين وأبعادهما والأسس التي تقوما عليها، وكأن الاختلاف حول المشاركة في الانتخابات البرلمانية في البحرين يقوم على ذات المشاركة، وليس حول حقيقتها السياسية وأبعادها والأسس الذي تقوم عليها، فالداعون إلى المقاطعة هم من أوائل الداعين إلى تفعيل الدستور وإعادة الحياة البرلمانية (في زمن قانون أمن الدولة) وقدموا التضحيات الجسيمة في سبيل هذا المطلب الشعبي، وتصدروا الدعوة إلى التصويت على ميثاق العمل الوطني على هذا الأساس، وكان لهم الفضل الكبير في

نجاح التصويت، ولكن لما انقلب النظام على الدستور العقدي وميثاق العمل الوطني وفرض (دستور: ٢٠٠٢) الذي سلب فيه مكتسبات الشعب التي ضمنها (دستور: ٧٣) وميثاق العمل الوطني وبعض حقوقه الأساسية، وجعل المؤسسة البرلمانية مجرد ديكور لتزيين صورة النظام ومحرقة سياسية للمعارضة، لم يقبلوا بالأمر الواقع المفروض، ولم يخضعوا له، ولم ينسوا التضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب البحريني من أجل مطالبه العادلة، وأصروا على التمسك بالمطالب العادلة للشعب، ومواصلة الطريق لاسترجاع الحقوق والمكتسبات المسلوبة.. وفي رأيي: أن القول بالتشابه بين المشاركتين، فيه تضليل وخداع وتغرير بالرأي العام المحلي، وأن العمل وفق منهجية آية الله العظمى السيد السيستاني في المقاومة السياسية ضد الاستعمار الأمريكي في العراق.. وتطبيقها في البحرين: تفرض علينا رفض (دستور: ٢٠٠٢) الذي فروضه النظام على الشعب البحريني بخلاف إرادته وضد مصالحه الجوهرية، كما رفض آية الله العظمى السيد السيستاني المحاولات الأمريكية المحمومة لفرض دستور على الشعب العراقي، حيث أصر (بقوة وثبات) على أن يضع الشعب العراقي دستوره بنفسه، وان يختار حكومته التي تمثله، وما نريده ونطالب به في البحرين، أقل من ذلك بكثير: (مجرد دستور عقدي يصون المكتسبات ويحفظ الحقوق الأساسية لكافة المواطنين، ويساوي بينهم في الحقوق والواجبات).

والنتيجة: أن دعوة آية الله العظمى السيد السيستاني الشعب العراقي للمشاركة في العملية السياسية هناك، تدخل في دائرة المقاومة السياسية الصلبة وليست المسايرة للاستعمار الأمريكي المحتل للعراق. بينما المشاركة في الانتخابات البرلمانية في البحرين في ظل (دستور: ٢٠٠٢ المنحة) المفروض (بغير حق) على الشعب البحريني، وسلب مكتسباته التي ضمنها (دستور: ٧٣ العقدي) ومصادرة بعض حقوقه الأساسية التي ضحى من أجلها بالنفس والنفيس.. تدخل في دائرة

المسايرة للنظام. وفي تقديري: أن المقاومة وتحصيل الحقوق الأساسية في البحرين تدخل في دائرة الممكن السهل.. وذلك: مع توفر الرؤية الواضحة في المطالبة بالحقوق وإدارة الملفات الساخنة، وتوفر الإرادة السياسية الصلبة، والاستعداد التام لتقديم التضحيات اللازمة والمستحقة من أجل استرداد الحقوق وصيانة كرامة الإنسان، ثم الاعتماد (بعد الله تعالى) على الجماهير كلاعب أساسي في العملية السياسية برمتها.

وفي ختام هذه النقطة أشير إلى الملاحظتين التاليتين.. وهما:

الملاحظة الأولى: من المعلوم لكل مراقب: أن مقاومة أمريكا (كأكبر قوة عظمى في العالم) ليست كمقاومة السلطة في البحرين، وأن مقاومة أمريكا (الشيطان الأكبر) تحتاج إلى وضوح الرؤية والشجاعة والمهارة في إدارة اللعبة، أكثر بكثير مما تحتاجه مقاومة السلطة الصغيرة في البحرين.

الملاحظة الثانية: إن المقاومة السياسية التي نفذها آية الله العظمى السيد السيستاني للاستعمار الأمريكي المحتل للعراق الجريح، جمعت (في تقديري) بين الفن والرؤية الواضحة والشجاعة والثقة الإيمانية بالنفس في إدارة اللعبة، وتقوم على الإحساس العميق بالمسؤولية الدينية والوطنية.. فجزي الله تعالى السيد السيستاني عن الشعب العراقي خير الجزاء وأعظم الجزاء إنه سميع مجيب



تناقضات في التيار الإسلامي

السؤال (٢):

لقد كثرت التناقضات في أطروحات ومواقف التيار الإسلامي الشيعي

في البحرين. فهو من جــهة يطالب بالديمــقراطية، ومن جهة ثانية يقف ضــدها حينما لا تتناسب مع أجندته، وهذا دليل على عدم صدقه في المطالبة بالديمقراطية، وأن مطالبته بها ما هي إلا مجرد مناوره سياسية يخفي وراءها العداوة والخصومة لها.

أيها الأستاذ: أليست مطالبتكم لوضع قانون الأحوال الشخصية وتعديله بواسطة الفقيه،ومطالبتكم بضمانات دستورية بشأنه،مطالبة غير دستورية وغير ديمقراطية؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: التيار الإسلامي الشيعي في البحرين وخارج البحرين، شأنه شأن التيار الإسلامي السني في العالم، لا يعطي (كما في المفهوم الحرفي للديمقراطية) الشعب حق التشريع والحكم والقضاء وإن خالف الشريعة الإسلامية الإلهية المقدسة، وحينما يطالب الإسلاميون بالديمقراطية: فإنهم يقصدون بذلك (حسب فهمي) أمرين رئيسيين.. وهما:

الأمر الأول: التمسك بالمسألة الجوهرية في الديمقراطية، وهي مشاركة الشعب في صناعة القرار.. وفي المجتمعات الإسلامية: يجب أن تقوم على أساس معايير الحق والعدل في الشريعة الإسلامية المقدسة.

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ أَفْتُونِى فِىٓ أَمْرِى مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴿٣٢﴾ قَالُواْ نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ وَأُوْلُواْ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴿٣٣﴾ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً ۖ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ

فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾[1].

الأمر الثاني: حينما يكابر الحكام والقوى العلمانية في المجتمعات الإسلامية، ويفرضون إرادتهم بالقوة على الشعوب الإسلامية المستضعفة، فإن القوى الإسلامية السياسية (الشيعية والسنية) تطالبهم بالاحتكام إلى أعقل منطق بشري وضعي في الإدارة السياسية للدولة وحقوق الإنسان.. وهي الديمقراطية، ويقبلون دخول اللعبة السياسية والمنافسة على أساس قواعدها، وهم صادقون فيما يطرحون، وواثقون بالنصر إذا التزمت كافة الأطراف بقواعد اللعبة الديمقراطية المحايدة، ولكن الحكومات التي لا تستمد شرعية وجودها وممارساتها من إرادات الشعوب، وكذلك القوى العلمانية الغريبة عن ثقافة الشعوب الإسلامية وتاريخها وبعدها عن إرادة الشعوب الإسلامية في أطروحاتها والكثير من مواقفها، هي التي تنقلب على الديمقراطية وتفرض (بالقوة) الأمر الواقع على الشعوب الإسلامية وقواها الإسلامية السياسية المعبرة عنها، وقد تتمادي في غيها بحرمان القوى الإسلامية من حقها في المشاركة السياسية وفق قواعد اللعبة الديمقراطية، لعلمها المسبق بعدم قدرة الحكومات والقوى السياسية العلمانية على منافسة القوى الإسلامية السياسية المنافسة الشريفة في البلدان الإسلامية (كما أثبتت ذلك التجارب في فلسطين ومصر والجزائر وتركيا وغيرها من الدول الإسلامية) وفق قواعد اللعبة الديمقراطية المحايدة، وحجة الحكومات والقوى السياسية العلمانية في الانقلاب على الديمقراطية وحرمان القوى الإسلامية من المشاركة فيها (أحيانا) هي الدفاع عن الديمقراطية وحمايتها من القوى الإسلامية التي لا تؤمن بها، وهكذا يصبح القتل (في هذا المنطق الأعوج) أسلوبا للمحافظة على حياة القتيل!!

---

(١) النمل: ٣٢ ـ ٣٥.

النقطة الثانية: أن المطالبة بوضع قانون الأحوال الشخصية وتعديله بواسطة الفقيه الجامع لشروط الإفتاء، والمطالبة بضمانات دستورية بشأنه، لا يتعارض مع الدستور ولا مع الديمقراطية.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: نص (دستور: ٧٣ ـ العقدي) (المادة: ٢) و (دستور: ٢٠٠٢ ـ المنحة) (المادة: ٢) على أن دين الدولة الإسلام، وأنه مصدر أساسي للتشريع، ولم يسميا أي مصدر رئيسي آخر للتشريع.. وعليه: فالإسلام مقدم على أي مصدر رئيسي آخر في التشريع، وكل تشريع مخالف للشريعة الإسلامية فهو غير دستوري وباطل. وقد اتفق المسلمون كلمة واحدة: على أن استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها التشريعية في الإسلام، هي من اختصاص الفقيه الجامع لشروط الاجتهاد، وكل من يمارس الإفتاء وهو ليس بجامع لشروطه، فإنه آثم في حق الدين والأمة، وعليه أعظم الوزر.

قال الخطابي: "إنما يؤجر المخطئ على اجتهاده في طلب الحق لأن اجتهاده عبادة، ولا يؤجر على الخطأ بل يوضع عنه الإثم فقط. وهذا فيما كان من المجتهدين جامعا لآلة الاجتهاد، عارفا بالأصول وبوجوه القياس. وأما من لم يكن محلا للاجتهاد فهو متكلف، ولا يعذر في الحكم، بل يخاف عليه أعظم الوزر"[١].

ملاحظة: هناك رأي فقهي يقول: أن المجتهد الجامع لشروط الاجتهاد، إذا أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، وليس يوضع عنه الإثم فقط.. كما قال الخطابي.

والنتيجة: أن المطالبة بوضع قانون الأحوال الشخصية وتعديله بواسطة الفقيه الجامع لشروط الاجتهاد.. غير مخالف للدستور.

---

(١) فقه السنة للسيد سابق. ج٣. ص ٤٠١.

السبب الثاني: لقد نصت (المادة: ١٠٤. الفقرة: ج) من (دستور: ٧٣) على عدم جواز اقتراح تعديل مبدأ الحكم الوراثي في البحرين بأي حال من الأحوال. وكذلك مبادئ الحرية والمساواة المقررة في الدستور. كما لا يجوز اقتراح تعديل المادة الثانية التي تنص على أن الإسلام هو دين الدولة وهو مصدر رئيسي للتشريع.

كما نصت (المادة: ١٢٠. الفقرة: ج) من (دستور: ٢٠٠٢) على عدم جوز اقتراح تعديل المادة الثانية التي تنص على أن الإسلام هو دين الدولة ومصدر رئيسي للتشريع، وكذلك النظام الملكي، ومبدأ الحكم الوراثي.. بأي حال من الأحوال، وكذلك نظام المجلسين، ومبادئ الحرية والمساواة المقررة في الدستور.

والنتيجة: فإن النص على عدم جواز التعديل لبعض المواد الدستورية معمول به، ليس في دستور البحرين، وإنما في الكثير من دساتير العالم التي تسمى بالدساتير الجامدة جزئيا.

السبب الثالث: إذا كانت الديمقراطية تعني الأخذ برأي الأغلبية، فإننا نزعم بأن الأغلبية في البحرين ترفض التشريع للأحوال الشخصية على خلاف الأحكام الشرعية في الدين الإسلامي، لأن شعب البحرين شعب مسلم غيور على دينه وشرفه وعرضه، وأن تجهيله بحقيقة الأمر في ملف الأحوال الشخصية، لا يغير في الحقيقة شيئا. فإذا كانت السلطة والقوى الموالية لها والسائرين في طريقها بشأن قانون الأحوال الشخصية واثقين من أنفسهم وأنهم يعبرون عن إرادة الشعب، ويريدون التحاكم إلى قواعد الديمقراطية، فعليهم أن يتركوا لكافة الأطراف حرية التحرك والتعبير عن آرائهم بشأن الموضوع عبر الوسائل المشروعة بصورة متكافئة، ثم يجرى استفتاء شعبي يخضع لرقابة دولية محايدة، ويجنبوا بذلك البلاد والعباد

شر التصادم.

وأرجو أن لا يخرج علينا أحد بمغالطة فيقول: أن قواعد اللعبة الديمقراطية المتوافق عليها في البحرين، هي التمثيل من خلال البرلمان.. وعليه: لا توجد حاجة للاستفتاء، لأن الحقيقة التي يعرفها الجميع: أن البرلمان الحالي رهينة بيد السلطة التنفيذية، ولا يعبر (قطعا) عن إرادة الشعب، وهو وسيلة لفض ضمير الأمة (لا سيما في مثل هذه الأمور الحساسة الخطيرة) وتزوير إرادته، وتضليل الرأي العام في الداخل والخارج.

والنتيجة: لا يمكننا القبول بالاحتكام إلي المؤسسة البرلمانية الحالية، كوسيلة للتعبير عن إرادة الشعب.

كما أرجو أن لا يخرج علينا آخر بمغالطة أخرى فيقول: أن المطالبين بصدور قانون الأحوال الشخصية عن طريق البرلمان لا يختلفون مع المعارضين بضرورة مطابقة القانون للشريعة الإسلامية الغراء.. لأن الحقيقة تقول: أن مطابقة قانون الأحوال الشخصية للشريعة الإسلامية الغراء المقدسة، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كان واضع القانون وتعديله جامع لشروط الاجتهاد، وهذا يتطلب نص دستوري على ذلك، وضمان دستوري بأن ذلك النص غير قابل للتعديل، وقد قلت في حلقة سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة): بأن النص الدستوري والضمانة الدستورية، ليس لهما قيمة عملية، إذا كان ذلك في (دستور: ٢٠٠٢) لأنه دستور باطل، والمطالبة بالضمانة الدستورية فيه، تعني الاعتراف به، والأخطر في هذا الدستور، ليس سلب المكتسبات التي نص عليها (دستور: ٧٣ العقدي) والتي لا يجوز دستوريا سلبها ومصادرة بعض الحقوق الشعبية الأساسية، وإنما الآلية التي وضع بها، حيث الغي الدستور العقدي وفرض دستور المنحة من طرف واحد، وأن الإقرار بذلك، من شأنه

أن يهدد كل المكتسبات، ويضع مصير البلد وأمنها واستقرارها على كف عفريت.. والقبول بذلك: خطيئة لا تغتفر في حق الوطن والمواطنين.

والنتيجة التي نخلص إليها: أن رأي المجلس العلمائي بشأن قانون الأحوال الشخصية مطابق للدستور وموافق لقواعد اللعبة الديمقراطية، وعلى من يخالفهم الرأي أن يقدم الدليل.



ملف الأحوال الشخصية

السؤال (٣):

الأستاذ عبد الوهاب حسين.

لدينا بعض الأسئلة حول تحرك المعارضة الشيعية في ملف الأحوال الشخصية، نرجو منك الإجابة عليها بصراحة.

(أ) لماذا يعطي العلماء كل هذا الاهتمام لملف الأحوال الشخصية ويلزمون الجماهير (دينيا) بالمشاركة في الأنشطة والفعاليات المتعلقة به، بينما لا نجد لديهم الاهتمام المطلوب بالملفات الأخرى. ألا تشم من التفريق بين الملفات رائحة العلمانية؟

(ب) هل توافق العلماء في ملف الأحوال الشخصية؟

(جـ) ما هو توقعك لنهاية الصراع بين المجلس العلمائي والسلطة في هذا الملف؟ وهل تتوقع الاتفاق بين الطرفين على مخرج مناسب للخروج من الصراع في الملف؟

الجواب (٣ - أ):

اهتمام السادة العلماء بملف الأحوال الشخصية أكثر من غيره من الملفات (حسب فهمي) يعود لارتباط الملف بالحالة الدينية بصورة مباشرة، فأحكام الأسرة المرتبطة بالزواج والطلاق.. وغيرهما، أحكام شرعية تعبدية كأحكام الصلاة والصيام والحج والزكاة، وأن التغيير فيها هو تغيير لشرع الله تعالى، يترتب عليه محو الصورة الإسلامية للمجتمع الإسلامي.. وهو أمر لا يمكن التسامح بشأنه.

ورغم التفاوت بين الملفات في الأهمية من وجهة النظر الشرعية، إلا أن الإسلام لا يسمح بإهمال أي ملف من الملفات التي تتعلق بقضايا الإنسان وهموم المواطنين، لأن الإسلام يسعى لتأمين الحياة السعيدة للإنسان في الدنيا والآخرة. وفي الحديث: "من أصبح ولم يهتم بأمور المسلمين فليس منهم".

الجواب (٣ - ب):

أتفق مع السادة العلماء في مضمون المطالب التي تتعلق بالملف ومنهجية التحرك فيه، وأنادي بالوقوف إلى صفهم وتقديم كل أشكال الدعم لهم، من أجل تحقيق مطالبهم المشروعة في الملف، ولي بعض التحفظات الفنية على التحرك.. أهمها:

التحفظ الأول: على الفصل بين ملف الأحوال الشخصية والملفات الأخرى الساخنة في الساحة الوطنية.. من جهة الرؤية ومنهجية التحرك، وقد قلت في حلقة سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة): أن التجربة العملية أثبتت خطأ هذا الفصل، ومن شأنه أن يضعف التحرك في كافة الملفات، ويقلل من فرص النجاح فيها، ويؤدي إلى الإرهاق النفسي لدى بعض المشاركين في الفعاليات والأنشطة المطلبية. وأقدر: أن

التحرك العلمائي في ملف الأحوال الشخصية لو جاء في ظل اهتمام (مناسب) بالملفات الأخرى، فإن درجة المشاركة الشعبية سوف تكون أكبر بكثير مما هي عليه الآن، وأن السلطة لن تتجرأ أصلا على اقتحام قلعة هذا الملف في ظل ذلك الاهتمام.

التحفظ الثاني: أوافق العلماء الأجلاء في طلب الضمانات الدستورية، إلا أنني أرى أن لا قيمة لها لو أدخلت علي (دستور: ٢٠٠٢ المنحة) لأسباب قد بينتها في الإجابة على السؤال السابق، وأرى بأن المطالبة بإدخالها عليه تحمل (ضمنا) الاعتراف به، وهو أمر لا ينبغي حصوله في ظروف المطالبة الإسلامية والوطنية بالإصلاحات الدستورية.

وأصل مما سبق إلى النتيجة التالية: أن التحرك الجدي في ملف الأحوال الشخصية، لا يتحقق إلا في ظل الاهتمام بالمسألة الدستورية.

ملاحظة مهمّة: إن الإشارة إلى المرجعية في النجف لا تمثل جوهر المسألة.. فجوهر المسألة: هو الفقيه (الأعلى) الجامع لشروط الاجتهاد.. سواء كان في البحرين أو قم أو النجف أو لبنان أو غيرها.

وفي الختام: أسأل الله اللطيف الخبير أن يؤدي التحرك العلمائي في ملف الأحوال الشخصية إلى توحيد رؤية التحرك في كافة الملفات الساخنة في الساحة الوطنية، وعدم الفصل بين الملفات الدينية وغيرها، وإلى إدراك العلاقة الجوهرية التي تربط بين المسألة الدستورية وباقي الملفات (بما فيها الملفات ذات الصبغة الدينية) بحيث يعلم، بأن أي تحرك جدي في أي ملف، لن يحقق نتائج جدية، ما لم يتم التوصل إلى حل في المسألة الدستورية.. وهذا يعني: ضرورة التركيز عليها، وإعطائها الأولوية، من أجل الوصول إلى حلول جوهرية مرضية في كافة الملفات.

الجواب (٣ – جـ):

في ظل حساسية ملف الأحوال الشخصية من الناحية الدينية، وشدة الصراع المحتدم حوله، والتحشيد والتحشيد المضادة بين أطراف الصراع حوله، فإني أتوقع صعوبة الحسم في هذا الملف، ولكني لم التقط (حتى الآن) المؤشرات الدالة على النهاية المتوقعة لحسم الصراع فيه، ربما لعدم ظهورها (حتى الآن) وربما لنقص المتابعة، وربما لعدم القدرة على الالتقاط المبكر لها في أول ظهورها أو ولادتها. والتوصل إلى حل توافقي لنهاية الصراع ممكن، إذا التزمت كافة الأطراف بالمصلحة الوطنية والتعبير عن الإرادة الشعبية، والاحتكام إلى آليات محايدة لحسم الصراع في الملف.. مثل: الاستفتاء المذكور في الإجابة على السؤال السابق، أو غيره من الآليات المناسبة التي يمكن التوافق عليها بين أطراف الصراع.



اضطرابات فرنسا

السؤال (٤):

أستاذنا الفاضل. تدور هذه الأيام اضطرابات أمنية شديدة جدا في فرنسا. ما هي الدروس المستفادة منها للحكام والشعوب؟

الجواب (٤):

الدروس المستفادة للحكام والشعوب من الاضطرابات الأمنية الشديدة في فرنسا كثيرة جدا.. منها:

الدرس الأول: أن وجود الظلم والتمييز بين المواطنين في أي بلد في العالم، لا ينتج عنه إلا التمرد والعنف والإضرار بالأمن، ومن يتوقع غير هذا، فإنه يعيش الوهم، وهو

بعيد عن فهم الآلية التي تعمل بها النفس البشرية، وأن الدولة التي تمارس ذلك بين المواطنين، تتحمل وحدها المسؤولية.. و تجب محاسبتها ومعاقبتها.

قال الله تعالى: ﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ۝ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[1].

النقطة الثالثة: كلما كان الظلم والحرمان والتمييز بين المواطنين أكثر وأوسع وأقدم، كلما كانت ردود الفعل المتوقعة أعنف وأخطر، ومهما بلغت قوة الحكومات، فإنها ضعيفة أمام ردود الفعل الشعبية العنيفة على الظلم والتمييز.. فالمطلوب من الحكومات: أن تعمل بالعدل والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، فهو الطريق الوحيد للاستقرار في الوطن، وهو واجبها الإنساني والقانوني والسياسي.. وما لم تفعل: فإنها تخون أمانة المسؤولية الواجبة عليها، بممارسة الظلم والتمييز بين المواطنين، وتفقد شرعيتها، وتهدد أمن واستقرار البلاد.. والمطلوب من الشعوب: محاسبتها وعدم السكوت عنها، وكلما تأخرت الشعوب عن المحاسبة، كلما كان التغيير أصعب، والخسائر أكبر، وتكون الشعوب شريكا كاملا للحكومات في تحمل مسؤولية تدهور الأوضاع وضياع الحقوق.

النقطة الثالثة: لقد شدد المسؤولون الأمنيون والسياسيون الكبار في فرنسا على محاسبة المسؤولون عن الاضطرابات قضائيا وإنزال العقوبات القانونية بهم. ورغم أن أغلب الذين يقفون وراء الاضطرابات من أصول افريقية، ورغم تشنج بعض المسؤولين الأمنيين والسياسيين، إلا أنهم لم يخونوا القائمين عن الاضطرابات، ولم يوجد قتل واحد (حتى الآن) خارج القانون، رغم ضراوة الحوادث والمواجهات مع الشرطة، بل صرح الكثير من المسؤولين الأمنيين والسياسيين بضرورة مراعاة شعور

(١) الشورى: ٤١ ـ ٤٢.

أبناء المناطق المحرومة التي تشهد الاضطرابات، لأنهم واقعون تحت تأثير الظلم والحرمان، وحملوا الظلم والحرمان الكثير من المسؤولية، وتحدثوا عن ضرورة العدالة الاجتماعية لتجنب مثل هذه الأزمات.

النقطة الرابعة: رغم وجود أصوت الشجب والإدانة للاضطرابات، إلا أن الإعلام الفرنسي لم يقف صفا واحدا في خندق الشجب والإدانة ضد الذين مارسوا الاضطرابات في فرنسا، ولم يسعى المسؤولون (الوطنيون جدا) لحشد الإدانات في وسائل الإعلام ضدهم، وإنما وقف بعض الصحفيين والإعلاميين إلى صفهم، ودعوا إلى البحث عن الأسباب الكامنة وراء الاضطرابات.. مثل: الظلم والحرمان والفقر والتمييز والشعور بالغربة والعزلة في الوطن.. الخ، ودافعوا عن القائمين على الاضطرابات، وطالبوا بالإصلاحات في المناطق المحرومة، وحملوا المسؤولين المسؤولية عن ذلك الظلم والحرمان والتمييز والفقر والشعور بالغربة والعزلة في المناطق التي تشهد الاضطرابات، وطالبوهم بالاستقالة من مناصبهم، ولم يمنعهم أحد من ذلك، ولم يخونهم، ولم يصنفوهم في دائرة أعداء الوطن والوقوف إلى صف المخربين، وما شابه ذلك من النعوت.. كما يحدث دائما في الدول الاستبدادية المتخلفة.



الاستفتاء حول نظام الحكم

السؤال (٥):

لقد دعا آية الله الشيخ محمد سند إلى إجراء استفتاء شعبي حول القبول أو عدم القبوّل بنظام الحكم في البحرين.

(أ) ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على هذا الطرح؟

(ب) ما هي قيمة الاستفتاء مع وجود الأعداد الغفيرة من المجنسين سياسيا؟

(جـ) ما هو رأيك في اعتبار آية الله محمد سند أن الأصل في المشاركة هو الحرمة؟

(د) لماذا في رأيك تتمسك المعارضة بـ (دستور: ٧٣) وميثاق العمل الوطني مع إخلال السلطة بالتزاماتها المتعلقة بهما.

(هـ) هل يمكن التحرك من أجل المملكة الدستورية من خلال القبول بـ(دستور: ٢٠٠٢)؟

الجواب (٥ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لقد أجرى استفتاء في عام (١٩٧٠) تحت رعاية الأمم المتحدة لتحديد مصير البحرين بالانضمام إلى إيران أو الاستقلال عنها، وقد صوت الشعب البحريني لصالح الاستقلال، على أساس أن يقوم نظام ديمقراطي فيها، الحكم فيه لآل خليفة، والسيادة فيه للشعب، فحدث الاستقلال على هذا الأساس، إلا أن العائلة الحاكمة لم تفي بما التزمت به.. وهو إقامة نظام ديمقراطي السيادة فيه للشعب.

والنتيجة: يجوز (نظريا) للشعب البحريني (استنادا لعدم وفاء العائلة الحاكمة بالتزاماتها) إعادة النظر في علاقته مع العائلة الحاكمة، والرجوع إلى المؤسسة الدولية التي أشرفت على الاستفتاء الأول، للإشراف على الاستفتاء الثاني المتعلق بإعادة النظر في العلاقة مع العائلة الحاكمة في البحرين.

النقطة الثانية: يحق لكل شعب (حسب المواثيق الدولية) أن يختار حكومته التي تمثله وتعبر عن إرادة، ومن غير المقبول (في هذا العصر) فرض نظام الحكم بالقوة على أي شعب من شعوب في العالم.

النقطة الثالثة: بعد التأسيس (النظري) لحق الشعب البحريني في اختيار نظام الحكم الذي يمثله ويعبر عن إرادته.. ينبغي التأكيد: على حاجة الدعوة التي أطلقها سماحة آية الله الشيخ محمد سند إلى مزيد من الدراسة قبل تبنيها كخيار سياسي للمعارضة.

النقطة الرابعة: كانت بعض القوى الإسلامية والعلمانية تتبنى تغيير نظام الحكم في البحرين قبل الإصلاحات.. مثل: الجبهة الشعبية والجبهة الإسلامية، ولما حدثت الإصلاحات تراجع هذا الطرح بصورة ملحوظة، ولما تراجع نظام الحكم عن الإصلاحات، عادة أطروحات تغيير النظام إلى الظهور من جديد، وربما تتسع رقعتها وتقوى درجة تبنيها لدى القوى السياسية المعارضة في البحرين.. وذلك في حالة لم يقدم النظام على إصلاحات سياسية جوهرية.

والنتيجة: أن مستقبل نظام الحكم في البحرين يتوقف على ما يقدمه من إصلاحات جوهرية، فقد أطاح الظلم والاستبداد بأنظمة عاتية في المنطقة وخارجها، ولا يوجد استثناء لهذه القاعدة.. وقد قيل: أن الحكم يدوم مع الكفر ولا يدوم مع الظلم.

الجواب (٥ - ب):

لو افترضنا (جدلا) حدوث الاستفتاء، فإنه لا يجوز للمجنسين بعد أغسطس (١٩٧٥) المشاركة فيه، لآن كل ما حدث من تصرفات مصيرية من قبل السلطة بعد

تعطيل العمل بالدستور والحياة البرلمانية في (أغسطس ١٩٧٥) باطلة، وتحتاج إلى إمضائها من قبل الشعب، والتجنيس واحد منها.

الجواب (٥ – جـ):

ليس لي رأي في الفتوى لأني لا املك صلاحية الإفتاء.. وإنما أحاول تقديم فهم علمي للفتوى في نقاط وهي:

النقطة الأولى: إذا اعتبر سماحة آية الله الشيخ محمد سند أن الأصل في المشاركة هو الحرمة، فذلك يعني أنه يرى (حسب فهمي) أن المشاركة تعني الدخول في النظام الظالم، ولكن المشاركة في فهم البعض تقوم على أساس المعارضة.

النقطة الثانية: من يشارك سماحة الشيخ في التشخيص (أن المشاركة تعني الدخول في النظام الظالم، وإن بتقدير أن المؤسسة البرلمانية أسيرة بيد السلطة التشريعية) ويرى صحة الأصل (اجتهادا أو تقليدا) فالمشاركة بالنسبة إليه حرام.

النقطة الثالثة: أن ما طرحة سماحة الشيخ بشأن الدخول على أساس فضح النظام وتعريته.. يمكن أن نضع بشأنه الاحتمالات التالية:

الاحتمال الأول: أن سماحة الشيخ يصحح الدخول إلى البرلمان على أساس المعارضة، ويرى بأن ذلك ممكن.. وعليه: فالمشاركة جائزة.

الاحتمال الثاني: أن سماحته يرى بأن البرلمان أسير بيد السلطة التشريعية، ويكون الدخول بهدف تفجيره سياسيا من الداخل.. كما تطرح ذلك بعض الرموز السياسية.

الاحتمال الثالث: أن سماحته يرى بأن البرلمان أسير بيد السلطة التنفيذية، وأن المشاركة على أساس المعارضة غير ممكنة، وكذلك تفجيره السياسي من الداخل..

وعليه: لا يجوز للمعارضة أن تشارك فيه.

ملاحظة (١): ينبغي النظر إلى المؤسسة البرلمانية كمؤسسة تشريعية ورقابية على السلطة التنفيذية.. وليست منبر إعلامي.

ملاحظة (٢): الإجابة على السؤال جاءت على مقدار اطلاعي العام على محاضرة سماحة الشيخ، وما يحضرني من نقاط في الوقت الحاضر، وربما يضاف إلى النقاط ويعدل فيها لو أتيحت فرصة أفضل للاطلاع على المحاضرة.

الجواب (٥ - د):

للإجابة على السؤال أفترض ثلاثة مستويات يمكن أن تقف عندها المعارضة في مطالبها.. وهي:

المستوى الأول: أن تقبل المعارضة بأن تنزل في سقف مطالبها، فتقبل بـ (دستور: ٢٠٠٢ المنحة) وأرى بأن هذا النزول يقوم على مخالفة لرؤية إسلامية وأخرى قانونية.

أما الرؤية الإسلامية فخلاصتها: عدم جواز التفريط في الحقوق والمكتسبات الشعبية العامة (اختيارا وبسهولة) أي ما دام الحصول عليها يدخل في دائرة الممكن، وإن لزم ذلك بعض الجهد والتضحيات المتناسبة معها.

وأما الرؤية القانونية فخلاصتها: أن سلب المكتسبات الشعبية الثابتة عمل غير دستوري وباطل.

المستوى الثاني: أن تحافظ المعارضة على سقف مطالبها، وفي هذه الحالة تتمسك بـ (دستور: ٧٣ العقدي) وميثاق العمل الوطني كمرجعيتين أساسيتين (قانونية

وسياسية) لمطالبها.. لا سيما أنهما محل اتفاق سابق بين السلطة والمعارضة.

المستوى الثالث: أن تعتزم المعارضة رفع سقف مطالبها في ظل تراجعات السلطة وإخلالها بالتزاماتها، فترفض (دستور: ٧٣) وميثاق العمل الوطني (استنادا إلى إخلال السلطة من طرف واحد بالتزاماتها فيهما) وتطالب بإعادة النظر في العلاقة من العائلة الحاكمة (حسب أطروحة البعض) أو تشكيل هيئة تأسيسية لوضع دستور جديد للمملكة دستورية (حسب أطروحة البعض الآخر).

الجواب (٥ – هـ):

أرى أن التحرك من أجل مملكة دستورية من خلال (دستور: ٢٠٠٢) غير ممكن.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: الصلاحيات التي يمنحها الدستور المذكور للملك والسلطة التنفيذية ومجلس الشورى.. تتنافى مع حقيقة المملكة الدستورية.

السبب الثاني: أن التعديل في الدستور بخلاف إرادة الملك والسلطة التنفيذية غير ممكن.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٣٥

التاريخ: ١٧ / شوال / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٢٠ / نوفمبر ـ تشرين الثاني / ٢٠٠٥م

عوامل الصمود

السؤال (١):

تعيش البحرين هذه الأيام أجواء مواجهة سياسية ساخنة تحتاج إلى الصمود والتضحية. ما هي أهم العوامل التي تساعد الإنسان على الصمود والثبات في المواقف؟

الجواب (١):

توجد عوامل عديدة تساعد الإنسان على الصمود والثبات في المواقف، منها أربعة عوامل أساسية.. وهي:

العامل الأول ـ سلامة العقيدة ورسوخها: تلعب العقيدة دورا أساسيا في صلابة المواقف أو ضعفها.. بشرط أن يكون الإنسان ملتفتا إلى العلاقة بينهما، حيث ينبغي أن لا تنفصل المواقف عن رؤية الإنسان لنفسه والكون والحياة، وإلا كانت المواقف من أشكال العبث والتخبط في الحياة.. وهو أمر لا يليق بكرامة الإنسان.

فالمطلوب في المواقف: أن تكون منسجمة (منطقيا) مع رؤية الإنسان لنفسه والكون والحياة، والرؤية الإسلامية العظيمة (التوحيد والمعاد) تؤدي (منطقيا) إلى مواقف شجاعة وصلبة في كافة شؤون الحياة العامة، ولا تسمح بالضعف أو الإهمال أو التقصير فيها، وهي تنسجم مع الفطرة وحاجة الحياة إلى التضحية من أجل بنائها واستقامتها وتطويرها، والضعف والإهمال والتقصير (كلها) لا تنسجم أبدا مع عقيدة التوحيد والمعاد.

أما الرؤية المادية: فهي لا تسمح (منطقيا) بالمواقف القوية إلا وفق منطق الربح والخسارة المادية، فلا يصح (منطقيا) أن تطلب من إنسان أن يضحي بنفسه أو

ماله أو جهده أو وقته أو أي من مصالحه من أجل الآخرين، وهو لا يؤمن بالقيم المعنوية، ويرى بأنه ينتهي بعد الموت إلى الفناء.. ومن يفعل ذلك منهم: ففعله من بقايا الفطرة، إلا أنه غير منسجم مع رؤيته لنفسه والكون والحياة، فلا يمكن (منطقيا) أن تتولد القيم المعنوية (ومنها التضحية) من الرؤية المادية للنفس والكون والحياة، وعلى كافة الشرفاء المضحين الذين لديهم رؤية مادية للحياة (مراجعتها) على ضوء الفطرة ومنطق العقل ومتطلبات واقع الحياة الإنسانية الشريفة والنزيهة، التي يطلبها كل إنسان بحسب فطرته، ولا يمكن أن تتحقق إلا في ظل عقيدة التوحيد والنبوة والميعاد.

إنني أقول: إن الرؤية المادية للكون والإنسان والحياة، تتنافى مع فطرة الإنسان وعقله ووجدانه، ومع متطلبات الحياة الإنسانية الشريفة والنزيهة، وحاجة الحياة إلى التضحية لكي تبنى وتستقيم وتتطور، وعلى كل إنسان شريف مضحي يتبنى رؤية مادية للكون والإنسان والحياة.. مراجعتها قبل فوات الأوان، ولا تعتبر الممارسات الخاطئة لبعض المتدينين حجة لهؤلاء وغيرهم، والمطلوب نقدها وتصحيحها، وليس الهروب من الخطأ إلى خطا أكبر منه وأسوء، وإلا لفسدت الحياة، وضاع مستقبل الإنسان، وخسر نفسه في الدنيا والآخرة، وليس له حجة عند الله تعالى يوم القيامة.

العامل الثاني ـ توفر القدوة الحسنة: فالقدوة الحسنة من الأنبياء والأوصياء والمؤمنين من أكثر العامل تأثيرا في إقناع الإنسان بالسير في طريق ذات الشوكة والصبر عليه، إذا انفتح عليها، وتأمل في سيرتها، وبحث عن أسرار مواقفها، وتعلم منها، واتخذها قدوة له في الحياة، وجاهد نفسه (بصدق) في سبيل الوصول إلى مقامها الشامخ.

قال الله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٨﴾ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا۟ فَأَحْبَطَ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿١٩﴾ يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا۟ ۖ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ۖ وَلَوْ كَانُوا۟ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓا۟ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢٠﴾ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴿٢٢﴾ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾ لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ ٱلصَّٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[1].

وقال الله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٤﴾ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٥﴾ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ ۚ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾[2].

العامل الثالث ـ الاطمئنان إلى سلامة الموقف وجدواه: سلامة الموقف من الناحية الفكرية والشرعية والسياسية.. وجدواه: أي قيمته العملية في تحقيق الأهداف. فكلما اطمأن الإنسان أكثر إلى سلامة الموقف وجدواه العملية، كلما كان أقدر

---

(١) الأحزاب: ١٨-٢٤.

(٢) الممتحنة: ٤-٦.

على الصمود والثبات فيه.

قال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعۡدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡقَرۡحُۚ لِلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ مِنۡهُمۡ وَٱتَّقَوۡاْ أَجۡرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٢﴾ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ وَٱتَّبَعُواْ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَظِيمٍ ﴾[1].

العامل الرابع ـ تربية النفس: بحيث يكون السلوك أو الموقف مطابقا للفكر، فكثيرا ما يضعف الإنسان رغم إيمانه بسبب ضعف التربية للنفس، كما حدث لبعض أصحاب الرسول الأعظم الأكرم ﷺ بعد أن حدثهم عن الثواب العظيم الذي حصل عليه شهداء بدر، فطلبوا منه أن يدعو الله تعالى بأن تكون معركة بينهم وبين المشركين.. ويرزقوا فيها الشهادة، فكانت معركة أحد التي فروا منها (بدلا من الثبات الذي يدعوهم إليه إيمانهم) وخسروا أمنيتهم في الشهادة وثوابها العظيم، بسبب ضعف تربيتهم لأنفسهم، فهزمهم المشركون، وكاد يقتل الرسول الأعظم الكرم ﷺ.

قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥۚ وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمۡ شُهَدَآءَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمۡحَقَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٤١﴾ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ وَيَعۡلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ وَلَقَدۡ كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ ٱلۡمَوۡتَ مِن قَبۡلِ أَن تَلۡقَوۡهُ فَقَدۡ رَأَيۡتُمُوهُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ ﴿١٤٣﴾ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡۚ وَمَن يَنقَلِبۡ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۗ وَسَيَجۡزِي ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ كِتَٰبٗا

---

(١) آل عمران: ١٧٢ ـ ١٧٤.

مُّؤَجَّلًا ۗ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْأَخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا ۚ وَسَنَجْزِى ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٥﴾ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤٧﴾ فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْأَخِرَةِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[1].

الجدير بالذكر: إن العقيدة السليمة تحتاج إلى الرسوخ الذي يلامس مشاعر الإنسان لكي تؤثر بقوة في المواقف، وبدون ملامسة العقيدة للشعور، يكون تأثيرها في المواقف ضعيفا، فالعقيدة الصحية تضيء للإنسان الطريق، والشعور الصادق يحركه لطي الطريق وتحمل مشاقه العظيمة.

قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾[2].

وقال الله تعالى: ﴿ قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا ﴾[3].

وفي ختام الإجابة على هذا السؤال: أنصح إخواني العاملين في الحقل السياسي، بالمحافظة على المنطلقات والصبغة الإسلامية لتحركهم.. وذلك للأسباب التالية:

---

(١) آل عمران: ١٣٩-١٤٨.

(٢) الحديد: ١٦.

(٣) الإسراء: ١٠٧-١٠٩.

السبب الأول: الفوز بالتأييد والنصر الرباني في الدنيا، وبالثواب العظيم عند الله تعالى يوم القيامة، إذ بدون المحافظة على المنطلقات والصبغة الإسلامية في تحركهم، لن يكونوا مستحقين لذلك.

السبب الثاني: إيجاد روح القوة والتماسك والصمود في التحرك، وهذا ما أثبتته التجارب.

السبب الثالث: أن المنطلقات والصبغة الإسلامية للتحرك، هي وحدها الكفيلة بالمحافظة على الوجه الإنساني المشرق للحياة، وبدونها تصبح الحياة مظلمة قاسية غريبة عن عقل الإنسان وفطرته، وتفسد عقله وقلبه وروحه ووجدانه وضميره.

الجدير بالذكر: أن المحافظة على المنطلقات والصبغة الإسلامية للتحرك السياسي.. لا تعني أبدا: رفض التنسيق مع القوى السياسية العلمانية، والتعاون معها على الخير المشترك.. ولا تعني: التخلي عن الأهداف الوطنية، والعمل من أجل كافة المواطنين، وعدم التمييز بينهم في الحقوق والواجبات.



حركة حق

السؤال (٢):

لقد ظهرت حركة (حق) الشعبية إلى الساحة الوطنية في البحرين.

(أ) ما هي مبررات وجودها؟

(ب) ما هو مستقبلها في قراءة الأستاذ؟

الجواب (٢ - أ):

لم يقتنع القائمون على حركة (حق) الشعبية (حسب اطلاعي) بمنهجية قوى المعارضة (في الوقت الحاضر) وأسلوبها في الإدارة السياسية، ويحملون ذلك مسؤولية التراجع في الإصلاح السياسي، وتدهور الأوضاع في الساحة الوطنية.. وعليه: فكروا بالتحرك وفق منهجية وإدارة سياسية جديدتين، وهذا من حقهم.

ومن أهم ما يقوم عليه تحركهم الجديد: منهج (المقاومة السلمية) واعتبار الجماهير طرف ولاعب رئيسي في العملية السياسية.. لا يصح تجاهله.

وأعتقد أن ممارسة القائمين على حركة (حق) الشعبية لحقهم الطبيعي الذي تقره الشريعة الإسلامية المقدسة في التحرك، يصب في خدمة الأهداف الإسلامية والوطنية ويدخل في مرضاة الله تعالى، إذا توفرت له الشروط الشرعية، والتزمت كافة الأطراف بالآداب الشرعية والإنسانية للاختلاف.

الجواب (٢ - ب):

يتوقف مستقبل حركة (حق) الشعبية على عوامل عديدة.. أهمها (باختصار شديد) العوامل التالية:

العامل الأول ـ البداية القوية والصحيحة في التحرك: فإذا أخطأ القائمون على الحركة في بداية الانطلاق، ووجهت إليهم سهام النقد الصائبة، فإنه يصعب عليهم إعادة الانطلاق بقوة من جديد، وينبغي للقائمين على الحركة أخذ هذه المسألة بكثير من الاهتمام، ويحذروا من الاستعجال، وعليهم أن يوازنوا بين ذلك وبين سرعة التحرك التي هم في أمس الحاجة إليها.

العامل الثاني ـ وضوح الرؤية السياسية والإدارية: حيث لا يكفي الإخلاص وسلامة

المنهج والاستعداد للتضحية في العمل السياسي، بدون وضوح الرؤية السياسية والمهارة في إدارة اللعبة وتحريك الملفات.. وأرى: بأن ضعف الرؤية السياسية والإدارية في أداء بعض قوى المعارضة، كان من أهم عوامل إخفاقها.. بالإضافة إلى عوامل رئيسية أخرى، وينبغي للقائمين على حركة (حق) الشعبية (إذا أرادوا النجاح لحركتهم) أن يمتلكوا الرؤية السياسية الواضحة، وأن يحسنوا إدارة الدور في اللعبة السياسية.. بما تحتاجه من حنكة وصبر وبعد نظر.

العامل الثالث ـ قوة المشاريع التي يتحركون فيها وجدواها: أعتقد أن حركة (حق) الشعبية، لن تعاني من أية صعوبة في اختيار الملفات الساخنة (ذات المدى الطويل والجدوى السياسية الكبيرة) التي ينبغي أن تتحرك عليها، فهذه الملفات موجودة وجاهزة، ولكن المشكلة في إدارتها ومنهجية التحرك عليها، وهي المشكلة التي تعاني منها قوى المعارضة في الوقت الحاضر، والمطلوب من حركة (حق) الشعبية أن تحقق النجاح فيها.. بالإضافة إلى النجاح في اختيار الملفات المستجدة ذات الجدوى السياسية، والتي ترتبط بهموم وقضايا كافة المواطنين، ونجاحها في تجاوز الحدود الطائفية والفئوية والحزبية في تحركها.

العامل الرابع ـ كسب ثقة الجماهير ودعمهم: فهم الرقم الأصعب في العملية السياسية الذي يتوقف عليه (كثيرا) نجاح الأطراف السياسية في عملها وتحقيق أهدافها في الشأن الوطني العام، ومن شأن انحيازهم لأي طرف سياسي، أن يقلب الميزان لصالحه.. كما أثبتت التجارب ذلك، وأعتقد أن نجاح حركة (حق) الشعبية في كسب ثقة الجماهير ودعمهم، يتوقف على مدى النجاح الذي تحققه في توفير العوامل الثلاثة السابقة.

الجدير بالذكر: أن مستقبل حركة (حق) الشعبية يتوقف على مدى النجاح

الذي تحققه في مدة عام تقريبا.. أي: قبل أن ينجح البرلمان بعد انتخابات (٢٠٠٦) في إصدار القوانين لإرهابها ومحاصرتها، وتصطف بعض قوى المسايرة والمولاة ضدها، فما تحققه من نجاح في الفترة المذكورة، هو وحده الذي يمكنها من الوقوف على قدميها، ومنع صدور القوانين والاصطفاف ضدها.



جمعية التجديد

السؤال (٣):

لكي لا نسيء الظن بالأستاذ عبد الوهاب حسين، كنا قد سألناه سابقا بصفته صاحب رأي حول موضوع جمعية التجديد وكنا ننتظر إجابته عليها وكان سؤالنا هو كالتالي:

يعجبني تركيز الأستاذ عبد الوهاب على الغطاء الشرعي وتركيزه على التمسك به ولي هنا سؤال يا ليتنا نحصل على أجابه منه.

(أ) ما رأيكم في التحركات الجديدة لأصحاب البدعة (جمعية السفارة) ومحاولاتهم التغلغل والاختراق لبعض المناطق الدينية والثقافية؟ ونتذكر أنكم أشرتم سابقا إلى خطورتهم فماذا ترون حاليا في طريقة التعامل معهم؟

(ب) هل هناك من الفقهاء من أجاز شرعا التعامل معهم؟

ماذا ترون فيمن يقبلهم في بيته كما فعل عبد الجليل السنكيس في ما يسمى بمجلس الكرامة حين كان المدعو جواد العصفور موجودا بل ومرحبا

به كما أخبرني احد الحضور، فهل هناك مبرر شرعي وغطاء يمكن تقبله؟

(جـ) ما رأيكم فيمن يرحب بهم في بيته (وهنا لا نقصد الرأي الاجتهادي، وإنما كمتشرع، فنحن نعلم بأنك لست من أهل الفتيا)؟ وكيف يجب أن نتعامل مع الذين يخالفون الشرع في موضوع كنت (سابقا) شريكا في التأصيل إليه، وهـو مقاطعة السفارة، حين يتم تذويب الهوة بيننا وبين الذين كنا نسميهم المبتدعة؟

(د) هل نستطيع أن نسلم زمام قيادة الأمة إلى من لا يلتفت إلى الشرع، والى من يستهزأ بالعلماء، وموقفه في فترة الانتفاضة كان ضدها، بل ومحارب لها، ولنا في أهل السنابس شهود.

ننتظر الإجابة الصريحة من الأستاذ كما عودنا على صراحته الدائمة.

(هـ) قلبت في أجوبة الأستاذ عبد الوهاب الحلقة السابقة، ولم أجد الإجابة على سؤالي، رغم أن الأسئلة نزلت بتاريخ: (٥-١١) والأجوبة بتاريخ: (٨-١١) ولا نعلم هل سقطت الإجابة سهوا أم عمدا، وهل الأستاذ يمارس النقد لكل أطياف المعارضة، أم يمارس النقد لطرف واحد فقط، هو الذي يستحق أن يمارس في حقه النقد الصريح، والطرف الأخر رغم الدليل الموجود وهو الصورة، ورغم أن السؤال كان موجودا، إلا أن الأستاذ لم يجب، ونحمل الأستاذ محمل خير، ونكرر السؤال لعلنا نحظى بالإجابة الصريحة هنا ونذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين.

سيقول الناس: لماذا لا أسأله مباشرة، ولماذا عن طريق المنتدى؟

أقول: الأستاذ يأخذ الكثير من الأسئلة من المنتدى.. ومثال ذلك: سؤال نور القلم والعنيد، كانا منشورين هنا في المنتدى، والأستاذ آخذهم وأجاب عليهم من هنا، كسؤال العنيد حول صلح الحسن. فالأستاذ مما لا شك فيه يأخذ بعض الأسئلة من المنتدى، ولكن أتمنى أن لا تكون الأسئلة التي يأخذها انتقائية، تصب في خانة نقد معارضة بتيار واحد، بشخص واحد، بجهة واحدة، والبقية مرفوع عنهم القلم، وهو يركز على الشرع في إجاباته، وسؤالنا شرعي، فليته يجيبنا عن شقينا السياسي والشرعي، على أن سؤالنا به نقاط أيضا أتمنى أن لا يغفلها الأستاذ العزيز.

الجواب (٣ - أ):

من حقنا في ظل قواعد اللعبة الديمقراطية أن نخنق أصحاب البدعة ونقضي عليهم (سياسيا) ولا نسمح لهم ببث سمومهم القاتلة بين أبنائنا.. والقضاء عليهم (سياسيا) ممكن، وبدعتهم غير قابلة في نفسها للبقاء والامتداد، ولكنهم في ظل غفلتنا، وغياب الإستراتيجية العامة للحركة، والتركيز الآني والانفعالي على بعض الملفات.. وإغفال البعض الأخرى، يتحركون ويكسبون ويتغلغلون ويخترقون، مستفيدين من الأجواء المساعدة لهم، وما يلقونه من الدعم، وهم يستجهلوننا، ويعتبروننا مغفلين، ولا نفهم في الدين والسياسة، والمهم أيها الأخ العزيز، ليس الانفعال في التعاطي معهم ومع كافة القضايا والمسائل السياسية وغيرها، وإنما التحرك المحكم الفعال، وهذا في الحقيقة ما ينقصنا.

الجواب (٣ - ب):

لقد أفتى الفقهاء العظام المعتبرون لدى الغالبية العظمى من أبناء الشيعة في

البحرين بحرمة التعامل مع أصحاب البدعة، لما يمثلونه من خطر جدي على الدين والطائفة.. وعلينا كمتشرعين: أن نلتزم بذلك، ولا نتسامح معهم ومع من يقبلهم بدون عذر أو شبهة، والدكتور عبد الجليل السنكيس إنسان متدين.. لا يجوز لنا إساءة الظن به، فقد يكون لا يعرف الرجل المذكور، وقد يكون وقع في شبهة.. والمطلوب منا: أن نحسن الظن به، ونسأله عن الموضوع، وننصحه إذا كان مخطئا.

الجواب (٣ – جـ):

علينا كمتشرعين أن نلتزم بفتاوى الفقهاء، ولا نتسامح مع أصحاب البدعة ومن يقبلهم، ولا يجوز (بحسب أقوال الفقهاء) أن نذوب الهوة بيننا وبينهم، لأن في ذلك توهين للدين وإضعاف للمؤمنين، وعلينا أن نحسن الظن بالمؤمنين، ولا يجوز إساءة الظن بهم، ولا التسرع في إصدار الأحكام الجائرة عليهم، فنحن مطالبون (شرعا) بالحذر من سوء الطبع، ومن الدوافع الذاتية في إصدار الأحكام الجائرة على المؤمنين، ولا أعني أن الأخ السائل الكريم هو كذلك، وإنما الإشارة إلى التحذير من كمال الإجابة على السؤال.. وعن نفسي: كنت ولا زلت أرفض وأناهض أصحاب البدعة ومن يقف إلى صفهم، وأرفض وأناهض تذويب الهوة بيننا وبينهم، ولكنني أبذل جهدي للعمل بالحكمة، ولا أسيء الظن بالمؤمنين.

الجواب (٣ - د):

المؤمنون لا يسلمون زمام أمورهم إلا إلى المؤمنين المأمونين الأكفاء، وليس إلى كل أحد.. وأرى (تقليدا) في زمن الغيبة: بأن زمام الأمور يجب أن تكون بأيدي الفقهاء العدول الأكفاء، وعلى المؤمنين أن يدوروا في فلكهم من أجل خير الدنيا والآخرة، وقد أثبتت التجارب: أن تسليم الأمور إلى الفقهاء غير الأكفاء، لا يقل سوءا عن تسليمه لغير الفقهاء.. إن لم يزد عليه.

والخلاصة: أن خطي في العمل، هو تسليم الأمر إلى الفقهاء والعلماء والمؤمنين الأكفاء، وليس إلى كل فقيه، أو كل عالم، أو كل مؤمن.. مع الاحتفاظ للجميع: بالمكانة والاحترام والتقدير وحسن الظن، وأرفض وأدين الاستهزاء بمن أختلف معه في الرأي أو الموقف من العلماء الأجلاء والمؤمنين، ولا أرضى بتسليم الأمر إليه.. مع التنبيه إلى: ضرورة التمييز بين الاستهزاء من جهة، والاختلاف أو النقد العلمي للآراء والمواقف من جهة ثانية.

أما الاختلاف في الرأي مع القائمين على الانتفاضة المباركة: فليس معيارا للحكم على الأشخاص، فهناك من المخلصين من كان له رأيا مخالفا للانتفاضة، منهم من لا زال على رأيه، ومنهم من غيره.. وهذا من حقهم، وقد اختلف الفقهاء ﵃ في الآراء والمواقف الدينية والسياسية، والاختلاف في الرأي تفرضه الإرادة الحرة الواعية للإنسان وكرامته، وهو مطلوب من أجل الحراك الفعلي نحو الحق والعدل والاستقامة والكمال، وبدونه لا يتحقق ذلك، ولو اطلعتم على حقيقة آراء كل من تعرفونهم وتثقون فيهم.. لكان لبعضكم رأي آخر، وعند هذا الحد: أتوقف قربة إلى الله تعالى.

الجواب (٣ —هـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أيها الأخ الكريم: لم تسقط الإجابة على أسئلتك سهوا بل عمدا، فلي ظروفي، ومطلوب مني التريث وحسن الاختيار، ولا تتوقع مني الإجابة على كل سؤال يصلني، فقد تقتضي الحكمة (أحيانا) تجاهل بعض الأسئلة، وهذا ما يحدث فعلا، وإلا أصبحت لقمة سهلة بيد المغرضين!!

النقطة الثانية: من حقي عليك: أن تحسن الظن بي (حسب الظاهر مني) فأنا (حقا)

منكم (أيها المؤمنون) ومحب ومخلص إليكم، وإن رأيتني أختلف معك ومع بعض المؤمنين الأعزاء في بعض الآراء والمواقف.

النقطة الثالثة: أنا أمارس النقد (تعبديا) للسلطة ولجميع أطراف المعارضة، ولا انتقي الأسئلة على أساس التمييز بين المؤمنين (أعوذ بالله العظيم من ذلك) وأعلم أخي الكريم: إني أمارس النقد (قربة إلى الله تعالى، وفق رؤيتي الإسلامية للنقد) لمن أحبهم وأخلص إليهم من المؤمنين.. أكثر من غيرهم، فكلما قرب العاملون من الله تعالى، كلما كنت أحرص على القرب إليهم، ومراقبتهم ونقد أطروحاتهم ومواقفهم، بهدف المساهمة في التبصير والإصلاح والتطوير.. وذلك كله: قربة إلى الله تعالى، لعلمي بأهمية النقد العلمي في تحقيق ذلك الهدف، بل لا يمكن أن يتحقق ذلك الهدف بدونه!!

النقطة الرابعة: لك أن تسألني من خلال ملتقى البحرين، أو من خلال أية قناة أخرى يصلني من خلالها السؤال، فحرصي كبير جدا على وصول أسئلتك وأسئلة كافة إخوانك المؤمنين الأعزاء.. والإجابة عليها، ولهذا وجدت حلقات أسئلة وأجوبة، كسبيل لخدمة دين الله تعالى والمؤمنين، والقنوات التي تصلني من خلالها الأسئلة كثيرة.. ومنها ملتقى البحرين، وكثيرا ما أفتش عن الأسئلة ولا انتظر وصولها لي بسهولة.

النقطة الخامسة: أشكرك لأنك حملتني على محمل الخير، وأعلم أن نيتي كانت الإجابة على سؤالك منذ البداية، ولكن لي ظروفي وحق التوقيت، وها أنا (طائعا) قد أجبت على أسئلتك جميعها.. فهل رضيت؟ وهل تقبلني أخا مخلصا لك ولكافة إخوانك المؤمنين الأعزاء؟

أرجو ذلك..

وإن وجدت (أخي الكريم) في إجاباتي ما يخالف رأيك، فهو شيء طبيعي، ولا ينال من أخوتنا الإيمانية شيئا، فأنا لست ضد من أختلف معه أو يخالفني الرأي، وأرجو أن تكون أنت كذلك.

النقطة السادسة: في نهاية إجابتي على أسئلتك.. أريد أن أنبه مخلصا: أن الأخوة المؤمنين القائمين على حركة (حق) الشعبية، هم أخوة مجاهدون، وأخوة طريق أعزاء علينا، لهم نفس أهدافنا الدينية والوطنية، وإن رأوا أن الطريق إليها يمر عبر منهجية وإدارة سياسية للملفات تختلف عن المنهجية والإدارة التي تسير عليها جمعية الوفاق وبعض الرموز العلمائية القيادية الكبيرة، وقد بذلوا التضحيات الجسيمة من راحتهم وأموالهم وأوقاتهم، من اجل دينهم ووطنهم وإخوانهم المؤمنين، والمطلوب منا أن نلتزم معهم بالآداب الشرعية والإنسانية للاختلاف.. وأنصح نفسي وكافة إخواني المؤمنين الأعزاء: بأن لا يفرزوا إخوانهم المؤمنين على الغير، لمجرد الاختلاف معهم في الرأي أو الموقف، ثم الاحتراب والسعي الشيطاني المحموم للتخوين أو التسقيط (أعاذنا الله تعالى جميعا من ذلك الشر الشيطاني الكبير) فهذا هو الخطر الحقيقي علينا جميعا، وليس الخطر في الاختلاف في الرأي أو الموقف، الذي هو حق طبيعي للإنسان، ومعلم بارز من معالم الكرامة والحياة الإنسانية، وهو السبيل الوحيد إلى الحراك الفعلي نحو الحق والعدل والاستقامة والكمال الإنساني: الفردي والمجتمعي.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٣٦

التاريخ: ٢٤ / شوال / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٢٧ / نوفمبر ـ تشرين الثاني / ٢٠٠٥م

مسيرة الأربعاء

المسألة الدستورية

السؤال (١):

ما هي قراءة الأستاذ عبد الوهاب حسين لمسيرة الأربعاء التي دعا إليها المجلس العلمائي لدعم موقفه بشأن قانون الأحوال الشخصية، ولخطاب سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم الأخير بشأن المسألة الدستورية؟

الجواب (١):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: المسيرة بمثابة استفتاء شعبي حول موقف الشعب من علاقة الدين بالحياة، وقانون الأحوال الشخصية مجرد جزء من عموم الموقف.

النقطة الثانية: أن حجم المسيرة لا يعبر عن حجم التأييد، وإنما مؤشر عليه فقط، فحجم التأييد أكبر من المسيرة بكثير، فكثير من المؤيدين من الرجال والنساء، لم تسمح لهم ظروفهم بالحضور (قطعا).

النقطة الثالثة: أعتقد أن حجم المسيرة سوف يكون أكبر بكثير لولا التأثير السلبي للإحباط الجماهيري بسبب سوء أداء التيار في الملفات السياسية، وهذا يقودنا إلى ضرورة عدم الفصل بين الملفات ذات الصفة الدينية البحتة وغيرها من الملفات الساخنة التي تتعلق بهموم الناس وقضاياهم العامة الأخرى.. مع التأكيد: أن غاية الدين التي عمل من أجلها الأنبياء والأوصياء وورثتهم العلماء الأمناء جميعا، هو إقامة نظام اجتماعي عادل، طبقا للقواعد الشرعية الإسلامية العادلة.

قال الله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥ وَرُسُلَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾(11).

النقطة الرابعة: كل من يدعي الديمقراطية والتعبير عن إرادة الشعب، فإن عليه أن يستجيب لمطالب المسيرة، لأنها تعبر عن الإرادة الشعبية، وإلا فقد مصداقيته، وأصبحت الديمقراطية منه براء.

النقطة الخامسة: تدل المسيرة على الثقل السياسي الضخم للرموز الدينية الكبيرة في البحرين، وأن في وسعهم التحرك على كافة الملفات الساخنة التي تتعلق بهموم المواطنين وكافة قضاياهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. وأن تحقق فيها النجاح المنشود. فالإسلام العظيم لا يسمح بالإهمال والتقصير في شؤون المسلمين والتفريط في حقوقهم العامة والخاصة، ولا يجوز للقيادات الدينية (بداهةً: بحسب المبادئ والتوجهات العامة للدين) التفريط في الحقوق العامة للمسلمين والتساهل بشأنها، وتعتبر المسيرة حجة على الرموز الدينية الكبيرة في البحرين أمام الله ﷻ والجماهير والتاريخ، وهي مطالبة بالتحرك على كافة الملفات الساخنة التي تتعلق بمصالح المواطنين وحقوقهم العامة على كافة المستويات في الداخل والخارج.

النقطة السادسة: أرى ضرورة استمرار تحرك الرموز العلمائية الكبيرة في البحرين في ملف الأحوال الشخصية إلى أن يصلوا إلى نتيجة محددة مع السلطة فيه.. وذلك للأسباب التالية:

---

(١١) الحديد: ٢٥.

السبب الأول: أن الفساد في القضاء الشرعي الجعفري مضر بمصالح الناس ودينهم، وأن الدوافع الدينية التي حركت الرموز العلمائية في ملف الأحوال الشخصية، ينبغي أن تحركهم للاستمرار في التحرك من أجل إصلاح القضاء الشرعي الجعفري، لصلته المباشرة بالمحافظة على دين الناس ومصالحهم العامة والخاصة (لا سيما ذات الصلة المباشرة بالدين) وإلا أصبح التحرك ناقصا، والإخلال بالمسؤولية واضحًا.

السبب الثاني: إذا تجاهلت السلطة في البحرين الشيعة، وأصدرت قانونا للأحوال الشخصية بواسطة البرلمان للسنة فقط، فإن من شأن ذلك أن يوقع الضرر البليغ على الشيعة، لأنه يعني الإهمال لهم وعدم الاعتراف بهم (كأنهم خارج المكون الوطني) وفي ذلك أضرار معنوية وحقوقية وسياسية بليغة عليهم. ومن جهة ثانية: فإن الحاجة قد تدفع بعض أبناء الشيعة (على المدى البعيد والمتوسط في ظل الفراغ لديهم) لحل مشاكلهم المتعلقة بالأحوال الشخصية في القضاء السني، ويتجرع البعض الآخر مرارة الفساد في القضاء الشرعي الجعفري، ويبقي البعض الثالث مشاكله معلقة ويتركها للقدر، وفي ذلك ما فيه من الضرر البليغ على أبناء الشيعة في البحرين.

السبب الثالث: في حال سكوت السلطة عن الملف، فإنه سوف يبقى في يدها تحريكه متى شاءت لشغل الرموز العلمائية والتيار والضغط عليهم به.. وهذا يعني: أن من مصلحة الرموز العلمائية والتيار، العمل على إنهاء الملف والفصل فيه، وعدم الإبقاء عليه معلقا بدون حل.

والخلاصة: ينبغي على الرموز العلمائية أن تواصل تحركها وضغطها على السلطة، حتى يتم التوصل إلى حل محدد في الملف، وإلا فإن أبـــناء الطائفة سوف

يتعرضـــون إلى أضـرار بليغة (مادية ومعنوية) على الصعيد الديني والسياسي والاجتماعي والثقافي.

وأرى أن توقف التحرك قبل الوصول إلى حل محدد في الملف يعني (في تقديري) مع كل المحبة والاحترام والتقدير للرموز العلمائية..

أولا: النقص المخل في التحرك.

ثانيا: الإخلال الواضح بالمسؤولية.

النقطة السابعة: أعتقد أن خطاب سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) الأخير بشأن المسألة الدستورية، يمثل التعبير الأدق لتوجهاته الحقيقية في المسألة الدستورية.. وليس قبوله بالتسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية أو غيره، وقد لاحظت بعد استقالة بعض الأخوة المؤمنين من جمعية الوفاق، حرص سماحته (في خطابه المعلن) على إبقاء الروابط معهم، وذلك من خلال التأسيس لحق الاختلاف بين المؤمنين في الآراء والمواقف، وطرحه السياسي المتوافق معهم في بعض الملفات المهمة جدا مثل المسألة الدستورية.. ليقول: بأن المستقيلين بعض مكونات التيار، وأنهم ليسوا خارج نسيجه، وفي ذلك رسالة ذات مغزى واضح لمن يحاول أن يفرز المستقيلين على الغير بحسن أو سوء نية.

النقطة الثامنة: أعتقد أن الطرح الأخير لسماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) يمثل أرضية للعمل المشترك بين كافة خطوط التيار، ينبغي البناء عليها.. والمطلوب: إجادة الأدوار وحسن إدارتها، وخلق التوازن الدقيق بين أطراف الموقف، بحيث يعطى كل طرف وزنه المطلوب في

المعادلة.. بما يخدم الهدف المنشود.



مبررات التصعيد

السؤال (٢):

الأستـــاذ الفاضل/ عبد الوهاب حسين.. تشهـــد الساحة الوطنيـــة في الوقت الحاضر تصعيدا ملحوظا لدى المعارضة في الخطاب السياسي.. على مستوى الرموز والقيادات والكتاب.

(أ) ما هي مبررات التصعيد؟

(ب) لماذا لم ترد السلطة عليه؟

(جـ) ما هو رأيك فيه؟

الجواب (٢ - أ):

أعتقد أن تراجعات السلطة عن الإصلاحات وسلبها لمكتسبات شعبية أسياسية ضمنها (دستور: ٧٣ العقدي) بواسطة (دستور: ٢٠٠٢ المنحة) ثم إصدارها لحزمة من القوانين المقيدة للحريات بسقف أقل بكثير من سقف (دستور: ٢٠٠٢ المنحة) والتصرفات غير المشروعة في أرض الوطن وثرواته، والسعي لتغيير التركيبة السكانية بطريقة غير مشروعة من أجل أغراض تخدم أجندتها السياسية على خلاف الإرادة الشعبية ومصالح المواطنين، في ظل وعي وطموح وطني متصاعدين، وحضور جماهيري فاعل في الساحة الوطنية، وظروف دولية وإقليمية غير مساعدة للسلطة، تمثل المبررات الأساسية للتصعيد في الخطاب والتحرك السياسي لبعض

فصائل المعارضة. واعتقد أن الانقلاب على الدستور العقدي وميثاق العمل الوطني كان خطئا إستراتيجيا أنصح القائمين على السلطة بتداركه قبل فوات الأوان، وأرى أن الإجراءات التي تتبعها السلطة على المسار السياسي (الخارجي والداخلي)والمسار القانوني (قد أشير إليها في حلقة سابقة من حلقات أسئلة وأجوبة) لن تنفعها بشيء، بل تعتبر من دواعي التصعيد في الخطاب، ومن دواعي التصعيد القادم في التحرك، وأرى أن الاختلاف الحاصل في المعارضة، وإن كان ظاهره إضعاف المعارضة، إلا أنه (قطعا) لا يصب في مصلحة السلطة.

الجواب (٢ - ب):

لأنها عاجزة حقا وحقيقة عن الرد القانوني والسياسي والأمني، وليس أمامها من سبيل: إلا الاستجابة للمطالب العادلة لأبناء الشعب المستضعف، فقد حزمت الجماهير حقائبها (بوعي وإرادة فولاذية) للسير في طريق استرداد الحقوق والمكتسبات المسلوبة، والظروف الإقليمية والدولية لصالحها، ولن يغير في الأمر شيء، صيرورة بعض قوى المعارضة إلى قوى مسايرة، فإرادة الشعوب الحية فوق إرادة الحكومات.. وإن طال السرى.

الجواب (٢ – جـ):

لا أري أية سلبية (سياسية) في تصعيد الخطاب السياسي إذا تمت مراعاة الشروط التالية:

الشرط الأول: أن يكون الخطاب مدروسا من الناحية العلمية والسياسية.. بحيث: يدخل ضمن إستراتيجية عمل محددة وواضحة، وأن يكون متوائما مع الظروف المحلية والإقليمية والدولية.. وان لا يخرج التصعيد عن دائرة الحق والعدل.

الشرط الثاني: أن لا يربك التصعيد سلم الأولويات في عمل المعارضة المسؤولة عن التصعيد.. وهذا يحتاج إلى: دقة في الإدارة السياسية للخطاب والمواقف الميدانية، كما يحتاج إلى عملية تثقيف جماهيري.

الشرط الثالث: أن لا تناقض المواقف والممارسة الميدانية لدى نفس الرموز أو القوى السياسية الخطاب السياسي التصعيدي لها، فيكون التناقض (بين الخطاب والمواقف) سببا لفقدانها مصداقيتها (الأدبية والسياسية) لدى الجماهير والمراقبين والساسة.

وأرى أن التصعيد في الخطاب السياسي مع مراعاة الشروط المذكورة: من شأنه أن يفتح أفق الجماهير الوالهة الطموحة، ويبث فيها الوعي، ويحرك فيها الإرادة الحرة الواعية، ويمهد الطريق لإصلاحات حقيقية على المدى البعيد والمتوسط في الساحة الوطنية.



السؤال (٣):

من التصعيد في الخطاب السياسي للمعارضة، المحاكمة العلمية والسياسية للتاريخ الدامي لآل خليفة.. أثناء دخولهم إلى البحرين وبعده، بحجة الحق والواجب في إعادة كتابة التاريخ. ما هو رأيك في ذلك؟

الجواب (٣):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لا يمتلك أحد الحق في تقييد حرية البحث العلمي، واكتشاف حقائق التاريخ الفعلية ونشرها، وإنصاف صانعي التاريخ بالحكم العادل لهم أو

عليهم، وإعادة كتابته بحلية جديدة نقية من شوائب التزوير والكذب والافتراء.. فهذا حق إنساني عام. ولا يمتلك أحد الحق في منع ترتيب المسؤوليات الحقوقية والسياسية والاستحقاقات المترتبة على الحقائق التاريخية المكتشفة بعد ثبوتها، في ظل الشريعة الإسلامية المقدسة، والقانون، والمواثيق الدولية.

النقطة الثانية: تنقسم كتابة التاريخ إلى ثلاثة أقسام رئيسية.. وهي:

القسم الأول ـ الكتابة الوصفية للتاريخ: وفيه يبذل المؤرخ وسعه لاكتشاف الحقائق التاريخية الفعلية، وتنقيتها من شوائب التزوير والكذب والافتراء، وتسجيلها بأمانة كما اكتشفها.. بدون زيادة أو نقصان. ويحتاج الباحث للقيام بهذه المهمة إلى التحلي بأمانة البحث العلمي، وسعة الاطلاع.

القسم الثاني ـ الكتابة العلمية للتاريخ: وفيه يبذل المؤرخ وسعه لاكتشاف أسباب الأحداث التاريخية وتفسيرها علميا.. بعيدا عن الأهواء والرغبات، والتوصل إلى القوانين الكلية التي يمكن تعميمها لجميع الموارد المشابهة. ويحتاج الباحث للقيام بهذه المهمة إلى الموضوعية والنزاهة، والقدرة على التحليل والتركيب العلمي للأحداث، في سبيل فهمها علميا، واكتشاف عللها وأسبابها الحقيقية العامة والخاصة.

القسم الثالث ـ الكتابة الفكرية أو الفلسفية للتاريخ: وفيه يبذل المؤرخ وسعه لاستخلاص الدروس والعبر من التاريخ، واكتشاف القوانين أو السنن العامة الحاكمة لحركة المجتمعات البشرية: لاستقرارها وتقدمها أو لاضطرابها وتخلفها، ووضع الأسس والمبادئ العامة التي تحكم عملية التوظيف السياسي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي للتاريخ. ويحتاج الباحث للقيام بهذه المهمة إلى الثقافة الواسعة (الفكرية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية) والإلمام بالمبادئ العامة للحكمة (النظرية

والعملية) والقدرة على التحليل والتركيب العلمي.

النقطة الثالثة: رغم أهمية القسمين (الأول والثاني) من كتابة التاريخ، إلا أننا نحتاج أكثر ما نحتاج (ونحن نحاول إعادة كتابة تاريخ البحرين الحديث) لمعرفة كيفية توظيفه بصورة جيدة لخدمة مصالح شعبنا وأمنه واستقراره وتقدمه، بدلا من نشر العداوة والبغضاء والتفرقة بين أبناء الشعب الواحد.. وهذا مما يدخل في القسم الثالث من كتابة التاريخ.

النقطة الرابعة: أرغب الإشارة فيها إلى بعض الحقائق المهمة..

الحقيقة الأولى: لقد دخل آل خليفة إلى البحرين وسيطروا على الحكم فيها بحسب قواعد ذلك الزمان (الحق فيه لمن غلب) ورغم فجائع ذلك الزمان، إلا أننا مطالبون بترتيب أوضاعنا في هذا الزمان (بحسب القواعد الإسلامية والإنسانية) بعيدا عن فجائع ذلك الزمان، وهذا ما تفعله كل الشعوب المتحضرة في العالم، التي تبحث عن الاستقرار والتقدم والعيش بسلام، بدلا من العداوة والبغضاء والتناحر بين أبناء الشعب الواحد.

الحقيقة الثانية: لقد أصبح آل خليفة وحلفائهم (في الوقت الحاضر) من مكونات هذا الشعب، لهم نفس الحقوق، وعليهم نفس الواجبات، وهم مطالبون بالاندماج في هذا الشعب كأحد مكوناته.. وعدم التمايز عنهم، ويؤخذ عليهم (إلى اليوم) انغلاقهم على أنفسهم في دائرة قبلية مغلقة، وتمييز أنفسهم عن سائر أبناء الشعب، ووضع أنفسهم فوق القانون العام للبلاد.

الحقيقة الثالثة: لا زال آل خليفة يرفعون شعار الفتح، ويكرسونه من خلال التثقيف والممارسة (مسجد الفاتح، شارع الفاتح، مدرسة الفاتح) ومن حقنا كشعب:

أن نعلم على ضوء الحقائق التاريخية والأوضاع المعاصرة في البحرين (الدستورية والقانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدماتية: التعليمية والصحية وغيرها) القيمة الحقيقية (المادية والمعنوية) التي قدمها آل خليفة إلى البحرين (ماذا قدموا من الخير أو الشر المادي أو المعنوي على كافة الأصعدة للبحرين) ثم نصدر حكمنا العادل: الإنساني والقانوني والسياسي على دخولهم إلى البحرين!!

الحقيقة الرابعة: ليس لآل خليفة الحق (في الوقت الحاضر) في فرض سياسة الأمر الواقع على أبناء شعب البحرين، والاستمرار في ترتيب نتائج الغزو، فمن حق أبناء شعب البحرين أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم، ويختاروا نظام الحكم الذي يعبر عنهم ويرونه مناسبا لهم (وأقله) نظام ديمقراطي (الحكم فيه لآل خليفة، والسيادة فيه للشعب).

وعلى ضوء هذه الحقيقة: يتحدد موقفنا الوطني من المسألة الدستورية، ومن القوانين المجحفة التي أصدرتها السلطة التنفيذية أثناء تعطيل البرلمان، ولا تزال تصدرها بواسطة البرلمان الصوري الحالي، ومن كافة تصرفات السلطة المصيرية التي تتعارض مع سيادة الشعب.

الحقيقة الخامسة: ليس لآل خليفة الحق في التصرف فيمصير الوطن وأرضه وثرواته على خلاف إرادة الشعب وضد مصالحه، ومن ذلك التجنيس السياسي، والملكية غير المشروعة لثرواته وأراضيه، وللشعب الحق الكامل في المراقبة والمحاسبة، وأن يبطل مفعول كل التصرفات والملكيات غير المشروعة، على ضوء أحكام الإسلام العظيم، ومفهوم الدولة الحديثة، والقوانين والمواثيق الدولية.

الحقيقة السادسة: ينبغي إدانة التمييز الطائفي والعرقي بين المواطنين وتجريمه،

والسعي للتخلص منه.. كأحد بقايا عقلية الغزو ومنهجيته.

❖❖❖

الغطاء الشرعي مرة أخرى

السؤال (٤):

رغم الحاجة العملية لدورك في الساحة الوطنية، ورغم كثرة الضغوط الشعبية عليك.. لا زلت تتمسك بموقفك الشخصي: بالابتعاد عن صناعة القرار، والحركة الميدانية، بحجة الغطاء الشرعي.

(أ) هل كل المؤمنين الذين يتحركون في الساحة الوطنية يفتقدون الغطاء الشرعي أو يجهلون الحاجة إليه في تحركهم؟

(ب) هل يمكنك أن توضح لنا بدقة أبعاد تمسكك بمسألة الغطاء الشرعي وأسبابه؟

الجواب (٤ - أ):

لقد كثرت الأسئلة في هذا الموضوع، وسوف استمر في الإجابة عليها ما دمت قادرا على إضافة الجديد فيها، وفي الجواب نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: المؤمنون الأعزاء ليسوا على درجة واحدة من العلم والمعرفة بمسألة الغطاء الشرعي (شأنهم في ذلك كشأنهم في جميع المسائل الشرعية) وليسوا على موقف واحد منه: اجتهادا أو تقليدا.

النقطة الثانية: المؤمنون العاملون في الساحة الوطنية خطوط متعددة، وعدم دخولي في العمل، قد يعود إلى الغطاء الشرعي أو المنهج في العمل أو الكفاءة في الأداء..

وهذه بعض الملاحظات المهمة في الموضوع:

الملاحظة الأولى: أرى بخصوص الغطاء الشرعي، أن ثمة نقص وخلل في التثقيف الإسلامي في هذه المسألة (الشرعية السياسية) المتميزة كثيرا عن سائر المسائل الشرعية. فالمؤمنون العاملون الأعزاء، يتحركون (واقعا) في عملهم السياسي بدون معرفة واضحة بهذه المسألة وتفاصيلها، ولا يطالبهم أحد بذلك، ولا يلفت أحد انتباههم إليها، ولو علم المؤمنون الأعزاء ببعض التفاصيل، لتغيرت لدى بعضهم المواقف، وقد أشرت في حلقات سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة) إلى ثلاثة آراء فقهية في المسألة، ونبهت إلى ضرورة عمل كل مكلف برأي مرجعيته في التقليد فيها.

الملاحظة الثانية: أرى بخصوص المنهج والكفاءة، أنه لا يصح (بالبداهة العقلية) تسليم الولاية لشخص في مورد دون أن تكون له الكفاءة في إدارة ذلك المورد.. فالكفاءة شرط عقلي، قبل أن تكون شرط شرعي. ولا استبعد (بحسب فهمي) الحاجة إلى الرخصة الشرعية للاستمرار في العمل مع الإخلال بالمنهج وشرط الكفاءة فيه.. إذا كان الإخلال مضر بالأهداف العامة للعمل.

الجواب (٤ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: إني أبذل جهدي واستفرغ وسعي (بتوفيق الله تعالى) للالتزام بتكليفي الشرعي في العمل (بحسب ما آتاني الله ﷻ من العلم والقدرة) وأنظر (بحسب تقليدي وقناعتي الفكرية) إلى العلاقة التي تربطني بمرجع التقليد، بأنها ليست مجرد الحصول على الفتوى الشرعية منه، وإنما هي علاقة ولائية تتعلق بحقه

وتكليفه في الإشراف على أوضاع المجتمع وقيادة المؤمنين نحو تطبيق الإسلام العزيز وإقامة المجتمع العادل، وهي العلاقة التي كانت تربط الرسول الأعظم الأكرم ﷺ بأصحابه، وتربط الأئمة عليهم السلام بشيعتهم، وتؤكدها الأحاديث الشريفة التي تأمرنا بالرجوع إلى الفقهاء العدول رضي الله عنهم في كافة الحوادث الواقعة في عصر الغيبة الكبرى.

وهذا يقودنا إلى ثلاث نتائج أساسية.. وهي:

النتيجة الأولى: أن العلاقة الولائية مع المرجع الأعلى تشمل جميع شؤون الحياة العامة، وتدخل في ذلك جميع حالات المعارضة والمسايرة والمولاة، والمشاركة في الحياة البرلمانية والبلديات.

الجدير بالذكر: أن الأصل في الموقف الإسلامي (بحسب فهمي) هو الرفض والمقاومة للظلم والاستبداد، وقد سبقت الإشارة في حلقات سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة) إلى آراء بعض الفقهاء في مسألة الغطاء الشرعي لممارسة هذا الدور أو التكليف، إلا أني لا استبعد (بحسب فهمي وشعوري) الحاجة إلى الرخصة الشرعية لكي يلتزم المكلف الصمت والسكون أمام الظلم والاستبداد المستشريين في المجتمعات الإسلامية، فهي حالة استثنائية مخالفة للموقف الأصلي: بحكم العقل والفطرة والدين.

النتيجة الثانية: أن العلاقة مع المرجع الإسلامي الأعلى، لا تنحصر في حدود مكانية أو سياسية معينة، وإنما تتعداهما إلى كافة المكلفين في العالم، كما كان الحال على عهد الرسول الأعظم الأكرم ﷺ مع أصحابه الكرام، والأئمة المعصومين عليهم السلام مع شيعتهم العظام.. وعليه: ينبغي على المكلف تحمل المسؤولية الشرعية في هذا الزمن الصعب، والقبول بدخول حلبة هذا التحدي الكبير، لإثبات هذه الحقيقة

الإيمانية العظيمة.

النتيجة الثالثة: أن القيادة لا تتعدد تعددا أفقيا، وإنما تمتد امتدادا طوليا فقط، وينبغي في حالات الضرورة والاستثناء (بحسب فهمي وشعوري) الإبقاء على الرابطة الروحية والقلبية مع المرجع الأعلى كقيادة عامة للمسلمين، والالتزام العملي بمنهجه، والسعي إلى تطبيقه قد المستطاع.

النقطة الثانية: إني أعتقد (تقليدا وقناعة فكرية) بأني لن أكون مأجورا على عملي ومستحقا للثواب من عند الله تعالى بدون الغطاء الشرعي، وأكون مغررا بالناس لو أني حركتهم في العمل بدون توفر الغطاء الشرعي.

النقطة الثالثة: أعتقد أن توفر الغطاء الشرعي من شأنه أن يبعث على الاطمئنان النفسي للمكلف، ويقنعه بالتنازل عن رأيه لصالح آليات اتخاذ القرار المتوافق عليها بين العاملين في ظل الغطاء الشرعي لعملهم، ويقضي مع توفر الشروط الأخرى (من أهمها: الإخلاص ونكران الذات والتوافق على المنهج) على دواعي الخلاف والانشقاق بين المؤمنين.

النقطة الرابعة: أعتقد أن توفر الغطاء الشرعي للتحرك، من شأنه أن يربط بين المسؤولين عن صناعة القرار والجماهير المؤيدة لهم في جسم معنوي جهادي واحد، تحركه روح العقيدة والهدف والاطمئنان إلى تأدية التكليف الشرعي، مما يؤدي إلى وحدة الصف وتماسك الكيان وقوة المواقف.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٣٧

التاريخ: ٥ / ذو القعدة / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٨ / ديسمبر ـ كانون الأول / ٢٠٠٥م

تنويه:

بعد نشر الحلقة اتصل المهندس جواد فيروز للأستاذ عبدالوهاب حسين حول ما جاء في السؤال رقم (٣) وأوضح له بأن التصريح المنسوب غير صحيح وأطلعه على المحاور المقترحة للمؤتمر الدستوري الثالث وفيها محور واحد (فقط) حول الدوائر الانتخابية من مجموع سبعة محاور مقترحة. (موقع الأستاذ).

الطرح السياسي.. مبرراته.. علاقته بالعمل المشترك

السؤال (١):

يلاحظ في خطابك السياسي، أنك تدعو كثيرا إلى رفض الواقع الذي تصفه بالانحراف والتخلف والظلم والاستبداد، وتدعو إلى مقاومته والثورة عليه. وتغلب على خطابك الصبغة الدينية، وقد بلغت دعوتك حد الإصرار على السياسيين الإسلاميين أن يصبغوا عملهم السياسي بالصبغة الإسلامية.

(أ) ما هو تقييمك للطرح السياسي الإسلامي في البحرين في الوقت الحاضر؟

(ب) ما هي مبرراتك الفكرية والسياسية لهذا النمط من الطرح السياسي؟

(جـ) هل خطابك موجهة لحركة حق؟

(د) ألا يضعف طرحك هذا العمل الوطني المشترك؟

الجواب (١ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أجد على الخطاب الإسلامي في البحرين في الوقت الحاضر غياب التأسيس الفكري للمواقف، مما يعني غياب الهوية وضياعها، لأن المواقف التي لا يؤسس لها فكريا، هي مواقف بدون هوية، وتمثل شكلا من أشكال العبث والضياع في الحياة. فالخطاب الإسلامي في البحرين في الوقت الحاضر، هو (بحسب

تقديري) عبارة عن تبرير برجماتي لمواقف سياسية تقوم على أساس المصلحة المادية، ويغيب عنه التأسيس الفكري والبعد القيمي (بغض النظر عن صحة أو خطأ المواقف والدعم العلمائي لها) مما يفقد الخطاب والمواقف هويتهما الفكرية، ولا يمكن التمييز بين الخطـــاب والمواقف الإســـــلامية وغير الإسلامية.

النقطة الثانية: بسبب غياب الهوية في خطاب الأطراف الإسلامية السياسية ومواقفها، غابت الثقافة السياسية الإسلامية لدى شرائح من القيادات والجماهير الإسلامية الواسعة، وأخذت تطالب بفصل المواقف السياسية عن الدين. كما غلبت الصبغة

الطائفية على مواقف الأطراف الإسلامية، وأصبحت مقبولة لدى جماهيرها، لأن المواقف تقوم على أساس برجماتي بحت، وضاعت في ظل غياب التأسيس الفكري الإسلامي والبعـد القـيمي، معايير الحكم لـدى الجماهير على المواقف.

الجواب (١ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: إن المتتبع لسيرة الأنبياء والأوصياء عليهم السلام يجد أنهم يسعون بكل ما أوتوا من قوة إلى إقامة نظام اجتماعي عادل، من خلال التطبيق الصحيح للأحكام الشرعية الربانية المقدسة، مع التأكيد أن تحقيق العدل لا يمكن أن يحصل إلا من خلال التطبيق الصحيح للأحكام.

النقطة الثانية: أن الأنبياء والأوصياء عليهم السلام لم تكن حركتهم سياسية بحتة، وإنما كانت عقائدية في المقام الأول. فهم عليهم السلام كانون يتحركون لإيجاد نظام اجتماعي عادل في كيان عقائدي يقوم على أساس التوحيد، وأنهم يسعون لتحقيق أهدافهم

السياسية من خلال جيش عقائدي لا تنفصل لديه العقيدة عن السياسية، وهم قدوتنا الحسنة الصالحة في العمل.

النقطة الثالثة: أن العمل الإسلامي السياسي لا يكون إلا بصبغة عقائدية، وأن تجريده عن الصبغة العقائدية، يعني وقوعه في مستنقع العلمانية، ويجعله قاصرا عن تحقيق الأهداف الرسالية.. ولا يستحق العامل الثواب من عند الله تعالى.

قال الله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[1] حيث ربطت الآية الكريمة بين الشهادة بالتوحيد وإقامة القسط.. فهما لا ينفصلان من جميع الجهات.

النقطة الرابعة: أن تجريد العمل الإسلامي السياسي عن الصبغة العقائدية، يجعله عرضة للأمراض المعنوية التي تصيب التحركات السياسية الأخرى، وما يصيبها من الترهل والوهن والضعف والفساد والإحباط القاتل.. وقد أثبتت التجارب: مسؤوليتها عن الفساد في الحقل السياسي، وعدم قدرتها على تحقيق النجاح على صعيد: التحرير، أو إقامة الحكم العادل، أو المعارضة القوية النظيفة.

النقطة الخامسة: لقد ابتلينا (أيها الأحبة الأعزاء) بأن أصبحت الثقافة الغربية الوافدة هي المعيار والمحرك للأحداث في بلداننا الإسلامية، وأصبحت هويتنا الثقافية الإسلامية الأصيلة غريبة فيها، وأصبحنا مطالبين بالعودة إلى الذات، وترميم الهوية الثقافية الأصلية في الشخصية الإسلامية الجماعية، وإعادة الاعتبار إليها، لنخرج بهوية ثقافية إسلامية أصيلة مغايرة للثقافة الغربية، نعيش من خلالها إنسانيتنا، ونكون مؤهلين لحمل رسالة السماء الخالدة، وإرساء قواعدها وترسيخها في العالم أجمع،

---

(١) آل عمران: ١٨.

وذلك من خلال التجربة الحية القائمة على أرض الواقع، التي تحركها العقيدة، وتضبط إيقاعها أحكام الشريعة الإسلامية المقدسة، وتصبغها القيم والمبادئ الإسلامية العالية من الأمل والصدق والتضحية والثبات بصبغتها الروحية العظيمة.. وليس من خلال الاستدلال الفكري، والتجربة التاريخية (رغم قيمتهما النظرية).

أيها الأحبة الأعزاء: إن مهمتنا (إسلاميا) اليوم، أن نعود إلى ذاتنا وإرادتنا الإنسانية الحرة الواعية، بالعودة إلى هويتنا الدينية والثقافية والتاريخية، وأن نجعل من عملنا السياسي فعل ثقافي بامتياز، من خلال الانتصار للثقافة الإسلامية فيهما، والمحافظة على الصبغة العقائدية في كـــافة المواجهات: الثقافية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، فهي ركيزة الانطلاق نحو الحياة الإنسانية الكريمة المشرقة بنور ربها، وما فيها من الحرية والاستقلال والتقدم والرخاء.

أيها الأحبة: لقد تعرضت أمتنا الإسلامية العظيمة، إلى الظلم والاستبداد والاعتداءات الاستعمارية، وقد قابلت ذلك كله بكافة أشكال المقاومة المشروعة، وقدمت التضحيات الجسيمة لاسترداد حقوقها وكرامتها، وقد أصابها الإنهاك والتعب ولكنها لم تسقط، إلا أن الخطر الحقيقي عليها (اليوم) هو الاتجاهات التي تدعوها إلى الخروج على هويتها الدينية والثقافية والتاريخية، وتجاهل الصبغة الإسلامية في المقاومة والعمل السياسي، لتفقد بذلك هويتها، ويصيبها الإحباط واليأس، ويتمكن منها الأعداء في الداخل والخارج.

ومن المؤسف جدا: أن بعض الحركات الإسلامية والقادة والعلماء والمفكرين المحسوبين على الإسلام، قد تأثروا بتلك الدعوات والاتجاهات المشبوهة، نظرا لقصر النظر وضعف البصيرة، وأصبح لديهم الكلام عن منطق الحق والعدل والثوابت الإسلامية والصبغة الدينية والثقافية في المقاومة والعمل السياسي..

كلاما غير واقعي، مما جعلهم في الموقع غير المناسب.

والخلاصة أيها الأحبة الأعزاء: إني أنصح المؤمنين العاملين في الحقل السياسي والجهادي وكل أشكال المقاومة الإسلامية، بالمحافظة على الصبغة الإسلامية في عملهم، وعدم التفريط فيها قيد شعرة.. وذلك في سبيل تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: المساهمة في إيجاد الكيان الاجتماعي العقائدي وتحقيق الأهداف الرسالية العظيمة.

الهدف الثاني: المحافظة على سلامة المقاومة والتحرك السياسي والجهادي من الأمراض المعنوية التي ابتليت بها الحركات العلمانية، والمحافظة على تماسك العاملين المؤمنين وقوتهم ونجاحهم في الوصول إلى النصر وتحقيق الأهداف.

الهدف الثالث: لكي يبارك الله تعالى عملهم، ويمدهم بعونه وملائكته، ويكونوا مستحقين للثواب العظيم من عند الله تعالى يوم القيامة.

الجواب (١ – جـ):

ليس المعني من التأكيد على الصبغة الإسلامية في التحرك السياسي حركة (حق) فحسب.. وإنما كافة الحركات الإسلامية، وإن حاول البعض (لأسباب خاصة به) توجيهه للنيل من حركة (حق) دون غيرها. فالإخلال بالصبغة الإسلامية في التحرك السياسي في الساحة الوطنية سابق على وجود حركة (حق) وموجود في غيرها من الحركات، والتنبيه إلى الخلل والمطالبة بمعالجته سابق (أيضا) على وجودها، مع التنبيه إلى أني أقرب إلى منهجية حق في العمل السياسي من غيرها، وسوف يأتي الحديث حول الغطاء الشرعي في الأجوبة على الأسئلة القادمة.

الجواب (١ - د):

ليس من شأن التأكيد على الصبغة الإسلامية في العمل السياسي الإسلامي أن يضعف العمل الوطني المشترك، لأن ذلك التأكيد هو من أجل المحافظة على استقلالية العمل الإسلامي وعلى خصوصيته (وهي خصوصية تعبد وتميز وقوة تصب في خدمة الإنسانية والوطن) وعلى قيمته المعنوية والفكرية والسياسية، بدون أن يحرم الأطراف الأخرى من حقها في العمل، ولا يمانع من التنسيق معها لتحقيق الأهداف الوطنية أو القومية أو العالمية المشتركة.



مع الانتخابات

السؤال (٢):

لم يفصح قادة الوفاق بعد عن موقفهم من الانتخابات القادمة.

(أ) ما هو توقع الأستاذ عبد الوهاب بالنسبة لمشاركة الوفاق في تلك الانتخابات؟

(ب) هل يميز الأستاذ بين مشاركة الوفاق في الانتخابات البلدية والبرلمانية؟

(جـ) ما هو توقعه لمدى اختيار الجماهير لمرشحي الوفاق في حال مشاركتها في الانتخابات القادمة؟

الجواب (٢ - أ):

أتوقع أن تشارك الوفاق بكامل طاقتها في الانتخابات البلدية والبرلمانية

القادمة، وسوف تقف أمامها عقبات (رئيسية) لا سيما في الانتخابات البرلمانية.. ينبغي عليها أن تأخذها بعين الاعتبار:

العقبة الأولى ـ تكوين قائمتها الانتخابية: حيث ينبغي عليها التغلب على عقبة التنافس بين أعضائها في الترشيح، وحل التعارض بين رغبتها ورغبات الناس في اختيار المرشحين في الدوائر الانتخابية.. بحيث يتم في النهاية: تشكيل قائمة انتخابية منسجمة ومعبرة عن إرادة الوفاق وإرادة جماهيرها وتوجهاتهما، وقادرة على تحقيق مهامها البرلمانية بكفاءة عالية.

العقبة الثانية ـ الإحباط الجماهيري: تشعر الجماهير بالكثير من الإحباط بسبب سوء الأداء السياسي للتيار، مما أدى إلى ضعف حماسها وتفاعلها مع فعالياته، وارتفعت درجة الإحباط مع ظهور الانقسامات وتباين المواقف في التيار، مما يتطلب من الوفاق معالجة هذه الحالة لكي تحصل على مشاركة الجماهير في الانتخابات، إذ أن نجاحها يتوقف على حجم هذه المشاركة.

العقبة الثالثة ـ رأي المقاطعين: لا زالت (بحسب تقديري) ثقافة المقاطعة قائمة لدى الشريحة الأوسع من جماهير التيار، ولم تستبدل بثقافة المشاركة، بل هناك صعوبات جمة تواجه ثقافة المشاركة والداعين إليها، بل لا يوجد تأسيس ثقافي وسياسي مقنع للمشاركة، والاعتماد في الدعوة للمشاركة على عوامل غريبة عن الموضوع، وهذه سلبية خطيرة في العمل السياسي بعيدة (بحسب فهمي) عن المنهج الإسلامي العظيم. وهذه عقبة، وسوف تكون أكبر وأعمق تأثيرا في حال التزم دعاة المقاطعة في التيار برأيهم، وعملوا من أجل إنجاحه، وهذا يتطلب حوارا بين الوفاق والخطوط الأخرى في التيار، للتوافق على صيغة محددة للعلاقة والتعاون، وأن تجاهله لا يصب في مصلحة الوفاق.

العقبة الرابعة ـ إعداد البرامج الانتخابية: فالوفاق مطالبة بإعداد برامج واقعية تقنع بها جماهيرها (في ظل الشعور الواسع بالإحباط لدى الجماهير من أداء السلطة والمعارضة وارتفاع سقف طموحاتها وتطلعاتها) تراعي فيها التوازن بين تطلعات الجماهير وطموحاتهم وبين ما هو متاح تحقيقه (فعلا) في البرلمان والبلديات.

العقبة الخامسة ـ إدارة الكتلة النيابية في البرلمان: ويتوقف النجاح في إدارة الكتلة البرلمانية على الخبرة الإدارية، ومدى انسجام الكتلة ووعيها والتزامها الحزبي.

الجدير بالذكر: أن تجربة الوفاق في إدارة كتلتها في البلديات غير مشجعة، وإدارة الكتلة البرلمانية أكثر صعوبة، وتحتاج إلى التزام حزبي صارم، مما يعني حاجة الوفاق للاطلاع على تجارب الآخرين والاستفادة منها.

العقبة السادسة ـ الصلاحيات وآليات السلطة الدستورية والسياسية: ينبغي على كتلة الوفاق البرلمانية، أن تكون على وعي تام بطيعة وسقف عملها وما يمكنها تحقيقه في داخل البرلمان، وما تمتلكه السلطة من آليات دستورية وسياسية يمكنها توظيفها ضد خصومها السياسيين إلى درجة الإحراق السياسي.. لتحدد على ضوء ذلك كله: أهدافها ومنهجها وإستراتيجية عملها في البرلمان، بما يحفظ وجودها من الاحتراق السياسي، ويمكنها من تحقيق أفضل المكاسب المتاحة.

الجواب (٢ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لا تترتب نتائج مباشرة من المشاركة في الانتخابات البلدية على الموقف من المسألة الدستورية، وكان تحفظ البعض على المشاركة في الانتخابات البلدية السابقة، يدور حول دورها التمهيدي للقبول بالمشاركة في الانتخابات

البرلمانية، والقبول بالتوزيع الظالم والمجحف جدا للدوائر الانتخابية.

النقطة الثانية: الإشكال في التيار ليس حول المشاركة في الانتخابات البلدية وإنما المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وكان هناك قرارا من رموز التيار والوفاق بالمشاركة في الانتخابات البلدية السابقة، قبله وعمل به ودعا إليه قادة المقاطعة البرلمانية في الوفاق، ولم يحدث جديد في الموضوع. فإذا رأى المستقيلون من الوفاق تغيير رأيهم (وهو من حقهم) فهو لأسباب سياسية، ولا علاقة له بالمسألة الدستورية.

النقطة الثالثة: كان لي رأي واضح بخصوص المشاركة في الانتخابات البلدية السابقة وموقف منها، وأنا أعلم انعكاسات طرح رأيي على نتائج الانتخابات البلدية القادمة في داخل التيار.. وبما أن الرأي سياسي، ولا علاقة له بالموقف من المسألة الدستورية، وهو يتوقف على التوازنات السياسية في داخل التيار والساحة الوطنية، ولم تتضح مؤشراتها بعد، فإني أتوقف (الآن) عن طرح رأيي، بانتظار ظهور المؤشرات.. مع التأكيد: على أن ما ذكر في النقاط السابقة، ليس فيه دليل على رأيي في الانتخابات البلدية القادمة.

الجواب (٢ – جـ):

أرى بأن الاختيار للمرشحين يتأثر بعدة عوامل.. منها:

العامل الأول: الانتماء الديني والفكري والسياسي للمرشحين.

العامل الثاني: الأجندة التي يعمل المرشحون من أجلها، ومدى تعبيرها عن إرادة الجماهير وخدمتها إلى مصالحهم.

العامل الثالث: كفاءة المرشحين.

العامل الرابع: قرب المرشحين من الناس، والتصاقهم بهمومهم، والتزامهم بقضاياهم، والتعبير عنهم، ومشاركتهم أفراحهم وأحزانهم.

الجدير بالذكر: أن التيارات الإسلامية في كثير من البلدان العربية.. مثل: مصر ولبنان وفلسطين، تعتمد (بصورة أساسية) في شعبيتها ونفوذها وسعة انتشارها ودعم الجماهير إلى مواقفها، على توجهاتها الخدمية، وقربها من الناس، والتصاقها بهمومهم، والتزامها بقضاياهم، والتعبير عنهم، ومشاركتها لهم في أفراحهم وأحزانهم.. بالإضافة إلى العوامل الأخرى.

أما هنا في التيار: فإني أجد أنه يركز (بحسب رأيي) على توظيف الانتماء والمشاعر الدينية على حساب العوامل الأخرى، وهذه ظاهرة غير صحية وخطيرة، لها تأثيراتها السلبية على الدين، والوعي، والمصالح الجوهرية للناس.. وينبغي على الرموز (خاصة): الانتباه إليها، ومعالجتها بسرعة، قبل أن تستفحل سلبياتها، وتنعكس على أوضاع التيار برمته.



المؤتمر الدستوري

السؤال (٣):

ما هي قراءة الأستاذ عبد الوهاب حسين لتصريحات المهندس جواد فيروز عضو الأمانة العامة حول المؤتمر الدستوري الثالث؟

الجواب (٣):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: من خلال التصريحات نجد أن هناك هروبا من المسألة الدستورية

إلى مسألة خارجة عنها، وإن كانت ذات صلة بها، وهي الدوائر الانتخابية، والمفروض أن يركز المؤتمر (بالدرجة الأولى) على التطورات في المسألة الدستورية والموقف منها.

النقطة الثانية: ربما يكون سبب الهروب من المسألة الدستورية إلى الدوائر الانتخابية، هو التغيير الحاصل في وضع الجمعيات الأربع بعد التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية، حيث يترتب عليه الاعتراف بـ(دستور: ٢٠٠٢). إلا أنني أعتقد بأن الهروب ليس في محله، وأنه حدث تحت التأثير النفسي، لأن بوسع المؤتمر أن يتناول (بكل شفافية ووضوح تام) الرؤية الجديدة للجمعيات الأربع في المسألة الدستورية بعد التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية، والتوجه نحو المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، وما تطمح إليه الجمعيات الأربع من التعديلات الدستورية، وتسليط الأضواء على التوزيع الظالم والمجحف جدا للدوائر الانتخابية كأحد العقبات، وتحشد قواها والرأي العام في الداخل والخارج من أجل تحقيق ما تريد.



مسيرة الحقوق والكرامة

السؤال (٤):

لقد دعت جمعيات التحالف الرباعي إلى مسيرة الحقوق والكرامة في عصر يوم الجمعة الموافق (٩ / ١٢ / ٢٠٠٥م) الساعة (٣:٣٠) وأخرج المجلس العلمائي بيانا قويا يدعم فيه المسيرة وأشار إلى مشاركة العلماء فيها.

(أ) ما هي قراءة الأستاذ عبد الوهاب حسين لدعم العلماء لمسيرة الحقوق والكرامة؟

(ب) هل تستطيع هذه المسيرة احتواء الوضع والحركة المطلبية في الساحة؟

(جـ) ما هو تعليقك على قضية الاعتداء على موسى عبد علي وتداعياتها في الساحة الوطنية؟

الجواب (٤ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أتوقع أن تكون المسيرة ضخمة جدا، إلا أن قيمتها السياسية والحضارية والإنسانية، لا تتحدد بضخامتها، وإنما بقيمة الأجندة التي تخدمها، وهي في الحقيقة أجندة التحالف الرباعي، حيث لم تتبلور للعلماء أجندة مستقلة حتى الآن.

النقطة الثانية: أنا أثق كثيرا في صدق نوايا العلماء الأجلاء.. وأقرأ دعمهم للمسيرة: على أنه يدخل في دائرة توجههم للاهتمام بكافة الملفات الساخنة في الساحة الوطنية، وجبر القصور في أداء جمعية الوفاق. إلا أن شرائح واسعة قرأت الدعم (في سياق تتابع الأحداث السياسية في الساحة الوطنية) على أنه دعم لأطراف سياسية معينة، أكثر منه دعم لقضايا وملفات ساخنة في الساحة الوطنية، وهذه قراءة خطيرة جدا، تحتاج إلى تبديد من قبل أصحاب السماحة العلماء.

النقطة الثالثة: لم يكن من التوقع أن تحظى المسيرة بدعم جماهيري كبير لولا الدعم العلمائي المباشر لها.. وهذا يدل على ثقل العلماء في الساحة الوطنية.

وهنا أرغب في التنبيه إلى مسألة في غاية الأهمية والخطورة، سبق أن أشرت إليها في الجواب (٢ – جـ) من هذه الحلقة.. وهي: سلبية تؤخذ على التيار الإسلامي الشيعي في البحرين، اعتماده على توظيف الانتماء والمشاعر الدينية، على حساب الكفاءة والمشاريع والأجندة، وهي ظاهرة غير صحية وخطيرة جدا: على الدين، والوعي، والمصالح الجوهرية للناس.. وعليه: إذا أراد أصحاب السماحة العلماء تقديم الدعم والمساندة لأي طرف سياسي، فإنه ينبغي عليهم أن يأخذوا هذه المسألة بعين الاعتبار، من خلال الدفع والربط بين تقديم الدعم لأي طرف سياسي، وبين تحصيله للكفاءة، وتقديمه المشاريع والأجندة التي تعبر عن إرادة الناس، وتخدم مصالحهم الجوهرية، والقرب منهم، والالتصاق بهمومهم، والالتزام بقضاياهم، ومشاركتهم في أحزانهم وأفراحهم (بحسب التوجهات الإسلامية المقدسة للعمل السياسي والاجتماعي).

وباختصار شديد: الربط بين الدعم وإجادة الأداء وتطويره، بهدف معالجة هذه الظاهرة الخطيرة والقضاء عليها.

الجواب (٤ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: ظهور حركة (حق) ومن قبلها اللجان الشعبية، كان نتيجة لعدم قبول القائمين عليها بمنهج الجمعيات السياسية والرموز وأدائهم في خدمة الملفات الساخنة ولتهميشهم الجماهير وتجاهلهم لدورهم (بحسب تقديرهم) في صناعة القرار. وأرى بأن عملية الاحتواء الصحية والفاعلة على المدى (القريب والبعيد) لا يمكن أن تتم إلا بمعالجة القضية من جذورها المتعلقة بالمنهج وإجادة الأداء وتطويره وتطوير العلاقة مع الجماهير ومشاركتهم بصورة جدية وفاعلة في صناعة

القرار وفق آليات علمية محددة. وبدون هذه المعالجة لن تكون هناك عملية احتواء صحية وفاعلة على المدى البعيد، وإن كتب لها النجاح في التخفيف من الأزمة على المدى القريب.

النقطة الثانية: إن دعم أصحاب السماحة العلماء لمسيرة الكرامة، لن يغير شيئًا في منهج جمعيات التحالف الرباعي وأجندتها، وهي في محل عدم القبول لدى حركة (حق) واللجان الشعبية.. وعليه: فإن القيمة السياسية للمسيرة سوف تتحدد بسقف وقيمة هذه الأجندة، ولن تغير شيأ من الوضع المحتقن حاليا، والمطلوب من أصحاب السماحة العلماء (إذا أرادوا الاحتواء الصحي للأوضاع على المدى القريب والبعيد) أن يعالجوا القضية من جذورها التي سبق توضيحها، ويسعوا إلى خلق أرضية يتوافق على قبولها كافة خطوط العمل في التيار، ويبنى عليها عملهم المشترك، ويكونوا مظلة حقيقية للجميع، وأرى بأنه أمر في غاية الإمكان.

النقطة الثالثة: توجد قراءة لدى شريحة واسعة من أبناء التيار يرى أصحابها، أن دعم أصحاب السماحة العلماء للمسيرة، هو دعم لتوجه سياسي معين في التيار على حساب توجه سياسي آخر، وهي قراءة خطيرة جدا: أرى أنها لا تساعد على احتواء الوضع لا في المدى القريب ولا في المدى البعيد، وإنما تزيد في تأزمه وإشعال نار الفتنة بين الأخوة في الجهاد، ينبغي على أصحاب السماحة العلماء تبديدها في أسرع وقت ممكن، وأحذر من محاولات البعض (بحسن أو سوء نية) توظيفها في هذا الاتجاه الخطير والضار جدا بمصالح الطائفة والوطن، كما أحذر من تحريك الأحداث وإدارتها على أساس التجاذب والتنافس الحزبي بين الأطراف.

الجواب (٤ – جـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: يعد الاعتداء الجنسي على الذكر والأنثى انتهاكا لكرامة الإنسان، إلا أن الاعتداء الجنسي على الذكر يعد أكثر فحشا وجريمة وخطرا على المجتمع من الاعتداء الجنسي على الأنثى، وهو يدل على عظيم الانحراف النفسي والخلقي لدى المعتدي وما يمثله من خطر عظيم على المجتمع.. وحكمه في الإسلام القتل.

النقطة الثانية: يعد الاعتـداء الجنسي على الأخ موسى عبد علي اعتداءً على كـرامة كافة المواطنين، وتهديد جديا لأمنهم. ويزيد في خطورته انه جاء لردع المعتدى عليه عن المطالبة بحقوقه المشروعة، والمتهم فيه جهات أمنية. والمواطنون جميعا مطالبون بالاحتجاج على هذه الجريمة غير الإنسانية (الأمنية والأخلاقية) والمطالبة بالكشف عن الجناة وإنزال أقسى العقوبة بهم.

النقطة الثالثة: لقد كانت القضية في غاية القوة والحساسية والإحراج للسلطة، وكانت تمثل فرصة مناسبة للضغط عليها في سبيل تحقيق بعض التقدم في قضية العاطلين وترسيخ حقوق الإنسان. غير أن ردود الفعل تأثرت بالبعد الطائفي والسياسي، وطغى البعد الطائفي والسياسي على البعد الإنساني في التعاطي مع القضية لدى كثير من الأطراف، ولقد لعبت قوى الموالاة وبعض قوى المسايرة دورا سلبيا، حيث رجحت لديها (في دائرة التنافس السياسي في التعاطي مع القضية) المصالح الحزبية والفئوية على المصالح الوطنية والانتصار لكرامة المواطنين.. بصورة لا تناسبها، وفوتت بذلك الفرصة على المواطنين لاسترداد بعض حقوقهم المشروعة.

النقطة الرابعة: ظهرت أطروحات عديدة لتفسير ردة الفعل الجماهيري الغاضبة على الاعتداء.. أهمها:

الأطروحة الأولى: تحميل المخابرات المسؤولية في خلق ردة الفعل الجماهيرية الغاضبة، بهدف التهيئة لإصدار القوانين المقيدة للحريات (قانون الإرهاب

والتجمعات) ولإعاقة مشاركة بعض القوى السياسية في الانتخابات القادمة. وأرى في هذه الأطروحة أنها أغفلت الواقع، وفيها محاولة جر النار إلى القرص.

الأطروحة الثانية: تحميل أطراف أجنبية (إيران) مسؤولية إثارة الفتنة لتحقيق مطامح سياسية خارجية. وهذه الأطروحة أغفلت الواقع كسابقتها، وتجنت على طرف بريء، ولها دوافع طائفية بحتة.

الأطروحة الثالثة: ربطت بين حركة (حق) وردة الفعل الجماهيري الغاضبة، لأنها تتناسب مع منهجها وأجندتها السياسية، وأن لها هدف تهيئة الأرض للإعلان عن نفسها. وأرى بأن هذه الأطروحة أغفلت الواقع كسابقتيها، وفيها محاولة للضرب تحت الحزام في التنافس السياسي غير الشريف.

الأطروحة الرابعة: ركزت على حجم ونوعية الجريمة، وفسرت ردة الفعل بأنها أمر طبيعي ومشروع ومطلوب: وطنيا وإسلاميا وإنسانيا. ولم تستبعد الأطروحة دور المخابرات في التخريب بهدف توفير بعض المبررات لإدانة ردة الفعل الجماهيري والتخفيف من حرج السلطة الشديد في القضية. كما لم تستبعد الأطروحة توظيف بعض الأطراف المحلية الحدث سياسيا لخدمة أهدافها. وأرى بأن هذه هي الأطروحة الواقعية لتفسر الحدث.



بين المرجع والتكاليف السياسية

السؤال (٥):

لدي سؤال مفصل للأستاذ عبد الوهاب يتعلق بالعلاقة بين المرجع في موقعه الولائي، وبين المكلف المتصدي للممارسة السياسية في تسيير

شئون العمل السياسي في كافة البلدان الإسلامية.. بحسب أخلاقيات الإسلام وقيمه وأحكامه.

(أ) توجد للغطاء الشرعي تبعات سياسية، إذ تعد تدخلات المرجع تدخلات أجنبية تستهجنها السلطات المحلية وأتباعها. ونحن نعرف بأن المراجع على علم بتبعات بعض الاستفتاءات الموجهة إليهم، وأنهم لا يجيبون على بعضها (ما يتعلق منها بتحديد الموقف من الأحداث المحلية) بشكل مباشر، وإنما يرجعون المكلفين فيها إلى بعض ثقاتهم في البلد. فكيف نحل هذا الإشكال؟

(ب) إن عملية الحصول على غطاء شرعي تحتاج إلى متابعة من المرجع لكي يقر ما يتخذ باسمه من خيارات سياسية ترتهن بها مصائر شعوب، أكثر من مجرد التعويل على الثقات. فكيف نحل هذا الإشكال أيضا؟ أم أن الغطاء يحرز (فقط) بأخذ الإذن العام للتحرك؟

(جـ) مع التسليم بأن المبادرة لرسم سياسات فاعلة لتحريك الجماهير للمطالبة بالإصلاح ورفع الظلم عن الناس، هي ضرورة في حركية المرجعية اليوم، بدلاً من الاقتصار على النظرة الجزئية التي تحصر العلاقة مع المرجع في حدود الإجابة على استفتاءات المقلدين، وأن شمولية المرجعية (لا سيما الرموز الحركية الكبيرة منها) تفرض عليها دورا استنهاضياً جهادياً لو أدته لكفى الله المؤمنين تحصيل الشرعية في إسقاط الظلم واسترداد الحقوق. فلا أحد يجادل في صواب منهجية الاستنهاض الخميني للشعوب المسلمة المستضعفة في عصر نعته بأنه عصرهم لا عصر المستكبرين. ولا أحد من

المؤمنين يستطيع أن يصفه بعدم الشرعية أو يقول عنه بأنه متهور أو فاقد للحكمة؟

ألا يمكننا أن نبني على هذا المنهج ونعمل به؟

الجواب (٥ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: العلاقة مع المرجع علاقة تحددها الشريعة الإسلامية المقدسة، وهي أقدم من رسم الحدود الجغرافية والسياسية وتسمو عليها.

النقطة الثانية: تعتبر النظرة إلى العلاقة القيادية بين المواطنين في أي بلد من بلدان العالم والمراجع الدينية، من المسائل النسبية التي تختلف باختلاف الأنظمة السياسية. فالأنظمة الديمقراطية العريقة ترى أنها من ضمن الحقوق السياسية للمواطنين، ولا تجد فيها أي إشكال ما دامت لا تغير في قواعد اللعبة المحلية بين الأطراف السياسية الوطنية. بينما تقابلها بعض الأنظمة السياسية الديكتاتورية بحساسية مفرطة.

النقطة الثالثة: يجب على المؤمن أن يتحدى كل ما يتعارض مع العقيدة والشريعة الإسلامية المقدسة.

النقطة الرابعة: القبول بإخضاع العلاقة مع المراجع إلى السياسية، تترتب عليه نتائج خطيرة.. منها:

النتيجة الأولى: القبول بمخالفة الدين لأسباب سياسية، وهذا يعني تقديم السياسة على الدين وفصله عنها.

النتيجة الثانية: الخضوع إلى الإرادة الاستعمارية والقبول بالقضاء على الوحدة

السياسية للمسلمين، وفرض التقسيم السياسي كأمر واقع عليهم، من خلال القضاء على وحدة القيادة السياسية لهم، مما يؤدي إلى إضعافهم، وسهولة السيطرة عليهم، وفرض الأجندة الاستعمارية في بلادهم.

النتيجة الثالثة: أن التدخل الاستعماري وتدخل الأنظمة الديكتاتورية والقوى العلمانية، لن يقف عند حد رفضهم للعلاقة القيادية بين المسلمين ومراجعهم الدينية بهدف فرض التجزئة السياسية عليهم، وإنما سوف تنتقل النوبة (في حال الخضوع إلى التدخل الأول والقبول به) إلى الاستفتاء، ويعدونه من التدخل في الشؤون الداخلية أيضا، في سبيل القضاء على الوحدة العقائدية والفكرية بين المسلمين، ولن تقوم بعده للمسلمين قائمة.

والخلاصة: يجب علينا أن نتحدى هذه الوضعية، ونجعل علاقتنا مع المراجع علاقة قيادية كما يريدها الله تعالى، وعدم الخضوع إلى إرادة المستعمر والأنظمة المستبدة والقوى العلمانية بحصرها في حدود الفتوى، وإلا فإن النوبة سوف تصل لتستهدف الفتوى أيضا، ويقضى بذلك على المسلمين كأمة واحدة من جميع
الجوانب: الفكرية والسياسية.

الجواب (٥ - ب):

أرى (بحسب بعض التجارب) أن الغطاء الشرعي يمكن أن يعطي لدائرة عمل قيادية في صيغة تنظيمية محددة، تتخذ قراراتها وفق آليات محددة متوافق عليها تقبل بها المرجعية، وتدير عملها وفق خطوط عريضة يقوم المرجع بوضعها أو القبول بها، وفي حالة عدم القدرة على البت في بعض التفاصيل، يرجع إليه للفصل فيها. وهذه صورة واقعية يقبلها العقل، وتلبي الحاجة إلى الغطاء الشرعي، وتؤدي

الوظيفة المرجوة منها في العلاقة القيادية مع المرجع، وتمثل طوق أمان لسلامة العمل وعدم انحرافه عن جادة الطريق، بدون أن تغرق المرجع في التفاصيل، أو تقيد القيادة المحلية من الإدارة الفعلية للعمل.

الجواب (٥ – جـ):

أوافق السائل فيما جاء به في صدر السؤال، وعليه ينبغي على المكلف التدقيق كثيرا في اختيار مرجع التقليد، ويعتبر منهج الإمام الخميني العظيم تتَنُّ نعم المنهج، حيث أن الإمام الخميني العظيم تتَنُّ من أصحاب البصائر والأولياء الصالحين، ومنهجه وليد فقه وحكمة (علمية وعملية) وتجربة وشهود، وهو منهج متكامل واضح، قد أثبت التجارب العملية الحية، نجاحه، وفاعليته: في المعارضة، والدولة، والتحرير. إلا أن العمل وفق منهج شرعي ناجح وفاعل، لا يغني عن الحاجة إلى الغطاء الشرعي (بحسب التوضيحات في هذه الحلقة وغيرها من حلقات أسئلة وأجوبة).



<u>مع حركة حق</u>

السؤال (٦):

الأستاذ عبد الوهاب حسين..

حركة (حق) حركة ليست إسلامية على شاكلة العمل أو الوفاق، فهي حركة فيها الإسلامي وغير الإسلامي.. مثل: سعيد العسبول وغيره من اليساريين. ومع أن أصحاب الاتجاه الإسلامي هم الأغلبية فيها، لكنها ليست حركة إسلامية بالمعنى المعروف. وقد أعلنت أنك لا تتحرك إلا مع توفر

الغطاء الشرعي.. وقالت: أن تحريكك للناس بدون توفر الغطاء الشرعي يعد تغريرا بهم. ولكنك تدعم حركة (حق) ولا علاقة لها (كحركة) بالغطاء الشرعي.. نعم: ليس من المستبعد أن يكون للأعضاء الإسلاميين فيها غطاء شرعي، ولكن المسألة مسألة حركة وليس مجرد أشخاص فيها.

ونحن نسأل: أليس من التناقض أن تدعم حركة (حق) وهي حركة غير إسلامية مع تقيدك بالغطاء الشرعي.

الجواب (٦):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: يختلف الفقهاء ﴿﴾ في مسألة الغطاء الشرعي، ولا يوجد لغير حركة (حق) وضعا مختلفا عنها في مسألة الغطاء الشرعي في رأي بعض الفقهاء المعروفين على الساحة الإسلامية في الوقت الحاضر.

النقطة الثانية: يختلف تقديم المساهمات والدعم عن الدخول في جسم العمل والمشاركة في صناعة القرار. فأنا لست جزءا من حركة (حق) وأقدم مساهماتي لها كما أقدمها لغيرها من أطراف العمل الإسلامي والوطني، ولا يتناقض ذلك مع ما أراه (تقليدا) في مسألة الغطاء الشرعي (إن شاء الله تعالى) ونحن نجد عدم تحرج الرموز العلمائية الكبيرة في البحرين من تقديم الدعم والمساندة لأنشطة وفعاليات التحالف الرباعي، وهو يضم أطرافا غير إسلامية.

النقطة الثالثة: إذا كان للأعضاء الإسلاميين في حركة (حق) غطاء شرعي في دائرة عملهم تلك.. فهم معذورون وليس لأحد الحق في لومهم.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٣٨

التاريخ: ٢٥ / ذو القعدة / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٢٧ / ديسمبر - كانون الأول / ٢٠٠٥م

مـع الغطاء الشرعي

السؤال (١):

لقد طالبت في إجابة سابقة إليك الرموز العلمائية الكبيرة في التيار بأن يكونوا غطاءً ومظلة إلى جميع العاملين في التيار، وأنت تعلم بأن بعض العاملين في التيار يصرح بوضوح أنه يختلف مع العلماء في الرأي، فكيف تطلب من العلماء أن يكونوا غطاءً ومظلة لمن يصرح بالاختلاف معهم؟

الجواب (١):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: الاختلاف في الرأي ظاهرة طبيعية وصحية وإيجابية، وقد أشار القرآن الكريم إليها على أنها كذلك (كما سبق توضيحه في حلقات سابقة من.. أسئلة وأجوبة) والمطلوب هو حسن إدارة الاختلاف في الرأي.. وليس القضاء عليه.

النقطة الثانية: أن عدم الاعتراف بحق الاختلاف في الرأي مجانب للصواب، والقضاء عليه مستحيل، وعدم القدرة على إدارته ضعف.. وطريق إلى الفشل.

النقطة الثالثة: يوجد (في الخارج) نمطين من القيادة.. وهما:

النمط الأول ـ القيادة الأحادية: وهي القيادة التي لا تريد إلا رأيا واحدا في ساحة إدارتها، فهي لا تعترف (عمليا) بتعدد الآراء، ويقلقها وجود آراء مختلفة في ساحة إدارتها، ولا تستطيع التعامل معها، وتسعى (بدون طائل) لإيجاد الرأي الواحد، وتبتعد عن كل من يختلف معها في الرأي.. وهذه في الحقيقة: قيادة ضعيفة، وفاشلة، وليس لديها خبرة بالطبيعة البشرية، ومقلقة لساحة إدارتها.. ولن تكون قادرة

(قطعا) على التقدم بها إلى الأمام.

النمط الثاني ـ القيادة التعددية: وهي القيادة التي تعترف (نظريا وعمليا) بتعدد الآراء، وتثمن (عاليا) الظاهرة، ويسرها وجودها في ساحة إدارتها، وتعتمد في إدارتها على وجودها، وتسعى لتخصيب ساحة إدارتها من أجل إيجاد الظاهرة وتطويرها وتوظيفها إيجابيا لخدمة أهداف مشروع عملها.. وهذه في الحقيقة: هي القيادة الواقعية المهيأة (عمليا) لأن تكون قيادة قوية وناجحة وقادرة على التقدم بساحة إدارتها إلى الأمام.

النقطة الرابعة: القيادة الأحادية لا تستطيع أن تكون (عمليا) قيادة لأمة أو شعب أو تيار، لأن الأمة أو الشعب أو التيار لن يخلوا أبدا (بأي حال من الأحوال) من الآراء المختلفة، وأكثر ما تستطيع القيادة الأحادية قيادته هو فريق عمل صغير. كما أن القيادة الأحادية تضعف قدرتها وتقل فرصتها (عمليا) في خدمة الأهداف العامة الكبيرة.. إنـها لا تسـتطيع (قطعا) خدمة الأهداف العامة الكبيرة وتحقق إنجازا ملحوظا فيها.

النقطة الخامسة: إن القيادة العلمائية في التيار إذا أرادت أن تكون قيادة لكل التيار، فعليها أن تستوعب الآراء المختلفة فيه، وأن تراعي التوازن بين كافة خطوط التيار في قراراتها، وإلا فهي (عمليا) ليست قيادة للتيار، وإنما لفريق عمل أو خط من خطوط العمل فيه فقط.

النقطة السادسة: إنني أحذر من سعي البعض (بحسن أو سوء نية) لحصر القيادة العلمائية في تأييد فريق أو خط من خطوط العمل في التيار دون غيره، وأقولها بالصراحة التي يفرضها الإيمان والأمانة والصدق والمسؤولية، إنها أنانية نتنة (التفت أصحابها إليها أم غفلوا عنها) يدور التحرك فيها حول الذات وليس الدين أو الشعب

أو الوطن أو القضية، وترجح فيها المصلحة الخاصة (للفرد أو الجماعة) على المصلحة العامة للدين والشعب والوطن. وأحذر هؤلاء النفر من أنانيتهم وإنيتهم، وأطالبهم بأن يجعلوا الله (تبارك وتعالى) والدين والوطن والقضية فوق أنفسهم ومصالحهم، فذلك من علامات الصدق ومؤشرات حسن العاقبة (إن شاء الله تبارك تعالى) وأحذر العلماء الأجلاء من سعيهم.. بل منهم، وأرى بأن على كل رمز (تصدى للقيادة أم لم يتصدى، صلح لها أم لم يصلح) بأن يبسط مظلته وحمايته (قدر استطاعته) للجميع قربة إلى الله (تبارك وتعالى) لأن في ذلك مرضاة الله ومصلحة الدين والعباد.

النقطة السابعة: إن احتضان الرموز العلمائية الكبيرة (المحترمة) لكافة الخطوط في التيار أمر في غاية الإمكان، وفيه فائدة (عملية) بالإضافة إلى فائدته العبادية والروحية والأخلاقية، فهو السبيل الوحيد للمحافظة على وحدة التيار (المعنوية) وتماسكه، ومن شأنه أن يجعل كافة الخيارات مفتوحة بيد القيادة، ويعطيها مساحة أوسع للمناورة السياسية والضغط على السلطة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب التي تخدم المصالح العامة لأبناء الشعب والمظلومين.



ملف الأحوال الشخصية

السؤال (٢):

الأستاذ عبد الوهاب حسين..

نقل عنك أنك قلت: بأن ملف الأحوال الشخصية يمثل في الوقت الحاضر أداة استنزاف خطيرة للتيار بيد السلطة، ويوظف لديها على هذا

الأساس، واقترحت إصدار فتوى بتحريم التعامل مع البرلمان لوقف عملية الاستنزاف، ولم توضح لدينا الصورة التي يكون فيها الملف أداة استنزاف، ولا علاقة الفتوى بوقفه.. فهل يمكنك توضيح ذلك؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: إن القول عن ملف الأحوال الشخصية بأنه يمثل أداة استنزاف خطيرة للتيار بيد السلطة في الوقت الحاضر صحيح.. ويعود للأسباب التالية:

السبب الأول: أن للملف قيمة دينية واقعية (ضخمة جدا) لدى التيار ورموزه الدينية والسياسية والاجتماعية، وهم مستعدون (جزاهم الله تبارك وتعالى خيرا) لتسيير المسيرات الجماهيرية الألوفية وممارسة أقصى درجات الضغط السياسي على السلطة وتقديم الدم ومهجة الفؤاد من أجل تحقيق مطالبهم التعبدية فيه.. وهذه حقيقة. بينما ليس لهذا الملف قيمة سياسية موازية لدى السلطة.. أي: أن تأخير صدور قانون الأحوال الشخصية لا يمثل للسلطة خسارة سياسية معتبرة تحملها على تقديم تنازلات من أجل صدوره.. وعليه: فإنها غير مستعدة (عمليا) لتقديم تنازلات للتيار تمثل لها خسارة سياسية لكي يصدر القانون، فيمكنها الصبر سنوات طويلة حتى يصدر القانون بالشكل والمضمون الذي لا يضر بمصالحها السياسية.

السبب الثاني: نظرا لاختلال توازن القيمة للملف بين الطرفين (السلطة والتيار) نشأت للملف قيمة وظيفية ضخمة لدى السلطة، حيث يمكنها توظيف الملف للضغط على التيار وابتزازه سياسيا، فتحركه تحريكا سياسيا وظيفيا في الوقت الذي تريده، وبالشكل الذي تريده، بما يخدم مصالحها وأجندتها

السياسية، مما يجعل من الملف أداة ابتزاز واستنزاف لجهود وطاقات واهتمامات التيار.

النقطة الثانية: مما تقدم يتضح بأنه ليس من مصلحة التيار أن يدار الملف في ظل هذا الاختلال الفاحش للقيمة بين الطرفين (السلطة والتيار) وعليه ينبغي على رموز وقيادات وقوى التيار إصلاح المعادلة.. وإلا فإن الخسارة الكبيرة مؤكدة لهم في نهاية المطاف.

النقطة الثالثة: أرى في سبيل إصلاح المعادلة في إدارة الملف، أن يلجأ رموز وقيادات وقوى التيار إلى ثلاثة إجراءات أساسية.. وهي:

الإجراء الأول: أن تستمر قوى التيار ورموزه وقياداته في ممارسة الضغوط على السلطة لمعالجة كافة جوانب الخلل الأخرى في الملف والانتهاء منها.. مثل: القضاء، وذلك من أجل المحافظة على مصالح الناس وحمايتها من الضرر، وإشعار الناس بالاهتمام والحرص عليهم.. وقد أشرت بالتفصيل لهذا الجانب في حلقة سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة).

الإجراء الثاني: توقيف عملية الاستنزاف بتعطيل الوسيلة التي تستخدمها السلطة فيها أو تصعيب عملها على الأقل.. وهو البرلمان، وذلك من خلال إصدار فتوى سياسية أو أمر سياسي بمقاطعة شعبية لكل عضو برلماني يقبل بمناقشة القانون في البرلمان أو يشارك فيها خارج دائرة الاتفاق بين السلطة والرموز العلمائية المعنية، على غرار ما تلجأ إليه بعض الفرق الرياضية (عند الحاجة) إلى العمل على إخراج اللاعب الذي يشكل خطرا جديا عليها.. ولو بكسره عمدا، ولا يسألني أحد عن دخل الأخلاق في هذا الموضوع لأنه واضح جدا.

الإجراء الثالث: نقل اللعب بصورة فعلية (أي على مستوى الحركة وليس على مستوى الخطاب فقط) إلى ساحة أخرى تحفظ التوازن في القيمة لدى الطرفين (السلطة والتيار) مثل المطالبة بدستور جديد يوضع من خلال هيئة تأسيسية منتخبة بالكامل من الشعب ضمن دوائر انتخابية عادلة واتفاق على من تحق لهم المشاركة في التصويت، والمطالبة باستفتاء شعبي بإشراف الأمم المتحدة لتحديد العلاقة مع العائلة الحاكمة، على أن تضع قوى التيار ورموزه وقياداته ثقلها في التحريك الجدي لهذه المطالب، وأن تنظر إلى الملفات الساخنة الأخرى وتتعامل معها في دائرتها وليس بمعزل عنها، وهذه مطالب واقعية، وحق مشروع لأبناء الشعب، وتحفظ توازن القيمة، وتمثل ضغوطا جدية على السلطة، وتضمن حلولا جذرية سريعة لبعض الملفات الساخنة العالقة.. وغيره.



انقسامات في الساحة

السؤال (٣):

الأستاذ عبد الوهاب حسين..

لقد شهد تيار الانتفاضة انقسامات خطيرة حيرت وأقلقت المخلصين من أبنائه.

(أ) ألا يجب عليكم (أيها الرموز) أن تتفقوا من أجل مصلحة هؤلاء الناس الذين أحبوكم وأخلصوا إليكم؟

(ب) ما هي قراءتك لمستقبل وضع التيار على ضوء الانقسامات الحاصلة فيه؟

(جـ) هل أنت متفائل أم متشائم للمستقبل؟

(د) هل نحتاج إلى تدخل رموز من الخارج من أجل أن نصل إلى حل؟

الجواب (٣ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أشاطرك أيها الحبيب الشعور بالألم، وليتني أستطيع حمل الألم نيابة عنكم أيها الأوفياء المخلصون، ولكن ليس باليد حيلة.

النقطة الثانية: مع تقديري لألمكم وإخلاصكم، أرى بأن منهجكم في التفكير لحل المشكلة والخروج من المأزق لا يسير في الطريق الصحيح.

إنكم أيها الأحبة الأعزاء: تعلقون مصيركم على توجه الرموز والقيادات لتوحيد كلمتهم، وتناشدونهم ذلك، وإذا هم لم يفعلوا، لن يتغير وضعكم، وسوف تراوحون مكانكم، وتزدادون كل يوم ألما على ألمكم.

أيها الأحبة الأعزاء: عليكم أن تعلموا ما هو موجود في الخارج وتتعاملوا معه بواقعية بعيدا عن العاطفة والانفعال. يوجد في الخارج (بطبيعة الحال وبحسب أحاديث أهل البيت عليهم السلام) رموز وقيادات تمتلك الكفاءة إلى جانب الإخلاص والتقوى، وتوجد رموز وقيادات مخلصة إلى النخاع ويقطر منها التقوى ومخافة الله جل جلاله ولكنها لا تمتلك الكفاءة السياسية والإدارية، فهذا عطاء الله (تبارك وتعالى) يعطي من يشاء ويمنع من يشاء، ولا يقلل ذلك شيئا من مكانتها ورمزيتها، وتوجد رموز وقيادات دينية تلبس عمامة الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وتلبس عباءته، ولكنها تحمل قلب الشيطان الرجيم وينطق الشيطان متكبرا ومتغطرسا على لسانها سرا

وجهارا.. وعليه: إذا علقتم حركتكم وربطتم مصيركم باجتماع كافة الرموز والقيادات وتوحد كلمتهم، فقد علقتم حركتكم وربطتم مصيركم بما هو مستحيل، ولن تفلحوا، ولن يتغير حالكم أو تتطور أوضاعكم، فعليكم أن تتحملوا مسؤوليتكم في اختيار منهجكم في العمل وقيادتكم (مع الحرص على توفر الشروط الشرعية) وتتوكلوا على الله (تبارك وتعالى) في شق طريق الإصلاح وتحصيل حقوقكم العادلة المشروعة.

النقطة الرابعة: لقد سبق أن قلت في حلقة سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة) أن ليس كل اتفاق مرحب به وليس كل اختلاف مدان.. فقد يكون العكس: فإذا جاء الاتفاق على حساب القضية والهدف، فهو اتفاق مدان وتجب البراءة منه، وإذا جاء الاختلاف لخدم القضية والهدف، فهو اختلاف مرحب به وينبغي على المؤمنين تبنيه وتقديم كل أشكال الدعم والمساندة إليه.

والخلاصة أيها الأحبة الأعزاء: ينبغي علينا أن نجعل الأهداف والقضايا (الدينية والوطنية) فوق الأشخاص.. وليس العكس، وأن نحذر من التقليد الأعمى، وأن نكون حريصين على فهم وتطبيق المبادئ والـقيم بصورة واقعية صحـيحة، لكي نكون

موحدين ومخلصين حقا وحقيقة وصدقا.

روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال لرجل من أصحابه: "لا تكن إمعة تقول أنا مع الناس وأنا كواحد من الناس"[1].

وعن سفيان بن خالد أنه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: "يا سفيان إياك

(١) البحار. ج ٢. ص ٨٢

والرئاسة، فما طلبها أحد إلا هلك.. فقلت له: جعلت فداك قد هلكنا إذا، ليس أحد منا إلا وهو يحب أن يذكر ويقصد ويؤخذ عنه.. فقال: ليس حيث تذهب إليه، إنما ذلك أن تنصب رجلا دون الحجة فتصدقه في كل ما قال، وتدعو الناس إلى قوله"[1].

وقال الله تبارك وتعالى وهو خير قائل: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[2].

في الحديث: أن أبي بصير سأل أبي عبد الله عليه السلام عن قول الله (تبارك وتعالى): ﴿ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ فقال: "أما والله ما دعوهم إلى عبادة أنفسهم، ولو دعوهم إلى عبادة أنفسهم ما أجابوهم، ولكن أحلوا لهم حراما، وحرموا عليهم حلالا، فعبدوهم من حيث لا يشعرون "[3] مع التنبيه على أن جوهر المسألة المطلوب في الاستدلال هو عدم جعل الأشخاص مهما كانوا فوق الأهداف والقضايا.. وفي غيره نقاش كثير.

الجواب (٢ - ب):

سوف أسعى إلى الوضوح في الإجابة على السؤال (قدر المستطاع) مع مراعاة التوازن والاختصار والمصلحة العامة (الدينية والوطنية) والأمانة والصدق ومسؤولية الكلمة.. وفي الجواب نقاط عديدة منها:

---

(١) البحار. ج ٢. ص ٨٣

(٢) التوبة: ٣٠ -٣١.

(٣) البرهان. م٢. ص ١٢٠.

النقطة الأولى: أن التجربة قد أثبتت بأن المنهج والأداء المعتمدين حاليا لدى مؤسسات ورموز وقيادات التيار عامة (غير قادرين) على حل القضايا الساخنة والمصيرية في الساحة الوطنية والتقدم بها إلى الأمام وكسب ثقة الجماهير، وما لم يصحح الوضع (بإصلاح جوانب الـخلل أو إيجاد البديل المناسب) فإننا (بحـسب تقديري) سوف نخسر (كثيرا) في الدين والدنيا.

النقطة الثانية: لقد ظهرت حركة حق واللجان الشعبية كبديل في الساحة الوطنية غير منفصل (موضوعا) عن التيار، وهذا البديل يعتمد (بحسب رأيي) منهج صائب وفـاعل إجـمالا (بغض النظر عن التفاصيل والاعتبارات الأخرى) أعتقد أنه قادر على تحقيق بعض التقدم في الملفات الساخنة وكسب ثقة الجماهير (لو توفرت له باقي الشروط) وسوف يحصل فعلا بعض التقدم (إن شاء الله تعالى) ولو بسبب الضغط الذي يسهل مهمة الخطوط الأخرى المشاركة في العملية السياسية. وفي تقديري: أن هذا البديل سوف ينجح في إثبات الحاجة إلى البديل بوجه عام، ولكنه سوف يواجه صعوبات ولن ينجح في إثبات أنه البديل المناسب، وما لم يصحح هذا الوضع، فإننا سوف نخسر (أيضا) في الدين والدنيا، فالخسارة تحاصرنا ما لم نصحح وضعنا بصورة جذرية مناسبة.

النقطة الثالثة: أرى بأن السبب الرئيسي الذي سوف يعيق تقدم البديل وإثبات أنـه البديل المناسب يعـود (بحسب تقديري) إلى طبيعة التكوين وعدم وضوح الغطاء الشرعي، وإذا حافظ البديل على منهجيته وأحسن الأداء، ونجح في تدارك جوانب الخلل، فسوف يمكنه أنجاز تقدما ملحوظا في الساحة الوطنية، وخدمة أفضل للملفات الساخنة.

الجواب (٣ – جـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أنا أشعر بالتفاؤل رغم الجراح والمرارة وقسوة الألم، وسر شعوري بالتفاؤل يعود إلى ثقتي بإخلاص الناس إلى ربهم ودينهم، ووعيهم، وحركيتهم، وكفاءتهم، وبحثهم الدؤوب والمتواصل عن الحل.. وأرى: بأنهم قادرون (عمليا) على تجاوز الصعوبات والوصول إلى الحل المناسب في نهاية المطاف والعمل به.

إني أرى بأنهم يتحركون فوق الركام وليس تحته، والركام يحزنهم ويعيق حركتهم، ولكنهم يكافحونه بصدق وإخلاص وعمل دؤوب ومتواصل، وسوف ينجحون في اجتيازه، ويصلون (بإذن الله تبارك وتعالى) إلى جادة الطريق، إنهم ذاهبون إلى الله ذي الجلال والإكرام.. وسوف يمنحهم السلامة والأمان ويوفيهم أجورهم بغير حساب.

النقطة الثانية: لقد قلت: أن شعوري بالتفاؤل لا يخلو من الشعور بالمرارة والألم، وأقول أيضا: بأنه لا يخلو من الفرح والسرور.

إن التيار يمتلك (بحق) من الكفاءات الشابة المبدعة والقادرة والفاعلة بالقدر الذي يمكنه في الساحة ويجعل منه عملاقا، وأرى بأن هذه الكفاءات تمتلك (أيضا: بحسب التجارب) الوفاء والصدق والإخلاص والانضباط والقابلية للتجميع والتوظيف (بسهولة ويسر) إذا توفرت المنهجية الصحيحة التي تعتمد دور الجماهير كعنصر رئيسي في العملية السياسية وصناعة القرار، وتحرص على توظيف طاقاتهم ومواهبهم وتطلعاتهم ومبادراتهم، وإذا توفرت الإدارة الناجحة للعملية السياسية وللآراء والجهود.. وهذا يدعو إلى السرور. إلا أن هذه الطاقات (اليوم) مبعثرة

ومضيعة ومعطلة بسبب غياب المنهجية الصحيحة وغياب الإدارة الناجحة، وهذا يثير الألم ويدعو إلى الحزن، ويزيد في الحزن والألم، أن بعض الكفاءات الشابة التي لم تطيق السكون ولم تقبل التطويع، تمثل اليوم مصدر قلق لبعض مؤسسات التيار وبعض رموزه وقياداته، بنفس القدر الذي تمثله للخصوم!!

الجواب (٣ - د):

بحسب تقديري: الخسارة تحاصرنا، وإننا في حاجة ماسة (تصل إلى حد الضرورة) إلى تدارك الوضع وإصلاح جوانب الخلل فيه.. وما لم نفعل: فإن خسارتنا سوف تكون كبيرة.. كبيرة.. كبيرة في الدين والدنيا. وأرى (بحسب التجربة عندي) أننا (ربما) نكون غير قادرين على الوصول إلى حل جذري مناسب بدون تدخل رموز كبيرة معتبرة من الخارج.



إشكالات حول الأستاذ

السؤال (٤):

في ظل المناقشات الشبابية لموضوع الغطاء الشرعي برزت لدينا أسئلة عديدة نطلب منك الإجابة عليها.

(أ) هل يثاب المؤمنون إذا أمرتهم القيادة الشرعية بالتزام الهدوء فاستجابوا إليها؟ وبحسب توصيفك: هل تعد استجابتهم هذه عملا تعبديا؟

(ب) هل يمكنك ذكر بعض الآراء الفقهية في مسألة الغطاء الشرعي؟

(جـ) ألا ترى بأن الشباب رغم تأكيدك على الغطاء الشرعي لم

يتوقفوا عن العمل رغم عدم توفر الغطاء.. ما هو تفسيرك لذلك؟

(د) يؤخذ عليك: تأثرك بحاشيتك. ما هو تعليقك؟

(هـ) ألا تجد أن وضعك الحالي يضعف وجودك ودورك في الساحة رغم أننا في أمس الحاجة إليك؟

(و) ألا ترى أنه على رغم استفاضتك في الاعتذار، لا زالت الجماهير تطالبك بالعودة؟

الجواب (٤ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: إذا أمرت القيادة الشرعية المؤمنين بالتزام الهدوء في وقت معين، واستجابوا إليها طائعين، فإن استجابتهم هذه تعد عملا تعبديا راقيا يثابون عليه عند الله (تبارك وتعالى) يوم القيامة.. وهو المطلوب منهم شرعا.

في الحديث عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: "والله الذي صنعه الحسن بن علي عليه السلام كان خيرا لهذه الأمة مما طلعت عليه الشمس، والله لفيه نزلت هذه الآية ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾[١] إنما هي طاعة الإمام عليه السلام فطلبوا القتال، فلما كتب عليهم القتال مع الحسين عليه السلام: ﴿ قَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾[٢] وقوله: ﴿ رَبَّنَآ أَخِّرْنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ

(١) النساء: ٧٧.

(٢) النساء: ٧٧.

دَعۡوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَ﴾[1] أرادوا تأخير ذلك إلى القائم عليه السلام"[2].

النقطة الثانية: لقد تعرض المسلمون في مكة المكرمة إلى الكثير.. الكثير من الظلم والاضطهاد والتعذيب الشديد من قبل المشركين، وكان بعضهم يذهب للرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم يطلب منه الإذن بالقتال، فكان ينهاهم عن القتال، لأن المسلمين يومئذ كانوا قلة والمشركون كثر، والظروف لم تكن مهيأة ليكون القتال في مصلحة المسلمين وخدمة دينهم الوليد، حيث يكون قتالهم آنذاك بمثابة الانتحار والقضاء على الوجود، وكان الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم يقول لهم: لم أؤمر بقتال، أمرت بالعفو، أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة، فكان ينهاهم ويهيئهم ويعدهم للمواجهة التي تنتظرهم في المستقبل، حينما تكون الظروف مهيأة لها، فلم يكن موقفه صلى الله عليه وآله وسلم استسلاما أو قبولا ورضوخا للأمر الواقع، ولم يكن مجردا من الاستعداد للمواجهة المستقبلية، وكان صلى الله عليه وآله وسلم يبث في قلوب أصحابه روح الثقة والأمل بزوال سلطان البغي والعدوان.. هكذا هو الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم.

النقطة الثالثة: لقد ضعف أناس أمام محنة الصبر (الكف المرحلي المحسوب عن المواجهة) وطالبوا بالقتال في مكة، وهؤلاء هم (أيضا) لم يصبروا أمام محنة القتال لما أمروا به في المدينة المنورة، فكانوا يفرون من القتال.. ويقولون: ربنا لم فرضت علينا القتال؟ لولا تركتنا نموت حتف أنوفنا، وذلك لتعلقهم بالدنيا، وعدم إدراكهم لحقيقة وعمق التكليف، وهذا يكشف إلينا بوضوح: بأن مطالبتهم السابقة بالقتال في مكة المكرمة، لم تكن حماسة للحق وغضبا من أجل الله (تبارك وتعالى) بل كانت ضعفا وجزعا وغضبا من أجل النفس وإشباع شهوة الاعتداء أو الانتقام.. وفي

---

(١) إبراهيم: ٤٤.

(٢) البرهان. م ١. ص ٣٩٥.

الحقيقة: فإن مثل هذا الغضب (غير النبيل) لا يستطيع الصمود في المحن الصعبة الحقيقية، لا في الحرب ولا في السلم، ويجر صاحبه بحماقته إلى شقاء الدنيا والآخرة، إنما يصمد المؤمنون الصادقون أصحاب البصائر، الذين يعرفون حقيقة التكليف وعمقه، ويعدون للأمر عدته.. فلا نامت عيون الجبناء ولا الضعفاء ولا المتهورين.

قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ (عن القتال في مكة المكرمة) وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ (في المدينة المنورة إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً ۚ وَقَالُواْ رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا ٱلْقِتَالَ لَوْلَآ أَخَّرْتَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ۗ قُلْ مَتَٰعُ ٱلدُّنْيَا قَلِيلٌ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً ﴿٧٧﴾ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ ۚ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[1].

وفي الحديث عن ابن عباس: أن عبد الرحمن بن عوف وأصحابا له أتوا النبي ﷺ بمكة فقالوا: يا نبي الله!! كنا في عزة ونحن مشركين، فلما آمنا صرنا أذلة.. قال: "أمرت بالعفو فلا تقاتلوا القوم" فلما حوله الله إلى المدينة أمر بالقتال فكفوا، فأنزل الله ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ ﴾[2].

النقطة الثالثة: يستفيد المؤمنون من هذا الموقف دروسا كثيرة تنفعهم في الحياة.. منها:

---

(١) النساء: ٧٧-٧٩.

(٢) تفسير القرآن العظيم. ابن كثير. ج١. ص ٥٢٦.

الدرس الأول: يقول آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله: "ولعل جو الآية يوحي بمثل هذا الجو الذي تتحدث عنه القصة (أسباب النزول) لأن القرآن يتحدث عن بعض الأوضاع القلقة التي كان يعيش فيها المجتمع المؤمن في مواجهته لتحديات الكفر، وذلك كأسلوب قرآني تربوي يعلمنا أن لا نؤكد دائما على الجوانب الايجابية في مجتمعنا، فنتحدث عن نقاط القوة فيه والجوانب المشرقة في داخله، بل لا بد لنا من التأكيد أيضا على الجوانب السلبية، فنتحدث عن نقاط الضعف والجوانب المظلمة في داخله، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لوضوح الرؤية وسلامة المسيرة، عندما يتطلع العاملون إلى المجتمع كما هو في طبيعته الواقعية، فيعرفون كيف يتصرفون بطريقة عملية من خلال نقاط الضعف والقوة معا، ليخططوا للعمل على هذا الأساس. أما إذا انطلقنا في إثارة الموضوع أمام أنفسنا وإخواننا من جانب واحد ـ ايجابيا كان أو سلبيا ـ وألغينا الجانب الآخر، فسيترك ذلك تأثيرا على سلامة الخط ويعرض المسيرة للارتباك أو الانهيار"[١].

الدرس الثاني: من الناحية الإسلامية: فإن الموقف الذي نتخذه ونتعبد به إلى الله (تبارك وتعالى) هو الموقف الذي نطمئن بصورة واقعية (بعد الدراسة المتأنية العميقة) إلى أنه يخدم قضايانا الإسلامية والوطنية بصورة فعلية.. بعيدا عن التهور أو ضعف.

الجواب (٤ - ب):

لقد أشرت في حلقة سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة) إلى رأي سماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله، وآية الله العظمى السيد علي

---

(١) من وحي القرآن. ج٧. ٣٥٨.

السيستاني (أمد الله تعالى في ظلهما المبارك) وسوف أضيف (باختصار شديد) مسألة في الموضوع (بهدف التثقيف) أرجو أن تكون ذات فائدة إلى إخواني المؤمنين، وإني أفضل التوجه بالسؤال إلى مراجع التقليد والعلماء الأجلاء بدلا من التوجه به لأمثالي.

المسألة: من الآراء الفقيهة التي تقول بولاية الفقيه، وأن الحركة يجب أن يتوفر لها غطاء شرعي من البداية.. رأي يقول: إن لكل فقيه جامع للشرائط حق الولاية.. وعليه: فإنه يمكن أن يشكل غطاء شرعيا للحركة. بينما يوجد رأي آخر يقول: بأن الغطاء الشرعي لأي تحرك سياسي (في الوقت الحاضر) يجب أن يكون من ولي أمر المسلمين حصريا، وليس من كل فقيه وإن كان مرجعا للتقليد.. بتفاصيل استشهادية يخرج ذكرها عن دائرة هذه الحلقات.

الجواب (٤ - جـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لقد ذكرت في حلقة سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة) بأن فهم المؤمنين الأعزاء لمسألة الغطاء الشرعي للتحرك السياسي متفاوت كتفاوت فهمهم لأية مسألة فقهية أخرى.. وأن موقفهم منها يختلف باختلافهم في الاجتهاد أو التقليد.

النقطة الثانية: أشرت (أيضا) في حلقة سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة) إلى أن الضغوط التي تمارسها السلطة على أبناء الشعب المحرومين تفوق في قسوتها وشراستها طاقة الكثيرين منهم بل أغلبهم على الصبر (والإيمان درجات) وهذا يدفع بعضهم للخروج والتعبير عنما في نفسه قهرا، لا سيما في ظل الشعر بالإحباط

والإهمال والسكوت والتقصير وعدم الفاعلية ممن يفترض أنهم يعبرون عنهم، ويحملون قضاياهم ويدافعون عنها، ويوفرون لهم الحماية الدينية والمعنوية.

النقطة الثالثة: الإيمان درجات كما قلت، والجماهير أيتام آل محمد، والعلماء هم المسؤولون عن رعايتهم وحمايتهم، وسوف يسألون عنهم أمام الله ﷻ يوم القيامة، والوضع جد خطير.. وأرى: بأنه إذا لم يصحح الخلل في أداء ووضع بعض رموز وقيادات ومؤسسات التيار، فإننا سوف نخسر الكثير.. الكثير في الدين والدنيا.

قال الرسول الأعظم الأكرم ﷺ: "أشد من يتم اليتيم الذي انقطع عن أبيه، يتم يتيم انقطع عن إمامه ولا يقدر على الوصول إليه، ولا يدري كيف حكمه فيما يبتلى به من شرائع دينه، ألا فمن كان من شيعتنا عالما بعلومنا، وهذا الجاهل بشريعتنا، المنقطع عن مشاهدتنا، يتيم في حجره، ألا فمن هداه وأرشده وعلمه شريعتنا، كان معنا في الرفيق الأعلى"[١].

الجواب (٤ - د):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: ليست لي حاشية (قطعا) ولست في حاجة إليها، وإذا دعت الحاجة عودتي إلى الساحة، فسوف يكون عملي ضمن فريق مأطر بصيغة تنظيمية، ومحكوم بآليات محددة ومتفق عليها في اتخاذ القرار، وهذا لا علاقة له بالحاشية أو الشلة، وهو ما حرصت عليه في تجاربي السابقة، الأمر الذي يعرفه كل الذين عملت معهم.

---

(١) البحار. ج ٢. ص ٢.

النقطة الثانية: هناك تصوران للتأثر بمن يفترض أنهم حولي أو قريبين مني، أحدهما ممدوح والآخر مذموم.. وهما:

التصور الأول ـ الممدوح: وهو أني أسمع النصيحة وأحسن الظن والاستماع والتقدير والاحترام لمن يفترض أنهم حولي أو قريبين مني، وأبني أقوالهم على الصدق، ولا أرميهم بالكذب وسوء النية، وأستشيرهم فيما تنبغي فيه الاستشارة، فإن كان هذا هو التصور، فهو صحيح، وهو تصور يعتبره علماء النفس من نقاط القوة والنور في الشخصية، وأنا أسعى جهدي لتطبيقه والعمل به، لأنه من الآداب والأخلاق العالية التي علمنا إياها ديننا الإسلامي الحنيف، وأن بطلها الأول ومصداقها الأكمل، هو الرسول الأعظم الأكرم ﷺ حتى قال عنه المنافقون أنه أذن.

قال الله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[1].

التصور الثاني ـ المذموم: وهو إني لا أدقق في الأشخاص الذين يفترض أنهم حولي وقريبين مني أو لست بصيرا بهم، وأني أصدق وأحسن الظن (بدون تدقيق) في كل الذي يقولونه لي، وأتصرف (على غير بصيرة) بناءا على رغباتهم أو تحت تأثيرهم.. وأرى: بأن هذا التصور غير صحيح، ومجانب للحقيقة، ومخالف لنتائج التجربة، والذين يقولونه ليسوا قريبين ولا مطلعين.. فأنا (بحسب نفسي): أدقق (نقديا: بحسب طاقتي) في كل الذي أسمعه (بغض النظر عن قائله) وأحلله (نظريا وعمليا) ولا أعمل إلا بما أقتنع أنه حق وصواب، وأنه يخدم المصلحة العامة للدين والعباد، حتى وصفني بعض القريبين الذين أحبهم بالعناد، وهذا (بحسب تقديري)

---

(١) التوبة: ٦١.

ليس بحق أيضا، فأنا (بحسب نفسي) أحرص بشدة على معرفة الحق والصواب وأتمسك بهما ولا أتمسك بغيرهما.. والله المعين والمستعان.

الجواب (٤ - هـ):

أوافق الأخ السائل حول ضعف الوجود والدور، فالنمو يأتي مع الحركة وليس وراء السكون إلا الضمور، ولكن ليس هذا هو المهم، فالمهم هو تحصيل رضا الرب (العزيز الحكيم) وحفظ الأمانة بالمحافظة على مصالح الناس وعدم الإضرار بها في سبيل الذات المتضخمة، والذات المتضخمة ذات مريضة متعفنة. أسأل الله ﷻ أن يعينني على نفسي (الأمارة بالسوء) ويقني شرها، وأن لا يكون سكوني سكون الضعيف أو المتقاعس أو الكسلان أو الأعمى أو المتهاون بأمور المسلمين، وأن يمنحني الصبر والقوة على أداء التكليف وخدمة المؤمنين في كل الأحوال، إنه سميع عليم، وهو كل يوم في شأن.. يا رب.

الجواب (٤ - و):

لقد قلت حيلتي في إقناعهم، والله خير العاذرين، وخير راحم، وخير معين ومستعان.



اعتقال الشيخ محمد سند

السؤال (٥):

لقد أقدمت السلطة في البحرين على اعتقال سماحة آية الله الشيخ محمد سند في مطار البحرين عند عودته من الجمهورية الإسلامية في إيران.

(أ) ما هي قراءة الأستاذ للحدث؟

(ب) كيف يقيم أداء السلطة وردة فعل الجماهير فيه؟

(جـ) ما هي العلاقة بين الطائفية والمطالبة بالاستفتاء الذين ذكرهما الشيخ في بيانه؟

(د) هل تتوقع سعي السلطة لاحتواء الشيخ؟

الجواب (٥ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: الرسالة الأولى التي نستلمها من الحدث.. هي: أنه لا يوجد أحد من الرموز أو غيرهم، بمأمن من عقوبة السلطة، فكل من تكون له أطروحات أو مواقف جدية تشكل خطرا على مصالح السلطة وأجندتها فهو عرضة لعقابها، وهذا ما ينبغي أن يأخذه الجميع بعين الاعتبار.. ويبنى عليه التقييم.

النقطة الثانية: يربط المراقبون بين الاعتقال لسماحة الشيخ وخطابه في السنابس الذي طالب فيه باستفتاء شعبي بإشراف الأمم المتحدة لتحديد العلاقة مع العائلة الحاكمة في البحرين، وقد أقر سماحته (ضمنا) في البيان الذي أصدره بمناسبة اعتقاله العلاقة بين الاعتقال والخطاب المذكور.

النقطة الثالثة: إن اعتقال سماحة الشيخ على أساس الخطاب (وهو الواقع بحسب تقديري) يدل (سياسيا) على أن المطلب الذي طرحه سماحته في الخطاب (وهو الاستفتاء) مطلب واقعي يمكن أن يمثل محورا لتحرك سياسي جدي للمعارضة، ولو

أن السلطة لا تعتقد واقعية المطلب وصلاحية جعله محورا لتحرك سياسي جدي للمعارضة، لما سبب لها كل هذا القلق الكبير الذي أبرزه حادث الاعتقال.

النقطة الرابعة: إن أطروحة الاستفتاء تعتبر أطروحة جديدة ومتميزة بالنظر إلى أطروحات المعارضة في الوقت الحاضر، وهي تجمع عددا من الخصوصيات المهمة.. منها: القوة والجدية والواقعية والتميز وارتفاع السقف وفتح القضية (عالميا) على المؤسسات الدولية، مما يعطيها بعدا وعمقا وأهمية.. وأرى: بأن الظهور السياسي لسماحة الشيخ من خلال هذه الأطروحة، يعد ظهورا موافقا من الناحية السياسية.

النقطة الخامسة: لقد برزت خاصية إيجابية أخرى مهمة في أداء سماحة الشيخ، وهي خاصية (الثبات على المطلب ومعاودة الطرح) فلم يهمل سماحته المطلب، وإنما عاود طرحه مرات عديدة، ولم يتراجع عنه عندما مورست عليه الضغوط، وإنما أصر عليه وتوسع في التأسيس الفكري والقانوني والسياسي له، وهذا يعطي للخطاب وصاحبه مصداقية كبيرة وثقة، وهو من أهم خصوصيات الخطاب الإسلامي المبدئي، وشرط من شروط كسب الثقة والنجاح في العمل.

النقطة السادسة: لقد شعرت بالتفاؤل والسرور للحدث، إنه أعطاني شيا جديدا من الأمل.

الجواب (٥ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أرى بأن خطوة الاعتقال لم تكن مدروسة بشكل جيد من قبل السلطة، فقد عاد الاعتقال بسلبيات كثيرة عليها، فقد شهر حادث الاعتقال سماحة

الشيخ وأطروحة الاستفتاء ونشرها عالميا، وأعطيت الأطروحة دفعة قوية للأمام، وخلقت أرضية لمناقشتها وإمكانية تبنيها كخيار سياسي لبعض خطوط المعارضة.. وفي نفس الوقت: اضطرت السلطة للإفراج عن سماحة الشيخ (مرغمة) في نفس الليلة التي اعتقال فيها، مما أعطى لسماحته قوة ومكانة وثباتا.

النقطة الثانية: أرى بأن الجماهير ينبغي عليها أن تحمي رموزها وقياداتها التي تتبنى قضاياها وتدافع عنها بصدق واستماتة وإخلاص، وأن تلتف حولهم وتحميهم من بطش الأعداء والخصوم وكل أشكال الاستهداف، وهذه من سمات المؤمنين الصادقين الأوفياء، وشرط من شروط التقدم والنجاح لأية ثورة أو حركة إصلاحية في العالم.

النقطة الثالثة: لقد أثبت سلوك الجماهير في الاحتجاج على اعتقال سماحة الشيخ محمد سند جدواه وفاعليته، ولو تم الاعتماد على المناشدات والاتصالات الهاتفية والاستجداء من المسؤولين، لطال سجن سماحة الشيخ كغيره، ولتجلى الذل والهوان وفرض الشروط، ولكن الله (تبارك وتعالى) سلم ببركة وفاء الجماهير وإخلاصهم.

النقطة الرابعة: ينبغي على القيادات والجماهير أن تعرف وتحدد موقفها بوضوح وحزم من القوانين التي تقيد الحريات، والتي من شأنها أن تمنع أو تعيق حركة الإصلاح والمطالبة بالحقوق، فإنه ليس لهذه القوانين من حرمة، ويجب انتهاكها في سبيل المطالبة بالحقوق وإقامة الحق والعدل والفضيلة، والتضحية بتحمل النتائج التي ترتبها السلطات على الانتهاك لهذه القوانين المجحفة، وإذا لم تفعل القيادات والجماهير ذلك، فإن الحكومات المستبدة لا تحتاج لأكثر من إصدار مثل هذه

القوانين لكي تبقي الشعوب أسيرة الدكتاتورية والاستبداد والاستعباد والظلم والتخلف والفساد بكافة أشكاله.

والخلاصة: إن الخضوع لمثل هذه القوانين الاستبدادية الظالمة أو انتهاكها وتحمل تبعات الانتهاك.. هو الذي يضع الحد الفاصل بين جدية المطالبة بالحقوق والإصلاح أو عبثيتها.

الجواب (٥ – جـ):

أرى بأن قضية التميز الطائفي الذي تمارسه السلطة ضد المواطنين الشيعة ونشر الفكر التكفيري مسألتين جديرتين بالكثير من العناية والاهتمام، وأن سماحة الشيخ طرحهما كجريمتين ضد الإنسانية تعاقب عليهما القوانين الدولية، ودليل على عدم عدالة النظام، إلا أنني (كاجتهاد خاص) لا أرى بأن سماحته يؤسس من خلالهما إلى مطلب الاستفتاء، وإنما يرى فيهما مسألتين ذات أهمية كبيرة في المطالبة بالحقوق والإصلاح، وأرى بأنه يمتلك قدرة أكبر على التأسيس الفكري والسياسي والقانوني للاستفتاء، أعمق وأصلب من مسألتي: التمييز الطائفي ونشر الفكر التكفيري.

الجواب (٥ - د):

لا أستبعد سعي السلطة لاحتواء سماحة الشيخ، فهذا ديدنها وهذه سياستها، والمطلوب من سماحة الشيخ توخي الحذر في إدارة القضية، وأرى بأنه يمتلك الكفاءة النفسية والفكرية لكي يخرج منها بسلام.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٣٩

التاريخ: ٩ / ذو الحجة / ١٤٢٦هـ

الموافق: ١٠ / يناير ـ كانون الثاني / ٢٠٠٦م

هل أن شعار "هيهات منا الذلة" شعار مرحلي؟

السؤال (١):

طرحت بعض القيادات الدينية السياسية في البحرين بأن شعار "هيهات منا الذلة" شعار مرحلي وليس دائما.

(أ) ما هو رأي الأستاذ عبد الوهاب حسين في ذلك؟

(ب) ألا يدل أمر الله تعالى لموسى وهارون بأن يقولا لفرعون قولا لينا على ذلك؟

(جـ) ما هي المؤشرات الحضارية لتقييم الأداء التي وعدتنا بتسليط الأضواء عليها؟

الجواب (١ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: شعار "هيهات منا الذلة" شعار إسلامي صالح لكل المراحل والظروف، وهو شعار سرمدي باقي في قلوب المؤمنين ما بقي الدهر. لأن عزة المؤمنين من عـزة الله ﷻ القاهر فوق عباده. فالعزة صنو الإيمان وراسخة ومستقرة في قلب المؤمنين ومواقفهم من أجل نصرة الحق وأهله، وإظهار دين الله (تبارك وتعالى) على الدين كله ولو كره المشركون في كل الظروف، ولا يمكن أن يتخلى الإنسان المؤمن عن العزة في أحلك الظروف وأشدها بأسا أو أكثرها طواعية ويسرا.. إلا أن بتضعضع الإيمان في قلبه.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا

يَعۡلَمُونَ ﴾[1].

وقال الإمام الصادق عليه السلام في تفسير الآية الشريفة:

"المؤمن يكون عزيزا ولا يكون ذليلا، المؤمن أعز من الجبل، إن الجبل يستفل منه بالمعاول والمؤمن لا يستفل من دينه شيء"[2].

النقطة الثانية: العزة تعني شعور المؤمنين بالثقة والصلابة والقوة والتمسك بالثوابت والقدرة الفكرية والنفسية والعملية على الوقوف رافعين رؤوسهم في وجه كل التحديات والقوى المناوأة لهم في السلم والحرب، وعدم الشعور بالضعف أمام أعدائهم وخصومهم، ورفض الإذلال والقهر، والإصرار على الانتصار وقهر كافة الصعوبات والتغلب على كافة التحديات التي تقف في وجه رسالتهم في الحياة وتحيل بينهم وبين تحقيق أهدافهم لخدمة الإنسانية المعذبة التي تنتظر دورهم.

والخلاصة: العزة ليست شعارا للمؤمنين في المواجهة العسكرية فحسب، وإنما هي شعار ثابت لهم في كل أشكال المواجهة والبناء في الحياة.

قال الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله: "من أقر بالذل طائعا فليس منا أهل البيت"[3].

وقال صلى الله عليه وآله: "أعز أمر الله يعزك الله"[4].

---

(١) المنافقون: ٨

(٢) البرهان. م ٤. ٣٣٩.

(٣)البحار. ج ٧٧. ص ١٦٢.

(٤) كنز العمال. الهندي. ج ١٥. الحديث ٤٣١٠٢. ص٧٨٥.

وقال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: "العز إدراك النصر"[1].

النقطة الثالثة: إذا التزام المؤمنين بالعزة في مواقفهم في الحياة، تجلت فيهم صفات الجلال والكبرياء، فتجعل لهم الهيبة والمخافة في قلوب الأعداء، ويبارك الله (تبارك وتعالى) لهم في مواقفهم كلها، وينصرهم على أعدائهم. أما إذا قبلوا بالذل والهوان والصغار، فقد ابتعدوا عن ساحة عز الله جل جلاله وهانت عليهم أنفسهم، واستهان بهم الأعداء والخصوم، وأوغلوا في أذاهم، حتى يسيموهم الخسف.. ولا ينصرون أبدا.

قال الإمام الباقر عليه السلام: "إن الله تبارك وتعالى أعطى المؤمن ثلاث خصال: العز في الدنيا والآخرة، والفلج. (الظفر والفوز) في الدنيا والآخرة، والمهابة في صدور الظالمين"[2].

الجواب (١ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: إن أمر الله تبارك وتعالى لموسى وهارون (عليهما السلام) بالقول اللين في قوله تعالى ﴿ ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَـٰتِى وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى ﴿٤٢﴾ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾[3] لا يدل على التنازل عن الشعار الإسلامي العظيم: "هيهات منا الذلة" وإنما يدل على الحكمة في أسلوب الدعوة إلى الله (تبارك وتعالى).

قال الله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ

---

(١) غرر الحكم.

(٢) الكافي. ج ٨ ص ٢٣٤.

(٣) طه: ٤٢-٤٤.

﴿ ... أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾[1].

النقطة الثانية: يجب علينا أن نميز بين الشكل والمضمون في الدعوة. فمن حيث الشكل نحن مطالبون (شرعا وعقلا وأخلاقيا) باللين في الدعوة إلى الله (تبارك وتعالى) ولكن ذلك لا يعني السماح بالتنازل في المضمون، فلا يجوز (عقلا وشرعا وأخلاقيا) التغيير في مضمون الرسالة أو إضعاف المواقف. ولهذا نجد بأن الله (تبارك وتعالى) نهى موسى وهارون عن الضعف والتقصير ﴿ وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى ﴾ وكان نبي موسى عليه السلام قويا جدا في الإفصاح عن مضمون الرسالة وصلبا جدا في المواجهة السياسية مع فرعون.

قال الله تعالى: ﴿ قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ ﴿٤٥﴾ قَالَ لَا تَخَافَآ ۖ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾ فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ ۖ قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ ۖ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٤٧﴾ إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٤٨﴾ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴾[2].

والخلاصة: أن الثورية الحقيقية والعزة هي في المحافظة على سلامة المضمون وقوة المواقف وصلابتها وليست في الشكل والحدة في الخطاب.

النقطة الثالثة: أن الالتفات إلى الحقيقة السابقة من شأنه تحصين الوعي الجماهيري لدى المؤمنين، لأنه يميز بين المؤمنين الصادقين المجاهدين الذين يتأدبون بآداب

---

(١) النحل: ١٢٥.

(٢) طه: ٤٥-٥٢.

الإسلام في الخطاب ﴿ قَوْلاً لَّيِّنًا ﴾ ويحافظون على سلامة المضمون ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾[1] وصلابة المواقف ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾[2] وبين المزايدين والمتسلقين، الذي يتشدقون بالثورية من خلال الكلمات النارية الحادة، ثم يتنازلون عن المضمون، وتضعف مواقفهم في وقت المواجهة مع الأعداء والخصوم ولزوم التضحية، كما قال الله تعالى عنهم: ﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا۟ فَأَحْبَطَ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴾[3].

الجواب (١ – ج):

توجد مؤشرات نستطيع أن نطلق عليها (مؤشرات حضارية) استنادا لبعدها الفكري والقيمي، تؤشر على قابلية الكيان السياسي للنهوض والتقدم أو التعثر والفشل والانهيار، سواء كان الكيان السياسي حزبا أو تيارا أو دولة أو غيره.. مما يساعدنا على التنبؤ بمستقبله.

والمؤشرات عديدة.. منها:

المؤشر الأول: تمتع أعضاء الكيان السياسي بروح العزة والكرامة والنخوة والإباء والتعاون، ورسوخ العقيدة، ووفرة الوجدان والضمير الحي، وترجيح القيم المعنوية على المصالح المادية، والاهتمام بكرامة الإنسان وحقوقه، فتفشل معهم كل أساليب

---

(١) الكافرون: ١-٣.

(٢) آل عمران: ١٧٣.

(٣) الأحزاب: ١٩.

العنف والترهيب والترغيب التي تتبعها الحكومات والجماعات المضادة، ويكون ذلك مؤشرا على القوة والقابلية للنهوض والانتصار والتقدم. أما إذا تمتع أعضاء الكيان السياسي بروح المذلة والمهانة والصغار، وأصيبوا بالتخشب الروحي والأخلاقي، ورجحت لديهم المصالح المادية (السياسية والاقتصادية) على القيم المعنوية، وتشييء الإنسان في تفكيرهم، ونظروا إليه كمجرد أداة أو لحم ودم وغريزة، والحط من كرامته في الممارسة، فإنهم يصبحون ضعفاء وتهون عليهم أنفسهم ويصبحوا لقمة سائغة بيد الأعداء، ويكون ذلك مؤشرا على الضعف والتعثر والهزيمة والانهيار في المستقبل.

قاعدة (١): إن مواجهة التحديات بكفاءة واقتدار لا تكون إلا بالصبغة العقائدية والقيم الروحية والمعنوية.

قاعدة (٢): إننا نتقدم ونحقق النصر بقدر ما نذوب في الإنسان ونصون كرامته، ونتجه نحو الأسوأ والهزيمة والانهيار بقدر ما نتجه نحو المادية ونتجاهل كرامة الإنسان.

قال أمير المؤمنين عليه السلام في عهده للأشتر: "وأشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم واللطف بهم، ولا تكون عليهم سبعا ضاريا تغتنم أكلهم.. فإنهم: إما أخ لك في الدين، وإما نظير لك في الخلق".

المؤشر الثاني: تمتع أعضاء الكيان السياسي بروح معنوية عالية مع الثقة الكبيرة بالنفس والاتكال على الله الواحد القهار، والإصرار على التحدي والانتصار، والقيام بالأعمال المجيدة لإلحاق الهزيمة بالأعداء، والسير قدما لتحقيق الأهداف المشروعة للكيان، فتنفتح أمامهم الآفاق في أحلك الظروف، ويكبر لديهم الأمل، ويكثر لديهم الإبداع، ويكون ذلك مؤشرا على القوة والقابلية للنهوض والانتصار والتقدم. أما إذا

تمتع أعضاء الكيان السياسي بروح معنوية هابطة وعدم الثقة بالنفس، والشعور بالهزيمة النفسية والانكسار أمام التحديات والصعاب والأعداء، فتضيق في أعينهم الآفاق الرحبة، ويصيبهم التبلد الفكري والروحي، ويضربهم اليأس بسهمه المسموم، ويكون ذلك مؤشرا على الضعف والتعثر والهزيمة والانهيار في المستقبل.

المؤشر الثالث: تمتع أصحاب الكيان السياسي بالصلابة والثبات في المواقف وترجيح القيم المعنوية على المصالح المادية والاستعداد الكامل للتضحية من أجل المبادئ والأهداف، فيكون ذلك مؤشر على القوة والقابلية للنهوض والانتصار. أما إذا تمتع أصحاب الكيان السياسي بالرخاوة والتراجع والخوف والتردد، وغلبة الحسابات المادية على القيم المعنوية، والإمساك عن التضحية، فيكون ذلك مؤشر على الضعف والتعثر والهزيمة والانهيار في المستقل.

قاعدة (٣): إن الكيانات القوية تولد (دائما) في قلب الأعمال الصعبة المجيدة والمعانات الصادقة والعمل الدؤوب.

المؤشر الرابع: التلاحم بين القيادة والقاعدة وفي صفوف القاعدة لدى الكيان السياسي، وتنامي الشعور بالمسؤولية لديهم جميعا تجاه الكيان ومبادئه وأهدافه ورسالته، والارتباط الروحي الراسخ به، وإشراك القيادة للقاعدة في الصناعة الفعلية للقرار، فيكون ذلك مؤشر على القوة والقابلية للنهوض والانتصار. أما إذا ضعفت الصلة والتواصل والترابط بين القيادة والقاعدة وفي صفوف القاعدة في الكيان السياسي، ولم يتوفر الشعور الكافي بالمسؤولية تجاه الكيان ومبادئه وأهدافه ورسالته، وسادت القيم المادية والارتباط بالكيان السياسي على أساسها، وتجاهلت القيادة دور القاعدة في صناعة القرار، وظهرت القيادة المسيطرة على حساب القيادة المبدعة، ولم تثق القاعدة بكفاءة وحسن أداء القيادة وأمانتها، وظهر الانفصال

والمقاومة بينهما، فيكون ذلك مؤشر على الضعف والتعثر والهزيمة والانهيار في المستقبل.

قاعدة (٤): إن قيمة الكيان لا تكمن في عدد أفراده، وإنما بتساميهم وارتقائهم وحسن أدائهم.

قاعدة (٥): إن الفقيه والعالم الرباني والقائد هو الذي يكون مع الفقراء والجماهير روحا واحدا.

المؤشر الخامس: تمتع قيادة الكيان السياسي بحسن الإدارة والإبداع والتوازن في القرارات التي تتخذها، والارتقاء المادي والمعنوي بالأعضاء، ورفع معنوياتهم، وشحنهم معنويا وعدم السماح لمعنوياتهم بالهبوط، وإطلاق طاقاتهم المادية والعقلية والروحية، وإطلاق روحية الأمل والتفاؤل والتحدي، وتوظيفها بكفاءة عالية لحمل الرسالة التي يؤمن بها الكيان ومواجهة التحديات التي تواجهه بقوة وصلابة وثقة وتفاؤل، وتطوير الأوضاع العامة، وخدمة الأهداف المشروعة للكيان والرسالة باقتدار (كالتزام فكري وشرعي وأخلاقي) وبالتالي بروز القيادة المبدعة المحبوبة والمنفتحة على القاعدة والموثوق بأمانتها وصدقها وكفاءتها، فيكون ذلك مؤشر على القوة والقابلية للنهوض والانتصار. أما إذا ساءت الإدارة، وفشلت في خلق التوازن في القرارات وفي الارتقاء بالأعضاء، وجمدت طاقاتهم المادية والعقلية والروحية، وقتلت روحهم المعنوية أو أضعفتها، وسادت القيادة المسيطرة التي لا يهمها إلا فرض سيطرتها وأجندتها بغض النظر عن قبول القاعدة أو رفضها لها (كمؤشر على التحلل الفكري والروحي والأخلاقي لدى القيادة) فلا تثق القاعدة بكفاءة وحسن أداء القيادة وأمانتها، ويظهر الانفصال وتظهر المقاومة وردود الفعل الغاضبة بينهما، فيكون ذلك مؤشر على الضعف والتعثر والهزيمة والانهيار

في المستقبل.

المؤشر السادس: تنقسم القيادة إلى قسمين.. وهما:

القسم الأول: القيادة التي تنظم حالتها القيادية، وتضع الآليات المناسبة لاتخاذ القرار، وتتواصل مع القاعدة والجماهير باستمرار وفق آليات محددة، ويكون همها التعبير عن الجماهير وتوسيع دائرة مشاركتهم في صناعة القرار، فإن وجود هذه القيادة يعتبر مؤشر على القوة والتقدم والانتصار والنهوض.

القسم الثاني: القيادة التي لا تنظم حالتها القيادية، ولا تنزل في قراراتها على آليات محددة متفق عليها، وترى بأنها المصدر الوحيد للقرارات، وأن القرارات الصائبة هي القرارات التي تتخذها نيابة عن القاعدة والجماهير، لأن القاعدة والجماهير (بحسب رأيها) غير مؤهلة أو لأنها فوضت للقيادة صلاحية اتخاذ القرارات، وتحصر دور القاعدة والجماهير في السمع والطاعة وحسن الأدب مع القيادة، لتجعل القاعدة أو الجماهير تدخل في حالة سبات عميق لا تفيق منها أبدا، وهذا مؤشر على الضعف وينبئ بالتخلف والفشل والانهيار في المستقبل.

قاعدة (٦): الإبداع في القيادة يدفع إلى الأمام والانتهازية والسيطرة تدفع إلى الانهيار.

قاعدة (٧): الجماهيرية أحد أهم خصوصيات المنهج الإسلامي، والتركيز على النخبة والقيادة المتسلطة سمة التيارات الوصولية التي تهدف إلى السلطة والنفوذ والثروة على حساب الجماهير والمحرومين.

قال أمير المؤمنين عليه السلام في عهده للأشتر: "وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق وأعمها في العدل وأجمعها لرضى الرعية، فإن سخط العامة

يجحف (يذهب) برضى الخاصة، وإن سخط الخاصة يغتفر مع رضى العامة. وليس أحد من الرعية أثقل على الوالي مؤونة في الرخاء، وأقل معونة له في البلاء، وأكره للإنصاف، وأسأل بالإلحاف (الشدة في السؤال) وأقل شكرا عند العطاء، وأبطأ عذرا عند المنع، واضعف صبرا عند ملمات الدهر من أهل الخاصة، وإنما عماد الدين وجماع المسلمين والعدة للأعداء العامة من الأمة.. فليكن صغوك لهم وميلك معهم".



الشعائر والفعاليات السياسية

السؤال (٢):

طالبت قيادات شيعية سياسية كبيرة في البحرين بإبعاد الشعائر الدينية عن الفعاليات السياسية. ألا ترى بأن ذلك يؤدي إلى تجريد الشعار من بعدها السياسي؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أجمع علماء الإسلام على دخول البعد السياسي في الأعمال العبادية كافة، في الحج والصلاة والصيام والزكاة وغيرها وشرحوها وقدموها للناس على هذا الأساس، وطرح بعض الأطراف المشبوهة لخلاف ذلك لا عبرة به.

النقطة الثانية: إن رؤية علماء الدين المرموقين في البحرين لا تجرد العبادات من بعدها السياسي، وهذا ما يشهد به إنتاجهم والأدبيات التي تصدر عنهم، ومن يقول غير ذلك متوهم.

النقطة الثالثة: أن الدعوة إلى فصل الفعاليات السياسية (وليس الطرح السياسي) عن الشعائر لا يعني أبدا تجريد الشعائر من بعدها السياسي، وإنما لحمايتها من أجل تحقيق أهداف دينية وسياسية أكثر أهمية.

النقطة الرابعة: لقد تبنى أصحاب المبادرة هذا الطرح أثناء انتفاضة الكرامة المباركة، لأن فصل الفعاليات السياسية عن الشعائر الدينية كان من شأنه أن يسحب الذرائع من السلطة لضرب الشعائر، وكنا نشعر بأننا في حاجة ماسة (جدا) في ذلك الوضع المتوتر لاجتماع الناس بصورة مكثفة، وليس لنا من وسيلة إلى ذلك إلا من خلال الشعائر، ولولا فصل الفعاليات السياسية عن الشعائر، لما أتيح لجمهور الانتفاضة الاجتماعات المكثفة من خلال المشاركة في الشعائر الدينية المقدسة.

والخلاصة: نحن نؤكد على البعد السياسي لكافة الشعائر، وفصل الفعاليات السياسية عن الشعائر الدينية لا يعني تجريدها من بعدها السياسي، ونحن نطالب بهذا الفصل (في الوقت الحاضر في البحرين) من اجل حماية الشعائر.. لأننا نحتاج إلى ذلك دينيا وسياسيا.



قرارات الوفاق

السؤال (٣):

لقد تبنت إدارة الوفاق قرار سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى) حول التسجيل تحت مظلة قانون الجمعيات السياسية، ولكنها تجاهلت رأيه حول المطالبة بدستور جديد، وصرح رئيسها فضيلة الشيخ على سلمان بأنها تتخذ قراراتها بصورة مستقلة وأنها (فقط) تتشاور

مع العلماء.

(أ) ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على ذلك؟

(ب) هل يصح إسلاميا أن تتخذ الوفاق قرارا سياسيا يؤثر على الوضع العام في الساحة تخالف فيه التوجه العام في الساحة أو التيار؟

(جـ) هل يعتبر عملها هذا مخالفة شرعية؟

الجواب (٣ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لقد ذكرت مرارا وجود بعض جوانب الخلل في الأداء، وبعض ما ذكر في السؤال يكشف (بحسب رأيي) عن بعض هذا الخل.

النقطة الثانية: أن الالتزام الفكري والشرعي والأخلاقي لرموز وقيادات ومؤسسات التيار يفرض عليهم البحث (باستمرار) عن الآليات والوسائل التي من شأنها رفع الكفاءة وتحسين الأداء من أجل تحقيق أفضل النتائج في العمل السياسي والدعوي.

النقطة الثالثة: أن دعم سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى) لجمعية الوفاق ظاهر وليس خفي، وأن أداء الوفاق ظاهر وليس خفي أيضا.. والنتيجة: أن الدعم الظاهر مبني على الأداء الظاهر، ولا يوجد مجال للتشكيك في نوايا القائمين على إدارة الوفاق.

النقطة الرابعة: أن طرح فضيلة الشيخ علي سلمان (حفظه الله تعالى) لاستقلالية الوفاق في قراراتها واكتفائها بالتشاور مع العلماء.. إذا صح، فإنه (بحسب فهمي) يجرد الوفاق من الغطاء الشرعي لعملها، وهو خلل كبير ينبغي (إذا وجود) تداركه

بسرعة. إلا أن التصريح قد لا يعبر عن الواقع بصورة دقيقة، ولا يعبر عن قناعة فكرية لدى فضيلة الشيخ علي سلمان، بقدر ما يعبر عن خلل في التعبير وبعض المجاملة السياسية.

النقطة الخامسة: أرى ضرورة رسم الجماعات والهيئات الإسلامية علاقتها بمرجعيتها الدينية بصورة واضحة في الوقت الحاضر، لأن النتائج الفكرية والسياسية السلبية الناتجة عن غياب الوعي بهذه المسألة تعتبر إسلاميا (بحسب تقديري) خطيرة جدا لا تسمح بتجاهلها.

الجواب (٣ - ب):

الذي أفهمه (إسلاميا) بأن الأحزاب الإسلامية لا تتخذ قراراتها بحسب أعضائها فحسب، وإنما ينبغي عليها أن تلاحظ توجهات الأمة وإرادتها، لأن الأحزاب الإسلامية لا تعبر عن نفسها، وإنما تعبر عن الأمة، على خلاف الأحزاب العلمانية في المجتمعات الغربية التي تعبر فقط عن أعضائها وقد تتبنى قرارات تغاير توجهات الأمة وتخالف إرادتها.

يقول سماحة آية الله الشيخ الآصفي (حفظه الله تعالى): "فالتنظيم السياسي على نحو الإجمال شريحة من جسم الأمة تؤدي دورا وظيفيا خاصا، ولا تتميز عن سائر شرائح الأمة إلا بهذه الوظيفة، وهي تنظيم أمور الدعوة إلى الله والحركة في سبيل تحكيم شريعة الله على وجه الأرض. ولا يصح على وجه الإطلاق أن يكون للحزب والحركة موقف أو قرار أو قيادة أو تصور غير موقف الأمة وقرارها وقيادتها"[1].

---

(١) علاقة الحركة الإسلامية بولاية الأمر. ص ٤٤؛ أنظر الفصل الثاني من الكتاب المذكور. ص ٣٩-٥٥.

الجواب (٣ – جـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: إذا اعتبرت الرؤية المذكورة رؤية شرعية، فإن مخالفتها تعتبر مخالفة شرعية، ولكن ذلك لا يعني عدم المعذورية، لعدم العلم بها أو للاختلاف معها اجتهادا أو تقليدا.

النقطة الثانية: إني أطرح ما أطاله (بحسب فهمي) من أقوال الفقهاء بهدف التثقيف، ولا يعتبر حجة على أحد، وعلى كل مكلف الرجوع إلى مرجعيته في التقليد أو يتوجه بالسؤال إلى أصحاب الفضيلة العلماء.

النقطة الثالثة: ينبغي علينا (كمؤمنين) أن نبحث عن نقاط الالتقاء مع إخواننا المؤمنين، وأن نتجنب تتبع العثرات من اجل خلق التوتر وزيادة رقعة الاختلاف بيننا لأغراض دنيوية ومصالح مادية.. فإن ذلك مزلق من مزالق الشيطان.



رجوع الأستاذ إلى الساحة؟

السؤال (٤):

يقرأ البعض من أجوبة الأستاذ عبد الوهاب بأنه يستعد للرجوع للساحة من خلال فريق عمل.. ويستبعد البعض ذلك. ما هو الصحيح؟

الجواب (٤):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أنا لا استعد للعودة في الوقت الحاضر للساحة، لا خشية ولا عجزا

عن تحمل المسؤولية، فقد حملت المسؤولية في وقت من الأوقات ولم أتنصل منها لثقلها أو تحت طائلة الضغوط. والذي أقرأه من نفسي بأني لو علمت بأن بيني وبين إطلاق رصاصة الموت أن أنطق بكلمة حق أو أمتنع عن النطق بها فتكون حياتي، لـما ترددت (بحول الله) في النطق بها لحظة واحدة. وقد عرف السجان من خلال التجربة بأنه لا فرق لدي بأن أخرج من السجن إلى بيتي أو أخرج من السجن إلى قبري. ولا فرق لدي بأن أبق في بيتي أو أذهب إلى السجن أو أذهب إلى القبر، وليس لي هم أكبر من حسن العاقبة.. فأسالوا الله الكريم الرحيم لي ذلك.

النقطة الثانية: إن عدم رجوعي إلى الساحة يعود لتشخيصي للمصلحة في ظل الأوضاع والتوازنات والعلاقات في داخل التيار وما يمكن أن أقوم به.. ولأسباب أخرى. أسأل الله الغني الحميد أن يعينني على نفسي الأمارة بالسوء بما يعين به الصالحين على أنفسهم، وأن لا يجعلني من الذين يبيعون الآخرة بالدنيا، ومن الذين ينظرون إلى أنفسهم على حساب دينهم وأمتهم ووطنهم، وأن يجعل لي من أمري فرجا ومخرجا، وأن يحسن لي العاقبة، وأن يجعل خير أيامي يوم ألقاه (وأن يجعل وفاتي قتلا في سبيله).

النقطة الثالثة: إني لا أتجاهل الفرص التي تتاح لي لخدمة ديني وناسي ووطني، ولا أهمل تدبير الشروط الشرعية للتكليف في الحاضر والمستقبل



حول المسألة الدستورية

السؤال (٥):

تنوعت توجهات قوى المعارضة واختلفت سقوفها في المسألة

الدستورية بين الاعتراف بدستور (٢٠٠٢) والمطالبة بتعديلات عليه، وبين المطالبة بدستور جديد تضعه هيئة تأسيسية منتخبة من الشعب، إلى المطالبة بإجراء استفتاء شعبي على النظام السياسي برمته. هل يمكن التوفيق بين ذلك كله كما تطمح إليه الأمانة العامة للمؤتمر الدستوري؟

الجواب (٥):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: تنقسم الشرعية للأنظمة السياسية إلى قسمين.. وهما:

القسم الأول: الشرعية الدينية.

القسم الثاني: الشرعية الوضعية.

النقطة الثانية: الشرعية التي تبحث عنها السلطة في البحرين هي الشرعية الوضعية وليست الشرعية الدينية.. وإذا طلبت الشرعية الدينية: فإن بعض فقهاء مدرسة الخلفاء يمكن (بحسب فهمي) أن يمنحوها إياها، ولكن ليس في وسع أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام منحها الشرعية الدينية لأن ذلك ليس بيدهم.. بحسب رؤيتهم العقائدية والفقهية.

النقطة الثالثة: إن منح الشرعية الوضعية للسلطة، ينبغي أن يربط بإقامة دولة الإنسان العادلة، ووفاء السلطة بواجباتها، وإعطائها الحقوق والحريات إلى كافة المواطنين بدون تمييز بينهم.. وهناك ثلاث حالات مفترضة:

الحالة الأولى: أن تفي السلطة بجميع واجباتها، وتعطي المواطنين حقوقهم كاملة.. وفي هذه الحالة: تعطى الشرعية الوضعية كاملة، وتقدم لها جميع أشكال

الدعم والمساندة.

الحالة الثانية: أن تقصر السلطة في واجباتها، وتنتقص بعض حقوق المواطنين وحرياتهم، ولكنها تعترف بها، وتسعى عمليا للتطوير والإصلاح، وتحاور القوى السياسية الشعبية لهذا الهدف.. وفي هذه الحالة: تعطى الشرعية الوضعية أيضا، وتطالب بالإصلاح، ويتم التحاور معها والضغط عليها لهذا الهدف.

الحالة الثالثة: أن يحدث تقصير بالغ في أداء السلطة لواجباتها، وانتقاص شبه كامل لحقوق المواطنين وحرياتهم، وتلجأ إلى العنف والإرهاب لقمع تطلعات المواطنين للإصلاح والتطوير، ولا تؤمن عمليا بالحوار مع قوى المعارضة بهدف الإصلاح والتطوير.. وفي هذه الحالة: لا تمنح الشرعية الوضعية ولا يعترف بها، ويتم السعي لإسقاطها واستبدالها بسلطة أخرى عادلة.

النقطة الرابعة: يعتبر هذا التأسيس (بحسب تقديري) واقعيا وعقلائيا ومقبولا وفق المواثيق الدولية وتوجهات فلاسفة السياسة وفقهاء القانون، وأساسا مناسبا لبحث كافة الخيارات والسقوف لدى قوى المعارضة.

النقطة الخامسة: أنصح كافة قوى المعارضة بالحذر من التقوقع حول الذات والدخول في مصادمات ومواجهات بينية، وبالحرص الشديد على حفظ حقوق بعضهم بعضا في الاختلاف (كالتزام ديني ووطني وأخلاقي) وبالحرص على التكامل في الأدوار بدلا من التناحر.. من أجل خدمة الأهداف والمصالح الإسلامية والوطنية.



المعتقلين في قضية المطار - التأثير على الرموز- المشاركة في البرلمان

السؤال (٦):

لدينا بعض الأسئلة نرجو من الأستاذ عبد الوهاب حسين الإجابة عليها.

(أ) ما هو رأي الأستاذ حول مسألة المعتقلين في قضية المطار؟

(ب) ما هو تأثير الحاشية على الرموز والقيادات؟ وما هو المطلوب منهم؟

(جـ) ما هو رأيك في قياس المشاركة في البرلمان بتجارب أخرى من خارج البحرين، والربط بين المشاركة في البرلمان والمشاركة في الحكومة؟

الجواب (٦ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أن أي تحرك مطلبي جاد في المسألة الدستورية والملفات الساخنة الأخرى، لن يكون إلا مدفوع الثمن في الوقت الحاضر، وأن التزام المطالبين بالمنهج السلمي لن يمنع السلطة من ممارسة العنف ضدهم من طرف واحد، وسوف تسعى لافتعال الأوضاع التي تبرر لها ذلك، وسوف تشحن الشارع طائفيا، وسوف تخلق زوبعات إعلامية لمواجهة الحركة المطلبية.. على غرار ما تفعله (دائما) الحكومات البوليسية المستبدة.

النقطة الثانية: أن وجود معتقلين لا يضعف الحركة المطلبية وإنما يقويها، وأن المعتقلين يمثلون ضغطا وثقلا سياسيا على السلطة وليس على الحركة المطلبية، والمعتقلون هم أقل ما تقدمه الحركة المطلبية الجادة لتحقيق مطالبها.

النقطة الثالثة: في انتفاضة الكرامة كان يوجد اتجاهان.. وهما:

الاتجاه الأول: كان يعول على الوضع الأمني.

الاتجاه الثاني: كان يعول على العملية السياسية في نجاح الانتفاضة المباركة.

ولما نجحت السلطة من السيطرة الأمنية على الشارع في عام (١٩٩٨) تقريبا، رأى أصحاب الاتجاه الأول انتهاء الانتفاضة، بينما بقي أصحاب الاتجاه الثاني على موقفهم حتى تقدمت السلطة بميثاق العمل الوطني وحدث الانفراج في الساحة، وهذا يدل على قيمة العملية السياسية وأهمية المعتقلين في نجاح أي تحرك سياسي مطلبي جاد.

النقطة الرابعة: إذا أرادت الحركة المطلبية النجاح في تحقيق أهـــدافها.. فإن أقل ما هو مطلوب منها: أن توطن قياداتها وجماهيرها أنفسهم على الاعتقال لمدد طويلة، ومن لا يوطن نفسه على الاعتقال، فإن عليه أن يبتعد عن الحركة ولا يزج بنفسه فيها، لأنه سوف يكون ثقلا عليها وسببا لضعفها وفشلها.. لا قدر الله.

النقطة الخامسة: بناءا على ما سبق: لا يصح تحويل وجود المعتقلين في سجون السلطة من ورقة ضغط على السلطة إلى ورقة ضغط على الحركة المطلبية لكي تقدم تنازلات للسلطة عن مطالبها العادلة أو حقوقها المشروعة للإفراج عنهم (كما حدث خطأ في بعض التجارب السابقة) وإنما ينبغي عدم الخوف من وجود المعتقلين، وتوظيف وجودهم لتعرية السلطة ونظامها والضغط عليها لكي تستجيب

لمطالب الشعب العادلة (كما فعل أصحاب الاتجاه الثاني في انتفاضة الكرامة المباركة).

النقطة السادسة: ما جاء في النقاط السابقة لا يعني إهمال قضية المعتقلين، وإنما التحذير من التوظيف العكسي لها. فالمطلوب التعامل بجدية مع قضية المعتقلين، ولا يصح أخلاقيا (على الأقل) إهمال قضيتهم.

الجواب (٦ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لا يستطيع أحد أن ينكر تأثير الحاشية على الإنسان وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

النقطة الثانية: يفترض في الرموز والقيادات الإسلامية أن تختار حاشيتها بدقة، وأن لا تسمح لكل شخص بالدخول فيها، وهذا يتوقف على درجة الوعي والتوجهات والخبرة العملية في الحياة. وهذا ما تميزت به مرجعية الشهيد السيد محمد باقر الصدر ﭬ والإمـام الخميني ﭬ بينما كانت حاشية بعض المراجع مخترقة، وسببت الكثير من الأذى للمذكورين.

الجواب (٦ – جـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: ليس من الصحيح اتخاذ قرار المشاركة أو المقاطعة للبرلمان قياسا على مؤمنين آخرين في خارج البحرين شاركوا أو قاطعوا، لأن الاختلاف ليس في شرعية أو عدم شرعية المشاركة أو المقاطعة، وإنما في صحتها أو خطئها من الناحية

السياسية استنادا إلى المصلحة العليا (إسلاميا ووطنيا) على ضوء الواقع الذي نعيشه وما هو مطلوب منا تحقيقه سياسيا.

النقطة الثانية: إنني أأكد على أهمية الاستفادة من تجارب الآخرين، ولكن الاستفادة ينبغي أن تبنى على أسس صحيح. كما أأكد على أهمية الاستشارة على أن قيمتها تتوقف على إدراك المستشار إلى حقيقة الموضوع الذي تتعلق به الاستشارة وأبعاده الواقعية، وليست استشارة مبنية على قياسات نظرية بعيدة عن واقع الحال وما هو مطلوب فعلا.

النقطة الثالثة: إني أجد (بحسب تقديري للأطروحات والتوجهات) أن الاحتجاج بالخارج في الدعوة للمشاركة، هو نوع من الهروب مبني على أساس العجز عن مواجهة الحجة بالحجة.. وهو (بحسب تقديري) يمثل حالة سلبية لا تبشر بخير في العمل السياسي.

النقطة الرابعة: أساس المقاطعة في البحرين هي المسألة الدستورية، ولهذا فالوضع عندنا يختلف عن وضع إخواننا المؤمنين في الخارج. كما أن التوجه للمشاركة أو المقاطعة ليس هو مجرد اختلاف حول قرار سياسي، وإنما هو قائم على اختلاف منهجي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار لصلته الوثيقة بالنتائج المطلوبة.

النقطة الخامسة: أن المشاركة في السلطة التشريعية لا يترتب عليه بالضرورة المشاركة في السلطة التنفيذية (بغض النظر عن الاستحقاق) فالمشاركة أو المقاطعة في السلطة التشريعية أو التنفيذية ينبغي أن تبنى على دراسة الواقع وتشخيص المصلحة (إسلاميا ووطنيا) استنادا إلى ذلك، ثم اتخاذ القرار السياسي بالمشاركة أو المقاطعة. ولهذا وجدنا حزب الله المظفر في لبنان لم يشارك في البرلمان، ثم شارك بموافقة الولي الفقيه في البرلمان ولم يشارك في السلطة التنفيذية، ثم شارك في

السلطة التنفيذية لما طرأت بعض التغيرات في الساحة اللبنانية. وفي الكويت أرادت السلطة توزير إحدى الشخصيات البرلمانية المحسوبة على خط الإمام هناك، ولكن الخط لم يقبل المشاركة في السلطة التنفيذية رغم مشاركته في السلطة التشريعية.. ويبدو أن ذلك كان بتوجيه أو نصيحة من الولي الفقيه.



التأسيس للمواقف

السؤال (٧):

يؤكد الأستاذ عبد الوهاب حسين كثيرا في أطروحاته على مسألة التأسيس للمواقف السياسية.

(أ) ألا ترى بأن التأسيس من شأنه أن يشكل خطرا على القوى السياسية لأنه يكشف أوراقها؟

(ب) كيف نستطيع (فعلا) تطبيق عملية التأسيس لمواقفنا وحياتنا السياسية؟

الجواب (٧ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: التأسيس الفكري والفقهي والقيمي والاجتماعي والسياسي من أهم معالم المنهج الإسلامي الحركي (الثوري والإصلاحي) ولهذا وجدنا الإمام الحسين عليه السلام قد مارس كل أشكال التأسيس لثورته المباركة.. مثلا:

التأسيس الفكري: قوله عليه السلام: "فلعمري ما الإمام إلا العامل بالكتاب،

والآخذ بالقسط، والدائن بالحق، والحابس نفسه على ذات الله".

وقوله عليه السلام: "ونحن أهل بيت محمد صلى الله عليه وآله أولى بولاية هذا الأمر عليكم من هؤلاء المدعين ما ليس لهم، والسائرين بالجور والعدوان".

التأسيس الفقهي: قوله عليه السلام: "إن رسول الله صلى الله عليه وآله قد قال في حياته: من رأي منكم سلطانا جائرا، مستحلا لحرم الله، ناكثا لعهده، مخالفا لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغير عليه بقول ولا فعل، كان حقا على الله أن يدخله مدخله".

التأسيس القيمي: قوله عليه السلام: "لا والله: لا أعطيهم بيدي إعطاء الذليل، ولا أفر فرار العبيد".

وقوله عليه السلام: "ليرغب المؤمن في لقاء الله، فإني لا أرى الموت إلا سعادة، والحياة مع الظالمين إلا برما".

وقوله عليه السلام: "ألا إن الدعي بن الدعي قد ركز بين اثنتين، بين السلة والذلة، وهيهات منا الذلة، يأبى الله لنا ذلك ورسوله والمؤمنون، وجدود طابت، وحجور وطهرت، وأنوف حمية، ونفوس أبية، من أن نؤثر طاعة اللئام على مصارع الكرام".

التأسيس السياسي: قوله عليه السلام: "ويزيد رجل فاسق، شارب الخمر، قاتل النفس المحترمة، ومثلي لا يبايع مثله".

وقوله عليه السلام: "وقد علمتم أن هؤلاء القوم: قد لزموا طاعة الشيطان، وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطلوا الحدود، واستأثروا بالفيء، وأحلوا حرام الله، وحرموا حلاله".

النقطة الثانية: أن المواقف السياسية الغير مؤسس لها هي مواقف بدون هوية، ولا

يمكن أن تعبر عن الإنسان المنتمي (المواقف التي تعبر عن الإنسان المنتمي هي المواقف المؤسس لها فقط) والمواقف الغير مؤسس لها لا يمكنها أن تحفظ كرامة الإنسان، وهي مواقف غريبة عن المنهج الإسلامي الذي يؤكد (دائما) على كرامة الإنسان وقيمة الانتماء للإنسان والوعي والبصيرة لديه في الالتزام.

إننا بحاجة إلى عقول مفكرة تؤسس للمواقف وتعطيها هويتها قبل أن ندخل فيها، لكي نحفظ للمواقف إنسانيتها وللإنسان كرامته.

النقطة الثالثة: أن المواقف الغير مؤسس لها فاقدة لمعيار التقييم، ولا يمكنها أن تحقق نصرا أو تقدما في الحالة السياسية.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: أن التأسيس يمنح المواقف القوة والصلابة والثبات مما يؤدي قطعا إلى النصر.. والعكس صحيح.

السبب الثاني: أن الثبات في المواقف يؤدي إلى التراكم المتصل في النتائج.. وهذا يقود إلى النصر، بينما غياب التأسيس يؤدي إلى تبدل المواقف وبعثرت النتائج، مما يبعدنا عن طريق النصر ويجعله أمرا غير ممكن.

السبب الثالث: مع غياب التأسيس وفقدان المواقف للهوية، ينعدم الموضوع الذي يدور حوله النصر أو الهزيمة.. ولا يمكن أن يتحقق النصر مع غياب الموضوع.

والخلاصة: أنني أخشى مع غياب التأسيس للمواقف أن نصبح أمة أو شعبا أو جماعة بدون عيون.. ولا نعرف إلى أين نذهب أو نتجه.

النقطة الرابعة: أن المواقف المؤسس لها هي وحدها التي يمكنها إيجاد حالة القوة والتماسك في الجماعة أو الكيان.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: أن التأسيس يخلق الروابط المعنوية القوية التي تربط بين أفراد الجماعة أو الكيان وتجمعهم حول الفكرة التي يقوم عليها الموقف، وبدون التأسيس تبقى الرابطة بين أفراد الجماعة أو الكيان رابطة مصالح مادية أو عصبية جاهلية لا تقوم على أساس فكري أو قيمي رفيع.

قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَـٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّـٰصِرِينَ ﴾[1].

السبب الثاني: أن التأسيس هو الذي يمنح المواقف القوة والصلابة والثبات، مما يضفي على الجماعة أو الكيان القوة والتماسك، ومع غياب التأسيس تصبح المواقف رخوة ومهتزة وقابلة للتبدل في أية لحظة، مما يؤدي إلى ضعف الجماعة أو الكيان وضعف تماسكهما.

النقطة الخامسة: هناك خلط في السؤال بين الفكرة التي يقوم عليها الانتماء وتعبر عنها المواقف ويجب أن تكون واضحة وصريحة وإلا أصبح الانتماء بدون واعي والالتزام على غير بصيرة (وهو مرفوض من الناحية العقلية والشرعية والأخلاقية ومجانب لكرامة الإنسان) وبين أمن الجماعة أو القضية الذي يجب أن يحاط بالسرية والكتمان. والتأسيس للمواقف يتعلق بالفكرة التي يقوم عليها الانتماء وليس بأمن الجماعة أو القضية.

والخلاصة: أن التأسيس يعطي الهوية للمواقف والتعبير عن الانتماء الحقيقي للفرد أو الجماعة أو الكيان ويميز مواقف الجماعات أو القوى بعضها عن

(١) العنكبوت: ٢٥.

البعض الآخر (لا سيما في حالة التقاطع) ويقوي الرابطة بين أفراد الجماعة أو الكيان الواحد، ويمنحهم البصيرة والقوة والصلابة في المواقف، ويعطي مواقفهم قيمة عملية ومعنوية، ويضع الجماعة على طريق النصر.. ولا علاقة للتأسيس بتعريض أمن الجماعة أو القضية للخطر.

الجواب (٧ - ب):

نستطيع تفعيل عملية التأسيس لمواقفنا من خلال إتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: التأكيد على أهمية التأسيس في النظرية والتطبيق.

الخطوة الثانية: مطالبة الرموز والقيادات بالتأسيس للمواقف.

الخطوة الثالثة: ممارسة التقييم للمواقف والحكم عليها من خلال تأسيساتها ونتائجها الفعلية على الأرض.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٤٠

التاريخ: ٥ / محرم / ١٤٢٧هـ

الموافق: ٤ / فبراير ـ شباط / ٢٠٠٦م

الطائفيّة

السؤال (١):

في ظل التطورات الإقليمية (خاصة في العراق ولبنان) والمحلية، تتصاعد عندنا في البحرين الوتيرة الطائفية. ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على ذلك؟

الجواب (١):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: الطائفية تمثل توجها ظلاميا ظالما خاطئا (غير واقعي وغير إنساني وغير متحضر) في التفكير وفي العلاقات الاجتماعية. فهي تقوم على أساس نظرة فكرية تحتكر الحقيقة كلها بيد الطائفة، وقيم أخلاقية وسلوكية استعلائية، وشعور كاذب بالتفوق على الآخرين والتعصب الأعمى ضدهم، وإعطاء النفس حق التميز على الآخرين في الحقوق والواجبات، وحرمانهم من حقوقهم المشروعة وممارسة الظلم ضدهم. فالطائفية تسمح بإعطاء طائفة معينة امتيازات وحقوق، وتهدر حقوق طوائف أخرى وتظلمهم وتحرمهم من حقهم في المساواة معها.

النقطة الثانية: تترتب على الطائفية نتائج وخيمة وخطيرة جدا على الدين والإنسانية والمجتمع، فهي تقضي على شمولية القيم الإيجابية كالعدل والفضيلة في حياة الإنسان، وتركز المعايير المزدوجة في النظر إلى الحقوق والواجبات، فهي لا تحترم إنسانية الطوائف الأخرى، وتسمح بهدر حقوقهم وظلمهم على أساس الاختلاف في الدين وغيره، والطائفية الدينية توحي بأن الدين والرب هما الأساس الذي يقوم عليه هذا التمييز، مما يسيء إلى الدين والرب ﷻ ويضرب أساس الوحدة والتماسك

والثقة المتبادلة بين المسلمين والمواطنين، ويثير الخصومة والحقد والتناحر بينهم، ويؤدي إلى الانقسامات العمودية في كيان الأمة والشعوب الإسلامية. وهذا بلا شك يهدد أمنهم واستقرارهم ويؤدي إلى ضعفهم وتخلفهم. وقد تدفع ممارسة الطائفية من يقع ضدهم التمييز والظلم للاستعانة بالخارج من أجل الحماية والحصول على الحقوق العادلة، مما يكون له الأثر الضار بالتكوين الوطني والإسلامي، وهذا ليس ذنبهم بقدر ما هو ذنب من يمارس الطائفية القذرة ضدهم.

الجدير بالذكر: أن السبيل إلى المحافظة على اللحمة الوطنية والإسلامية ليس هو التخوين والإدانة، وإنما هو العدل والمساواة بين المسلمين والمواطنين في الحقوق والواجبات.

النقطة الثالثة: التوجهات الطائفية الدينية من أخطر الأشياء على الدين والأمة ومصالح الشعوب الإسلامية ووعيها.. ففي لعبة الطائفية القذرة: يخلط الدين الطاهر بالنوايا السيئة القذرة، في سبيل مصالح دنيوية قذرة، لأصحاب المصالح القذرين. ويسخر في لعبة الطائفية الدينية القذرة المتدينون البسطاء الطيبون، وتوظف العاطفية الدينية النبيلة ضد مبادئ الدين وقيمه السامية ومقاصده العالية، مما يمثل اختراقا مخيفا للوعي الديني، وخطرا حقيقيا على الدين والإنسانية والأمة والوطن.

والخلاصة: أن الطائفية تمثل عقدة ذاتية وأزمة في التفكير والأخلاق والسلوك، وتلحق الضرر البليغ بالدين والإنسان والمجتمع.

النقطة الرابعة: إن القذرين القائمين على لعبة الطائفية الدينية القذرة، يخلطون بين أمور ليست من الطائفية بأمور أخرى قذرة داخلة فيها، في سبيل قلب الموازين، وتشويش الرؤية على الناس البسطاء والمؤمنين الطيبين، والوصول إلى أهدافهم

الطائفية القذرة من خلال هذه الوسائل القذرة. فليس من الطائفية الاعتزاز بالانتماء الفكري والعقائدي لفكر ديني أصيل منفتح على كافة البشر لطائفة دينية معينة، والدفاع العلمي الموضوعي المستميت والقوي والصادق عنه، بحثا عن الحقيقة ونشرها بين الناس. وليس من الطائفية الانطلاق منه لخدمة البشرية والإنسانية المعذبة والوطن والمواطنين، بل هو حق (أصيل) للإنسان، تفرضه كرامته وغاية وجوده، ومفهوم الدين وقيمته في حياة الإنسان. وقد أقرت الأديان السماوية والمواثيق الدولية للإنسان بهذا الحق. وليس من الطائفية مطالبة طائفة معينة بحقوقها المشروعة، أو سعيها لرفع الظلم أو الضيم الواقع على أبنائها، أو مطالبتها بالعدل والمساواة في الحقوق والواجبات بين أبنائها وبين سائر المواطنين، بل هو حق لها، وواجب ديني وإنساني على غيرها أن يمنحوه لها. ومن الطائفية زعم طائفة أن الحقيقة حصرا عليها وحدها، وأن الحقيقة تدور معها بما هي طائفة وليس من خلال مصادرها العلمية المقررة، وانغلاق الطائفة الفكري والنفسي على نفسها عن غيرها من الطوائف، وإثارة الحماس والتحيز والتعصب الأعمى في نفوس المؤمنين بها ضد غيرهم، وسعيها للحصول على مكاسب وامتيازات خاصة (أو القبول بها) على حساب مصالح وحقوق مشروعة لطوائف أخرى.

وأعتقد جازما: أن هذه الطائفية الدينية ليست من الدين الإسلامي في شيء، بل ليست من الإنسانية في شيء، وهي من توجهات اليهود التي انتقدها القرآن الكريم بشدة، بوصفها توجهات غير دينية وغير إنسانية وغير حضارية، ولا يمكن أن يقبلها لأحد من المسلمين.

قال الله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ

سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[1].

النقطة الخامسة: أنصح كافة إخواني المواطنين في البحرين بأن يفتحوا عقولهم وقلوبهم ووجدانهم على الدين كله والوطن كله والمواطنين كلهم، وأن يعتبروا البحرين وطنا لجميع أبنائه، وأن يكونوا (كما أمرهم الله تبارك وتعالى) إخوانا متوادين تجمعهم المواطنة الواحدة والإنسانية والدين الواحد، وأن يدعوا إلى المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن والدين الواحد، وأن يحرصوا على ذلك (بإيمانهم وتقواهم وواقعيتهم) كل الحرص، وأن يسعوا لجعله أمرا واقعا في بلدهم العزيز البحرين، وأن يكونوا يدا واحدة في سبيل إقرار الحق، وإقامة العدل بين كافة المواطنين، وبناء النظام العادل ودولة القانون والمؤسسات، ونشر الفضيلة، والمحافظة على أمن الوطن واستقراره وصيانة استقلاله، وتحقيق التقدم والرخاء لكافة أبنائه، ليكونوا بذلك الوجه المشرق للدين الإسلامي الحنيف. وأحذرهم من الظلم والانجرار وراء الطائفيين القذرين وتوجهاتهم القذرة، فإن الانجرار وراءها لن يكون إلا على حساب دينهم وإنسانيتهم ووطنيتهم ومصالحهم الخاصة والعامة: الدينية والوطنية.. حمى الله (العظيم الكريم) البحرين من شرور الطائفية.

وأنبه في نهاية الإجابة على السؤال: بأن سيادة الروح الإسلامية والوطنية الطاهرة البعيدة عن التوجهات الطائفية القذرة، لن تتحقق على أرض الواقع بين المواطنين، إلا مع وجود خطاب قيادي متعدد، يتناول هموم كافة المواطنين في هذا الاتجاه الصحيح، ويتصف بالصدق والجرأة والقوة.



(١) آل عمران: ٧٥.

السؤال (٢):

جاء في زيارة عاشوراء المشهورة وصف مصرع الإمام الحسين عليه السلام في كربلاء بأنه "مصيبة ما أعظمها وأعظم رزيتها في الإسلام وفي جميع السماوات والأرض".

(أ) ما هي الأبعاد التي أعطت مصرع الإمام عليه السلام في كربلاء كل هذه الحقيقة التي تلين لها القلوب وتقشعر منها الأبدان؟

(ب) ألا ترى بأن وصف المصرع بالمصيبة، وهيمنة الطابع المأساوي على الإحياء، يبرز صورة الانكسار أكثر من صورة العزة والشموخ التي يفترض أن تكون هي الأبرز والأنسب في الإحياء؟

(جـ) هل تنشأ من حقيقة المصيبة (كما في وصف الزيارة) مسؤولية على المؤمنين؟

الجواب (٢ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أن وصف الإمام الباقر عليه السلام لمصرع الإمام الحسين عليه السلام بهذا الوصف في الزيارة المذكورة، ليس فيه أي شيء من المبالغة، بل هو عين الحقيقة وكبدها، فالإمام الباقر عليه السلام معصوم ولا يقول إلا الحقيقة كما هي.

النقطة الثانية: توجد في مصرع الإمام الحسين عليه السلام في كربلاء أبعاد عديدة تجعل له هذه الحقيقة العظيمة التي وصفها الإمام الباقر عليه السلام في الزيارة المذكورة بكل ما

فيها من جلال.. والأبعاد هي:

البعد الأول: أن مصرع الإمام الحسين عليه السلام على يد جيش (يزيد بن معاوية) في كربلاء، يمثل اعتداءا على الله جل جلاله وعلى الدين الحنيف والكتاب المقدس وعلى الأنبياء والأولياء الصالحين، وذلك لأن الله (تبارك وتعالى) خلق الإنسان وتكفل بهدايته وإيصاله إلى سعادته، وأنزل الكتب وبعث الأنبياء والرسل ونصب الأوصياء لهذا الغرض الإلهي العظيم. وأن قتل جيش (يزيد بن معاوية) للإمام الحسين عليه السلام في كربلاء.. يعني في الحقيقة والواقع: أن يزيد وجيشه يقولون لا إلى الله، ولا إلى دينه، ولا إلى كتبه، ولا إلى رسله وأوليائه.. نعم إلى حكم الطاغوت. فقد عطلوا الكتاب، أبعدوا أولياء الله الصالحين عن مناصبهم التي نصبهم الله جل جلاله فيها وقتلوهم، وحكموا الناس بالنار والحديد.

البعد الثاني: أن الذي قتل الإمام الحسين عليه السلام هو جيش الخلافة الإسلامية التي يفترض فيه أنه يحمي الدين والكتاب والأولياء الصالحين ويقيم العدل وينشر الفضيلة بين الناس، ولم يقتل الإمام الحسين عليه السلام على يد أبناء دين آخر. فلو قتل الإمام الحسين عليه السلام على يد اليهود أو النصارى أو أبناء أي دين آخر لكانت المصيبة أهون، لأن ذلك يحفظ (من الناحية النظرية على الأقل) لله وللدين وللكتب السماوية وللرسل ولأولياء الله الصالحين مقامهم، لأن القتلة يستطيعون (من الناحية النظرية على الأقل) أن يقولوا بأنهم لم يعتدوا بقتلهم الإمام الحسين عليه السلام على الله جل جلاله ولا على كتبه ولا على رسله ولا على أوليائه من خلال الاعتداء على الإمام الحسين عليه السلام لأنه عندهم ليس بالمقام الذي له في الإسلام. أما أن يقتل الإمام الحسين عليه السلام وهو سبط الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وسيد شباب أهل الجنة (بحسب عقيدة جميع المسلمين) على يد جيش الخلافة الإسلامية، فذلك يعني

وقوع الاعتداء على الله ﷻ وعلى كتبه وعلى أنبيائه ورسله وعلى أوليائه الصالحين.. وذلك أمر شنيع وفظيع.

البعد الثالث: أن أهل الكوفة يعتقدون ضلال (يزيد بن معاوية) وظلمه، وأنهم استنجدوا بالإمام الحسين عليه السلام من أجل هدايتهم وإقامة العدل ونشر الفضيلة بينهم وتخليصهم من (يزيد) فهب الإمام الحسين عليه السلام من أجل نجدتهم، ولكنهم تحت تأثير الطمع والخوف خانوه وانقلبوا عليه ووقفوا إلى صف عدوه وعدوهم (يزيد بن معاوية) ولم يقبلوا حتى الوقوف على الحياد بينه وبين عدوه، وأصروا على نزوله على حكم (يزيد بن معاوية) أو قتله (وقد قتلوه فعلا) وهذا يعني أنهم في موقفهم من الإمام الحسين عليه السلام وقتله، قد تجاوزوا كل القيم الإنسانية وليس القيم الدينية فحسب.

ونخلص من ذلك إلى نتيجة (هي) في غاية الخطورة وهي: أن جيش (يزيد بن معاوية) قد سحق في كربلاء كافة المقدسات، فلم يبق أي مقدس لم يسحقه هذا الجيش اللعين في كربلاء، وسحق معها كافة القيم الدينية والإنسانية على السواء، وكان مستعدا لأن يفعل أي شيء، ولم يوجد أي رادع يردعه عن فعل أي شيء. فلم يحترم هذا الجيش أية عهود أو مواثيق أو مبادئ أو قيم أو أخلاق أو دين. وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نفهم التفاصيل التي وردت في الكيفية التي قتل عليها الإمام الشهيد الحسين بن علي (عليهما السلام) وحرق الخيام التي كانت تأوي أطفاله ونسائه، ورفع الرؤوس على الرماح، والاعتداء على الأطفال والنساء وأسرهم ونقلهم مع الرؤوس إلى الشام.

نعم أنها "مصيبة ما أعظمها وأعظم رزيتها في الإسلام وفي جميع السماوات والأرض".

الجواب (٢ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لا يتعارض وصف المصرع بالمصيبة، ولا إبراز الجانب المأساوي في المصرع، بل لا يتعارض الشعور بالهضيمة والانكسار مع العزة والشموخ المفترض إبرازهما في الإحياء.. بل ذلك كله أمرا طبيعي.

النقطة الثانية: أن الجوانب السلبية (من الناحية القيمية) في السلوك، التي تبرز (بحسب تصوير بعض الخطباء والكتاب) في المواقف الحسينية في كربلاء وتتنافى مع العزة والشموخ، هي ليست (قطعا) وليدة التصوير الصحيح والدقيق للحدث، وإنما هي وليدة إدخال بعض الخطباء والكتاب مفاهيمهم القيمية الخاصة الخاطئة في تصوير الحدث. والمطلوب هو النقل الصحيح والدقيق للحدث (الأقوال والأفعال) وتفسيرها وشرحها على ضوء المفاهيم الإسلامية الصحيحة المأخوذة من القرآن والسنة وفق منهج علمي صحيح.

الجواب (٢ - جـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أن قيمة الإحياء تتمثل في الاقتراب من الإمام الحسين عليه السلام والاقتداء به في إيمانه وسلوكه وعلاقته بالدين وبالناس، وليس في مجرد الحضور إلى المأتم والبكاء ولبس الأسود والمشاركة في المسيرات العزائية.. وعليه يتوقف الثواب. فمن يحضر المأتم ويبكي على الإمام الحسين عليه السلام ويشارك في المسيرات العزائية، ولكنه يمارس الظلم أو يعين الظالمين أو يقبل بالظلم، فهو في معسكر (يزيد بن معاوية) ومن يقتدي بالإمام الحسين عليه السلام في إيمانه وسلوكه وعلاقته

بالدين وبالناس، ويرفض الظلم، ويقاوم الظالمين، ويسعي لإقامة العدل ونشر الفضيلة بين الناس، فهو في معسكر الإمام الحسين عليه السلام وإن لم يحضر المأتم ولم يبك ولم يشارك في المسيرات العزائية.. مع التأكيد على أهمية وقيمة الحضور إلى المأتم والبكاء والمشاركة في المسيرات العزائية.

النقطة الثانية: ينبغي الحذر من شخصنة الإحياء، وذلك بالجمود في عملية الإحياء على شخص الإمام الحسين عليه السلام وشخص (يزيد بن معاوية) والاكتفاء في الإحياء بسرد الحوادث والوقوف عند حدودها والتفاعل الوجداني معها كحوادث جامدة، دون البحث عما ورائها من الأفكار والقيم المتحركة والتفاعل الوجداني وبالمواقف معها على مدى التاريخ.. فهو أمر غير ذي قيمة وخطير على وعي الإنسان وإنسانيته. فقد استشهد الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه وذهبوا إلى جنات النعيم، ثم هلك يزيد وجنوده وذهبوا إلى الجحيم وبأس المصير، وأن الوقوف في إحياء الذكرى على أشخاص الطرفين والاكتفاء بمجرد سرد الحوادث والتفاعل الوجداني في حدودها، دون الانتقال إلى الأفكار والقيم المتحركة التي تقف ورائها والتفاعل الوجداني وبالمواقف معها على مدى التاريخ، يفقد الإحياء قيمته الإنسانية الفعلية المطلوبة التي أرادها أهل البيت عليهم السلام من الإحياء للذكرى على مدى التاريخ.

أيها الأحبة الأعزاء: أن قيمة الإحياء إنما توجد بالوقوف على الأفكار والمبادئ والقيم والخط والمنهج التي تقف وراء المواقف والسلوك لكلا الطرفين، والتمسك بما كان منها في معسكر الإمام الحسين عليه السلام والبراءة والابتعاد عما كان منها في معسكر يزيد.

والخلاصة: يجب أن ننظر ونتفاعل مع الإمام الحسين عليه السلام ومعسكره كقيمة إيجابية، ومع (يزيد بن معاوية) ومعسكره كقيمة سلبية، من خلال الوقوف

على الأفكار والمبادئ والقيم الأخلاقية والروحية التي هي وراء المواقف والسلوك لدى المعسكرين، ثم التمسك بما كان منها في معسكر الإمام الحسين عليه السلام والبراءة والابتعاد عما كان منها في معسكر يزيد.

النقطة الثالثة: من المبادئ الأساسية التي يجب أن نأخذها من معسكر الإمام الحسين عليه السلام ونتمسك بها، المبدأ الذي أوصى به أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ولديه: الحسن والحسين عليهما السلام قال: "كونا للظالم خصما وللمظلوم عونا"[1] فقد كان معسكر الإمام الحسين عليه السلام التجسيد الأعظم لهذا المبدأ، ومعسكر (يزيد بن معاوية) الخيانة العظمى له.

والخلاصة: أن الإنسان المؤمن وكل إنسان شريف، يقف موقفا مبدئيا صارما من الظلم والظالمين، ولا يقف على الحياد بين الظالم والمظلوم، فكل من لم يقف مع المظلوم (بأي شكل من الأشكال) فقد وقف مع الظالم.

النقطة الرابعة: إن الله عز وجل خلق الحياة الدنيا والموت والحياة لكي يبتلي إنسانية الإنسان، وأن الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه رضي الله عنهم بلغوا بمواقفهم الإنسانية العظيمة في كربلاء قمة الإنسانية وذروتها، وتبوؤوا المكان الأعلى في الجنة، وأن (يزيد بن معاوية) وجنوده بمواقفهم المخزية في كربلاء بلغوا الذروة في الانحطاط والانسلاخ التام من الإنسانية، وسقطوا إلى المكان الأسفل في جهنم، وأن كل إنسان مبتلى في إنسانيته من خلال أفكاره وقيمه ومواقفه، ومن أهمها المواقف من الظلم والظالمين، فكل من يقف إلى صف المظلومين وينصرهم بلسانه ويده وما يملك، فقد وضع قدميه على معرج من معارج الكمال الإنساني والارتقاء إلى الدرجات العالية في الجنة، وكل من وقف إلى صف الظالمين أو المتفرجين، فقد وضع قدميه على

---

(١) نهج البلاغة. كتاب ٤٧.

منزلق من مزالق النار وبأس المصير.. فالحذر.. الحذر أيها الناس.

النقطة الخامسة: يتفاوت المحسوبون على المؤمنين في المواقف من الظلم والظالمين، فهناك المؤمنون الصادقون المضحون الذين هم على شاكلة الحسين عليه السلام وأصحابه رضي الله عنهم وهناك الضعفاء المتفرجون الذين يمتلكون فضيلة الاعتراف بالضعف، وهناك الضعفاء المكابرون الذين لا يعترفون بضعفهم، ويحاولون وضع المفاهيم والأحكام التي تبرر مواقفهم الضعيفة، وهؤلاء هم الأسوأ والأخطر على الدين والمجتمع، لأن عملهم يؤدي إلى إعماء البصيرة العامة وإضعاف الموقف العام للمجتمع، ليس في موقف محدد، ولا في مكان وزمان معينين، وإنما لكل الأمة وعلى مدى التاريخ، وهم (بعملهم هذا) المسؤولون عن تراكم التخلف والضعف والظلم والاستبداد في العالم الإسلامي لقرون عديدة، فلهم الخزي والعار في الدنيا والآخرة، وعلينا (جميعا) الحذر والبراءة منهم ومن مواقفهم المخزية وعملهم السيئ.

والخلاصة: حدد أيها الإنسان اتجاهك وموقفك من الظلم والظالمين، لتحدد بذلك قيمتك الإنسانية ومكانك في الجنة أو النار، والمسؤولية في ذلك تقع عليك وحدك.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٤١

التاريخ: ٢٠ / محرم / ١٤٢٧هـ

الموافق: ١٩ / فبراير - شباط / ٢٠٠٦م

حول النقد

السؤال (١):

الأستاذ عبد الوهاب حسين..

السلام عليكم.

منذ ثلاثة أسابيع تقريباً بعثت بسؤال لك ولم يصلني الجواب بعد، فأرجو الإجابة، والسؤال هو:

سؤالي خاص من جهة وعام من جهة أخرى لأنه يتعلق بحالة النقد ومدى تقبلنا لها، ويحتاج لمقدمة بسيطة. منذ فترة وأنا أتابع موقع بحرين أون لاين، وقد سرني فيه شيء وأحزنني شيء، سرني أنه يحوي مختلف الرؤى، وأحزنني أن تسود فيه رؤيتك وذلك لاختلافي الجذري معك بخصوص النقد العلني للقيادة. فاعتمدت على ما يسرني وهو تعدد الرؤى لأواجه ما يحزنني وهو سيادة رؤيتك وعزمت على الكتابة رداً عليك واخترت لنفسي اسم "ابن البحرين الحبيبة". وقد قررت أن أتبع أسلوبك في النقد، فأعلنه كما أعلنته، وأجعله قابعاً بين الجرأة الشديدة والاحترام الشديد كما جعلته. فبدأت المشوار برسالة مفتوحة لك نشرتها في الموقع تحت عنوان "رسالة مفتوحة للأستاذ عبد الوهاب حسين"، ولم تكن هناك أية مشكلة، وبعدها بيوم نشرت موضوعاً آخر تحت عنوان "ردود على بعض أجوبة الأستاذ عبد الوهاب حسين"، وكانت المفاجأة أني لم أجد الموضوع في الموقع في اليوم التالي حيث تم حذفه، فنشرته ثانياً تحت عنوان آخر وهو "القيادة الأحادية والتعددية عند الأستاذ عبد الوهاب حسين.. وتعليق" وقد تم

حذفه أيضًا.

وسؤالي: هل تعديت عليك حين اتبعت أسلوبك في النقد أم لا؟

وهل تنصحني بالاستمرار في نقد أفكارك بجرأة واحترام أم تنصحني بعكس ذلك؟

وفي المقابل: هل تقبل أن يتم حذف ما أكتب تحت عنوان إثارة الفتنة والبلبلة أم لا؟ وباختصار: ماذا تقول لي وماذا تقول لهم؟

الجواب (١):

أخي الحبيب / ابن البحرين الحبيبة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في البداية: اعتذر إليك عن تأخر ردي على رسالتك، لأني لم أطلع عليها قبل هذا اليوم، وإني أرى أن اختلافك معي دليل صحة وعافية، ولا أرى في نقدك لآرائي أي تعد علي، ولو عرفتك لقبلت بين عينيك، فأصدع برأيك واستمر في نقدك ولا تأخذك في الحق لومة لائم، وأنا لا أقبل حذف موضوعاتك التي تتعلق بنقدك لآرائي، وقد سبق أن قلت مرارا لبعض من أعرفهم من المشرفين: لا تحذفوا أي نقد يوجه إلي في الملتقى، وأرجو أن يسمعوا هذا ويطبقوه، فالنقد لا يضايقني أبدا، وهو في رأيي دليل عافية.

وفي الختام: تقبل تحيات المحب لك/ عبد الوهاب حسين.



الإساءة للرسول الأكرم ﷺ

السؤال (٢):

تشهد الساحة الدولية ردة فعل إسلامية قوية ضد الإساءة للرسول الأكرم محمد ﷺ. كيف يفهم الأستاذ عبد الوهاب هذه الإساءة وبماذا بنصح؟

الجواب (٢):

أزمة الإساءة تتعلق بطرفين: العالم الغربي والعالم الإسلامي.

أولا ـ فيما يتعلق بالعالم الغربي: وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: إن تبرير الإساءة بحرية التعبير يشير إلى أزمة في الفكر والحضارة الغربية، وفي سبيل توضيح الفكرة أضرب لكم مثلا من حالة هذا الفكر والحضارة.. ففيهما: يعتبر اللواط والزنا حرية شخصية، بل تدخل ممارسة الزنا أمام الناس في الشارع العام في دائرة الحرية الشخصية أيضا، فليس غريبا على هذا الفكر وهذه الحضارة أن تعتبر الإساءة إلى المقدسات الدينية من حرية التعبير، وهذا يدل على أمرين مهمين.. وهما:

الأمر الأول: أن هذا الفكر وهذه الحضارة لا يميزان بين الشيء وضده، فهما لا يميزان بين الحرية وما هو ضدها. إن اللواط والزنا أمام أعين الناس من التحلل وليسا من الحرية الشخصية، والإساءة إلى المقدسات الدينية اعتداء وليس من حرية التعبير، والتحلل والاعتداء ضد الحرية بالتأكيد.

الأمر الثاني: إن تصنيف التحلل (اللواط والزنا مثلا) في دائرة الحرية الشخصية

والاعتداء على المقدسات في دائرة حرية التعبير، يدل على الموت المعنوي لمن يعيش على هذا الفكر وهذه الحضارة، ويدل على ضلال هذا الفكر وهذه الحضارة وفقدانهما للصبغة الإنسانية.

قال الله تعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[1].

وقال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾[2].

ومما يدل على الموت المعنوي للساسة الغربيين: التحريم القانوني لنكران محرقة اليهود على يد النازية، واحتجاج وزيرة الخارجية الأمريكية على نشر التلفزيون ألاسترالي لصور التعذيب للسجناء العراقيين في سجن أبو غريب.. وترى بأنه غير مناسب، في الوقت الذي يتضامن هؤلاء الساسة (الأموات) مع الصحف الدنمركية في إساءتها للرسول الأعظم الكرم عليه السلام وجرح شعور مليار وأربع مئة مليون مسلم.

النقطة الثانية: أن موقف الحكومات الغربية يدل على الاستعلاء والغطرسة، فهي تنظر إلى أوربا وحضارتها (المادية الخليعة) فوق الجميع، ولا تكترث بمشاعر مليار وأربع مئة مليون (١،٤٠٠،٠٠٠،٠٠٠) مسلم في العالم. بل لم تكترث بمشاعر المسلمين في بلدانها الذين يمثلون أتباع الدين الثاني فيها.. وهذا يعني أننا كمسلمين: إما أن نخضع لهذه الغطرسة ونكون ضحايا لها، وإما أن نواجهها بأسلوب

---

(١) الأنعام: ١٢٢.

(٢) الأعراف: ١٧٩.

إنساني متحضر.. وهو المطلوب قطعا. كما يدل موقف الحكومات الغربية على التعصب الأعمى وعدم الفهم والتفهم لأفكار الآخرين ومشاعرهم ومواقفهم.

النقطة الثالثة: أن الإساءة إلى مقام الرسول الأعظم الأكرم ﷺ وهو يمثل قمة المقدسات الإسلامية، تعني أن لا حرمة للمسلمين لدى هؤلاء. فمن يعتدي على مقام الرسول الأعظم الأكرم ﷺ وهو يمثل قمة المقدسات الإسلامية، لن يتردد بعدها في انتهاك كل حرمة للمسلمين لأنها دون الإساءة لمقام الرسول الأعظم الأكرم ﷺ في الدرجة. إن قتل المسلمين ونهب ثرواتهم والسيطرة على بلدانهم، كلها دون الإساءة لمقام الرسول الأعظم الأكرم ﷺ في الدرجة، وكلها مع الإساءة حلال لدى هؤلاء المستكبرين.

النقطة الرابعة: إن الحكومات الغربية تدين حرق السفارات الدنمركية والنرويجية وتعتبره من الإرهاب، ودعت الحكومات الإسلامية إلى قمع الاحتجاجات، وتجاهلت أن الإساءة إلى مقام الرسول الأعظم الأكرم عليه السلام أكثر إرهابية (في عرف الإنسان السوي) من حرق السفارات. إنني لا أدعو إلى حرق السفارات، وإنما أدعو إلى الممارسات الحضارية الأكثر أهمية من ذلك، ولكن ليعلم الغرب والعالم بأن الإساءة إلى مقام الرسول الأعظم ﷺ أكثر إرهابية من حرق السفارات، ولكن الساسة الغربيين لا يسمعون لأنهم أموات غير أحياء. إننا لا نقول ذلك عن السفارات الغربية فحسب، وإنما نقوله عن أنفسنا كمسلمين، فلو خير أحد الأعداء أحدنا بحرق بيته أو الإساءة إلى مقام الرسول الأعظم الأكرم ﷺ لاختار بدون تردد حرق بيته على الإساءة إلى مقام الرسول الأعظم الأكرم ﷺ.

والخلاصة: ليعلم الغرب والعالم أننا ننظر بروح إنسانية شفافة، إلى أن الإساءة إلى مقام الرسول الأعظم ﷺ أكثر إرهابية من حرق السفارات.

ثانيا ـ فيما يتعلق بالعالم الإسلامي: وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أن ضعف الحكومات الإسلامية وانفصالها الظاهر عن شعوبها هو الذي جرأ الغرب المتغطرس على الإساءة إلى مشاعر المسلمين ومقدساتهم وانتهاك حقوقهم وحرماتهم.

النقطة الثانية: أن الكثير من الحكومات الإسلامية غير مهيأة للدفاع عن حرمات المسلمين وحقوقهم ومقدساتهم.. لأنها أول من ينتهكها.

إذ كيف تدافع حكومة مستبدة ظالمة عن حقوق شعبها أمام العالم وهي أول من ينتهك هذه الحقوق؟

وكيف تدافع حكومة عن المقدسات الإسلامية وهي أول من ينتهك حرمتها؟

ألم تروا بأنفسكم كيف كان يشتم رب العزة والجلال ويشتم الدين ويشتم الأئمة عليهم السلام ويشتم القرآن الكريم وتشتم المقدسات والأعراض هنا في البحرين أثناء التحقيق مع المعتقلين أثناء الانتفاضة المباركة؟ وأعلموا أن هذا هو حال الكثير من الحكومات في العالم الإسلامي.

فهل هذه الحكومات التي تشتم الدين والمقدسات والأعراض مهيأة للدفاع عنها أمام الأعداء الخارجيين؟

والخلاصة: إذا أردنا العزة والكرامة لديننا وامتنا، وأن يكون لنا موقع واحترام في العالم، فعلينا أن نصلح أوضاعنا الداخلية في العالم الإسلامي، وما لم نفعل، فسوف نبقى مهانين، ولن تكون لنا عزة أو كرامة، وسوف تتجمع علينا الأمم المستكبرة تجمع الأكلة على قصعتها.

النقطة الثالثة: لقد أخطأت الحكومات الغربية في تقديرها هذه المرة، لأنها لم تميز بين المواجهة مع الحكومات الإسلامية الهزيلة والمواجهة مع الشعوب الإسلامية الغيورة على دينها. إن الحكومات الغربية دخلت هذه المرة في مواجهة ضروس مع الشعوب الإسلامية الغيورة على دينها وليس مع حكوماتها الهزيلة. ورغم تحريض الحكومات الغربية الحكومات الإسلامية على قمع الاحتجاجات لعلمها بواقع حال هذه الحكومات وعلاقتها بالدين والشعوب (وسوف يأتي القمع بعناوين شتى) إلا أنها لن تفلح، وسوف تتلقى الحكومات الغربية المتغطرسة الدرس من الشعوب الإسلامية المستضعفة الغيورة على دينها الإسلامي الحنيف.

النقطة الثالثة: ينبغي على القيادات الإسلامية الكبيرة أن تمسك بزمام الأمر في يدها، وأن تبقي وهج الاحتجاجات في العالم الإسلامي مستمرا حتى الوصول إلى نتيجة (عملية) تحفظ للأمة الإسلامية عزتها وكرامتها، وتمنع من تكرار الإساءة لمقام الرسول الأعظم الأكرم ﷺ والمقدسات الإسلامية العظيمة، وعدم السماح للحكومات وسماسرة السياسية بتفويت هذه الفرصة المواتية، لتحقيق هذا الهدف المقدس العظيم، ولتعلم القيادات الإسلامية: بأن الإضرار بالمصالح المادية للدول الغربية هو أكثر ما يخيفها، وتحقيق ذلك بالأساليب السلمية في غاية الإمكان لدى الشعوب الإسلامية، فعليها أن تركز على ذلك، وأن تتمتع بالنفس الطويل لتحقيق أهدافها، وليكن من أهدافها إصدار قانون أممي وأوربي يمنع الإساءة للأنبياء والمقدسات الدينية، بدون أن يضر ذلك بالحوار والبحث العلمي الموضوعي في الأديان، الذي هو حق إنساني كفلته الأديان نفسها، وفي مقدمتها الدين الإسلامي الحنيف.



السؤال (٣):

أثيرت أسئلة عديدة حول العريضة المزمع رفعها إلى الأمم المتحدة نرجو من الأستاذ عبد الوهاب حسين التفضل بالإجابة عليها.. منها:

(أ) كانت المرجعية التي تلتزم بها المعارضة في المطالبة بالحقوق الوطنية.. هما: دستور (٧٣) وميثاق العمل الوطني.. فلماذا تجاوزت العريضة ذلك؟

(ب) ألم تتجاوز العريضة مقررات المؤتمر الدستوري؟

(جـ) ما هي الجدوى العملية للعريضة؟

(د) لماذا لم تتأخر العريضة إلى ما بعد الانتخابات؟ ألا يعتبر ذلك خطأ في التوقيت؟

(هـ) ما هو تقييمك لمن يقف ضد العريضة من القوى السياسية؟ وهل تعتبر عدم استشارة البعض مبررا لمعارضتها والوقوف ضدها؟

(و) يبرر البعض مسايرة النظام بالتوجهات الأمريكية. ما هو تعليقك على ذلك؟

الجواب (٣ - أ):

لقد انقلبت السلطة مرتين على دستور (٧٣) الأولى في أغسطس من عام (١٩٧٥م) والثانية في فبراير من عام (٢٠٠٢م) وانقلبت في المرة الثانية على ميثاق

العمل الوطني (أيضا) وتوغلت في التراجعات الانقلابية من كل جانب: أمنيا وسياسيا وقانونيا وحقوقيا وخدماتيا وغيرها، وأزمة الوضع كثيرا في الساحة الوطنية، ولم تكترث بتعهداتها، ولم تكترث بإرادة الشعب وحقوقه والأسس التي تقوم عليها الدولة، ورفضت (مع ذلك كله) الحوار مع المعارضة.. وفي ظل ذلك: يصبح الشعب في حل من التزاماته السابقة، ويحق له أن يؤسس لوضع جديد أفضل لحركته الوطنية في الإصلاح والتطوير وضمان حقوقه، ومن هنا جاءت (بحسب رأيي) مخاطبة المسؤول الدولي والمطالبة الواقعية المشروعة بوضع دستور جديد من خلال هيئة تأسيسية منتخبة.

الجواب (٣ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: تقوم العريضة على نفس الأساس الذي قام عليه المؤتمر الدستوري وهو عدم الاعتراف بدستور المنحة، إلا أنها تجاوزت دستور (٧٣) الذي دعا إليه المؤتمر الدستوري في المطالبة بوضع دستور جديد من خلال هيئة تأسيسية منتخبة، ولا أرى في ذلك التجاوز أي بأس سياسي.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: انقلاب السلطة (مرتين) على دستور ثلاث (٧٣) وانقلابها على ميثاق العمل الوطني، وعدم اكتراثها بتعهداتها وبإرادة الشعب وحقوقه والأسس التي تقوم عليها الدولة، ورفضها الحوار مع المعارضة.

السبب الثاني: مخالفة الجمعيات الأربع (المكون الأساس للمؤتمر) لمقررات المؤتمر الدستوري باعترافها (الفعلي) بدستور المنحة من خلال قبولها التسجيل تحت مظلة قانون الجمعيات السياسية.

النقطة الثانية: ليس في مخاطبة المسؤول الدولي أية مخالفة قانونية أو لمقررات المؤتمر الدستوري، وهي مبررة سياسيا برفض الملك تسلم العريضة الشعبية التي وقع عليها ما يقارب (٧٠،٠٠٠: مواطن).

الجواب (٣ – جـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: يفهم بعض من لا خبرة له بالسياسة ومنطق الأشياء ومجرى الحوادث جدوى العريضة بالاستجابة الفورية من المؤسسة الدولية لها، وهذا خطأ يدل الترويج له على الجهل المركب وسوء النية أحيانا. فلا يتوقع أحد الاستجابة الفورية من المؤسسة الدولية، ويجب العلم بأن العريضة لن تكون الخطوة القادرة لوحدها على تحقيق المطلب، وإنما يجب أن تتلوها خطوات وخطوات حتى تتحقق المطالب.. وقد يتطلب ذلك سنوات عديدة.

النقطة الثانية: لقد انقلبت السلطة على الدستور العقدي وميثاق العمل الوطني، ولم تكترث بتعهداتها ولا بإرادة الشعب وحقوقه ولا بالأسس التي تقوم عليها الدولة، ورفضت الحوار مع المعارضة، ورفض الملك تسلم العريضة الشعبية التي وقع عليها ما يقارب (٧٠،٠٠٠: مواطن) وظنت السلطة بأنها ملكت الأمر وسيطرت على الموقف، فلم تقف المعارضة مكتوفة الأيدي، وقامت بمخاطبة المسؤول الدولي بمطالبها (وهذا مكسب لأنه أوصل القضية إلى المؤسسات الدولية خارج الحدود، فأصبح للقضية حضورها الدولي) وهو يدل على المثابرة وإصرار المعارضة (ببركة دعم الشعب لها) على مواصلة طريق المطالبة، وعدم اليأس، وعدم التوقف عن المطالبة بالحقوق المشروعة، وهذه إيجابية كبيرة ومهمة جدا في العمل السياسي الجاد، ومؤشر مهم من مؤشرات النجاح.

النقطة الثالثة: أن القيمة الأكبر للعريضة تتمثل في إشاعة ثقافة الحقوق، والوعي بها، والإصرار عليها، وسلوك كافة الطرق المشروعة للحصول عليها. فالعريضة تدل على وعي أبناء الشعب بأنهم مصدر السلطة، وأن من حقهم وضع دستورهم بأيديهم، وليس لأحد فرضه عليهم أو يمنحهم إياه، وليس للسلطة فرض وجودها وأجندتها على أبناء الشعب، وأن من حقهم اختيار حكومتهم وعزلها. كما تدل العريضة على إصرار أبناء الشعب وسلوكهم كافة الطرق المشروعة للحصول على هذه الحقوق وغيرها، وهذا الوعي والإصرار لدى أبناء الشعب مما يقلق (حقا) السلطة التي تحاول أن تفرض وجودها وأجندتها كأمر واقع على أبناء الشعب وتقطع عليهم طريق الحصول على الحقوق، ويبعث الأمل في تحصيل أبناء الشعب لحقوقهم المشروعة طال الزمن أو قصر، وهذا يثبت بأن هذه السلطة لم تعد قدرهم الوحيد!!

الجواب (٣ - د):

أرى بأن التوقيت مناسب جدا في ظل التوجه للمشاركة، وذلك لأن السلطة وقوى الموالاة والكثير من الحقوقيين والمراقبين السياسيين وبعض رموز وقوى المعارضة، يرون بأن المشاركة تعني الاعتراف بدستور المنحة، ومع تأخر العريضة سوف يصبح الاعتراف بدستور المنحة أمر واقع، ويقطع الطريق على المعارضة في المسألة الدستورية والمطالبة بوضع دستور جديد يكتبه أبناء الشعب أنفسهم. ومع طرح العريضة قبل المشاركة في الانتخابات.. يحدث العكس: يقطع الطريق على من يريد فرض دستور المنحة كأمر واقع، ويوفر أرضية سياسية (على الأقل) لمن يريد المشاركة مع عدم اعترافه بدستور المنحة.

الجواب (٣ – هـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: العريضة وما تضمنته من مطالب (من الناحية السياسية) حق ثابت للمواطنين، وقد جرى ذكر ما تضمنته من مطالب في أطروحات الكثير من الرموز الدينية والسياسية، مما يعني أن لها قاعدة فكرية وسياسية وجماهيرية واسعة، وليس فيها (من الناحية الدينية) أية مخالفة شرعية، وقد دعمتها رموز دينية وسياسية مشهود لها بالوعي والإخلاص والدين والوطنية.. وعليه: فإني أرى بأن الوقوف ضد العريضة (بتعبير مهذب) ليس محسوب من الناحية المبدئية والأخلاقية والسياسية، ولا أفهم إلا أنه ينطلق من الذوات ولخدمة مصالح خاصة: شخصية أو حزبية، ولا أرى في مثل هذا التوجه إلا الدمار، ولا أرى فيه أية مصلحة دينية أو وطنية.

النقطة الثانية: إذا كانت العريضة تخدم المصلحة الإسلامية والوطنية، فإني لا أرى عدم مشاورة الرمز أو الطرف السياسي بشأنها سببا لعدم دعمه إياها. وأنا شخصيا قد استشرت بشأنها، ويعلم الله (تبارك وتعالى) بأني لن أتردد في دعمها لو أني لم استشار، وقد سبق أن دعمت بعض المشاريع التي أختلف حولها، لأني وجدت في دعمها مصلحة إسلامية ووطنية.

الجواب (٣ - و):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أرى بأن الإدارة الأمريكية (من الناحية النظرية والفعلية) عدوة (على المدى القريب والبعيد) للمشروع الإسلامي وللشعوب الإسلامية، وينبغي النظر إليها والتعامل معها على هذا الأساس الاستراتيجي، وبه أنصح وأوصي إخواني المؤمنين

الأعزاء. وأرى بأنه لا خير في أي مكسب يتوقف الحصول عليه بالصداقة لأمريكا والتخلي عن العداوة لها، لأن فيه تخلي عن موقف إستراتيجي في سبيل أهداف جزئية، وهو خطأ استراتيجيا بالتأكيد.

والخلاصة: كل مكسب يتوقف الحصول عليه بالصداقة لأمريكا والتخلي عن العداوة لها، فهو تحت أقدامنا.

النقطة الثانية: أن من ينظر إلى أمريكا كعدو لا يصح منه (من الناحية الحرفية) أن يسلمها مفتاح عمله، فينظر إلى رضاها في تحديد مسار عمله وسقف مطالبه، فيكون بذلك قد حكم على نفسه بالانتهاء.

النقطة الثالثة: أن الرهان على أمريكا (من الناحية العملية) ليس في محلة، لأن أطراف المعارضة بكل ألوان طيفها: الإسلامية والوطنية، لن تستطيع أن تقدم (إذا حافظت على مبدئيتها) إلى أمريكا من التنازلات والخدمات أكثر من السلطة، وإذا تخلت عن مبدئيتها، فليس بينها وبين السلطة لدى أبناء الشعب الشرفاء أية فروق.

والخلاصة: أن السلطة هي الخيار الأفضل لدى أمريكا.

النقطة الرابعة: أن في وسع أبناء الشعب إذا تضامنوا وأحسنوا الدور أن يحصلوا (بحسب تقديري) على حقوقهم بدون الحاجة إلى أمريكا، لا سيما إذا توحدت الرؤية لدى الشعوب الإسلامية.



اختلاق القضايا الجانبية

السؤال (٤):

تحاول السلطة محاصرة التحرك الجديد للمعارضة من خلال خلق

قضايا جانبية مثل حزم القوانين المجحفة والاعتقالات لتشغلها بها لتمنعها من التقدم إلى الأمام في المطالبة بالحقوق. ما هو السبيل للخروج من ذلك؟

الجواب (٤):

السبيل إلى التغلب على ذلك السلوك السلطوي المجحف، والخروج من مأزقه.. يتمثل في النقاط التالية:

النقطة الأولى: التمسك بالحقوق والإصرار على تحصيلها بكافة الأساليب والوسائل المشروعة، والعلم بأن التمسك بالحقوق العامة، يعني تمسك الإنسان بإنسانيته الفذة وكرامته، وأن التخلي عنها يعني تخلي الإنسان عن إنسانيته وكرامته، وهو أمر مرفوض عقلا وشرعا.

النقطة الثانية: التحلي بالروح القتالية والبحث عن الأساليب الأكثر فاعلية وتأثيرا في تحصيل الحقوق والاستعداد التام لتقديم التضحيات المناسبة المطلوبة.

النقطة الثالثة: العمل على ضوء إستراتيجية واضحة تحدد الأهداف والأساليب، وتضمن عدم الانشغال بالقضايا الجانبية على حساب القضايا الأساسية، وعدم التهويل من شأن بعض القضايا والحرص على إعطائها حجمها الطبيعي، وعدم السماح للسلطة بالابتزاز السياسي للحركة أو إدخالها في حلقة مفرغة أو المراوحة السياسية في مكانها.. وذلك يحتاج بالإضافة إلى الإستراتيجية الواضحة إلى: توفر الإرادة السياسية، والروح القتالية، والاستعداد التام لتقديم التضحية المناسبة المطلوبة.

النقطة الرابعة: اعتماد طريقة فرق العمل المتخصصة تحت إشراف قيادة مركزية،

لضمان أمورين أساسيين.. وهما:

الأمر الأول: أن يكون العمل ضمن إستراتيجية عمل واحدة متفق عليها.

الأمر الثاني: عدم الإهمال لبعض القضايا المهمة، وعدم الانشغال ببعضها على حساب البعض الآخر.

❖❖❖

المقاطعة أم المشاركة

السؤال (٥):

مع التوجه الجديد لدى الوفاق للمشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، تثار العديد من الحوارات والأسئلة، نرجو منك الإجابة والتعليق عليها.. منها:

(أ) أن المقاطعة سببت الضرر للوطن وأنها لم تأتي بفائدة.

(ب) لم يكن هناك برنامج للمقاطعة، وأن التجربة أثبتت فشلها.

(جـ) أن المشاركة لا تعني الاعتراف بدستور المنحة، وأن المعارضة سوف تقف في وجه السلطة في البرلمان، وأن السلطة لن تستطيع الصبر عليها.

(د) أن الأغلبية مع المشاركة في الوقت الحاضر.

(هـ) أن السياسة فن الممكن، وأن قرار المقاطعة غير واقعي.

الجواب (٥ - أ):

لقد سببت المقاطعة الضرر لمن يبحث عن المناصب والمكاسب المادية الخاصة، على حساب المكاسب المعنوية والمكاسب المادية لكل أبناء الشعب. ولا يوجد ضرر على أبناء هذا الشعب المستضعف أكبر من فرض دستور المنحة عليه، وفرض مؤسسة برلمانية صورية تتحدث باسمه وتصدر قوانين وقرارات ضد مصلحته وبخلاف إرادته.

الجواب (٥ - ب):

لـم تكن كوادر الجمعيات المقاطعة عاجزة عن وضع برامج المقاطعة (وللعلم) فإن وضع برامج المشاركة أصعب (تسعون مرة) من وضع برامج المقاطعة، ولكن المشكلة تتمثل (حقيقة) في عدم توفر الإرادة السياسية، ومع عدم توفر الإرادة للمواجهة السياسية التي تتطلبها المصلحة الإسلامية والوطنية، فإن حال المشاركة لن يختلف عن حال المقاطعة

الجواب (٥ - جـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أرى بأن المشاركة في الانتخابات (تعني من الناحية الفعلية) الاعتراف بدستور المنحة، فعليه تستند، وعلى العمل به سوف يقسم الأعضاء.

النقطة الثانية: لقد ذكرت (فيما سبق) أن العقبة التي وقفت في وجه نجاح المقاطعة إنما هي غياب الإرادة للمواجهة السياسية الجدية (غير الكلامية الخاوية) مع السلطة، ومع وجود هذه العقبة لن يختلف الحال في المشاركة عنه في المقاطعة. فلن تكون في البرلمان القادم أكثر من المواجهات الكلامية الخاوية التي تخدم أهداف السلطة

ولن تنفع أبناء الشعب بشيء أبدا.

النقطة الثالثة: يصور بعض أبطال المعارك الكلامية الخاوية المشاركة في البرلمان، بأنها أكثر ثورية من المقاطعة.. وهل هذا إلا

الضحك على الذقون!!

الجواب (٥ - د):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: ينبغي التأكيد على أن القرارات التي تتعلق بمصالح الناس، ينبغي أن تصدر عنهم، وليس بصورة فوقية من أطراف عليا.

النقطة الثانية: لو أعطت القيادات السياسية إلى الناس حرية التفكير والمناقشة واتخاذ القرار في المشاركة والمقاطعة، لوجدت (بحسب تقديري) أن الغلبة إلى المقاطعة وليس المشاركة، ومن يؤمن بحق القاعدة في المساهمة الجدية في اتخاذ القرار، ويشك في صحة هذا التقدير، فعليه أن يحتكم إلى التجربة، فإنها خير برهان. مع التأكيد على أن الاحتكام ينبغي أن يكون إلى قاعدة التيار وليس الجمعية العمومية للوفاق أو غيرها.

النقطة الثالثة: ينبغي التمييز بين القناعة والالتزام بقرار القيادة، فقد يكون الالتزام بقرار القيادة على خلاف القناعة، والمطلوب التدقيق في آليات اتخاذ القرارات والأسس التي تقوم عليها، وثمة فرق كبير (في المصداقية) بين القرارات التي تتخذ على أسس الشورى والديمقراطية، والقرارات التي تتخذ على أسس الاستبداد والتفرد، بغض النظر عن درجة التزام القاعدة بالقرار، الذي يستند إلى قناعات وأسس وتوجهات مختلفة، بعضها غير منطقي وغير إنساني.

الجواب (٥ - هـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: يختلف مفهوم الممكن والواقعية عند السياسيين المبدئيين والأقوياء عنه عند السياسيين النفعيين والضعفاء. فالممكن عند السياسيين المبدئيين الأقوياء يعني السعي لتحقيق أكبر سقف ممكن من المطالب والأهداف، وعدم التفريط في أي حق من حقوق الناس يمكن الحصول عليه، ولو بصعوبة وبذل التضحيات المناسبة المطلوبة. بينما مفهوم الممكن عند السياسيين الضعفاء وغير المبدئيين هو القبول بالفتات المبذول من الأقوياء وفي مقدمتهم السلطة. أما الواقعية فتعني عند السياسيين المبدئيين الأقوياء: عدم إغفال عناصر الواقع لخدمة الأهداف والمبادئ العليا، بينما تعني عند السياسيين النفعيين الضعفاء: التخلي عن المبادئ والثوابت في سبيل تحصيل المنافع أو المصالح المادية الخاصة: الشخصية أو الفئوية أو الحزبية.

والخلاصة: أن النظر إلى قرار المقاطعة بأنه غير واقعي وخارج دائرة فن الممكن، هو كذلك بحسب مفهوم الساسة الضعفاء وغير المبدئيين. أما الساسة المبدئيين الأقوياء فقرار المقاطعة يدخل في دائرة القرارات الواقعية وفن الممكن.

النقطة الثانية: لو أخذنا بمفهوم الساسة الضعفاء وغير المبدئيين لفن الممكن والواقعية، لحكمنا (على سبيل المثال) بخطأ وقوف الرسول الأعظم الكرم ﷺ في وجه قريش في مكة المكرمة، ووقوف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في وجه خصومه السياسيين والعسكريين، وثورة الإمام الحسين عليه السلام على يزيد وتضحياته، وسعي الإمام الخميني قدس سره لإسقاط الشاه القوي المدعوم من القوى العظمى في العالم، وإصرار الإمام السيد السيستاني (أمد الله تبارك وتعالى في ظله المبارك) على أن يكتب الشعب العراقي دستوره بيده، ويختار حكومته بنفسه (على

خلاف إرادة أمريكا القوة العظمى المحتلة للعراق الجريح).

أما الساسة الأقوياء المبدئيون: فيرون الواقعية في تلك المواقف، وأنها تدخل في دائرة فن الممكن (بحسب نظرهم) وقد أثبتت التجربة صحة مواقفهم، وفي ذلك عبرة لكل مؤمن ومعتبر.



مع المشاركة

السؤال (٦):

كيف سيكون موقف الأستاذ عبد الوهاب لو اتخـذ العلماء والوفاق قرار المشاركة؟ وكيف سيكون موقفه لو دعت حركة حق إلى المقاطعة مع دعوة العلماء والوفاق إلى المشاركة؟

الجواب (٦):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لقد ضحى أبناء الشعب من أجل عودة الحياة البرلمانية، ولكن ليس هذا هو البرلمان الذي ضحوا من أجله، وأنا لا استسيغ (فكريا وأخلاقيا وسياسيا) المشاركة فيه (بحسب تشخيصي للموضوع) ولا أجد أي مبرر واقعي لهذه المشاركة، وأرى فيها نفسا وبصرا قصيرين، وتكريسا للاستبداد وانتهاكات السلطة لحقوق المواطنين وتفريطا لا مبرر له في المكتسبات الثابتة لأبناء الشعب، وأنها سوف تضع أطراف المعارضة التي سوف تشارك في مأزق متعدد الأبعاد.. وعليه: لن أكون جزءا منها بأي شكل من الأشكال، إلا أنني لن أقف ضدها إذا اتخذ العلماء الأجلاء قرارا بها.

النقطة الثانية: إني لا أملك إلا نفسي، ولا أملك حق مصادرة حق الآخرين في الدعوة إلى آرائهم وتقويتها والسعي إلى العمل بها وتطبيقها على أرض الواقع. فمن حق كل شخص وكل طرف أن يدعو إلى رأيه وأن يسعى إلى العمل به وتطبيقه على أرض الواقع.

وقد اقترحت (في أكثر من مناسبة) الحوار بين الوفاق والقائمين على التحرك الجديد (حركة حق واللجان الشعبية) بشأن تنسيق المواقف بينهما، ولم يحدث الحوار حتى الآن. وأرى في تصرفات بعض أعضاء الجمعيات السياسية وموقفهم من العريضة الأممية ما هو مضر بالموقف المطلوب (إسلاميا ووطنيا) في المشتركات، وأتمنى التوصل (من خلال الحوار بين الطرفين) إلى حالة توافق تخدم المصلحة المشتركة: الإسلامية والوطنية.

والخلاصة: من حق كل شخص وكل طرف أن يدعو إلى آرائه، وليس لأحد الحق في مصادرة هذا الحق، وأدعو إلى الحوار بين الوفاق والقائمين على التحرك الجديد لتنسيق المواقف بينهما، وينبغي على كل شخص وكل طرف تجنب ما يضر بالمشتركات.



الأستاذ والغطاء الشرعي

السؤال (٧):

لقد استجاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام للجماهير لما طالبوه باستلام الخلافة، واستجاب الإمام الحسين عليه السلام للجماهير لما استنجدوا به لتخليصهم من يزيد بن معاوية. فلماذا لا يستجيب الأستاذ عبد

الوهاب (وهو يدعى الاقتداء بأهل البيت عليهم السلام) للجماهير التي تطالبه بالعودة إلى الساحة؟ وهل يمتلك الغطاء الشرعي لبقائه في البيت؟

الجواب (٧):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: كل إمام من أئمة أهل البيت عليهم السلام يمتلك المرجعية الذاتية للتحرك السياسي والجهادي، كما يمتلكها الفقيه الجامع للشرائط الذي يمتلك حق الفتوى (على الأقل: بحسب اختلاف آراء الفقهاء) وأنا لا أمتلكها، ومطالبتي بالتحرك بدون توفر الغطاء الشرعي، هي (في الحقيقة: بحسب تقليدي) مطالبة بالخروج على مدرسة أهل البيت عليهم السلام ولن أفعلها (إن شاء الله) بتثبيت منه جلاله.

النقطة الثانية: أنا لم أجلس في البيت، وممتحن بما أنا فيه، وأعمل ما هو متاح لي، وأبحث عن كل فرصة تتاح لي لخدمة الدين والناس والوطن، ولم أهمل التكليف الشرعي في الموقف.. واسأل الله (تبارك وتعالى) القبول وحسن العاقبة.



تضارب خطابات الرموز

السؤال (٨):

تعيش الجماهير الحيرة بين تضارب خطابات الرموز وتوجهاتها التي تدعي (جميعها) بأنها تتحرك ضمن الحدود الشرعية والرؤى الإسلامية. كيف تستطيع الجماهير الخروج من حيرتها وتوجه بوصلة اختيارها؟

الجواب (٨):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: على الجماهير أن تتحمل مسؤولية اختيار القيادة التي تمتلك الكفاءة السياسية والإدارية المطلوبة وفق المنهج الذي تؤمن به، وأرى بأنها قادرة على ذلك كقدرتها على اختيار نبيها وإمامها (أعني اختيار الدين والمذهب) ولم تعجز الجماهير في إيران عن ترجيح كفة الإمام الخميني تتئُّ على كفة غيره من الفقهاء الذين اختلفوا معه وعارضوه في منهجه.

النقطة الثانية: ينبغي على الجماهير أن تميز بين المبدأ وتطبيقه. فمرجعية الفقيه (مثلا) لا تعني مرجعية كل فقيه، وإنما الفقيه الذي تتوفر فيه الشروط والمواصفات الأخرى المطلوبة للمرجعية أو القيادة، وينبغي الحذر من المعلومات الناقصة والمغلوطة أو غير الواضحة ومن التعصب الأعمى في التطبيق.

النقطة الثالثة: ينبغي على الجماهير أن تتحمل المسؤولية في فرض الخيار الشرعي المطلوب في القيادة، وأن لا تقبل بالأمر الواقع المفروض عليها.



الرموز بين الولاة والمسايرة / انتقادات للرموز

السؤال (٩):

من العقبات التي تواجه المعارضة في مواجهتها لتعنت السلطة وانتهاكاتها لحقوق المواطنين، وجود بعض الرموز والقوى الإسلامية والوطنية في خطي الموالاة والمسايرة.

(أ) ما هي الوسيلة الناجحة لتجاوز هذه العقبة؟

(ب) هل ظهور الانتقادات للرموز على الساحة تدل على ضعف أداء الرموز أم على ضعف بصيرة النقاد؟

الجواب (٩ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: الموالاة والمسايرة والمعارضة ليست صحيحة أو خاطئة في نفسها، وإنما بحسب النظام والظروف الموضوعية المصاحبة.. ومن حيث المبدأ: لا تجوز موالاة السلطات المستبدة الظالمة، ومسايرتها ومعارضتها تتوقف على الظروف الموضوعية المصاحبة.

النقطة الثانية: ينبغي على قوى المعارضة الحذر كل الحذر من المواجهات البينية، والحرص على الحوار وتنسيق المواقف وتكامل الأدوار بينهم. والصراع بين المؤمنين مرفوض عقلا وشرعا.

الجواب (٩ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: ظهور الانتقادات للرموز (من الناحية النظرية) قد يكون بسبب ضعف أداء الرموز، وقد يكون بسبب ضعف بصيرة النقاد، والكشف عن الحقيقة في الواقع بالنسبة إلى الطرفين، يكون بالرجوع إلى النقد وأداء الرموز ودراستهما بموضوعية ونزاهة، لإصدار الحكم على النقد والأداء.

النقطة الثانية: يجب الحذر من التعصب الأعمى وتغليب كفة الأشخاص على كفة

الأهداف والقضايا، وأن تكون خياراتنا دائما (بمقتضى عقيدة التوحيد) تصب في مصلحة الأهداف والقضايا.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٤٢

التاريخ: ٢٣ / محرم / ١٤٢٧هـ

الموافق: ٢٢ / فبراير ـ شباط / ٢٠٠٦م

للخطاب الإسلامي الثوري

السؤال (١):

ذكرت في كتابك (قراءة في بيانات الثورة للإمام الحسين عليه السلام بعض الخصائص المهمة للخطاب الإسلامي الثوري، وأرى أن ساحتنا الوطنية تحتاج لمعرفة هذه الخصائص والوقوف عليها، وربما لم يتسن للكثيرين الاطلاع عليها في الكتاب، لهذا أقترح عليك إعادتها في حلقات أسئلة وأجوبة.. وشكرا.

الجواب (١):

الخصائص كما وردت في الكتاب المذكور (مع بعض التغييرات الطفيفة التي يحتاجها النقل) هي كالتالي:

الخاصية الأولى ـ الصدق والشفافية والأمانة: إن الخطاب الإسلامي الثوري خطاب مبدئي يعمل كأداة لخدمة المشروع الإسلامي وليس المصالح الخاصة. والمشروع الإسلامي يهدف إلى القضاء على الاستبداد والاستغلال والاستكبار في الأرض، وإقامة حياة إنسانية كريمة تقوم على أساس الحق والعدل والحرية والفضيلة، ولهذا فالخطاب الإسلامي الثوري صادق في تبيان الحقائق وإعلانها، ويلتزم بالشفافية مع الجماهير والأتباع، ولا يلجأ إلى التدليس والمراوغة التي يتبعها أصحاب المناهج المادية.

الخاصية الثانية ـ الوضوح: ينبغي أن يتمتع الخطاب الإسلامي (كما هو الحال في بيانات ثورة الإمام الحسين عليه السلام) بلغة واضحة في المفردات، يسيرة في الاستيعاب والفهم، بعيدة عن تعقيدات الألفاظ، وبصورة مباشرة فهي لا تحتاج إلى تفسير أو

تأويل.. لأن الهدف منها: نشر الوعي، وتحديد الموقف، والتحشيد الجماهيري نحوه، لخدمة القضايا الإسلامية والمجتمعية. ولهذا فالإمام الحسين عليه السلام يكلم الناس على قدر وعيهم، وباللغة التي يفهمونها، وبالأسلوب الذي يتأثرون به، وبصورة مباشرة لا تحتاج إلى تفسير أو تأويل.. وهذه واحدة من خصائص الخطاب الإسلامي الثوري.

الخاصية الثالثة ـ الثبات: إن الخطاب الإسلامي الثوري يمثل كتلة واحدة في المضمون الفكري والتوجهات العملية، تعبر عن أصالة ووحدة الفكر الإسلامي الرباني العظيم ووحدة توجهاته العملية.. فتتطابق فيه البدايات مع النهايات.

إن الخطاب الإسلامي الثوري: يتعدد فيه الأسلوب (بحسب المقتضى) وقد تبرز فيه قضية معينة أو جانب من الجوانب في مرحلة من المراحل أو ظرف من الظروف أكثر من غيرهما، بسبب حاجة المرحلة أو الظرف أو قيمة القضية (نسبيا) في تلك المرحلة أو الظروف أو (مطلقا) نظرا لحيوية القضية أو الجانب في المشروع الإسلامي الثوري ككل، فذلك من طبيعة التعامل الواعي الحي والواقعي مع الأحداث والتطورات وقضايا المشروع، ولكن يبقى المضمون في الخطاب الإسلامي الثوري واحدا لا يتغير، لا تضيع فيه الثوابت الفكرية والفقهية والقيمية، ولا يغيب عنه التوازن والتكامل بين كافة الملفات والقضايا الحيوية والساخنة، ولا يقع في مطبات الصعود والهبوط والتأرجح يمينا وشمالا والتخبط على غير بصيرة والاهتزاز بين القوة والضعف بدون مرجح، ولا يقع في إشكالية التناقض (بحسب اختلاف المواقع ومتطلبات المجاملة) التي من شأنها أن تغير في المضمون أو تضعف من الموقف أو تخدم قضايا أو مزاعم باطلة، لأنه خطاب مبدئي مبني على

رؤية واضحة، وصلابة في المواقف، وظيفته تحطيم حواجز الخوف للسير قدما في خطى الثورة ومواجهة التحديات والصعوبات، التي يجعلها الثوار المؤمنون في حساباتهم قبل أن يبدؤوا.. والهدف: خدمة القضايا التي تتعلق بالمشروع الإسلامي الإنساني الكبير، وتجسيده تجسيدا حيا على أرض الواقع.

الخاصية الرابعة ـ المصداقية: إن المنهج الإسلامي الثوري، ينظر إلى المشروع الإسلامي على أنه مشروع قيادي حي متحرك، والخطاب الإسلامي الثوري يعبر عنه في صورته الواقعية الحية، ويسعى لتجسيده على الأرض. فالخطاب الإسلامي الثوري ليس خطابا ترفيا وجد للاستهلاك الإعلامي أو اللعب بالسياسة، وإنما هو خطاب موجود من أجل العمل وتشكيل الخطوات العملية لإنجاز المشروع وتجسيده على الأرض، فهو يعبر عن المشروع الإسلامي الشامل ويرسم معالمه بوضوح، ويحدد المواقف التي تصب في خدمة أهدافه العملية، ويؤسس لها فكريا وسياسيا واجتماعيا وأخلاقيا، ويحشد إليها المؤيدين والأتباع، ويدافع عنها ويحميها من التشويه أو الانتقاص.

الخاصية الخامسة ـ حسن التوقيت: إن الوظيفة الرسالية للثوار المؤمنين، تجعلهم متابعين ممتازين، ومتحسبين لكل طارئ، وأنهم يتربصون الفرص لاقتناصها، ولا يفوتونها على أنفسهم، من أجل خدمة أهدافهم الثورية الرسالية العظيمة، فيصدرون البيانات ويتخذون المواقف في الأوقات المناسبة، ولا يمنعهم من ذلك الخوف أو التردد، لأنهم يمتلكون رؤية ثورية مبدئية، تحبس عنهم الخوف والتردد، فلا يقتربا منهم أبدا، وليس لهما سلطان عليهم أبدا.. إنما سلطانهما على أتباع الشيطان الذين لا يؤمنون بالله العظيم.

قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ إِنَّهُۥ لَيْسَ

لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴾[1].

❖❖❖

حملة موجهة ضد مَن؟

السؤال (٢):

شهدت الساحة البحرينية في الآونة الخيرة تحريضا ملحوظا من سياسيين وصحفيين ضد بعض اللافتات التي تحمل بعض الشعارات العاشورائية، وقد فسرها البعض بأنها تدخل ضمن الدعاية انتخابية.

(أ) ما هي قراءة الأستاذ عبد الوهاب لهذا التصعيد؟

(ب) هل الحملة موجهة ضد مفاهيم أم ضد سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم؟

(جـ) إذا كانت الحملة موجهة ضد سماحة الشيخ: كيف تفسرها رغم توجهاته المسايرة للسلطة؟

(د) وهل تتقاطع الدعوة إلى المقاطعة مع هذه الحملة في شيء.

الجواب (٢ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لم يكن هذا هو التصعيد الطائفي الأول بعد مواسم عاشوراء للسلطة

---

(١) النحل: ٩٨-١٠٠.

وبعض الأشخاص والأطراف ذات التوجهات الطائفية والتكفيرية في الساحة البحرينية، ولن يكن الأخير ما لم تتحمل القوى الإسلامية والوطنية الشريفة مسؤوليتها الدينية والتاريخية والوطنية لوضع حد لهذا التحريض التكفيري والطائفي البغيض وما فيه من الاستهتار بمشاعر المسلمين الشيعة وانتهاك لحقوقهم الدينية والوطنية. فقد خرجت علينا السلطة والعناصر ذات التوجهات التكفيرية والطائفية البغيضة بعد موسم عاشوراء في العام السابق بإشكالية رفع صور بعض الرموز الدينية الشيعية الكبيرة في الخارج، وحاولت من خلالها الطعن في الولاء الوطني لطائفة كبيرة من أبناء الشعب، وأساءت بدون حياء إلى مشاعرهم، ووترت على أثره وبسبب حماقتها الوضع الأمني في الوطن. وفي هذا العام خرجوا علينا بإشكالية بعض الشعارات العاشورائية التي كتبت على بعض اللافتات في الشوارع العامة بحسب فهم سطحي طائفي مغلوط منهم لهذه الشعارات، وكأن عاشوراء الحسين عليه السلام وعاشوراء الإسلام والصدق والتضحية والفداء، تفضح خباياهم المنكرة، وتحبط آمالهم وأجندهم وأهدافهم الخبيثة، وتملأ نفوسهم بالخيبة والرعب، فتصم أسماعهم عن سماع صوت الحقيقة والموعظة، وتعمي أبصارهم عن رؤية العبر والآثار، وعقولهم وقلوبهم عن فهمها.. فيالهم من سوء العاقبة.

النقطة الثانية: إني أفهم بأن الحملة ضد اللافتات (كسابقاتها) حملة إرهابية (مادية ومعنوية) من القوى والعناصر التكفيرية وعملاء السلطة ضد الشيعة، بمقدار ما تسمح به الساحة (في الوقت الحاضر) من ممارسة الإرهاب ضدهم، ولو يتاح لهم قتلهم كما يحدث في العراق لفعلوا ولن يترددوا. وأعرب هنا عن شعورنا بالقلق البالغ في ظل هذا التصعيد التكفيري على حياة أبنائنا وأوضاعنا، لأن الجماعات التكفيرية (بحسب التجارب) جماعات خطرة جدا، وأنها لا ترتدع عن ارتكاب أبشع الجرائم بحق الشيعة أينما كانوا، ونحن نرى رموز وقيادات ومؤسسات وتجمعات الشيعة (في

ظل الإهمال والتهميش من السلطة) أهدافا مكشوفة وسهلة لهذا الجماعات التكفيرية المجرمة، وأنا أحمل السلطة مسؤولية ما يحدث، لأنها بدلا من أن تتحمل مسؤوليتها في المحافظة على اللحمة الوطنية والسلم الأهلي، فإنها تتعاطى (لأسباب سياسية) بإيجابية مع هذه الحملات.

وهنا تجدر الإشارة إلى ملاحظتين مهمتين.. وهما:

الملاحظة الأولى: أن هذه الحملات تمس مشاعر الجماهير وتولد فيها المزيد من الغضب والاحتقان، وليست ردود الفعل محصورة بين الرموز والقيادات التي يمكنها أن تحبس غضبها وتصبر وتتحمل، مما يعني أن هذه الحملات الإرهابية بمثابة إشعال النار في السلم الأهلي الوطني، وهذا مما هو مقصود لدى الرموز والجماعات الإرهابية التكفيرية، لأن من إستراتيجية عملها (المعلنة) إشعال الحروب والفتن الطائفية، وقد حذرت في حلقة سابقة من حلقات أسئلة وأجوبة من خطورة التوجهات الطائفية إسلاميا وقوميا ووطنيا، فعلينا جميعا أن نقف صفا واحدا في وجه هذه التوجهات الإرهابية والطائفية التكفيرية البغيضة من أجل ديننا ووطننا.

الملاحظة الثانية: أن هذه الحملة الإرهابية الطائفية التكفيرية تأتي في ظل هجمة عالمية على الإسلام والإساءة إلى مقام الرسول الأعظم الأكرم ﷺ فبدلا من أن تسعى هذه العناصر والقوى لرص صفوف المسلمين لمواجهة الهجمة العالمية على الإسلام والإساءة إلى مقام الرسول الأعظم الأكرم ﷺ نراها لضعف بصيرتها في الدين والدنيا والإنسانية والأخلاق، تعمل بكل وسيلة على إشعال الفتن والحروب الطائفية بين المسلمين، مما يكشف عن معدنها وحقيقة أهدافها الخبيثة والبعيدة كل البعد عن الدين والإنسانية، فينبغي على كل مسلم غيور على دينه، وكل إنسان نبيل، وكل مواطن شريف.. الحذر والبراءة منها.

النقطة الثالثة: تأتي هذه الحملة الإرهابية ضد الشيعة في سياق حملات إرهابية ممنهجة أخرى.. مثل: التجنيس، والتعليم الطائفي، والمحاصرة العمرانية للقرى الشيعية لمنعها من التوسع، وطمس الآثار الأدبية والتاريخية للحقبة الإسلامية لما قبل آل خليفة، والسعي لتقليل عدد مساجد الشيعة والمآتم لاسيما في المناطق الجديدة، والحرص على وضع بعض المساجد السنية كواجهات لبعض المناطق الجديدة والمهمة وتكثير عددها، وتسعى هذه الحملات الإرهابية الممنهجة لتحقيق العديد من الأهداف.. منها: القضاء على كل طابع عام يوحي بوجود الشيعة الواسع وتاريخهم في البلاد.

النقطة الرابعة: إن الحملة الطائفية الإرهابية الأخيرة ضد الشيعة في البحرين تحمل دلالة خطيرة.. وهي: أن السلطة والقوى التكفيرية والقوى الموالية للسلطة، انتقلوا من ممارسة التمييز الطائفي ضد الشيعة في البحرين وترسيخه كأمر واقع، إلى ممارسة الاستضعاف والإذلال لهم بكل صلافة ووقاحة، ويأتي هذا في الوقت الذي لعبت فيه الطائفة الشيعة الدور الأهم في الوصول بالبلد إلى الانفتاح السياسي من خلال انتفاضة الكرامة المباركة، وكان من المفروض أن تقوى شوكتهم بعد الانفتاح، إلا أن الأمر جرى على خلاف ذلك، بسبب الخلل في الأداء وسوء الإدارة السياسية لرموز وقيادات ومؤسسات التيار، وينبغي أن يكون هذا محل وقفة تأمل منهم ومن الجماهير، في سبيل إصلاح الوضع وتدارك ما يمكن تداركه من أمور قبل فوات الأوان.

النقطة الخامسة: إذا كانت هذه الحملة الإرهابية تدخل ضمن أجندة لحملات انتخابية، فإنها تدل على أنانية أصحابها وقصر نظرهم وضعف بصيرتهم، وأنها سمة عار على أصحابها والذين يصغون إليهم، وهذه الحملة الطائفية البغيضة تفقد أصحابها شرط من الشروط المنصوص عليها في الدستور للنائب أو العضو في

البرلمان، والشرط هو تمثيل العضو أو النائب لكافة أبناء الشعب وليس طائفة أو دائرة معينة، ولكن هؤلاء القوم أميون في الفكر والسياسة والإنسانية والقيم.

الجواب (٢ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أعتقد أن الحملة موجهة ضد مفاهيم ولكنها (في الحقيقة) ليست موجهة ضد مفاهيم طائفية ـ كما يصرح به زعماؤها ـ لأنها تنطلق في الأساس من منطلقات وتغذي توجهات طائفية مكشوفة لكل المتابعين في الساحة الوطنية. إنها موجهة (في الحقيقة) ضد مفاهيم رسالية وإنسانية ثورية.. مثل: الصدق والوفاء والتضحية والاستشهاد، لأنها ترعب هؤلاء الأقزام المزورين وتكشف زيفهم، وتحبط آمالهم وأهدافهم الخبيثة.

النقطة الثانية: أن الحملة موجهة بصورة مقصودة (أيضا) ضد سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم كشخص، لأنه يمثل الرمز الأبرز في الطائفة، والهدف هو توهين الطائفة وتشويه صورتها الإسلامية والوطنية.

الجواب (٢ - جـ):

إذا كان مقصودك بالمسايرة في السؤال هو القبول بتسجيل الوفاق تحت قانون الجمعيات السياسية والمشاركة في الانتخابات البرلمانية وما شاكلها.. فأعلم أخي الكريم: بأن تسجيل الوفاق تحت قانون الجمعيات السياسية ومشاركتها في الانتخابات القادمة.. وإن كان (بحسب تقديري) يرضي السلطة ويصب في خدمة أجندتها، فإنها في نفس الوقت تسعى بكل جهدها وبمختلف الأساليب والوسائل لتقليل محصلة التسجيل والمشاركة إلى أقل درجة ممكنة. وعلى هذا نفهم مساعيها

وعملائها والقوى التكفيرية والموالية لها لتمزيق الطائفة، وأيضا توهين الرموز والقيادات والمؤسسات التي قبلت التسجيل والمشاركة في الانتخابات.

الجواب (٢ - د):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: من الواضح جدا تقاطع الدعوة إلى المقاطعة مع حرص السلطة على تقليل المحصلة من التسجيل والمشاركة، ولهذا دعوت فيما سبق إلى الحوار من أجل التنسيق حول المشتركات، وحذرت من التصرفات التي تضر بها.

النقطة الثانية: إن الدعوة إلى المقاطعة تقوم (بحسب رأيي) على أمور عديدة منها (فيما يخص موضوع البحث) أمرين أساسيين.. وهما:

الأمر الأول: أن محصلة التسجيل والمشاركة (كما يتفق عليه الجميع تقريبا) لن تكون إلا ضئيلة.

الأمر الثاني: أن ضآلة محصلة التسجيل والمشاركة سوف تترتب عليها (بحسب تقديري) انعكاسات وتداعيات خطيرة على التيار، وهي باختصار شديد: كسره وتفتيت معنويات أبنائه، والتأثير على ثقتهم برموزهم وقياداتهم الكبيرة ومؤسسات التيار.

النقطة الثالثة: بناءً على ما سبق فإني أرى بأن المطلوب هو: السعي الجدي من قبل رموز وقيادات ونخب التيار وجماهيره لإيجاد البديل المعارض المستوفي للشروط الشرعية والموضوعية، في سبيل المساهمة مع قوى المعارضة الأخرى في الوصول إلى إصلاحات حقيقية تضمن الحقوق والمكتسبات لكافة أبناء الشعب.



السؤال (٣):

ذكرت في حلقة (٣٣) من حلقات أسئلة وأجوبة أن الوقوف ضد العريضة الأممية غير محسوب لا مبدئيا ولا أخلاقيا ولا سياسيا، وقد وجدنا رموزا دينية وقيادات سياسية كبيرة قد وقفت ضدها.

(أ) ما هو تفسيرك لموقف الرموز؟

(ب) كيف نعالج تأثير الخلل في الأداء على الحالة الدينية؟

الجواب (٣ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أرى في العريضة الأممية بأنها بمثابة الغربال الدقيق وأنها امتحان كبير للصفوة من السياسيين. ومن الواضح أنها ليست مشروع المجلس العلمائي ولا الجمعيات السياسية، وأن موقفهم منها (من الناحية النظرية) ينحصر بين ثلاث درجات.. وهي:

المستوى الأول: التعاون والدعم.

المستوى الثاني: الحياد.

المستوى الثالث: الضد.

وأرى بأن الرموز العلمائية والقيادات السياسية قد تكون لها مبرراتها السياسية المشروعة لعدم الدعم المباشر، وليس لأحد (بحسب تقديري) المبررات للموقف الضد. وأرى بأن الرموز العلمائية لديها من الورع والتقوى ما يردعها من

الموقف الضد، لأنه سقوط مبدئي وأخلاقي وسياسي.. ولن تقفه أبدا، وأرى بأن موقفها من العريضة لن يقل عن الحياد بأي حال من الأحوال.

النقطة الثانية: أرى بأن وفاء المقاطعين لأهداف المقاطعة يحملهم على التعاون، وعدم التعاون لن يحسب (سياسيا وأخلاقيا ومبدئيا) لصالحهم.

النقطة الثالثة: أرى خطورة الوضع في ظل الاختلاف حول العريضة الأممية في الوقت الحاضر، فلقد مست الإساءة بعض الرموز العلمائية المبجلة، وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الأمور المهمة.. منها:

الأمر الأول: الحذر من سوء توظيف العلاقة مع العلماء لخدمة مواقف سياسية بصورة تسيء إلى صورة العلماء المشرقة وإلى مواقفهم وإلى علاقتهم بالجماهير. وتنبغي الدقة في نقل آرائهم ومواقفهم، والتعامل معها بحيادية تامة، بغض النظر عن موافقتها أو مخالفتها لآرائنا ومواقفنا، وعدم تجبيرها لخدمة أغراضنا السياسية الخاصة بنا.

الأمر الثاني: الحذر من الطرح المتشنج والحاد، والحرص على مقابلة الأطراف المختلفة معنا بروح إسلامية وأخلاقية عالية، ومن الخطأ (إسلاميا) التساهل بشأن الصبغة الإسلامية والأخلاقية في التحركات السياسية.

قال الله تعالى: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٤٠ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ ۝٤١ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظۡلِمُونَ ٱلنَّاسَ وَيَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ۝٤٢ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ ﴾[1].

---

(١) الشورى: ٤٠ ـ ٤٣.

الجواب (٣ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: من الواضح جدا في الساحة الوطنية التأثير السلبي لجوانب الخلل في أداء الإسلاميين على الحالة الإيمانية للناس، وهذا ما حذرت منه مرارا فيما سبق.

الجدير بالذكر: أن كل حركة رسالية أو ثورية أو إصلاحية تحتاج لنجاحها وتحقيق أهدافها إلى تأسيس قناعة جماهيرية بها وبأدائها.. وما لم تنجح في ذلك: فإنه لا مستقبل لها.

النقطة الثانية: ينبغي على الرموز والقيادات الإسلامية أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار، وأن تسعى جهدها لإصلاح جوانب الخلل وتطوير الأداء وتحسين علاقتها مع الجماهير وأن تتواصل معهم باستمرار. وينبغي على الجماهير والنقاد أن يأخذوا ذلك بعين الاعتبار في معالجة وتقييم جوانب الخلل في أداء الإسلاميين.

النقطة الثالثة: من الأمور المهمة جدا التي ينبغي العمل بها لمنع التأثير السلبي في تقييم ومعالجة جوانب الخلل في أداء الإسلاميين.. الفصل بين الأشخاص والصفة أو المبدأ. فحينما يخطئ عالم الدين، فهذا لا يعني أن العيب في الدين أو علماء الدين وطلاب الحوزات العلمية بوجه عام، وإنما هو خطأ هذا الشخص من علماء الدين. وحينما يخطئ فقيه من الفقهاء ويكون أداءه السياسي غير مرضي مثلا، فهذا لا يعني خطأ ولاية الفقيه، وإنما هو خطأ هذا الشخص من الفقهاء وتقصيره أو قصوره، ويبقى مبدأ ولاية الفقيه في حصنه ومناعته الدينية والفكرية. وقد أدى عدم الفصل بين الأشخاص والمبدأ أو الصفة إلى أضرار حقيقية على الدين، ليس على الساحة

البحرينية فحسب، وإنما على الساحة الإسلامية بطولها الزماني وعرضها المكاني، ولو يتسع المجال لسردت الكثير من الوقائع المؤلمة والمحزنة الدالة على ذلك.



السؤال (٢):

لقد أشرت في حلقة (٣٣) من حلقات أسئلة وأجوبة إلى دور الجماهير في اختيار القيادة وتقييم أدائها، ولدينا بعض الأسئلة نرجو منك أن تجيب عليها.

(أ) ألا ترى بأنك قد بالغت في دور الجماهير، وأن تفكيرك أقرب إلى تفكير أهل المريخ منه إلى تفكير أهل الأرض؟

(ب) ألا ترى بأن الحس الديني يعيق من حرية التفكير في تقييم أداء الرموز والقيادات الدينية، وأن المجتمعات غير الدينية أكثر انطلاقة في الحياة، وأن فرص مشاريعها في النجاح أكثر، لأنها لا تعيش الخوف الديني؟

(جـ) ما هو رأيك فيمن يتبع القيادة فيما هو غير مقتنع به.

(د) ما هو تعليقك على من يحملك (بسبب نقدك) مسؤولية الجرأة على الرموز العلمائية؟

(هـ) وأخيرا بماذا تنصح الجماهير في موضوع القيادة الخطير؟

الجواب (٢ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لم أبالغ في تصوير دور الجماهير وتحديده في اختيار قيادتها. فقد فرض الله (تبارك وتعالى) على كل مكلف أن يختار نبيه وإمامه (أعني اختيار الدين والمذهب من بين الأديان والمذاهب المعروفة وليس يعين النبي أو الإمام) وأن يتحمل مسؤولية الاختيار من استحقاق الثواب أو العقاب من الله (تبارك وتعالى) يوم القيامة. فهو قادر (بكل تأكيد) على تحمل مسؤولية اختيار قيادته، وهذا يتعلق (بحسب فهمي) بكرامة الإنسان، ومن يحاول أن يصور الجماهير بأنها عاجزة عن اختيار قياداتها وتقييم أدائها، فإنه لا يقيم وزنا لحرية الإنسان وعقله وكرامته.

النقطة الثانية: القيادة إما أن تكون نابعة من الناس أو مفروضة عليهم. فإذا قلنا بأنها ينبغي أن تكون نابعة من الناس، فهذا يدل على إيماننا بقدرتهم على اختيار القيادة وتقييم أدائها. أما إذا كانت القيادة مفروضة عليهم بالقوة فهي قيادة غير شرعية قطعا، والقبول بفرضها مخالف لحرية الإنسان وكرامته.

وأرى من المعيب (كما في بعض التجارب): أن نقول عن الجماهير بأنها واعية وذات حق وإرادة إذا احتجناها، وأنها همج رعاع إذا كانت إرادتنا الإنفراد بالقرار دونها.

النقطة الثالثة: إن إطلاق يد الجماهير في اختيار القيادات وتقييم أدائها وعزلها (إذا ثبت بالتجربة عدم صلاحيتها) يعتبر تفكيرا مريخيا للذين هم مقيدو الإرادة والتفكير، مأسورين للأشخاص وللواقع المعاش واللحظة القائمة، وهم غير قادرين على تجاوز ذلك، لأنهم لا يعيشون (عمليا) فكرة التوحيد والسمو الفكري والروحي (كما سيتضح أكثر بعد قليل) فالعيب فيهم وليس في الفكرة المطروحة على بساط البحث. وإذا ساد النوع من التفكير الانهزامي، فإن الواقع سوف يتجمد ولن يتغير أو يتقدم على أيديهم أبدا.

الجواب (٢ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: هدف الدين الإسلامي الحنيف تحرير حركة نهضة الإنسان الحضارية وتفكيره من القيود التي تعيق تقدمهما وتطورهما، ويحرص على ترشيدهما وحمايتهما من الانفلات المخل بصبغتها الإنسانية السامية، مما يهيئ إلى انطلاقة حضارية أقوي، ويمنح فرص أكبر للنجاح في المشاريع والحياة بوجه عام. أما الإعاقة في المجتمعات الإسلامية فليست بسبب الدين، وإنما بسبب هيمنة الأعراف والتقاليد الاجتماعية المتخلفة وهيمنة الاستبداد السياسي والحكومات الطاغوتية عليها، وتعطيلها الرؤى والأفكار الإسلامية الحضارية المتقدمة. وكثيرا ما تحدث الإعاقة والتعطيل باسم الدين، ويحمل الدين (بغير حق) مسؤولية ذلك.

قال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[1].

النقطة الثانية: أن الحالة الطبيعية والسوية لمن يؤمن بالدين وعقيدة التوحيد، أن يكون أكثر الناس جرأة في حرية التفكير والنقد والتمرد على الواقع المنحرف والخاطئ والمتخلف، وأكثرهم استعدادا لتحمل مسؤولية ذلك. وهذا ما وجدناه بكل جلاء ووضوح في سير الأنبياء العظام عليهم السلام.

في حوار مع أحد طلاب العلوم الدينية حول سعي البعض لتسقيط عبد

(١) الأعراف: ١٥٧.

الوهاب بسبب نقده لأداء الرموز والقيادات.. قلت له: رغم تقديري (المسبق) لنتائج ممارسة النقد، ورغم المكانة العالية للرموز والقيادات في نفسي، فإني ما دمت أعرف بأن لي رب واحد، فلن أضع أحدا (مهما عظمت مكانته في نفسي، ومهما كان الترهيب والترغيب) فوق الأهداف والقضايا والمصالح الإسلامية والوطنية.

قال الله تعالى عن خليله إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾ إِذْ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٤﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴿٨٥﴾ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾ فَنَظَرَ نَظْرَةً فِى ٱلنُّجُومِ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّى سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾ فَتَوَلَّوْا۟ عَنْهُ مُدْبِرِينَ ﴿٩٠﴾ فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿٩١﴾ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴿٩٢﴾ فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًۢا بِٱلْيَمِينِ ﴿٩٣﴾ فَأَقْبَلُوٓا۟ إِلَيْهِ يَزِفُّونَ ﴿٩٤﴾ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ قَالُوا۟ ٱبْنُوا۟ لَهُۥ بُنْيَٰنًا فَأَلْقُوهُ فِى ٱلْجَحِيمِ ﴿٩٧﴾ فَأَرَادُوا۟ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴿٩٨﴾ وَقَالَ إِنِّى ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴾[١].

والخلاصة: أن الدين يمنح الإنسان المؤمن الجرأة أكثر (من غيره) على حرية التفكير والنقد والتمرد على الأوضاع المنحرفة والخاطئة والمتخلفة وتحمل المسؤولية الاجتماعية عن ذلك، مما يهيئ إلى انطلاقة حضارية أقوي، ويمنح فرص أكبر للنجاح في المشاريع والحياة عموما، فإذا وجدت إعاقة في انطلاقة المجتمعات والجماعات الإسلامية، فبسبب هيمنة الأعراف والتقاليد الاجتماعية المتخلفة والاستبداد السياسي عليها، وخطأ التثقيف باسم الإسلام، والخوف غير المبرر (لسوء التشخيص) من الوقوع في الخطأ والعقاب من الله جل جلاله في الآخرة.

النقطة الثالثة: أرى أن ما قيل عن انطلاقة الغرب وفرص نجاح مشاريعه بسبب الحرية أمر صحيح، ولكنها انطلاقة غير رشيدة بالتأكيد. ولو تحررت المجتمعات

---

(١) الصافات: ٨٣-٩٩.

الإسلامية من هيمنة الأعراف والتقاليد الاجتماعية البالية ومن الاستبداد السياسي، وسيطرت عليها الرؤى والأفكار والآداب والأحكام الإسلامية، لكانت انطلاقاتها وفرص نجاحه في الحياة أكبر، ولما استطاع الغرب ولا غيره مجاراتها في التقدم والتطور بالتأكيد.

الجواب (٢ - جـ):

ينبغي التمييز بين حالتين.. وهما:

الحالة الأولى: وجود قيادة نؤمن بكفاءتها وسلامة منهجها من خلال التجربة الطويلة، ونوافقها في آليات عملها ونمط علاقتها مع القاعدة. وفي هذه الحالة سوف تكون القناعة موجودة (عادة) في قراراتها لدى القاعدة، وبصورة استثنائية قد تتخذ قرارات غير مقنعة أو واضحة لدى القاعدة.. والمطلوب في هذه الحالة: الطاعة بالتأكيد.

الحالة الثانية: وجود قيادة لا نؤمن بكفاءتها ولا بسلامة منهجها، ولا نوافقها في آليات عملها ونمط علاقتها بالقاعدة، وفي هذه الحالة سوف تكون القناعة غير موجود (عادة) في قراراتها لدى القاعدة.. والمطلوب في هذه الحالة: البحث عن قيادة نؤمن بكفاءتها وتتوفر فيها كافة الشروط المطلوبة للقيادة الشرعية الناجحة، وعلينا أن نتحمل مسؤولية إيجادها وتكوينها إذا لم تكن موجودة.

الجواب (٢ - د):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أنا أميز بين الأشخاص وبين الأطروحات والمواقف، وأنتقد الأطروحات والمواقف والأداء عموما وليس الأشخاص. وأرى بأن مناقشة

الأطروحات والمواقف ونقدها ضرورة دينية واجتماعية تفرضها عقيدة التوحيد من أجل الاستقامة في الخط والنجاح في الإصلاح والتطوير.. وقد قلت قبل قليل: إني ما دمت أعرف بأن لي رب واحد، فلن أضع أحدا (مهما عظمت مكانته في نفسي، ومهما كان الترهيب والترغيب) فوق الأهداف والقضايا والمصالح الإسلامية والوطنية.

النقطة الثانية: لقد تعرض الإمام الخميني ﭭ إلى انتقادات صريحة من قبل بعض الفقهاء ولكنهم سقطوا، وذلك لأن تجربة الإمام وقناعة الناس بمنهجه وبمشاريعه من القوة بحيث أنها أسقطت فقهاء كبار تعرضوا له ووقفوا في وجهه. وكذلك ولي أمر المسلمين الإمام السيد علي الخامنئي (حفظه الله تعالى) الذي استضعف في بداية عهده، ولكنه أثبت وجوده وخرج كالشمس في واضحة النهار. وحزب الله المظفر الذي وقفت في وجهه دول ومؤسسات سياسية وإعلامية بكل ثقلها لإسقاطه وتشويه صورتها.. ولازالت، ولكنه أثبت وجوده واحترامه (عالميا) بقوة تجربته وبقوة منهجه ومشاريعه. فإذا كان هناك خطأ فيما يوجهه هذا الإنسان الصغير المدعو عبد الوهاب من انتقادات لأطروحات ومواقف وأداء الرموز والقيادات، في مقابل قوة في التجارب والمنهاج والمشاريع لديهم، فمن الأولى أن يتجرأ الناس عليه ويسقطوه هو وليس هم، وذلك لضعفه وهبوط مكانته وقوتهم وعلو مكانتهم عند الله وبين الناس. فأرجو أن يعطى كل شيء حجمه الطبيعي من أجل الحقيقة والمصلحة العامة للناس في الدين والدنيا.

النقطة الثالثة: أنا لا أخفي قلقي البالغ من تزايد الجرأة على العلماء وخوفي منه على الدين والدنيا، ولا أعلم ماذا سوف يصنع هذا من أثر في نفسي ومدى تحملي إليه. وقد أوضحت قبل قليل ضرورة الدقة في تقييم ومعالجة جوانب الخلل في أداء

الرموز والقيادات والمؤسسات الإسلامية من أجل تجنب التأثير السلبي على الحالة الإيمانية للعباد.

الجواب (٢ - هـ):

أأكد على حق ومسؤولية الجماهير في اختيار قياداتها ومراقبة أدائها وعزلها في حال ثبت بالتجربة عجزها عن تحمل المهام الموكلة إليها وفشلها في تحقيق الأهداف، وأن عليها أن تفكر في أطروحات الرموز والقيادات والمؤسسات وأدائها بجرأة وحرية في ظل المسؤولية الدينية والوطنية وفي الدائرة الشرعية وبمقتضى عقيدة التوحيد، فإذا وجدت خلل يعتد به العقلاء في الأداء، فإن عليها أن تسعى لمعالجته وفرض الخيار الصحيح المستوفي للشروط على أرض الواقع.. بدون خوف أو وجل، متجاوزة في ذلك كل الحواجز المصطنعة أي كان مصدرها، فهذا هو السبيل الوحيد إلى الاستقامة والإصلاح والتقدم.. والوسيلة إليه: إيجاد القناعات من خلال التفكير الحر والإرادة الإيمانية التوحيدية الصلبة، مذكرا في هذا المجال بتجربة (حزب الله) المظفر الذي أثبت وجوده وفرض احترامه (عالميا) وقد أوجد على أيدي شباب مباركين في العشرينات من أعمارهم. أما المؤمنين القائمين على حركة حق، فإن لهم فضيلة الجرأة في فرض البديل، والمطلوب (بحسب رأيي): السعي لفرض الخيار المستوفي للشروط الشرعية والموضوعية.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٤٣

التاريخ: ٩ / ذو القعدة / ١٤٢٧هـ

الموافق: ٢٩ / نوفمبر ـ تشرين الثاني / ٢٠٠٦م

المشاركة أم المقاطعة؟

السؤال (١):

نرغب في أن يشرح لنا الأستاذ عبدُ الوهاب حسين موقفه إزاء مشاركة المجلس العلمائي وجمعية الوفاق في الانتخابات ولماذا أصر على رأي المقاطعة رغم دعوة المجلس العلمائي إلى المشاركة ونصيحة آية الله العظمى السيد السيستاني بها.

الجواب (١):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: لقد أعلنت عن موقفي قبل أكثر من عام وهو أني على رأي المقاطعة ولكني لن أحشد ضد المشاركة إذا اتخذ العلماء الأجلاء والوفاق قرارا بالمشاركة وهذا ما التزمت به عمليا بشهادة الجميع، وقد نصحت الأخوة الأعزاء في حركة حق بنفس الموقف وقد أخذوا بالنصيحة مؤخرا كما يشهد بذلك الواقع. وقد جعلت من الأخوة الإيمانية مدخلا لضبط وترشيد الاختلافات السياسية ولم أسمح لها بأن تفسد ديني وأخلاقي وما بيني وبين إخواني المؤمنين من الود والنصيحة وأوصيت من يسمع مني من المؤمنين بذلك رغم كثرة الطعون والجروح والظلم بمصادرة المضمون الذي عملت من أجل بنائه منذ وعيت الحياة. وقد نجحنا بتوفيق الله ﷻ في القفز مع جماهيرنا المؤمنة على نهر وحل المشاركة والمقاطعة الملوث رغم الضبابية والأجواء المريضة التي عمل البعض على أشاعتها بدوافع غرائزية وسع الأعداء لإشاعتها بسوء نية وخبث ولكن الله جلَ جلاله كتب لنا برأفته السلامة فله الحمد والشكر والمنة.

النقطة الثانية: لقد كان إصراري على رأي المقاطعة رغم دعوة المجلس العلمائي للمشاركة ونصيحة آية العظمى السيد السيستاني بها للأسباب التالية:

السبب الأول ـ الفسحة الشرعية: حيث لم تفرض دعوة المجلس العلمائي ونصيحة آية العظمى السيد السيستاني (حفظه الله تعالى) علي التخلي شرعا عن الرأي والموقف الشخصي بالمقاطعة بحسب فهم أهل الاختصاص.

السبب الثاني ـ الحاجة السياسية إلى وجود كتلة المقاطعة: بحيث لو فرضنا عدم وجود الاختلاف بين رموز وقيادات التيار وأنهم يمثلون فريقا واحدا، فإني أقدر بأنهم لو جلسوا ليتخذوا قرارا موزونا حول المشاركة والمقاطعة بحسب التعليم القرآني الذي يقول: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ﴾[1] وعلى ضوء ما هم متفقون عليه حاليا من التشخيص حول أصل المسألة الدستورية والتوزيع الظالم للدوائر الانتخابية ومشاركة المجنسين حديثا والعسكريين في الانتخابات والمراكز العامة بالإضافة إلى الملفات الساخنة الأخرى مثل التجنيس السياسي وملف التقرير المثير والتميز الطائفي والفساد الإداري والمالي وسرقة الأموال العامة وأراضي الدولة وما تتصف به السلطة من الشراسة والمراوغة وعدم احترام المواثيق وإيمانهم بقلة جدوى المشاركة وأنها من أجل دفع الضرر، لكان من غير المعقول أن نرمي بثقلنا كله ونكون جميعا في سلة المشاركة.. وأيضا: في ظل الخوف الجدي الذي أبدته بعض الرموز والقيادات الداعية للمشاركة من فشل المشاركة وأن نتائجها يمكن أن تكون مخيبة لأمال الجماهير، فإن عدم وجود خط الممانعة والمقاطعة في الخارج من شأنه أن يؤدي إلى يأس الجماهير وفلتانها، وأن الذي يحميها من ذلك هو وجود خط الممانعة والمقاطعة في الخارج حيث يكون لها بمثابة الحصن الذي تلجأ إليه وتلوذ

---

(١) الرعد: ٨

به بدلا من اليأس والفلتان.

وبهذه المناسبة: فإني أدعو الرموز والقيادات الداعية للمشاركة للوقوف عند هذه القضية والسماح لخط الممانعة والمقاطعة بالوجود والتنفس وممارسة الدور في الساحة الوطنية وفق منهجه الذي يراه. وأوصي الرموز العلمائية الكبيرة المحترمة بالسعي لمداواة الجراح وترميم ما خربته الأخطاء في الفترة الزمنية السابقة ولمد مظلتها وجسور التواصل مع كافة خطوط التيار والمحافظة على تماسكه في ظل التعددية من خلال إتباع سياسة خلق التوازن بينها بدلا من سياسة الترجيح التي تؤدي حتما إلى التفكيك، والسعي لأن يشمل ذلك كله كافة الخطوط في الطائفة. وأنصح جماهيرنا بأن تمارس النقد بعقلانية وموضوعية للأطروحات والمواقف بعيدا عن الدوافع الغرائزية وبما يحفظ سلامة القلب والدين والأخلاق ويصون كرامة الإنسان ويحفظ المصالح العامة للعباد.



القيادة والجماهير

السؤال (٢):

لقد التبست الرؤية على الكثير منا في العلاقة بين القيادة والجماهير وضاعت البوصلة لدينا بين جاذبية من يأمرنا بالتسليم المطلق للقيادة ومن يأمرنا بالنقد والمحاسبة والإتباع الواعي. ماذا نعمل وما هي نصيحة الأستاذ لنا بهذا الخصوص؟

الجواب (٢):

لقد سبق وأن أعطيت رأيي في هذا الموضوع بالتفصيل في حلقات سابقة

من أسئلة وأجوبة وفي ورقة العبور من الواقع إلى الطموح وأجيب هنا باختصار على السؤال مشيرا إلى نقطتين عامتين هما مثار لكثير من الجدل في الموضوع.. وهما:

النقطة الأولى ـ العناصر التي ينبغي النظر إليها في تحديد العلاقة بين القاعدة والقيادة. وهي:

العنصر الأول ـ الخط الفكري: حيث ينبغي على الفرد أن يحدد خطه الفكري في الحياة ويشترط في القيادة التي يتبعها أن تكون ملتزمة به، وأن يكون التزامه بها متوقف على مدى التزامها بالخط الفكري الذي يؤمن به في الحياة، ويبتعد عنها بمقدار ما هي مبتعدة عن الخط. وهذا يعني أن الإنسان إنما يلتزم في الحقيقة بالفكرة وليس بشخص القائد، فإذا ابتعد القائد عن الفكرة أو مال عنها ابتعد الأتباع عنه. وسوف يتضح في النقطة الثانية أن هذا مما تفرضه كرامة الإنسان. وقد ذهب القرآن الكريم إلى اعتبار أن أتباع القائد على حساب الفكرة إنما هو على حد الشرك بالله تعالى.

قال الله تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾[1].

قال صاحب الميزان: "واتخاذهم الأحبار والرهبان أربابا من دون الله هو إصغاؤهم لهم وإطاعتهم من غير قيد وشرط ولا يطاع كذلك إلا الله سبحانه".

وفي الكافي بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ فقال: "أما والله ما دعوهم إلى عبادة

(١) التوبة: ٣١.

أنفسهم ولو دعوهم إلى عبادة أنفسهم ما أجابوهم ولكن أحلوا لهم حراما وحرموا عليهم حلالا فعبدوهم من حيث لا يشعرون".

العنصر الثاني ـ المنهج: حيث تختلف القيادات في داخل الخط الواحد في المنهج فتأخذ بعض القيادات مثلا بالموالاة وبعضها بالمسايرة وبعضها بالمعارضة كما حصل بين المشروطة والمستبدة، وهنا ينبغي أن يتحمل الفرد مسؤوليته في اختيار المنهج الذي يراه صحيحا، ثم يختار القيادة التي تسير على ذلك المنهج ويلتزم بقياديتها بمقدار ما تلتزم هي بالمنهج الذي يراه صحيحا ويبتعد عنها بمقدار ما تبتعد أو تميل عن ذلك المنهج.

العنصر الثالث ـ الكفاءة: حيث يتخذ الفرد من دائرة الخط والمنهج القيادة التي يرى كفاءتها لخدمة القضايا التي يؤمن بها وقدرتها على تحقيق الأهداف، ويترك لها الإدارة التفصيلية والإشراف على اتخاذ القرارات وفق آليات محددة، ويراقب عملها، فإذا أكدت التجربة كفاءتها وقدرتها على تحقيق الأهداف تمسك بها، وإذا كشفت التجربة خلاف ذلك سعى إلى عزلها وفق آلية محددة لا تؤدي إلى الفوضى. مع التنبيه إلى أن التمسك بالقيادة التي لا تمتلك الكفاءة يكون بالطبع على حساب القضايا والأهداف التي اتخذت القيادة من أجل خدمتها، وهذا خلاف الحكمة، لأن الحكيم لا ينقض غرضه.

النقطة الثانية ـ الإتباع الأعمى والواعي للقيادات: يؤكد القرآن الكريم على ضرورة الإتباع الواعي للقيادات ويحذر من الإتباع الأعمى وهذا ما تثبته السيرة المطهرة للأنبياء والأوصياء عليهم السلام مما يفرض على القيادات أن تقدم الأطروحات والمواقف المقنعة لأتباعها ولا تطالبهم بالإتباع لها بدون دليل أو قناعة إلا في الحالات الاستثنائية النادرة التي تتعلق بأمن القضية أو لبعض الخصوصيات في بعض المواقف

مما يقدره الأتباع ويقبلون به عقلا.. ويؤيد هذا الطرح مبدآن في القرآن الكريم وهما:

المبدأ الأول ـ البصيرة: قول الله تعالى ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[1] فالبصيرة مطلوبة للأتباع كما هي مطلوبة للقيادات، والإتباع الأعمى لا يخلق البصيرة، إنما يخلق البصيرة الإقناع وتقديم الأدلة من القيادات على صحة الأطروحات وصوابية المواقف وما يمارسه الأتباع من النقد والبحث والتمحيص.

المبدأ الثاني ـ القوة في تحمل المسؤولية: قول الله تعالى: ﴿ يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّةٍۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴾[2] وقول الله تعالى مخاطبا بني إسرائيل: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[3] وقد ذكر هذا الأمر الإلهي لبني إسرائيل في مواضع كثيرة في القرآن الكريم.

ومن الواضح بحسب العقل ودلالات النصوص: أن القوة في تحمل المسؤولية والاستعداد لتقديم التضحيات الجسيمة في سبيلها لا تتحقق إلا بالإيمان الراسخ والقناعات الواعية المستندة إلى الأدلة والبراهين الصحيحة.

والخلاصة: أن الإتباع بدون دليل وقناعة يضعف البصيرة ويضعف المواقف والنهوض بالمسؤوليات الجسام في الحياة، وهو خلاف الغرض الإلهي والمنهج القرآني المبين.

---

(١) يوسف: ١٠٨.

(٢) مريم: ١٢.

(٣) الأعراف: ١٧١.

كما أن كرامة الإنسان تفرض الإتباع عن قناعة وترفض الإتباع الأعمى للقيادات، لأن كرامة الإنسان تقوم على ركيزتين أساسيتين.. وهما: العقل وحرية الاختيار، ومن الواضح جدا أن الإتباع بغير قناعة يأتي على حسابهما وينال منهما كثيرا، فهو قطعا ضد كرامة الإنسان ومرفوض بحسب العقل والرؤية الإسلامية العظيمة.



الوفاق والتجربة البرلمانية

السؤال (٣):

لقد حصدت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ما يزيد على (٤٠ ٪) من مقاعد مجلس النواب في الجولة الأولى للانتخابات.

(أ) ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على ذلك؟

(ب) ما هي أكبر مخاوف الأستاذ من التجربة البرلمانية القادمة؟

الجواب (٣ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أن مجموع عدد المقاعد التي يمكن أن تحصدها الوفاق في الجولتين: الأولى والثانية لن يتجاوز (١٨: مقعدا) بما نسبته (٤٥ ٪) من مجموع عدد مقاعد البرلمان وهي تمثل حصة الشيعة كاملة في المجلس المنتخب.. أي: أن الشيعة الذين يمثلون (٦٠-٧٠ ٪) من عدد السكان نصيبهم (٤٥ ٪) فقط من عدد المقاعد بينما نصيب الأقلية (٥٥ ٪) والمشاركة تعني القبول بهذا الأمر الواقع الظالم

وترسيخه. كما أن حصر تمثيل الشيعة في جمعية الوفاق يعد مؤشرا سلبيا وليس مؤشرا طيبا.

النقطة الثانية: أن نسبة (٤٥ ٪) لا تعني تحقيق رقما جديدا، فقد حققنا هذا الرقم في الانتخابات البلدية في عام: ٢٠٠٢ (٢٢ من ٥٠: عضوا) وكان في وسعنا حصد عددا أكبر من المقاعد في تلك الدورة الانتخابية، وهذا يدل على أن دمج الدوائر لم يكن في مصلحة الشيعة مما يضيف ظلما إضافيا إلى الظلم الواقع عليهم. وهذا لا يعني سلبية تقليص عدد الدوائر الانتخابية بقدر ما يعكس الخلل في طريقة تقسيم الدوائر.

النقطة الثالثة: كانت النسبة المعلنة للمشاركة في انتخابات ٢٠٠٢ هي (٥٣ ٪) ونسبة المشاركة المعلنة في انتخابات ٢٠٠٦ هي (٧٢ ٪) بزيادة قدرها (١٩ ٪) وهي موزعة على الكتل الإضافية التالية: المجنسون، النمو الطبيعي للسكان، تعديل العمر الانتخابي من ٢١ إلى ٢٠ سنة، المشاركون الجدد. وأنا أميل إلى صحة نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٠٦ وهي (٧٢ ٪) إذ ليس من مصلحة السلطة تقليل النسبة، والنسبة تدل على أمرين رئيسيين.. وهما:

الأمر الأول: أن نسبة المشاركة المعلنة في ٢٠٠٢ لم تكن صحيحة قطعا وأنها لا تتجاوز على أحسن الأحوال (٤٠ ٪).

الأمر الثاني: أن كتلة المقاطعين لا تزال قوية، وأن كتلة المشاركين الجدد لا تتجاوز في أحسن الأحوال (١٥٪) من بين الكتل الإضافية الأربع التي أشير إليها.

الجواب (٣ - ب):

أني أحمل في داخل نفسي عدة مخاوف من التجربة البرلمانية القادمة من

بينها خوفين أساسيين.. وهما:

الخوف الأول: حرق الملفات الحرجة.. مثل: الملف الدستوري، والتجنيس، والتمييز الطائفي، والتقرير المثير، وسرقة المال العام وأراضي الدولة، والفساد، والحريات العامة، والأحوال الشخصية، لصالح السلطة وخسارة الشعب. فمن المعلوم أن السلطة تفرض سيطرتها الكاملة على المؤسسة البرلمانية وممسكة بمخارجها تماما، فلا يخرج منها إلا ما تريده السلطة وترضاه لا غير، وأن أي ملف من الملفات المذكورة يدخل إلى المؤسسة البرلمانية الصورية عن أي طريق كان، فلن يخرج منها إلا محروقا لصالح السلطة وخسارة الشعب.. وينبغي التنبيه هنا: أن الملفات المذكورة تختلف كثير عن الملفات الساخنة الأخرى مثل البطالة والأجور والخدمات، لأنها تمثل أهمية ضخمة ومتميزة لدى أبناء الشعب وذات حساسية شديدة، ولا يعلم الانعكاسات الخطيرة لحرقها في البرلمان على الساحة الوطنية إلا الله ﷻ والراسخون في الاجتماع والسياسة والاقتصاد والثقافة والدين.

الخوف الثاني: سيطرة المسحة الطائفية على مداولات أعضاء البرلمان ومواقفهم بحسب الصفة الغالبة عليهم، مما يؤدي إلى مزيد من التوتير الطائفي في الساحة الوطنية. وهذا يخدم أغراض السلطة في الداخل وبعض حلفائها ويخدم قوى الاستكبار العالمي التي تسعى اليوم إلى خلق التوترات الطائفية في العالم الإسلامي كما هو الحال في أفغانستان ولبنان والعراق.. وبهذه المناسبة: أوصي الواعين والشرفاء من أبناء الشعب بالسعي الجدي لإيجاد خطاب إسلامي وحدوي وتوجه وطني لتجنب الفتنة الطائفية بين المواطنين التي يسعى إليها إخوان الشياطين الذين لا دين لهم ولا ضمير.



المشاركة وإضفاء الشرعية

السؤال (٤):

اختلفت الأطروحات حول دور المشاركة والقسم في إضفاء الشرعية على دستور ٢٠٠٢. ما هو رأي الأستاذ عبد الوهاب حسين في ذلك؟

الجواب (٤):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أرجو الرجوع إلى الفقهاء العظام فيما يتعلق بالقسم من الناحية الشرعية. أما من الناحية السياسية: فإن الالتزام بالقسم يكشف عن مصداقية الشخص في تعاطيه مع مختلف الأطراف والقضايا، ومن لا يلتزم بقسمه فلا مصداقية له. ومن يقول بأنه لن يلتزم بقسمه لأنه غير ملزم له من الناحية الشرعية، فإنه يقول عن نفسه ـ من الناحية السياسية ـ بأن لا مصداقية له في تعاطيه مع الآخرين، وهنا ينبغي التنبيه إلى أهمية معرفة الحكم الشرعي في ذلك، وهو خطأ سياسي ينبغي تصحيحه، لتأثيره السلبي على الحالة السياسي للشخص أو الحزب.

النقطة الثانية: أن قاعدة "ما بني على باطل فهو باطل" قاعدة صحيحة في أصول الفقه الديني والوضعي، والبحث هنا يدور حول الشرعية الوضعية فقط، واستنادا إليه: لا تعتبر المشاركة ـ مهما كانت نسبتها عالية ـ أساسا لإضفاء الشرعية على دستور ٢٠٠٢، لأن لوضع الدساتير وتعديلها آليتها الخاصة التي تضفي عليها الشرعية، والمشاركة في الانتخابات ليست منها، وهذه حجة علمية لمصلحة المقاطعين.. أما المشاركون: فإن مشاركتهم تعني الاعتراف العملي بشرعية دستور ٢٠٠٢ لأن العملية البرلمانية تقوم برمتها عليه.

النقطة الثالثة: رغم ما تمثله المشاركة من اعتراف عملي بدستور ٢٠٠٢، فإنها ليست الأخطر على المسألة الدستورية، وإنما الأخطر عليها هو إجراء التعديلات الدستورية من خلال البرلمان، لاسيما مع ارتفاع نسبة المشاركة، لأن أعضاء البرلمان هم ممثلون للشعب، وقد مرت التعديلات من خلالهم، مما يضفي عليها الشرعية، وينهي الإشكالية المطروحة حاليا حول دستور المنحة، ويقطع الطريق على المعارضين حتى مع مقاطعتهم للانتخابات والبرلمان. ونحن نعلم مدى سيطرة السلطة على المؤسسة البرلمانية، وأنه لا يمكن أن يخرج عنها إلا ما تريده السلطة وترضاه، فليس في وسع المشاركين الجدد منع طرح التعديلات الدستورية، وليس في وسعهم تجاوز السقف الذي تسمح به السلطة في التعديلات، والسلطة على وعي كامل بهذه اللعبة، فقد دعا الملك المقاطعين إلى المشاركة وطرح التعديلات الدستورية من أول جلسة للانعقاد، والذين يدققون في مجريات الحوار مع وزارة العمل يدركون التفات السلطة لهذه اللعبة ووعيها لها تماما.

والخلاصة: أن طرح التعديلات الدستورية في البرلمان عن طريق أي طرف كان، يعني ـ قطعا ـ نهاية مأساوية لهذا الملف الخطير جدا، تستحق إقامة مأتم شعبي عليها.



الميثاق والتراجع

السؤال (٥):

لا يزال البعض يحمل التصويت على الميثاق مسؤولية ما يحدث على الساحة الوطنية من تراجعات خطيرة ويرجع البعض الآخر انقلاب السلطة على الميثاق إلى غياب الضمانات. كيف يرد الأستاذ عبد الوهاب

حسين على ذلك؟

الجواب (٥):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لا بأس بالمناقشة السياسية لصوابية التصويت على الميثاق أو عدمها بهدف التقييم وتطوير التجربة السياسية الوطنية، وأن الطعن في صوابية التصويت على الميثاق يكون ذو مصداقية إذا كانت تترتب عليه نتائج إيجابية تخدم القضية الوطنية، وأن صاحبه يعمل على سقف مطالب فوق السقف الذي يطرحه الميثاق. غير إني أجد الذين يطعنون في صوابية التصويت على الميثاق يطلقون الكلام في الهواء ويعملون تحت سقوف أخفض بكثير من السقف الذي يطرح الميثاق ـ ما عدا الدكتور سعيد الشهابي ـ مما يجعل طعنهم فاقدا للمصداقية، وأنه للاستهلاك السلبي المرفوض.

النقطة الثانية: لو سألنا الأخوة الأفاضل الذين يقولون بخطأ التصويت على الميثاق: هل أن الأوضاع والتراجعات الخطيرة على الساحة الوطنية هي نتيجة للعمل بما جاء في الميثاق أو نتيجة للانقلاب عليه؟ فإن الإجابة سوف تكون ـ بحسب ما أعلم من أغلبهم ـ أنها نتيجة للانقلاب على الميثاق وليست نتيجة للعمل به.. ولهذا قلت مرارا: لو وضع على رأسي رشاش ووضعت بين خيارين: إما أن أقول بخطأ التصويت على الميثاق أو ينسف رأسي، لاخترت نسف رأسي على القول بخطأ التصويت على الميثاق، لأن القول بخطأ التصويت على الميثاق يعني تبرئة الذين انقلبوا على الميثاق، وتحميل الشعب الذي صوت بأغلبية ساحقة على الميثاق المسؤولية بغير حق، وهي شهادة لا أستطيع تحمل مسؤوليتها أمام الله ﷻ وأمام الناس والتاريخ.

النقطة الثالثة: أن الانقلاب على الميثاق لم يكن بسبب نقص الضمانات، بدليل الانقلاب على الدستور أيضا وهو أعظم وثيقة قانونية لتنظيم شؤون الدولة.. وأقول أيضا: حتى الضمانات الدولية لا قيمة لها ما لم تكن هناك حركة شعبية قوية للمطالبة بالحقوق. فقد كان الاستفتاء على استقلال البحرين عن إيران بإشراف الأمم المتحدة، وكان التصويت لصالح الاستقلال على أن يكون نظام الحكم ديمقراطيا، وعلى هذا الأساس وضع الدستور العقدي، وجرت الانتخابات، ثم انقلبت السلطة على الدستور وأطاحت بالحياة البرلمانية، ولم تتدخل الأمم المتحدة لأن الشعب قبل بالأمر الواقع ولم يتحرك، فالأساس هو التحرك الشعبي وليس الضمانات.. مع التأكيد هنا: بأن هذا الطرح ليس فيه إلغاء لقيمة الضمانات، بقدر ما فيه من التأكيد على قيمة التحرك الشعبي، وأن قيمته مقدمة على قيمة الضمانات.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٤٤

التاريخ: ٢٢ / ذو القعدة / ١٤٢٧هـ

الموافق: ١٣ / ديسمبر ـ كانون الأول / ٢٠٠٦م

حول الوفاق

السؤال (١):

أثيرت الكثير من الحوارات حول ما ذكرته في أسئلة وأجوبة (٣٥) من سلبية حصر تمثيل الطائفة الشيعية في جمعية الوفاق، وفضلت لو كانت القائمة تضم جميع ألوان الطيف الشيعي وحلفاء الوفاق.. أي: تشكيل قائمة وطنية.

هل يمكنك تسليط مزيدا من الضوء على هذا الموضوع إثراء للحوار وتنويرا للرأي العام؟

الجواب (١):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أرى بأن حصر تمثيل الطائفة الشيعية والمعارضة كلها في جمعية الوفاق وحدها، يضعف الوفاق والمعارضة ويعرضهما للخطر، فهو يفرق ولا يجمع، وقد جعل جمعية الوفاق في بؤرة الاستهداف على أساس طائفي من السلطة وحلفائها منفردة لا ناصر لها من داخل البرلمان ولا من خارجه بعد أن نافست الجميع وأقصتهم عن التمثيل داخل البرلمان، فليس من السهل أن تطلب منهم المناصرة بعد الإقصاء لهم وتحصل عليها منهم بنفوس طيبة.

النقطة الثانية: أن مبدأ الكتلة الموحدة صحيح، ولكنه ينبغي أن يقوم على أساس التعددية والتنوع وليس الأحادية والتفرد، وهذا ما عمل به ـ مثلا ـ في تكوين كتلة الإئتلاف الموحد في العراق.. حيث ضمت الكتلة: المجلس الأعلى وحزب الدعوة وحزب الفضيلة وحزب الله والتيار الصدري وغيرهم. وقد كانت السلطة في البحرين

بصيرة بهذه الحقيقة، فألفت كتلة الموالاة على أساس التعدد والتنوع، فجمعت فيها بين الأصالة والمنبر والمستقلين فكسبت الجميع ووحدتهم ضد الوفاق والمعارضة، وهي الحقيقة التي فات الوفاق العمل بها فوقعت فيما وقعت فيه.

النقطة الثالثة: إن الخيارات الإستراتيجية في العمل توضع دائما في الدائرة المضمونة وليس المحتملة. فإذا كانت إستراتيجية الوفاق تقوم على التعددية والتنوع ومشاركة الوطنيين في التمثيل، فإنه كان ينبغي عليها أن تجعلهم في الدوائر المضمونة وليس في المحتملة.. وبما أنها لم تفعل فقد وقعت في خطأ إداري. وإذا لم يكن ذلك ضمن إستراتيجيتها في العمل البرلماني، فقد وقعت ـ بحسب تقديري ـ في خطأ استراتيجي بهذا الخصوص.

النقطة الرابعة: أرى بأن خطأ الوفاق في الموضوع كان إداريا وليس استراتيجيا. فإني أذكر أني تكلمت في ندوة عامة في قرية عالي قبل تأسيس الوفاق في عام ٢٠٠١ عن تمسكنا بدخول العلمانيين وتمثيلهم في البرلمان، وإذا تطلب الأمر تخلينا عن بعض المقاعد لصالحهم فسوف نفعل بدون تردد. وقد أثار الحديث في وقته جدلا واسعا في صفوف أبناء التيار المخلصين ولا زال الجميع يتذكر ذلك، وذهب بعضهم وفيهم طلاب للعلوم الدينية يشتكون إلى سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى) فقال في جوابهم: أن البرلمان لا يمكن أن يستمر بدون هذا الذي يطرحه عبد الوهاب. وهذا يدل على وضوح الموضوع لدى سماحته، وأتوقع أن الخطأ كان إداريا لدى جمعية الوفاق. وبهذه المناسبة أوصي حلفاء الوفاق من الوطنيين أن يتنبهوا إلى طبيعة هذا الخطأ ويأخذوه بعين الاعتبار في التعاطي مع الوفاق، وإنه لأمر طيب أن تشكل جمعية (وعد) لجنة مساندة لكتلة الوفاق، وهذا الكلام مبني على أساس خيار المشاركة لديهم، ولا يمس برأيي في المقاطعة بأي حال من الأحوال.

النقطة الخامسة: تنذر تركيبة البرلمان الحالي بهيمنة الصبغة الطائفية على مداولات المجلس ومواقف أعضائه، وسوف ينعكس ذلك سلبا على الساحة الوطنية، حيث يؤدي بطيعة الحال إلى مزيد من التوتير الطائفي في الساحة الوطنية بدلا من التخفيف منه ثم القضاء عليه، فالحالة مريضة، والتركيبة خطيرة، ولا يمكن عزل الساحة الوطنية عما سوف يدور في أروقة المجلس.

النقطة السادسة: على ضوء ما ذكر في النقاط السابقة، فإني أنصح الأخوة الأعزاء في الوفاق بالتعاون مع أطراف المعارضة في الخارج والتكامل معهم والحذر من السعي للاستحواذ على العمل في الساحة خارج البرلمان، فإنه لو حدث فسوف يكون خطأ قاتلا للجميع. وأنصحهم بالسعي لمد الجسور مع شخصيات وأطراف وطنية وإسلامية سنية معتدلة والتعاون معها على أساس إسلامي ووطني مشترك، على أن يساعدهم في ذلك إخوانهم وحلفاؤهم في خارج البرلمان، وذلك للخروج من الفتنة الطائفية التي يراد تحريكها من الحالة البرلمانية المريضة وفق تركيبة الأعضاء الطائفية الخطيرة والتغلب عليها.



حول المسألة الدستورية وقوانين الإرهاب

السؤال (٢):

هل ينطبق ما قلته بشأن المسألة الدستورية في أسئلة وأجوبة (٣٥) على القوانين الإرهابية ـ بحسب تعبيرك ـ التي صدرت عن البرلمان السابق مثل قانون الجمعيات والتجمعات والإرهاب؟

الجواب (٢):

يوجد بعدان في موضوع القوانين الإرهابية المذكورة.. وهما:

البعد الأول ـ قانوني: وفيه لا يمكن للمشاركين الجدد الطعن في قانونية تلك القوانين الإرهابية من حيث الشكل، فقد صدرت بنفس الآلية البرلمانية التي قبلوا العمل بها، وصدورها بواسطة أعضاء آخرين يختلفون معهم لا يضر بقانونيتها. وإذا كان المشاركون الجدد غير قابلين بها من حيث المضمون، فإن عليهم إعادتها إلى البرلمان والنظر فيها. ونحن نعرف النتيجة التي سوف يخرجون بها سلفا، نظرا للسيطرة التامة للسلطة على المجلس، فقد ضمنت السلطة الأغلبية من الموالاة في المجلس المنتخب، ويبقى مجلس الشورى باليد وفق قواعد الحساب!! وإذا سكت المشاركون الجدد عن تلك القوانين الإرهابية ولم يعيدوها إلى البرلمان للنظر فيها، فهذا يعني إقرارهم لها والقبول بها من حيث المضمون.

البعد الثاني ـ سياسي: وفيه أرى بأن المقاطعة كان من شأنها أن تعطل بعض الشيء تطبيق تلك القوانين الإرهابية لما تشكله المقاطعة من ضغط في الداخل وحجة للضغط الخارجي.. أما بعد المشاركة الواسعة: فإن السلطة سوف تكون أكثر جرأة في تطبيقها، وتحرج بذلك المشاركين الجدد مع أصدقائهم وإخوانهم الذين يعملون من خارج البرلمان وفق منهج مغاير لمنهجهم وتضغط على الطرفين بقسوة لا تعرف القيم والأخلاق وتسعى لأن تجعل بأسهم بينهم شديد. وهذا مما ينبغي أن يتنبه له الطرفان لاسيما كتلة الوفاق في البرلمان لأنها في المكان الحرج والأخطر، لكي لا تنزلق مع الغفلة عنه إلى منحدر خطير هي أزكى من الانحدار إليه.



مقولة الشيخ الجمري

السؤال (٣):

بعد صدور دستور المنحة (٢٠٠٢) خطب سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري وأعلن اعتزاله للعمل السياسي وفي نفس الوقت.. قال: "ليس هذا البرلمان الذي ناضل من أجله الشعب سنة وشيعة" ما هي دلالة ذلك لدى الأستاذ عبد الوهاب حسين بوصفه أحد أهم شركاء سماحة الشيخ الجمري في نضاله؟ وهل لذلك صلة بمقاطعة الأستاذ عبد الوهاب حسين للانتخابات؟

الجواب (٣):

السؤال ـ بحسب تقديري ـ على قدر كبير من الأهمية والحساسية، وبعد تردد قررت الإجابة على السؤال لأني وجدت أن الإجابة عليه تدخل في التبصير بتجربتنا السياسية التي يجب أن نستوعبها ونتعلم منها في سبيل أن نتقدم في مسيرتنا الإسلامية والوطنية ونجني ثمار عملنا وجهادنا وتضحياتنا. ورجائي أن يحسن الأخوة الأعزاء الظن بي ويتعاملوا بموضوعية مع الإجابة بعيدا عن الحساسية والشخصنة، وليعلموا بأن ليس في نيتي أن أمس بسوء ـ من خلال الإجابة على السؤال ـ أحدا من رموزنا وقياداتنا الذين أكن لهم كل الاحترام والتقدير لاسيما الكبار منهم، وأن الهدف من الإجابة هو أن نتعلم كشعب ما يفيدنا لتحقيق أهدافنا وخدمة قضايانا الإسلامية والوطنية.

أيها الأحبة الأعزاء: إنني أفهم بأن سماحة الشيخ الجمري رحمه الله قد ساهم في التنظير لمطالب الشعب التي طالب بها في انتفاضة الشرف والكرامة، وضحى بالغالي

والنفيس في سبيل تحقيقها، فلم يكن تنظير سماحة الشيخ ترفا، ولم يكن حديثه حول المطالب لقلقة لسان، وإنما كان التنظير والحديث ينبعان عن إيمان حقيقي وقناعة راسخة. ولهذا دفع من أجلها ثمنا باهظا من نفسه وأهله وحوارييه ومحبيه، وكانت له مع السلطة معاناة قاسية ومرة وذات أشكال في داخل السجن وخارجه. فلما حدث الانقلاب ولم يجد سماحة الشيخ نفسه قادرا على مواصلة النضال، أعلن الاعتزال وصارح الشعب بحقيقة الأمر "ليس هذا البرلمان الذي ناضل من أجله الشعب سنة وشيعة" فأدى بذلك ما عليه، وترك لأبناء الشعب أن يقرروا ويختاروا لأنفسهم ما فيه مصلحتهم.. وحقيقة الأمر في الموقف ـ بحسب رأيي ـ باختصار شديد: أن من ينظر ويعاني ويضحي يصعب عليه كثيرا.. كثيرا أن يبدل ويتنازل ويغير المسار. أما من كان مع المطالب ولم ينظر لها أو لم يعاني ولم يضحي كثيرا من أجلها أو كان من الذين ينظرون إلى المغانم ويترقبونها ويرون بأنهم الأحق بها من العامة من الناس لأنه من النخبة المتميزين الذين يليق بهم الاستحواذ ولا يليق بهم الجهاد، فإنه يسهل عليه كثيرا أن ينتقل إلى المسار الأسهل من أجل أن يغنم أو يسلم أو لأنه لا يرى في ذلك بأسا، وإن كان الانتقال على حساب المطالب والأهداف الأساسية التي ضحى من أجلها المستضعفون من أبناء الشعب المظلوم!!

والخلاصة: أن أي شعب له مطالب يتمسك بها وأهداف يصر على تحقيقها فعليه أن يعلم: أن تلك المطالب والأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا على يد نفس القيادات التي نظرت وعانت وضحت كثيرا من أجلها.. وهذه قاعدة مهمة يجب أن تعرفها كافة الشعوب المناضلة.



السؤال (٤):

أين التقوى يا عبد الوهاب في مخالفة العلماء ونصيحة الفقهاء والإصرار على رأي المقاطعة؟

الجواب (٤):

أيها الأخ العزيز: لقد بينت حجتي في التمسك برأي المقاطعة مع عوة المجلس العلمائي للمشاركة ونصيحة سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (حفظه الله تعالى) بها في حلقة أسئلة وأجوبة (٤٢) على أساس أن الدعوة والنصيحة ليس فيها إلزام شرعي ـ بحسب فهم أهل الاختصاص ـ وأن ثمة حاجة سياسية للإبقاء على خط المقاطعة من أجل خلق التوازن وجعل خط المقاطعة بمثابة الحصن الذي يرجع إليه الناس في حال فشل خيار المشاركة، لاسيما مع وجود خوف جدي لدى بعض الرموز والقيادات المشاركة من الفشل ـ بحسب تصريحاتهم المعروفة ـ وأضيف لك أيها العزيز: بأني قلت لبعض إخواني المؤمنين الأعزاء الذين طالبوني بالمشاركة وترشيح نفسي: بأني لو رشحت نفسي فإن الفوز ـ بحسب التقدير الغالب على الظن ـ مضمون وربما يكون الفوز بالتزكية ـ بحسب تقدير البعض ـ وأنني قد تضررت كثيرا (اجتماعيا ومعنويا) بسبب تمسكي برأي المقاطعة في ظل الأجواء الملوثة التي صاحبت التعاطي المريض في هذا الموضوع. وأنني إذا شاركت فإني سوف أحصل على مكاسب مادية واجتماعية ومعنوية معروفة. ولن يكن من الصعب علي إقناع الناس بتغيير رأيي من المقاطعة إلى المشاركة. ومن الواضح بأن تمسكي بالمقاطعة لا يوفر لي الزعامة ليقال بأني أطلبها، ومن المعروف أن حصولي عليها من خلال المشاركة والمجاراة أقرب وأضمن.. فلماذا إذن أضحي بكل هذه المكاسب

المضمونة، وأتحمل كل هذه الخسائر المعروفة، وأتمسك برأي المقاطعة؟!

الجواب أيها العزيز: أني لو ذهبت مع المشاركة فإني أرى ـ بحسب قناعتي الحقيقية الراسخة في داخل نفسي ـ أني غير قادر على الدفاع عن نفسي أمام الله ﷻ في يوم القيامة!! وهذا لا يعني أن الآخرين لهم جرأة على الله ﷻ حاشى بعضهم أن تكون له الجرأة على الله ﷻ وإنما أقول: أن لهم قناعتهم السياسية التي تختلف عن قناعتي، وأنا مسؤول أمام الله ﷻ وأسأل وأحاسب في يوم القيامة بحسب قناعتي لا بحسب قناعة الآخرين. فأرجوا أن أحصل بهذا القول على العذر لديك أيها العزيز، فإن لم يكن كذلك، فإن الاجتهاد في الاعتذار إلى الله ﷻ أولى وأحق. وقد سكت ـ عمدا ـ عن زعم بعضهم ـ ظلما ـ بأني قد أسأت لأحد الرموز الإجلاء في البيان الذي أصدرته بخصوص إخفاء بيان آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى) الذي يبين فيه موقفه من ميثاق العمل الوطني. وسكت ـ عمدا ـ عن زعم بعضهم ـ ظلما ـ بأني كنت أعلم بالبيان واتهمني صراحة بإخفائه.. ولا أقول إلا سامحهم الله جميعا إن كانوا من المؤمنين.



تقرير مركز أوال

السؤال (٥):

ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على تقرير مركز أوال للدراسات الفكرية والإستراتيجية؟

الجواب (٥):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: التقرير منحاز بالكامل إلى النظام وعماده الملك وإلى المشاركة ومنهج المسايرة. وأما وصف التقرير للنظام بالظلم وللملك بالغباء ليس إلا مجرد غطاء لإخفاء ذلك الانحياز.. وهو أمر مهم لتحقيق أهداف التقرير.

النقطة الثانية: أن الهدف الأساس للتقرير ـ بحسب تقديري ـ هو ضرب المعارضة الممانعة والتحريض عليها وإسقاطها والتضليل بشأن التقرير المثير. وقد لجأ التقرير للتغلب على مصداقية رموز المعارضة الممانعة لدى الناس المستهدفين بصورة أساسية في رسالة التقرير إلى تقسيم المنفذين لما زعمه التقرير بمخطط المخابرات الأمريكية إلى عملاء ومتعاونين ـ يعلمون أو لا يعلمون، يقصدون أو لا يقصدون ـ رغم الطعن في مصداقية الرموز في بعض المقاطع من التقرير بأسلوب مبطن ووقح.

النقطة الثالثة: اللافتة التي رفعها التقرير لضرب المعارضة الممانعة والتحريض عليها وإسقاطها هو وجود مخطط جهنمي كبير وخطير جدا تقوده المخابرات الأمريكية للإطاحة بالنظام ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير، واعتبره المعارضة الممانعة والتقرير المثير من أدواتها لتحقيق أهداف ذلك المخطط الخبيث.

النقطة الرابعة: لقد استخدم التقرير عدد من الرافعات استنادا إلى الحالة السيكولوجية للناس المستهدفين في التقرير للتأثير عليهم وتضليلهم.. وهي تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول ـ رافعات الحب: وتمثلها الجهات التي يحبها الناس المستهدفون في رسالة التقرير وهي: الجمهورية الإسلامية في إيران، والمجلس العلمائي، وجمعية الوفاق الوطني الإسلامية.

القسم الثاني ـ رافعات الكراهية: وهي الجهات التي يكرهها الناس المستهدفون في رسالة التقرير وهي: رئيس الوزراء والمخابرات الأمريكية والمحلية

وجماعة السفارة.

النقطة الخامسة: التدقيق في النقاط السالفة الذكر يكشف ضمنا لأصحاب الفطنة من القراء الكرام عن الكثير من التفاصيل التي رأيت عدم الدخول فيها، ولكن أشير إلى أحد الجزئيات لأهميتها الكبيرة وهي تتعلق برافعة الجمهورية الإسلامية في إيران، فإني أرى بأن توظيفها جاء أيضا بهدف تعطيل مفعول ولاية الفقيه التي يخشاها النظام وحلفاؤه ومنهم الشيطان الدموي الإدارة الأمريكية المجرمة.

النقطة السادسة: التقرير سعى للربط بين عناصر متنافرة، وله توجهات ورغبات وأحكام سياسية مسبقة، وليس هو ـ كما يزعم القائمون عليه ـ قراءة علمية موضوعية لعناصر الواقع وحركتها كما هي. ولهذا جاء بصورة ضبابية وغير متماسكة وغير مقنع رغم الجهد المضني كثيرا الذي بذل للربط بين عناصره وأفكاره الوهمية. ولا يصدق ـ بحسب تقديري ـ متبنيات التقرير ونتائجه إلا غبي أو حالم أو غريق يتشبث بالقشة، وسوف يكون مصير هذا التقرير الإهمال، لأن شعبنا أذكى من أن تنطلي عليه مثل هذا المتخيل من الأوهام الباطلة. أقول هذا رغم أسفي الشديد لأني أجد مثل أوهام هذا التقرير معششة في أذهان نفر من نخبتنا يتعاطونها ليل نهار وهم يرون أنفسهم أنهم متفوقون وحكماء ومطلعون وأصحاب خبرة ودراية بالشأن العام أكثر من غيرهم الذين يسخفون آرائهم ويستغبونهم ويعدونهم ضحايا لمؤامرات لا يدركون أبعادها وعملاء بقصد وبدون قصد. وأوصيهم بأن يتواضعوا قليلا وأن يتخلصوا من أوهامهم البلهاء وأن يحسنوا الظن في إخوانهم المؤمنين الذين يختلفون معهم في الرأي وأن يكفوا عن التحريض ضدهم، وأن يسعوا لفهم حركتهم بواقعية والتكامل معهم بعقلانية بعيدا عن الفهم الغرائزي والسلوك العدائي والتصادم إتباعا للهوى والشيطان الرجيم!!



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٤٥

التاريخ: ٢ / ذو الحجة / ١٤٢٧هـ

الموافق: ٢٣ / ديسمبر ـ كانون الأول / ٢٠٠٦ م

رحيل الشيخ الجمري

السؤال (١):

لقد كنت شريكا لسماحة العلامة المجاهد الشيخ عبد الأمير الجمري في نضاله، وها هو الشيخ الجمري قد رحل عن هذه الحياة إلى جوار ربه، وقد وجدنا امتناعك عن التصريح للصحافة ووسائل الإعلام التي توجهت لك بالسؤال عن الحدث الجلل الذي يعني لك ـ بدون شك ـ الكثير، ونحن أبناؤك وحواريوك، نتمنى عليك أن نسمع منك كلمة بهذه المناسبة.

الجواب (١):

أيها الأحبة الأعزاء: بعض الأحداث والمشاعر الصادقة تصغر دونها الكلمات، وما أكثر الكلام الجميل المزخرف وأقل الصدق في مثل هذه المناسبات. لقد فقدت في الشهور القليلة الماضية شقيقي الغالي إبراهيم حسين، واليوم فقدنا جميعا الرمز الكبير سماحة المجاهد الشيخ عبد الأمير الجمري.. وقد أثبتت لي التجربتان المؤلمتان حقا وحقيقة: بأن نفسي قد أصبحت مشبعة بالألم لما نحن فيه من محن وأوضاع سيئة صنعناها بأنفسنا لأنفسنا. فأنا لذلك أتنفس ألما، وآكل ألما، وأشرب ألما، وحينما تدخل المشاعر المؤلمة الجديدة إلى نفسي، فإنها تدخل إلى نفس قد صارت ألما، فلا أكاد أشعر بالجديد من المشاعر المؤلمة، وإن كانت بمستوى فقد شقيقي الغالي إبراهيم حسين أو الأب الرمز المجاهد الشيخ عبد الأمير الجمري (رحمهما الله تعالى برحمته الواسعة وأسكنهما الفسيح من جنته) لهذا وجدت من الأجمل أن ألوذ بالصمت في المناسبتين.

أيها الأحبة الأعزاء: من أجلكم أقول: أني قد تعارفت مع الرمز المجاهد

الشيخ عبد الأمير الجمري ومضيت معه على الصدق والإخلاص متعاونا كل التعاون في طريق الجهاد والنضال الوطني من أجل الله ﷻ والدين والوطن والشعب ـ كل الشعب وليس من أجل طائفة أو جماعة معينة ـ فهو رمز لكل الشعب وليس لطائفة معينة. وكانت العلاقة القلبية والروحية التي تربط بيني وبين سماحة الأب الرمز المجاهد الشيخ عبد الأمير الجمري أصدق وأسمى وأجل من خزعبلات المزايدين وأراجيف المبطلين ومصالح المتمصلحين، كشف عن ذلك ذكره الخاص لي في مرضه الشديد واحتفاظه باسمي في ذاكرته المنهكة رغم نسيانه لأسماء القريبين منه!! وهذه الحالة لها عندي دلالتها، وتضع في وجدان سماحة الشيخ وسريرته ـ لمن يفهمها ـ حدا فاصلا بين الصدق والمزايدات وبين الحقيقة والخزعبلات، وتشيرا إلى أين تقع الحقيقة وإلى أين يقع الصدق. وكانت بالنسبة لي بلسما أداوي بها بعض جروحي التي أحدثها بعض الناس لغايات في أنفسهم سامحهم الله تعالى جميعا وغفر لهم. لقد كنت صادقا ومخلصا وجريئا أيضا مع سماحة الشيخ الجمري أروم بذلك الحقيقة والصواب لما فيه مرضاة الرب ﷻ ومصالح العباد، ولم أكن مجاملا ولا مجاريا له ـ وهذا مما كان يعرفه القريبون منا ـ وكان سماحة الشيخ مع ذلك محبا لي غاية الحب، ومودا لي غاية الود، وشفوقا علي ورحيما بي غاية الشفقة والرحمة، ومتفهما لي ومقدرا وراضيا عني. كنت أرفع صوتي ويرفع صوته في الجلسات الخاصة ولم يكن يرفع صوته علي أبدا ولم يسأ لي قط. وقد كشفت حالته معي بعد مرضه الشديد أنه مع الصدق والحقيقة وليس مع المزايدات والأراجيف، ليؤكد حقيقة أن الصديق من صدَقك لا من صدّقك.

أيها الأحبة الأعزاء: لقد تقدم الأب الرمز المجاهد سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري بمطالب محددة، ورفع شعارات وطنية صادقة، وجاهد وضحى كثيرا من

أجل دينه ووطنه وشعبه ولم يدخر في سبيلها جهدا. فلما انقلبت السلطة على ميثاق العمل الوطني الذي صوت عليه الشعب في سبيل تحقيق مطالبه العادلة، ولم يجد نفسه قادرا على مواصلة النضال من أجل تحقيق المطالب.. اعتزل وقال كلمته المشهورة: "ليس هذا البرلمان الذي ضحى من أجله الشعب سنة وشيعة" فقد بين للشعب الحقيقة، وترك له أن يختار طريقه بمحض إرادته: إما القبول بالواقع الجديد الذي فرض عليه بخلاف إرادته أو مواصلة النضال لنيل مطالبه العادلة المشروعة. ولم يخدع نفسه ويزين لها الخطأ أو يخدع شعبه ويزين له التراجع، ولم يختزل شعبه في نفسه ويفصّل له على قدها، ولم يسيره في الطريق الذي لا يقدر على السير إلا فيه، وإنما اعترف له بالرشد وحق الاختيار، وسمح له بالانطلاق في الطريق الذي يقرره لنفسه ـ بمحض إرادته واختياره ـ من أجل مجده ورفعته وتقرير مصيره!!

أيها الأحبة الأعزاء: أختم بالقول: لقد كان سماحة الشيخ الجمري ـ وهو بمعاناته وجهاده الصادق الرمز لهذا الشعب المستضعف في طموحه وآلامه وآماله ـ يمثل لدي بمرضه الشديد حالة رمزية للدلالة الروحية والمعنوية على حالة وطنية: دستورية وبرلمانية وحقوقية وسياسية مريضة مع الأمل الصعب في الشفاء والتصحيح، وكان بموته بعد المشاركة يمثل حالة رمزية للدلالة الروحية والمعنوية على موت الحالة وانتهاء الأمل بالشفاء والتصحيح فيها، ليرحل في يوم الشهداء الأبرار (عليهم الرحمة) ماضيا على خطهم مؤكدا صوابية منهجهم وأحقية مطالبهم الوطنية العادلة!!

السلام على الشيخ الجمري يوم ولد ويوم مات ويوم يبعث حيا!!



مع الوفاق

السؤال (٢):

في خطوة مفاجئة قاطعت كتلة الوفاق الجلسة الافتتاحية للبرلمان والجلسة

الإجرائية الأولى والثانية.

(أ) كيف يقرأ الأستاذ عبد الوهاب هذه الخطوة؟

(ب) بماذا ينصح الأستاذ في التعاطي معها؟

الجواب (٢ - أ):

لقد نالت الخطوة إعجاب الكثير من الناس لأنها جاءت تحت عنوان الرفض لتدخلات السلطة، ولأنها أحرجت السلطة ووجد الناس فيها ـ بحسهم الثوري ـ إرادة التحدي للظلم والاستبداد، فهي لديهم دليل عافية تدعو إلى الفخر والتفاؤل بعمل كتلة الوفاق ودورها القادم في البرلمان. ولكنها حرفيا ـ بحسب فهمي: استنادا إلى خيار المشاركة وليس المقاطعة وللمنهج الذي تقره الممارسات لإدارة الوفاق ثم لأمانتها العامة في السنوات الماضية ـ تعتبر خطوة انفعالية متسرعة ومبتورة، لم تدرس بدقة، ولم يؤسس لها بصورة صحيحة، وغير محسوبة العواقب بالنسبة لعلاقة الجمعية بجماهيرها ولعلاقتها بالسلطة ولمهامها بالمجلس (مقاطعة الجلسات الإجرائية ثم العودة وأداء القسم مع التأكيد على التعاون الإيجابي مع السلطة والكتل الموالية لها بالكامل في المجلس) انتصرت فيها السلطة وحلفاؤها على الوفاق، حيث عادت الوفاق ولم يتغير شيء. فهي بداية غير موفقة للتجربة البرلمانية الجديدة للجمعية، في ظرف من التحدي الصعب ـ متعدد الوجوه والأطراف ـ الجمعية أحوج

ما تكون فيه للحرفية ولإظهار الحنكة والاتزان وحسن التصرف والاهتمام بالجوهر بعيدا عن الانفعال والتسرع والاستعراض الشكلي والاهتمام بالقشور. فالخطوة ـ بحسب تقديري ـ ارتجالية تغيب عنها المؤسسة وآليات عملها، وليس وراءها إستراتيجية عمل واضحة (ليس للوفاق إلا خيار واحد وهو العودة لأن خيار الانسحاب الكامل غير وارد في حساباتها وبالتالي فالنتيجة الحاصلة محسومة سلفا) والخطوة لا تخدم ـ في فهم الكثير من المراقبين والمثقفين وعامة الناس ـ الهدف المعلن من المشاركة وهو دفع الضرر، بعد حرمان الوفاق نفسها من المناصب الأساسية المتاحة لها في المجلس بغير مبرر معقول، وقد بعثت الخطوة برسالة في الصميم ـ على خلاف المقصود ـ مفادها: أن خيار المشاركة لم يكن الخيار الصحيح، وأن خيار المقاطعة هو الخيار الصائب فعلا. والخطوة تنذر ـ كمؤشر على الأداء والإدارة ـ بانقسامات جديدة في الجمعية وفشل ذريع في تجربة عملها البرلمانية ما لم يحدث التصحيح، الأمر الذي ينبغي على الأخوة الأعزاء من قيادات الوفاق المحترمين الحذر الشديد منه لخطره الشديد على الجمعية وعلى جماهيرها وعلى الطائفة الكريمة ورموزها التي قدمت للجمعية كل ما تستطيع من الدعم والمساندة ولم تدخر جهدا لإنجاح قائمتها ولخطره على العمل الوطني بأسره. وهذا يتطلب من الوفاق المراجعة والتدارك والترميم والعودة إلى المؤسسة وأجهزتها وترك المطابخ خارج المؤسسة والاستفادة من تجارب الماضي المؤلمة قبل المضي قدما في الطريق. ولا يتغير هذا الكلام إلا إذا كانت الخطوة من العبقرية والخفاء بحيث لا أدركها أنا وأمثالي من المراقبين والمحللين السياسيين. فأنا لا أفهم الخطوة فهما علميا سياسيا تصويبيا في سياق الرؤية والأداء الظاهرين للجمعية، وتدخل لدي ـ حتى الآن ـ في دائرة الغموض، والله سبحانه وتعالى أعلم بحقائق الأمور وخباياها.

الجواب (٢ - ب):

أنصح بالمحافظة على الأخوة الإيمانية والوطنية وأداء حقهما إلى كافة الأهل والأحباب من المشاركين والمقاطعين، والتزام الصدق والنصيحة معهم جميعا بدون تمييز بينهم، وتقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة: الشخصية والفئوية والحزبية والطائفية، والتحلي بالمسؤولية الدينية والوطنية في القول والعمل، وممارسة النقد بموضوعية علمية ونزاهة أخلاقية تحريا للحق والعدل والمصالح العامة: الإسلامية والوطنية وتقديمها على الذوات والأشخاص مهما كانوا، والاستعداد التام للتصحيح وحث الخطى نحو التقدم وتحصيل الحقوق الوطنية العامة لأبناء الشعب بدون تمييز بينهم. وأحذر من العجلة في إصدار الأحكام، ومن التبرير والتحزب على حساب المصالح العامة، ومن الإساءة للشرفاء والمخلصين من الرموز والقيادات من خلال خلط الأوراق والأمور وعدم التمييز بينها، ومن أتباع الهوى والشيطان والتصرف تحت تأثيراتهما بما يعود بالضرر والسوء على الدين والوطن وأبناء الشعب الشرفاء.



صراعات بينية

السؤال (٢):

تشهد الساحة العراقية واللبنانية والفلسطينية صراعات بينية شرسة بحسب رأي الأستاذ..

(أ) ما هو جوهر هذه الصراعات؟

(ب) ما هو الموقف المناسبة منها؟

الجواب (٢ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: الصراعات المذكورة ـ بحسب فهمي ـ صناعة صهيو ـ أمريكية في سبيل تحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يعطي الهيمنة لأمريكا والكيان الصهيوني على المنطقة بأسرها ويهدف إلى تصفية قوى الممانعة لهذه السياسة الاستكبارية العدوانية فيها. وقد اكتست الصراعات صبغة طائفية هدامة في العراق ولبنان، وسوف تنتقل هذه الصبغة الدنيئة إلى صراعات أخرى في المنطقة، وهي تقوم على أساس الفوضى الخلاقة في الإستراتيجية الشيطانية الصهيو ـ أمريكية، وقد جُندت لها أطراف من الداخل تقاطعت مصالحها مع مصالح الاستكبار العالمي أو باعت نفسها للشيطان، وأطراف تنتظر بيع نفسها للشيطان الأكبر في مناطق أخرى مرشحة للصراع على حساب الدين والوطن والإنسانية والأخلاق.

وسوف يتولد محوران أساسيان في الصراع.. وهما:

المحور الأول: بقيادة أمريكا والكيان الصهيوني ويهدف إلى تحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد.

المحور الثاني: بقيادة الجمهورية الإسلامية في إيران ويهدف إلى مواجهة المشروع وتقويضه.

النقطة الثانية: لقد كان دخول بعض القوى الإسلامية والوطنية الشريفة في العراق في العملية السياسية وإصرار المرجعية على أن يضع الشعب دستوره بنفسه قرارا صحيحا، إلا أن الوضع الحالي للحكومة في العراق ليس مطمئنا، وهو ـ بحسب فهمي ـ ليس امتدادا طبيعيا لتأسيس المرجعية بالدخول في العملية السياسية، ويسيطر

عليه البعد المحلي والرؤى الخاصة والمصالح الحزبية، ولا يأخذ بعين الاعتبار التوجه الوحدوي في مواجهة المشروع الصهيو ـ أمريكي في المنطقة.

الجواب (٢ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أرى بأن واجب الشعوب والقوى الإسلامية والقومية والوطنية الشريفة الانحياز الكامل إلى المحور المناهض للمشروع الصهيو ـ أمريكي ستكباري، وأن تتخلص من العصبيات الجاهلية: العرقية والمذهبية والطائفية وغيرها في مواقفها الإسلامية والقومية والوطنية، وتسعى للتغلب على الصعوبات الجغرافية والسياسية وغيرها التي تقف في وجهها، فعلى ذلك يتوقف مستقبل الإسلام العزيز والمنطقة، وهما أمانة في أعناقنا جميعا ونحن مسؤولون عنهما أمام الله ﷻ والتاريخ.

النقطة الثانية: ينبغي تكريس الاتجاه الوحدوي وتوحيد الرؤى بين مختلف القوى الإسلامية والقومية والوطنية الشريفة لمواجهة المشروع الصهيو ـ أمريكي. وعليها التدقيق ـ سياسيا ـ في مواقف مختلف الأطراف المتصارعة محليا وإقليميا على ضوء مشروع الشرق الأوسط الكبير، وعدم عزل الوضع المحلي لأية دولة في المنطقة عن الوضع الإقليمي فيها، لأن بعض الصراعات المحلية والإقليمية القائمة، لو فرضنا أنها اليوم ليست جزء من مشروع الشرق الأوسط الكبير، فإنها سوف تتحول إليه غدا. كما ينبغي على كافة الأطراف الشريفة أن تتوخي الحذر من الفتنة الطائفية خاصة، لأنها تلبس لبوس الدين الذي يستحوذ على نفوس عامة الناس بقدسيته وهو الأكثر تأثيرا فيهم وإلهابا لمشاعرهم وتحريكا لهم. فهي السلاح الأخطر بيد الشيطانين: الأكبر والأصغر لتلويث سمعة الدين، والنار الأعظم التي يمكن أن تأتي على الأخضر واليابس في بلاد المسلمين وتحرقه لصالح أعداء الدين والإنسانية، وتنذر

بسوء العاقبة للأطراف المشاركة فيها من خلال الأفعال وردود الأفعال غير الرشيدة التي تزيد لهيب الفتنة. وهنا ينبغي التنبيه إلى خطورة التيار التكفيري لأنه زاد الفتنة الطائفية وزيت نارها الحطمة.

النقطة الثالثة: يعتبر الالتزام العملي بنظرية الولي الفقيه ـ بغض النظر عن التأسيس العلمي للنظرية لدى الفقهاء ـ سبيلا لتوحيد الرؤى والمسار لدى الشيعة الإمامية في مواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير، وينسجم هذا الالتزام ـ سياسيا ـ مع فكرة المحاور الرئيسية التي سوف تبرز في ساحة الصراع المذكور، والتحالف المطلوب إسلاميا وقوميا فيه ـ كما سبق توضيحه ـ ولا يضر ذلك بالاستقلال الوطني كما بين في حلقات سابقة من حلقات أسئلة وأجوبة.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٤٦

التاريخ: ١١ / صفر / ١٤٢٨هـ

الموافق: ٢ / مارس ـ آذار / ٢٠٠٧م

التهدئة وأعمال العنف

السؤال (١):

دعا عدد من الرموز والقيادات الدينية والسياسية الجماهير في البحرين إلى التهدئة والتوقف عن أعمال العنف التي يقومون بها.

(أ) ما هو تفسير الأستاذ لإقدام السلطة على الاعتقالات؟

(ب) ما هو موقف الأستاذ من إقدام الشباب على أعمال العنف مثل حرق الإطارات وصناديق القمامة وغلق الشوارع؟

(جـ) ما هو رأي الأستاذ في دعوات الرموز والقيادات إلى التهدئة؟

الجواب (١ - أ):

أرى بأن السلطة في البحرين مصرة على المضي قدما في تحقيق أجندتها الأمنية في مواجهة خط الممانعة في المعارضة، وقد تفاجأت كثيرا كغيرها الذين لم يحسنوا القراءة بردة الفعل التلقائية للجماهير إثر اعتقال الأستاذين الفاضلين: حسن المشيمع وعبد الهادي الخواجة، حيث قرأت السلطة من المشاركة الواسعة في الانتخابات وبعض ما صاحبها من الخطاب ومن ردود الفعل الضعيفة على إصدار الأحكام الجائرة ضد الدكتور محمد سعيد وحسين الحبشي ومن غيرها، بأن ظهر خط الممانعة في العارضة قد أصبح مكشوفا، وأنه لا ناصر له ولا معين في الشارع إلا ما ندر، وأنه أصبح لقمة سائغة في فم السلطة الجائعة أمنيا، وقد سال لعابها لما رأت من ظاهر الأمور التي خدعتها وأوقعتها في الفخ، حيث أخطأت في قراءة روح الجماهير ونفسها الإيماني والوطني العالي والشامخ والحقيقة الأخلاقية المتأصلة لعلاقة الجماهير بالرموز والقيادات التي ضحت من أجلها، فأقدمت على اعتقال

الأستاذين الفاضلين: حسن المشيمع وعبد الهادي الخواجة. بعد ذلك استيقظت من وهمها وقرأت ردة الفعل الجماهيرية التلقائية الواسعة والشديدة بشكل صحيح، وعلمت بأن استمرارها في اعتقال الأستاذين الفاضلين سوف يؤدي حتما إلى أن يفلت زمام الأمور من يدها، وهذا مما لا تريده قطعا، فأقدمت مضطرة للإفراج عن الأستاذين إلى حين.. وهنا ينبغي أن نقف على أمرين لفهم حركة الاعتقالات الجديدة..

الأمر الأول: إصرار السلطة على المضي قدما في أجندتها الأمنية ضد خط الممانعة في المعارضة، لأن ذلك جزء من خطتها الشاملة لفرض هيمنتها الكاملة على الساحة الوطنية وإخضاعها بالكامل لإرادتها المستبدة في ظل القوانين الأربعة التي أصدرتها لهذا الغرض: قانون الجمعيات لفرض هيمنتها على القوى السياسية التي ترغب في العمل تحت مظلة القانون، وقانون التجمعات لفرض هيمنتها على حركة الجماهير وإرغامها على الخضوع لإرادة السلطة طوعا أو كرها، وقانون الإرهاب لفرض هيمنتها على قوى المعارضة الممانعة التي تصر على العمل خارج مظلة قانون الجمعيات الجائر، وقانون الصحافة لفرض هيمنتها على الرأي العام وتهجينه.. والبقية تأتي.

الأمر الثاني: تلقائية ردة الفعل الجماهيرية حيث أنها لم تكن بتحريض من أحد من الرموز أو القيادات أو القوى السياسية، ويُقدر بأن الأمر لو كان متوقفا على الرموز والقيادات الدينية والسياسية المتصدرة للساحة، لما حدثت ردت الفعل الجماهيرية تلك.

والنتيجة: لكي تمضي السلطة في أجندتها الأمنية ضد خط الممانعة في المعارضة، فعليها أن تتعرف على العناصر الشبابية المحركة للجماهير واعتقالها في

ضربة أمنية استباقية لكي يصفوا لها الجو وتتمكن من فرض أجندتها الأمنية وتحقق ما تريده في المستقبل غير البعيد عنا زمنا.. فهذا ما تهدف إليه ـ بحسب رأيي ـ من حركة الاعتقالات الجديدة: التعرف على العناصر الشبابية المحركة للشارع في ضربة أمنية استباقية تمهيدا لإعادة الاعتقال للأستاذين وغيرهما وفرض هيمنتها الكاملة على الساحة بدون منغصات. وعلى ضوء هذا ينبغي أن نفهم قيمة المساعي الدبلوماسية التي قام بها النواب وغيرهم للإفراج عن المعتقلين من جهتي السلطة والجماهير..

أما من جهة السلطة: فقيمة المساعي تتمثل في تحقيق طموحها بأن تؤدي تلك المساعي إلى إقناع الجماهير بعدم جدوى ردة الفعل على الاعتقالات التي سوف تطال رموز وقيادات خط الممانعة في المعارضة في المستقبل، وأن الصمت أو ترك الأمر إلى الدبلوماسيين هو الأسلم والأصلح إليها، وينتهي الطموح لدى السلطة بالقضاء على خط الممانعة إما طوعا بواسطة هذه المساعي وغيرها من الأساليب أو بالعنف وفرض هيمنتها على الساحة الوطنية والتحكم فيها بالكامل.

أما من جهة الجماهير: فتتمثل قيمة المساعي في قدرتها على إقناع السلطة بالتخلي عن أجندتها الأمنية ضد خط الممانعة في المعارضة، والسماح للمعارضة بممارسة نشاطها السياسي في المطالبة بالحقوق العادلة المشروعة لأبناء الشعب، وينتهي الطموح لدى الجماهير باستجابة السلطة لهذه المطالب وأن تعيش البحرين في رخاء وسلام ووئام بين كافة أبنائها الطيبين المسالمين.

وفي نهاية الإجابة على هذا السؤال أرغب في التنبيه إلى مسألتين أرى أهميتهما..

المسألة الأولى: لقد كشفت ردة الفعل الجماهيرية عن روحية الجماهير

وأخلاقيتها، وأنها حتى لو اختلفت في الرأي مع بعض الرموز والقيادات التي ضحت وعملت من أجلها، فإنها تبقى وفية لها جميعا ومستعدة للتضحية من أجلها كما ضحت هي من أجلها. فقد أثبتت التجارب كلها بأن جماهيرنا تسمو فوق الاختلافات، وأنها لا تخذل رموزها وقياداتها وقت الشدة. وهذه فضيلة عظيمة تحسب لجماهيرنا المسالمة العظيمة. ولتعلم السلطة بأنها سوف تكون مضطرة دائما لدفع الثمن الباهظ كلما أقدمت على اعتقال رمز من الرموز أو أساءت إليه بغير وجه حق، ولن تفيدها الاعتقالات الاستباقية بشيء، لأن روح الوفاء والإخلاص للصادقين من الرموز والقيادات سارية في روح الغالبية العظمى من الجماهير وليست خاصة بفئة قليلة منهم، وأن هذه الروح الطيبة تنمو لدى الجماهير وتشرق في سماء البحرين مع كل ظلم تمارسه السلطة ضد أبناء الشعب المسلم المسالم وضد القيادات والرموز الصادقة على الساحة الوطنية.

المسألة الثانية: رسالة إلى كل الرموز والقيادات والقوى السياسية: ليعلموا جميعا بأن دخول الأستاذ حسن المشيمع إلى السجن يعنى أن لا أحد منهم بعد ذلك سوف يتمكن من قول كلمة الحق أو يدافع عن مظلوم أو يخرج على السقف الذي حددته السلطة إليهم. وهو سقف أخفض من قامتهم جميعا، وسوف يضطرون للوقوف تحته أذلاء بقامات منحية دائما!! وهذا ما ينبغي عليهم أن يأخذوه بعين الاعتبار في مواقفهم السياسية وتنسيق العمل بينهم وفي علاقاتهم البينية إذا أرادوا أن يقوموا بواجباتهم الدينية والوطنية، وهذا ما أرى بأنهم حريصون عليه.. اللهم أشهد وأنا عبدك الحقير بأني قد بلغت!!

الجواب (١ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لا يصح تصنيف حرق الإطارات والقمامة وغلق الشوارع ضمن أعمال العنف والتخريب. ولكي يتضح الأمر أقوم بتوضيح المراد ـ بحسب رأيي ـ من المصطلحات التي يرد استخدامها في الخطابات السياسية ضمن الحديث عن مناهج العمل المقاوم، وذلك باختصار شديد..

أولا ـ العنف: هو اللجوء إلى الاستخدام غير المشروع للقوة والنفوذ مثل قتل الأبرياء ومصادرة الحقوق والحريات والاعتداء على الأملاك العامة والخاصة: التخريب. والعنف ـ بحسب فتاوى الفقهاء ـ حرام شرعا.

ثانيا ـ القوة: وهي اللجوء إلى الاستخدام المشروع للسلاح وغيره من وسائل الإكراه مثل القصاص والمقاومة ضد الاحتلال والدفاع عن النفس ومعاقبة المجرمين بصورة قانونية وعبر المؤسسات.

العمل السلمي: وهو اللجوء لأساليب سلمية مثل العرائض والبيانات والاعتصامات والمسيرات والإضرابات عن العمل والاحتجاج بحرق الإطارات وغلق الشوارع والعصيان المدني والاتصال بالمؤسسات الدولية ذات الشأن وغيرها. وينبغي التنبيه هنا إلى أن اللجوء إلى بعض الأساليب المذكورة قد يؤدي إلى الإخلال بالأمن ويعاقب عليه القانون مثل حرق الإطارات وغلق الشوارع والعصيان المدني، إلا أن ذلك لا يعني عدم سلميتها، وأن الشعوب المتحضرة في العالم المعاصر تلجأ إليها من أجل تحقيق أهداف سامية كبيرة إذا توقف ذلك عليها. ولا يصح تصنيفها في دائرة التخريب أو وصفها بالأساليب غير الحضارية، ولا يجوز الرد عليها بالقوة من قبل السلطة، ويصنف رد السلطة عليها بالقوة في دائرة العنف غير المشروع وإرهاب الدولة. أما العرائض والبيانات والاعتصامات والمسيرات والإضرابات عن العمل والاتصال بالمؤسسات الدولية ذات الشأن وغيرها، فإنها من

الأساليب السياسية السلمية التي يمثل اللجوء إليها حق طبيعي للشعوب لا تجوز مصادرته أو النيل منه، وتوصف القوانين التي تصدر لمصادرته والنيل منه بالإرهابية وغير الشرعية، وهي قوانين غير ملزمة عقلا وشرعا وبحسب المواثيق الدولية التي تعطي الشعوب الحق في اللجوء إلى هذه الأساليب في المطالبة بحقوقها والتعبير عن رأيها.

النقطة الثانية: بغض النظر عن قانونية الأعمال التي يقوم بها الشباب أو عدم قانونيتها وشرعيتها الدينية أو عدم شرعيتها، وبعيدا عن تهاويل السلطة والأقلام المأجورة وقوى الموالاة التي تنطق وتتحرك بانحياز طائفي أو غيره، فإن العقل والضمير ـ بحسب النظرة الأخلاقية والإنسانية للأمور ـ يحملان الإنسان المنصف الشريف على البحث عن الأسباب الحقيقية وراء لجوء الشباب لهذه الأعمال وتعريض أنفسهم للخطر والنظر فيها بتأني ودقة وتمحيص، وعدم الوقوف عندها بسطحية وبحدود المواقف السياسي والقانونية البحتة بدون النظر في الأسباب الحقيقية المؤدية إليها وفي أبعادها الإنسانية..

وبهذه المناسبة: أذكر بالحوارات التي جرت بيني وبين بعض ضباط المخابرات في سجني الأول (من ١٧ / مارس إلى ١٠ / سبتمبر / ١٩٩٥م) حول دعوى التحريض الأجنبي على انتفاضة الكرامة، فقد زعموا بأن وراء الانتفاضة تحريض أجنبي.. فقلت لهم: أنا في قلب الانتفاضة وأعلم بأن لا تحريض أجنبي وراءها. ولكن لنفترض بأن وراء الانتفاضة تحريض أجنبي!! ألا ينبغي عليكم أن تسألوا أنفسكم عن الأسباب الحقيقية التي دعت أبناء الشعب للتفاعل الايجابي مع هذا التحريض؟!

وسألتهم: لو أني أشعلت الولاعة في هذا المكتب هل توجد مشكلة؟!

فأجابوا: لا.

فسألتهم: لو كان المكتب مشبعا بالغاز وأشعلت الولاعة: هل توجد مشكلة؟!

فأجابوا: نعم.

فقلت لهم: المشكلة إذن ليست في إشعال الولاعة وإنما في وجود الغاز.

وهذا ينطبق على فرض التحريض الأجنبي على الانتفاضة، فإن المشكلة ليس في وجود التحريض الذي هو بمثابة إشعال الولاعة، وإنما المشكلة في وجود القابلية للتفاعل الايجابي مع التحريض الذي هو بمثابة الغاز. فيجب عليكم البحث عن الأسباب التي خلقت هذه القابلية ومعالجتها إذا أردتم حقا تحصين الوطن ضد التدخلات الأجنبية. ثم تحدثنا بالتفصيل حول معاناة الشباب العاطل عن العمل وغيره.

وهنا أسأل من أدان الشباب على الأعمال التي قاموا بها: هل تعرفتم جيدا على الأسباب الحقيقة التي دفعت الشباب لممارسة هذه الأعمال وأحسنتم تقييمها؟ وهل تحليتم بالأمانة وتمتعتم بالروح الإنسانية والوطنية التي لا تميز بين المواطنين وانتم تتخذون مواقف الإدانة لهؤلاء الشباب؟ وأسأل الرموز والقيادات والنخب والنواب الذين شاركوا في الإدانة: ماذا فعلتم ضد استبداد السلطة وظلمها واستفزازاتها للجماهير المظلومة والمضطهدة؟ وهل تحليتم بشرف المهنة وانتم تتخذون مواقف الإدانة لهؤلاء الشباب؟ وماذا فعلتم لمصلحة الملفات الساخنة مثل الملف الدستوري والتجنيس والتمييز والبطالة وبشأن التقرير المثير الأول والثاني؟ وهل كانت مواقفكم منها عادلة ومحايدة ومؤثرة في تحقيق الأهداف الوطنية التي تتطلع إليها الجماهير على أرض الواقع؟ وختاما: ماذا تنتظرون من شباب يشعر

بالخطر على كيانه المادي والمعنوي وهو يرى عملية إحلال لشعب مكان شعب آخر وعلى حسابه بالكامل ويهان على أرض وطنه بواسطة الشعب البديل، ويشعر بالخطر على رزقه وعيشه ومستقبله وأمنه، وعلى رموزه وقياداته الصادقة المضحية من أجله، وقد شعر باليأس وأغلقت الأبواب كلها في وجهه فلا صريخ يستجيب لصرخته، ولا وجود لمن يحميه ويدافع عن وجوده وحقوقه، في وسط طوفان طائفي وتحويط دستوري وأمني وسياسي وإداري؟!

وأقول لهم: إنكم ما لم تفعلوا شيئا جديا من أجل تحقيق العدل والمساواة بين كافة المواطنين على أرض الواقع، فإنكم مقصرون دينيا ووطنيا ومأثومون، ولا تتوقعوا غير ما رأيتم، فإنه ـ بحسب طبيعة الحال ومنطق الأشياء ـ لا أمن ولا استقرار في أي بلد في العالم مع الظلم والتمييز والاضطهاد، وأن لكم على صمتكم وتقصيركم تجاه المظلومين الخزي والعار في الدنيا ولكم العذاب العظيم في الآخرة..

وأقول للشرفاء منهم خاصة: يوجد في الأحداث المشار إليها طرفان..

الطرف الأول ـ السلطة: وهي الطرف القوي الظالم.

الطرف الثاني ـ الشباب: وهم الطرف الضعيف المظلوم.

وأعتقد بأن ليس من الدين أو العقل أو الأخلاق والإنسانية: الوقوف إلى صف الطرف القوى الظالم ضد الطرف الضعيف المظلوم أو الوقوف على الحياد بينهما، فاختاروا إلى أنفسكم وإلى صف أي طرف تقفون، فإنكم غدا مسؤولون في يوم الجزاء أمام الله المنتقم الجبار الذي لا يظلم عنده أحد وهو على كل شيء قدير.

الجواب (١ – جـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أرى نظريا ـ بحسب فهمي العلمي والسياسي للخطابات والمواقف ـ بأن الرموز والقيادات التي دعت إلى التهدئة قد اعترفت بحق الشباب في الاحتجاج والتعبير عن رأيهم وتبنت قضاياهم، ولم تقل بعدم شرعية الأساليب التي لجأوا إليها من الناحية الدينية بل قالوا أنهم ربما يتصدرون حركة الشباب في يوم من الأيام ويتبنونها، وإنهم إنما أرادوا بالدعوة إلى التهدئة أن يفسحوا المجال لأعضاء البرلمان ليقوموا بدورهم السياسي في معالجة الأمور لأن ذلك هو الأصلح من وجهة نظرهم أو أنهم رأوا أن الأساليب التي لجأ إليها الشباب أنها غير ملائمة في الظروف الراهنة وأن المساعي الدبلوماسية فاعلة ومقدمة عليها أو أنها مطلوبة أولا لإتمام الحجة الشرعية على السلطة قبل الانتقال إلى الاحتجاج الجماهيري في الشوارع العامة.

النقطة الثانية: إذا أردت الرموز والقيادات الدينية والسياسية أن تتسم دعوتها إلى التهدئة بالواقعية وتُسمع فعلا من الشباب ويعمل بها، فإن عليها أن تقوم بفعل سياسي قوي ومؤثر يقنع الشباب بعدم الحاجة إلى النزول للشارع للاحتجاج والتعبير بطريقتهم عن رأيهم، فإنهم لم ينزلوا إلى الشارع ويعرضوا أنفسهم إلى الخطر، إلا لأنهم وجودوا الفراغ السياسي في الدفاع عنهم والمطالبة بحقوقهم المشروعة العادلة. وأرى بأن الرموز والقيادات الدينية والسياسية إذا لم يقوموا بالفعل السياسي القوي والمؤثر في الدفاع عن الشباب والمطالبة بحقوق الشعب العادلة ومعالجة الملفات الساخنة والحرجة، فإن دعوتهم سوف تترتب عليها النتائج السلبية التالية..

النتيجة الأولى: سوف يقرأ لدى السلطة عمليا بأن الدعوة هي بمثابة رفع الغطاء الديني والسياسي عن حركة الشباب في الاحتجاج والتعبير عن رأيهم، مما يحملها على مزيد من القمع والإرهاب لحركة الشباب، وفي ذلك ـ بحسب رأيي ـ وقوف إلى صف الطرف القوي الظالم ضد الطرف الضعيف المظلوم، وقد بينت قبل قليل حقيقة هذا الموقف ـ بحسب علمي ـ من الناحية العقلية والدينية والأخلاقية والإنسانية.

النتيجة الثانية: ترسيخ الظلم والاستبداد والواقع المريض المنحرف على أرض الواقع وهو مخالف لغايات رسالات السماء والفلسفات الإنسانية والرؤى النبيلة الوضعية.

النتيجة الثالثة: التأثير السلبي على ثقة الجماهير بالرموز والقيادات الدينية والسياسية مما ينعكس سلبا على الحالة الإيمانية والسياسية للشباب، وقد بدأت مؤشراته بالظهور لمن يحسن قراءتها. وأذكر مجددا بالرسالة التي وجهتها للرموز والقيادات الدينية والسياسية بشأن دخول الأستاذ الفاضل حسن المشيمع إلى السجن.



استجابة الوفاق

السؤال (٢):

لقد استجابت كتلة الوفاق إلى دعوة الملك إلى الاحتفال والمأدبة التي أقامها في يوم (١٤/ فبراير) ذكرى الانقلاب على دستور: ٧٣ وميثاق العمل الوطني.

(أ) هل يفرض البرتوكول السياسي حضور الكتلة المأدبة؟

(ب) هل الدعوة تشريفية أما لها أبعاد سياسية؟

(جـ) ما هو تقييم الأستاذ لحضور كتلة الوفاق الاحتفال والمأدبة؟

الجواب (٢ - أ):

أرى بأن كتلة الوفاق لم تكن ملزمة بالاستجابة إلى الدعوة لو أرادت ذلك، وأن عدم استجابتها إلى دعوة المأدبة أولى ـ من حيث المبدأ ـ من مقاطعتها لجلسة افتتاح البرلمان وجلسة توزيع المناصب فيه، وأبلغ في إيصال الرسالة السياسية والتأكيد على الالتزام بالمبادئ والثوابت الدينية والثقافية والسياسية في العمل الوطني الجاد الحقيقي المؤثر والفاعل، إلا إذا تغير التشخيص لديها لما ينبغي عمله في ظل المشاركة البرلمانية، وسوف أسلط بعض الضوء على هذا الموضوع في الإجابة على بقية الأسئلة.

الجواب (٢ - ب):

الدعوة سياسية بامتياز، وهي محاولة مقصودة لتهجين كتلة الوفاق وتغيير موقفها الرافض للانقلاب على الدستور مع ميثاق العمل الوطني والقضاء عليه بأساليب دبلوماسية ونفسية، وإبلاغ رسالة سياسية إلى جماهير الوفاق بتغيير موقفها لأحرجاها والتأثير على مصداقيتها لديهم ضمن خطوات التهجين السياسي تمهيدا لتغيير المواقف فعلا على أرض الواقع. وتعتبر عملية التهجين السياسي التي تلجأ إليها قوى الاستكبار والحكومات المستبدة من أجل ترويض الشعوب وقوى المعارضة ذات بعد غير أخلاقي مرفوض، وفيها استغفال للطرف المستهدف ـ عادة ـ فينبغي على الشعوب والأطراف السياسية الشريفة أن تكون على يقظة تامة وأن تتعامل مع

الخصوم بوعي وحذر شديد من الوقوع تحت تأثير عمليات التهجين السياسي التي تهدف إلى تغيير مواقفها بغير وعي بواسطة أساليب عمليات التهجين السياسي الخبيثة.

الجواب (٢ – جـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أرى أن يوم (١٤/ فبراير) هو ـ من حيث المبدأ ـ لدى كتلة الوفاق يوم احتجاج لا يوم احتفال، ويفترض في الكتلة ـ من حيث المبدأ ـ أن تكون في مكان الاحتجاج لا في مكان الاحتفال. وأن دخولها إلى البرلمان وحصول أعضائها على الحصانة البرلمانية ينبغي أن يشجعهم ـ من حيث المبدأ ـ على ممارسة الاحتجاج بقوة وثبات لا المشاركة في الاحتفال بالابتسامة والضحكات، إلا إذا تغيرت السياسة وتغير التشخيص والموقف الذي دخلت على أساسه الكتلة إلى البرلمان.

النقطة الثانية: ربما تكون الاستجابة إلى الدعوة وحضور المأدبة الاحتفالية في يوم الانقلاب على دستور: ٧٣ وميثاق العمل الوطني دليل على أن كتلة الوفاق قد أدركت عمليا بأنها غير قادرة على ممارسة المعارضة من داخل البرلمان، وأن خيارها الوحيد داخل البرلمان هو المسايرة فقط. وهذا ما كنت أمن به وبينته للناس ولمن يعنيه الأمر قبل الدخول. وأرى أن على كتلة الوفاق إذا كانت قد أدركت ذلك حقا وآمنت به أن تبينه للناس من أجل المحافظة على مصداقيتها، ولكي تضع حدا للازدواجية وعدم الثبات في المواقف، ولكي تسير في سياستها بخطى ثابتة على منهج واضح ومحدد بدقة وتتمكن على أساسه من جني بعض المكاسب، ولكي تضع حدا للتصدع الحاصل في وعي بعض الأتباع والتشويه في رؤيتهم

للأمور وتمكنهم من تحديد خياراتهم على بصيرة وراحة ضمير. وإذا كانت قناعتها على خلاف ذلك: فإن عليها أن تبينه بالأقوال والأفعال، فإن الأمر قد التبس على مستوى النظرية والتطبيق.



حول الوفاق للبرلمان

السؤال (٣):

لقد دخلت الوفاق إلى البرلمان على أساس التحدي ولكي تطرح الملفات الساخنة للمعارضة بقوة مستفيدة من حصانتها البرلمانية. ثم وجدنا حالة جمود ومسايرة من كتلة الوفاق للسلطة.. وفي تقييمنا: أن أداء بعض الأعضاء السابقين كان أفضل بكثير من أداء كتلة الوفاق الحالي.

(أ) ما هو تفسير الأستاذ لحالة الجمود في عمل كتلة الوفاق البرلمانية ومسايرتها للسلطة؟

(ب) إلى أين تسير الأوضاع في الساحة الوطنية؟

الجواب (٣ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لقد وجدت هذا التقييم ساريا لدى عدد لا يستهان به من الصحفيين على اختلاف مشاربهم الفكرية وتوجهاتهم السياسية ولدى دائرة واسعة من النخبة والجماهير من مختلف التيارات السياسية في الساحة الوطنية وهذا ما أراه حتى الآن. وأرى بأن سبب ذلك هو تأخر بلورة الرؤية الواضحة لدى الكتلة للعمل في داخل

البرلمان. وقد ظهر في خطابات الكتلة بأنها كانت تدرس في الفترة السابقة ما ينبغي عليها عمله وتبلور رؤيتها للعمل المناسب في داخل البرلمان، وأن فترة الشهرين غير كافية للحكم على عملها، وأنها قد شارفت على الانتهاء من الدراسة وبلورة الرؤيا وسوف تباشر طرح ملفاتها قريبا بالتعاون مع الكتل الأخرى في المجلس وبالتنسيق مع حلفائها من خارج المجلس أيضا. وهي تطالب السلطة بالتعاون معها ومع الكتل البرلمانية الأخرى لكي يستطيع البرلمان أن ينجز شيئا ويثبت وجوده أمام الناس، ولكي لا يُحرج النواب أمام ناخبيهم. وتعتقد كتلة الوفاق ـ كما يظهر من خلال خطابها ـ بأن البرلمان لا يستطيع أن ينجز أي شيء بدون تعاون السلطة مع أعضاء البرلمان، ولا يمكن أن يصدر عنه إلا ما تريده السلطة فقط. وقد وجدت في الخطاب من وراء الحروف أن اليأس والإحباط قد تسربا إلى نفوس بعض أعضاء الكتلة وعبر بعضهم عن ذلك بصورة مباشرة.

النقطة الثانية: لقد دفعت الوفاق ثمنا باهظا للمشاركة لم تدفعه أية جمعية أخرى، وهو ثمن باهظ جدا على مستوى التيار وليس على مستوى الجمعية فحسب، حيث أن الجمعية قد ضحت بعدد من رفقاء الدرب وأخوة النضال الكبار من أجل المضي قدما في طريق المشاركة البرلمانية.. وفي رأيي: أن بناء المشاركة على أساس دفع الضرر ـ بحسب ما ظهر في الخطاب ـ يعني منذ البداية والتأسيس، بأن المشاركة لا تساوي قيمة الثمن الباهظ الذي دفع من أجلها، والمسؤولية في هذا ـ وهذا القول فرضته الأمانة الدينية والأخلاقية ـ مشتركة بين كافة الرموز والقيادات التي دفعت نحو المشاركة على هذا الأساس.. ومع ذلك: فالوفاق مطالبة أدبيا بأن تثبت من خلال تجربتها في البرلمان بأنها تحقق من الانجاز ما يرجح على الثمن الباهظ الذي دفعته من أجل المشاركة أو ما يساويه على أقل تقدير، لكي يكون دفعها إلى الثمن الباهظ مقبولا لدى جماهير التيار وتكون المسألة في الموقف على الأرض مرتبطة

بالقناعة العملية المحسوبة العواقب والنتائج، وليس لمجرد التمسك بقناعة في مقابل قناعة أخرى بغض النظر عن نتائجها وعواقبها على الأرض.

النقطة الثالثة: أرى بأن لجوء كتلة الوفاق إلى المسايرة مع السلطة أمر منسجم تماما مع قرار المشاركة وإرادة الاستمرار فيها. وقد نصحت به ـ على هذا الأساس ـ بغض النظر عن رأي المبدئي من المشاركة، لأنه أهون الضررين للمشاركين. وقد لمست نفس القناعة لدى بعض الرموز الكبيرة والمحترمة جدا بغض النظر عن الألفاظ والمصطلحات المستخدمة للتعبير عن القناعة. فالسلطة تمتلك الكثير من الأدوات السياسية والدستورية لتحويل الكتلة إلى رماد سياسي في حال قررت الكتلة مواجهة السلطة في البرلمان. وأرى بأن ما قيل عن المشاركة والتحدي والحصانة البرلمانية ليس إلا ضربا من الخيال غير محسوب العواقب والنتائج والعمل به ليس في مصلحة الوفاق قطعا مع إرادة الاستمرار في المشاركة، وهي الإرادة التي بني عليها ـ بحسب فهمي ـ التأسيس الوفاقي والعلمائي للمشاركة. وعليه فإني أرى بأن الوفاق مطالبة بأن تكون صريحة في هذا مع جماهيرها من أجل المحافظة على مصداقيتها، ولكي تسير في سياستها بخطى ثابتة على منهج واضح ومحدد بدقة وتتمكن على أساسه من جني بعض المكاسب، ولكي تضع حدا للتصدع الحاصل في وعي بعض الأتباع والتشويه الحاصل في رؤيتهم للأمور وتمكنهم من تحديد خياراتهم على بصيرة وراحة ضمير. وإذا كانت قناعتها على خلاف هذا: فإن عليها أن تبينها بالأقوال والأفعال، فإن الأمر قد أصبح ملتبسا في النظرية والتطبيق.

الجواب (٣ - ب):

أرى بأن الأوضاع تسير ـ بحسب الظاهر ـ نحو الأسوأ وأن المشاركة غير قادرة على وضع حد للتراجعات الخطيرة في الساحة الوطنية على المستوى السياسي

والأمني وغيرهما. ومع عدم توخي الحذر من كافة الأطراف الوطنية المخلصة المشاركة والمقاطعة، فربما تساهم المشاركة في صناعة وضع ملتبس جدا تختلط فيه الأوراق والحقائق وتضيع البوصلة لدى الكثير من الناس العاطفيين ومن يرجح لديهم الانتماء على الحقيقة. وأرى من وراء كل هذا ولادة نور وعهد جديد.



التجنيس

السؤال (٤):

تتزايد عملية التجنيس يوما بعد يوم وهذا يشكل أخطارا كبيرة على حاضر شعب البحرين ومستقبله.

(أ) ألا تشعر حكومة البحرين بهذه الأخطار؟

(ب) ما مدى شرعية التجنيس؟

(جـ) ما هو تفسير الأستاذ لاعتراض حكومة دولة الكويت على تجنيس البحرين للعراقيين البعثيين؟

(د) ما هو دور التجنيس في الفتنة الطائفية؟

الجواب (٤ - أ):

أرى بأن السلطة تعلم بأخطار التجنيس الشاملة على البحرين، إلا أن خيارها الاستراتيجي هو الاستمرار في التجنيس بوتيرة متصاعدة، لأن ذلك يرتبط ـ في تقديري لرأيها ـ بمستقبل النظام. فإذا أخذنا تجربة العراق كمثال توضيحي لفهم الموقف، فإننا نجد أن النظام في العراق لم يتغير عن طريق الشعب العراقي، وإنما

بواسطة عامل خارجي هو الغزو الأمريكي للعراق، وقد سمح هذا التغيير للشيعة في العراق باستلام الحكم خلافا للإرادة الأمريكية نفسها لأنهم الأكثرية هناك. ولا أحد يستبعد فرضية تعرض المنطقة لأحداث كبيرة تشارك فيها أطراف دولية كبيرة من شأنها أن تؤثر على أنظمة الحكم فيها.. وفي ظل هذه الأوضاع المحتملة: يبرز الخطر في البحرين بحسب تقديرهم وحساباتهم الطائفية الضيقة حيث يمثل الشيعة الأكثرية فيها، فقد تسمح لهم الأوضاع الجديدة المحتملة باستلام الحكم، مما يمثل في رأيهم ـ بحسب تقديري ـ خطرا على منظومة الخليج ككل، مما أوجد توافقا لدى أنظمة الخليج ـ بحسب رأيي ـ على تغيير التركيبة السكانية في البحرين وتحويل الشيعة فيها إلى أقليلة، فإذا كان كلا ولا بد ـ بحسب تقديري لرأيهم ـ من تغيير الأنظمة في الخليج نتيجة عوامل خارجية، فإن الأنظمة فيها يجب أن تبقى كلها أنظمة سنية. وعلى هذا الأساس غضت الحكومات الخليجية ـ بحسب تقديري ـ النظر عن ازدواجية جنسية مواطنيها مع جنسية البحرين وقبلوا إعطاء مواطنيهم الجنسية البحرينية مع احتفاظهم بجنسياتهم الأصلية. وأنا أعتقد بأن هذا التخوف وفق حساباته الطائفية له نصيبه من الواقعية وليس وهما أو محض خيال. إلا أن المشكلة فيه لا تتمثل في الأكثرية أو الأقلية الشيعية أو السنية، وإنما في العقلية الطائفية التي تحكم الأنظمة السياسية وتديرها وتضع حساباتها السياسية على أساس طائفي محدود. فلو فرضنا أن التوجهات السياسية تبنى وأنظمة الحكم تقوم على أساس دولة القانون التي يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والوجبات وتحترم فيها حقوق الأقليات وحرياتهم وتكون الدولة مسؤولة مسؤولية كاملة عن صيانتها وحمايتها، لما وجد هذا التخوف أصلا، لأن الحاجة إليه منفية تماما. فمشكلة التجنيس تقوم بامتياز على أساس طائفي واضح لا لبس فيه ولا شك في ظل غياب دولة القانون وتوجهاتها، ولو وجدت دولة القانون في البحرين لما كانت ثمة حاجة

للتفكير في التجنيس أصلا.. والنتيجة: أن الظلم الذي يقع على شعب البحرين ظلم مضاعف ينتجه غياب دولة القانون ومشاكل التجنيس ويتحمل الشيعة بالإضافة إلى ذلك الظلم الناتج عن التمييز الطائفي الذي تمارسه السلطة ضدهم.

الجواب (٤ - ب):

أعتقد بأن مفهوم الدولة والأسس التي تقوم عليها لا تسمح بإعطاء الحكومة

الحق في التجنيس بصورته الحالية فهو عمل باطل، وقد بينت رأيي السياسي فيه في حلقة سابقة من حلقات أسئلة وأجوبة.

الجواب (٤ - جـ):

يعتبر اعتراض حكومة الكويت على تجنيس العراقيين العبثيين في البحرين أمر منطقي جدا. فالكل يعرف ما افرزه احتلال صدم حسين للكويت وتحريرها على يد الأمريكيين من ثأر شخصي لدي البعثيين تجاه الكويت، وقد زاد من حدة الثأر تداعيات الموقف الأمريكي الذي انتهي بإسقاط نظام صدام حسين البعثي في العراق. وأن حصول البعثيين على الجنسية البحرينية يسمح لهم بدخول الكويت كمواطنين بحرينيين يتمتعون بحقوق مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا من شأنه أن يشكل تهديدا جديا لأمن الكويت بلا شك، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى اعتراض حكومة الكويت على تجنيس العراقيين البعثيين، وهو أمر منطقي جدا. فإذا أصرت حكومة البحرين على تجنيسهم، فهذا يعطي الحق لحكومة الكويت بأن تفرض شروطا على دخول المواطنين البحرينيين إلى أراضيها، ولهذا كثر الحديث عن شرط حصول المواطن البحريني على الفيزا لكي يسمح له بدخول الأراضي الكويتية، وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على كيان مجلس التعاون الخليجي

الذي ينتظر مواطنوه السماح لهم بالتنقل بين دوله عن طريق البطاقة الشخصية، وعلى ضوء ذلك نفهم تصريح وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجنسية والهجرة والإقامة الشيخ راشد بن خليفة آل خليفة الذي نشر في الصحف المحلية في يوم الأربعاء الموافق: ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٧م نفى فيه تجنيس هؤلاء، فربما يعطي هذا التصريح الإفادة بنية الحكومة عدم الاستمرار في تجنيس هذه الشريحة بناء على موقف الحكومة الكويتية.

الجواب (٤ - د):

في تقديري: أن انتشار التيار السلفي في البحرين ارتبط تاريخيا بقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، وأرى رغم هذه الرابطة التاريخية لانتشار التيار وطبيعة ثقافته ورأيه الفقهي في التشيع المؤثرة بطبيعة الحال في مواقفه، أن العناصر البحرينية الموجودة في التيار لا تشكل خطرا جديا على أمن البحرين يتعلق بإشعال الفتنة الطائفية فيها حيث الطبيعة الإنسانية والحضارية لشعب البحرين المؤثرة إيجابيا في أبنائه بصرف النظر عن طبيعة الانتماء الفكري والسياسي لهم، وغير هذا يمثل في رأيي حالة شاذة مرفوضة لا يقاس عليها. وكنت أعتقد أن الخطر على البحرين المرتبط بإشعال الفتنة الطائفية واستهداف الشيعة من التكفيريين سوف يأتينا من الخارج، لاسيما مع الصفة الأممية والانتشار الواسع في العالم لتنظيم القاعدة. ومع ظهور التجنيس بشكله المرضي الخطير الحالي في البحرين، أصبحت أتخوف جديا من الخطر المرتبط بالفتنة الطائفية الذي يمكن أن يأتينا من الداخل البحريني عن طريق بعض المجنسين المؤهلين روحيا وثقافيا للقيام بهذا الدور القذر، رغم إيماني الجازم بأن الساحة البحرينية سوف تشهد مناضلين شرفاء من أوساط المجنسين في المستقبل، فليس كل المجنسين سواء في الروح والثقافة والمواقف الإنسانية

والأخلاقية. وإني أتمنى على الأخوة الكرام أبناء الطائفة السنية الكريمة، أن يتغلبوا على الوهم الذي تسعى السلطة لزراعته فيهم حول إخوانهم الشيعة، وأن يقفوا موقفا وطنيا شريفا من التجنيس يصب في خدمة المصلحة الوطنية المشتركة بين كافة المواطنين بعيدا عن الحس الطائفي البغيض، فهم يعرفون دوافع التجنيس الطائفية وأبعاده الحقيقية الخطيرة على الوطن وكافة المواطنين، وأنا لا استكثر عليهم أن يتخذوا الموقف الوطني الشريف المطلوب ولا استبعده منهم، فهم أهل للثقة وموطن لحسن الرجاء يشهد بذلك تاريخهم النضالي الطويل في البحرين، رغم الدور القذر الذي تقوم به شرذمة قليلة من المنتفعون للترويج إلى الطائفية والمواقف الطائفية استرضاء للسلطة وتمسكا بالمكاسب الطائفية الحقيرة لهذه الشرذمة القليلة على حساب الحقوق الطبيعة الأساسية التي تفرضها المواطنة لكافة أبناء الشعب البحريني المظلوم، حيث يشترك المواطنون السنة والشيعة في الحرمان الظالم من هذه الحقوق، فهم جميعا يشتركون في الحرمان من حقهم الطبيعي في صناعة القرار ومن حقهم في تقرير المصير وفي الحرمان من حقهم الطبيعي في الحياة الكريمة ومن حقهم في حرية الرأي والتعبير، وفي الحرمان من حقهم الطبيعي في التوزيع العادل للثروة حيث يستأثر بها رجال قليلون من القائمين على السلطة، وغير هذا من أشكال الحرمان من الحقوق الطبيعة الأساسية التي يجب أن يتمتع بها كافة المواطنين في دولة القانون والمؤسسات.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٤٧

التاريخ: ١٤ / صفر / ١٤٢٨هـ

الموافق: ٤ / مارس ـ آذار / ٢٠٠٧م

مع العنف

السؤال (١):

ما الذي تغير: تعلنها سابقا بأنه يحرم استخدام العنف فلم تشرعنها هذه الأيام وأنت بعيد عن موقع القرار كما تقول؟

الجواب (١):

لم يتغير شيئا فالعنف حرام شرعا ـ بحسب فتاوى الفقهاء ـ وقد ذكر ذلك في حلقة أسئلة وأجوبة (٤٥) وهو تأكيد لما قلته في ندوة النادي الأهلي عشية الانقلاب على الدستور، إلا أن حرق الإطارات ليس من العنف. ثم أن الأشخاص تتصلب مواقفهم ـ عادة ـ حينما ينتقلون من موقع تحمل المسؤولية المباشرة إلى موقع المتفرجين أو المراقبين وليس العكس.



إعادة الأزمة الأمنية

السؤال (٢):

بشأن التصريح في المجلس المفتوح ليلة الثلاثاء الموافق: ١١ / ٢ / ٢٠٠٢م: "لا يحق لأي فرد أن يعيد الأزمة الأمنية أو يشارك في إعادتها حتى وإن تمت التعديلات الدستورية بصورة غير دستورية أو كانت هذه التعديلات دون الطموح. سنستمر في ممارسة العمل السياسي والمعارض للتعديلات الغير مرغوبة إن حدثت من موقع المعارضة السياسية ولا نقبل الإخلال بالأمن من أي طرف كان ونطلب من الجميع عدم الانجرار أو السير فيها".

الجواب (٢):

كان موقفي قبل الانتفاضة وأثنائها وبعهدها وفي الإجابة على أسئلة المحققين والمخابرات أثناء الاعتقال وفي جميع الحوارات وفي التصريح المشار إليه وفي غيره ولا زال أنني مع العمل السياسي المعارض وأفضله على الأساليب المخلة بالأمن رغم إيماني بسلميتها من ناحية التصنيف. وأرى بأن العمل السياسي الفاعل والمؤثر أفضل وأقدر من الأعمال المخلة بالأمن. وقد تجلى هذا المنهج من الناحية النظرية والعملية في الفترة التي شاركت فيها في قيادة الساحة. وليس في حلقة أسئلة وأجوبة (٤٥) ما يخالف ذلك، والذي في الحلقة هو إنصاف المظلوم الضعيف ونصرته على الظالم القوي العنيف.



النقد الصريح

السؤال (٣):

"عندما يكون هناك كم هائل من الرسائل موجهة للرموز فهذا شيء طيب ولكن أن لا تكون هناك رسائل للناس فهذا يدل على أمرين: إما الناس معصومين عن الخطأ وهذا غير وارد، وأما أن الأمر وصل إلى مرحلة أن الصوت المرتفع والذي يتمثل ببضع مئات تحرق وتعتصم وتفرض أجندتها على الناس جمعاء قد بدأ الرموز وأنت منهم بلا شك يخاف منهم ولكنك تعلم جيدا أن ظهرك من جانب هؤلاء الرموز مأمون".

"ولم نراك صريحا جدا في انتقادك للعلماء وتتوارى هذه الصراحة في قبال بعض الجماهير؟ أهل لمثل ما قاله الأخ من أنك تدري أن ظهرك

سيكون محميًا من جانب العلماء لمعرفتك بتقواهم ونزاهتهم وتخاف غضب الجماهير".

الجواب (٣):

الرسائل إلى الناس في كافة الظروف لا حصر لها وبشافية ووضوح تجعل من يريد الاطلاع على رأي عبد الوهاب يعرفه بلا لبس، إلا أنك يا أخي العزيز ربما لم تقرأها أو لم تلتفت إليها. وأعتقد أن الناس لا تملك ما تخيفني به، فهي لا تملك عنف السلطة وإرهابها ولم يبقى إلا أن تجرب القتل ولا أرى أن ذلك يخيفني. وأعلم إذا كان المرء يأمن جانب العلماء لأنهم يتصفون بالتقوى والنزاهة، فليس كل من يدعي إتباع العلماء هم كذلك وهم يزيدون على بضع المئات الذين ذكرتهم. وأعلم بأني لا أكترث بإهانة الأشقياء فذلك شرف عظيم للمؤمنين، وإنما أخاف كثيرا كثيرا من أن يصيبني أي سوء على يد عبد مؤمن يخاف الله ﷻ وكما جاء في أدعية شهر رمضان المبارك: "وأسألك ان تكرمني يهوان من شئت من خلقك ولا تهني بكرامة احد من أوليائك" فهل وصلتك الرسالة أيها العزيز؟.



هل تمتلك الجرأة؟

السؤال (٤):

"بما أنك تمتلك الجرأة في أن ترسل هذه الرسائل الكثيرة للرموز ألم تستطع أن ترسل رسالة واحدة إلى المتظاهرين المحرقين للإطارات وكتمها قائلا بغض النظر عن قانونية الأعمال التي يقوم بها الشباب أو عدم قانونيتها وشرعيتها الدينية أو شرعيتها".

"فقل لي بالله عليك هل هذه الأمور جائزة أم غير جائزة وإن كنت غير أهل للفتيا فهل لك أن تنقل رأيا واحدا لفقيه أجاز ذلك؟ ".

"ما استفزني في تنظيراتك العميقة هو بغض النظر التي أتيتها فكيف تكون الأمور الشرعية بغض النظر عنها".

الجواب (٤):

لا أعلم بأن أحدا من الفقهاء قال بحرمتها عند الحاجة إليها، وقد مارسها المؤمنون في أقطار العالم الإسلامي ولم يعترض عليهم أحد من الفقهاء وكان آخرها في لبنان، كما مارستها الشعوب المتحضرة ولم يقل أحد من المنصفين هناك بأنها غير حضارية حتى الرسميين منهم وجدنا لديهم تفهما ودعوات إنسانية لتقدير ظروفهم ودوافعهم ومعالجة أوضاعهم كما هو الحال في ضواحي فرنسا، فهكذا تفعل الشعوب المتحضرة والحكومات الديمقراطية التي تهتم بشعوبها وتستمد شرعيتها من إرادتهم ولا تفرض إرادتها عليهم بالقهر والغلبة. وفرق بين القول بعدم مناسبتها للظروف أو عدم مطلوبيتها وبين القول بحرمتها. نعم اشترط بعض الفقهاء إذن الفقيه في حال اقتضت الحاجة اللجوء إليها.



حوارات الأستاذ رسائل مبطنة

السؤال (٥):

"لا تخلو فقرة إلا من رسالة مبطنة إلى رمز هنا أو رمز هناك طبعا رسالة من وجهة نظري تضعيفية لا تقويمية".

"لماذا نلاحظ أن الحوارات التي تنشر للأستاذ عبد الوهاب في

معظمها... موجه إلى شركاء الدرب وزملاء الساحة والنضال؟" لماذا يوجه الأستاذ انفعالاته كلها لإخوانه وزملائه ورفاق دربه... في حين تخف لغته وانفعالاته في الحديث الموجه للسلطة ولكم أن تراجعوا المكتوب".

"هل الخصم الآن هي الحكومة أم الرموز الذي يختلف معها الأستاذ؟".

"هل وصل الحد إلى ان يكون رفقاء الدرب في مرمى الأستاذ لهذا الحد.. وهل توسيع الفجوة من خلال خطابات التخوين المبطنة يمكن ان تؤسس إلى وحدة وعودة إلى رص الصف من جديد.. أم ان هذه الخطابات تؤسس إلى حالة ألا عودة إلى الوحدة بين الرموز.. وهذا يعني ان اتساع الفجوة والخلافات سوف تكون على حساب مطالب الناس وحقوقهم فهل هناك وعي لهذا وهل كلمات الأستاذ إذن في هذه الحالة نعمة أم نقمة؟؟".

"هو المستفيد من الهجوم بهذه الكيفية على رفاق الدرب بالشكل العلني؟؟ ومن هو المستفيد من إضعاف الرموز وتوهينهم بهذه الصورة؟؟".

"لماذا لا يبادر الأستاذ إلى الجلوس مع رفاقه ومواجهتهم حتى ولو بقساوة بدلا من نشر الغسيل أمام أجهزة المخابرات وأعداء التيار وأعداء الوطن وأعداء الوحدة لهذا التيار؟؟؟".

الجواب (٥):

هل من العدل أيها الأحبة الأعزاء الحكم على طرح الرأي المختلف والتوصيف المغاير وفق رؤية لشخص ما بهدف نشر الوعي والمعرفة بأنه توهين وتضعيف للرموز والقيادات الذين نجلهم ونحبهم؟ أليس في ذلك مخالفة للمبدأ

القرآني الداعي إلى إظهار العلم والبيان إلى الناس والتحذير من كتمان الحقائق؟ هل فكرتم أيها الأحبة الأعزاء بالعائد على صناعة الوعي في أمة التوحيد والقرآن؟ ألم تتذكروا قول سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم إثر الاختلاف حول التسجيل تحت قانون الجمعيات الذي أوجب فيه على من يملك رأي ناضجا أن يظهره إلى الناس وحرم عليه كتمانه؟ لماذا أيها الأحبة الأعزاء لا نناقش صحة أو خطأ الرأي أو التوصيف من أجل تصحيح أوضاعنا وتقويم سلوكنا وموقفنا بدلاً من نقل الموضوع إلى وضع الأشخاص الذين نحبهم أو نكرههم نتفق أو نختلف معهم فنبتعد بذلك عن الحق والعدل ويستحيل علينا التصحيح لسلوكنا وموقفنا والتطوير لأوضاعنا؟ وأعلموا أيها الأعزاء بأنكم لستم أحرص على الرموز والقيادات وأحب إليهم مني فهم إخواني وأحبائي ورفقاء دربي وأفديهم بنفسي والشاهد على ذلك ربي وليسوا خصوما لي قطعا، ولكن اعتزازي بهم وحبي إليهم لن يمنعني في يوم من الأيام من إبداء وجهة نظري التي أرى فيها بيني وبين ربي الحق والعدل والصواب والمصلحة العامة إلى الناس وإرضاء الرب العزيز الجبار، وهذا هو الالتزام الأم بيني وبين الناس، فأنا إنما أمارس واجبي الديني والوطني الذي عليه يقوم اعتزازي بهم وحبي إليهم والحكيم لا ينقض غايته. ولست أخونهم في قول أو فعل ظاهرا أو باطنا وحرام علي ذلك وحرام القول بأني أخونهم لأنه ظلم لي وافتراء علي. أما القول بأني أوجه انفعالاتي لإخواني وتخف إذا أنا وجهت الحديث إلى السلطة، فهو مخالف للصواب والواقع ولا يوافقه أحد من المنصفين المتابعين إلى الساحة، وفيه تجني على الحقيقة وظلم إلى الشخص إذا كان صاحبه يقصده فعلا. أما بخصوص الجلوس مع رفقاء الدرب وأخوة النضال ونشر الغسيل فأنا لم أقطع أحدا ولم ابخل عليه برأي وقد فصلت القول كثيرا حول نشر الغسيل في مناسبات كثيرة سابقة فليرجع إليها من يريد.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٤٨

التاريخ: ٢٠ / صفر / ١٤٢٨هـ

الموافق: ١٠ / مارس - آذار / ٢٠٠٧م

تشكيل اللجان الأمنية الأهلية

السؤال (١):

لقد عقدت جريدة الوسط ندوة في يوم الأربعاء ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٧م تحت عنوان "مسؤولية الدولة والمجتمع في أمن شارع البديع" شارك فيها نواب ونخبة ورجال أمن، تهدف إلى تشكيل لجان أهلية في المناطق من أجل رصد الملثمين الذين يقومون بحرق الإطارات وغلق الشوارع وغيرها، ومتابعتهم والتعرف على خلفياتهم ومن يدفعهم ومن يقف خلفهم، كسبيل للمشاركة المجتمعية في التصدي لمن يعبث بأمن المناطق على حد تعبيرهم. وقد قال أحد المشاركين في الندوة: "أن العمل جار على تنفيذها" وقال أحد الصحفيين في الدعوة إليها: "أن الفكرة مدعومة من التيارات الدينية والسياسية المعتمدة التي صوت لها الناس في الانتخابات البرلمانية والبلدية".

(أ) ما هو رأي الأستاذ عبد الوهاب في فكرة تشكيل اللجان الأمنية الأهلية؟

(ب) كيف يقرأ الأستاذ ما قيل عن دعم التيارات الدينية والسياسية إلى الفكرة؟

(جـ) هل يتحمل العلماء المسؤولية عن طرح بعض أعضاء كتلة الوفاق الفكرة وتبنيها؟

الجواب (١ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أرى بأن السلطة تجد بعض الصعوبات الحقيقية أمام تنفيذ أجندتها الأمنية ضد خط الممانعة في المعارضة، وتريد من يعينها على مواجهتها لها، لاسيما على مستوى البعد الشعبي والجماهيري، حيث أن الجماهير هي العقبة الحقيقة الكأداء التي تقف في وجه السلطة وتحيل بينها وبين تحقيق أهدافها الأمنية بالنيل من الرموز في خط الممانعة. وأرى بأن فكرة اللجان الأمنية أفضل وسيلة لذلك. فاللجان الأمنية الأهلية ذات صفة شعبية جماهيرية، وهي في حال نجاحها ـ لا قدر الله تعالى ـ تمثل ـ بحسب رأيي ـ أسوء اختراق لصفوف الجماهير من أجل السيطرة عليها، وأخطر فكرة لضرب المعارضة حتى الآن. وأن نجاحها ـ لا قدر الله تعالى ـ سوف يؤدي إلى تحول خطير جدا في فكر وثقافة الجماهير والمعارضة وتوجهاتها نحو السلطة في ظل المشاركة الشعبية في البرلمان. والفكرة ـ بحسب رأيي ـ تمثل انحدارا خطيرا في الفكر والثقافة والسياسة والأخلاق لم تتورط في مثله ولم تتحمل مسؤوليته ولم تتجرأ عليه حتى الآن حتى قوى الموالاة. وأرى بأن طرح هذه الفكرة أو تبنيها أو الدعوة إليها أو دعمها من أي كان، دليل قاطع على عدم الرشد الديني والثقافي والاجتماعي والسياسي والأخلاقي، وفيه تهالك غريب على الدنيا الفانية والتملق غير الناضج إلى السلطة. وإني أنصح كل مواطن شريف بأن ينأى بنفسه عنها تماما، وأن لا يدخل فيها بأي حال من الأحوال أو بأي شكل من الأشكال.

قال الرسول الأعظم الأكرم ﷺ: "ولا تعينوا الظالم على ظلمه فيبطل فضلكم"[1].

وقال ﷺ: "ستكون في آخر الزمان شرطة يغدون في غضب الله ويروحون

---

(١) البحار. ج٢. ص ٦٦.

في سخط الله فإياك أن تكون من بطانتهم"[1].

النقطة الثانية: أن صيانة الأمن الداخلي للمجتمع والدولة يأتي بالدرجة الأولى عن طرق إقامة العدل والمساواة بين كافة المواطنين وإعطائهم حقهم الطبيعي في التعبير عن الرأي وتلبية متطلباتهم في الحياة الكريمة، وليس عن طريق القمع ومحاولة اختراق صفوفهم، فإن من شأن الأخير أن يؤدي إلى تفتيت المجتمع وخلق أزمة ثقة بين الناس ونشر الشر بينهم، ولا يؤدي قطعا إلى الوحدة والتلاحم المجتمعي والوطني.

قال الله ﷻ في الحديث القدسي: "وعزتي وجلالي لانتقمن من الظالم في عاجله وآجله، ولانتقمن ممن رأى مظلوما فقدر أن ينصره فلم ينصره"[2].

وقال الرسول الأعظم الأكرم ﷺ: "الحكم قد يدوم مع الكفر ولا يدوم مع الظلم".

النقطة الثالثة: إني أسأل: لماذا كل هذه الفزعة والحرص على تقديم المساعدة الأمنية الشعبية للسلطة، ولا نجد مثل هذه الفزعة والحرص لحل الملفات الساخنة التي تهم جميع أبناء الشعب؟! هل يعتقد القائمون على فكرة اللجان الأمنية الشعبية والداعون إليها والداعمون لها ومستقبلوها بالقبول والترحاب، بأن تقديم المساعدة الأمنية للسلطة أولى من تقديم المساعدة إلى عامة الناس؟ وهل يعتقدون بأن ذلك من شأنه أن يحل المشكلة وأن يحقق الأمن والاستقرار أكثر من حل الملفات الساخنة؟.

---

(١) كنز العمال. ج١١. ص ١٢٩. الحديث: ٣٠٩٠٦.

(٢) كنز العمال. ج٣. ص٥٠٥ ـ ٥٠٦. الحديث: ٧٦٤٠.

إن ذلك لهو الوهم والجهل، وإني أعتقد بأن طرح هذه الفكرة ودعمها والدعوة إليها يدل على خلل في التفكير وخطأ في السياسة.

قال الرسول الأعظم الأكرم ﷺ: "أتاني جبرئيل عليه السلام آنفا فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون!

قلت: أجل إنا لله وإنا إليه راجعون، فمم ذلك يا جبرئيل؟

قال: إن أمتك مفتتنة بقليل من الدهر غير كثير.

قلت: فتنة كفر أو فتنة ضلالة؟

قال: كل ذلك سيكون.

قلت: ومن أين ذاك وأنا تارك فيهم كتاب الله؟

قال: بكتاب الله يضلون، وأول ذلك من قبل قرائهم وأمرائهم، يمنع الأمراء الناس حقوقهم فلا يعطونها فيقتتلون، ويتبع القراء أهواء الأمراء فيمدون في الغي ثم لا يقصرون "[1].

النقطة الرابعة: لقد أثبتت التجربة بأن الحياة البرلمانية الصورية لم تنجح حتى الآن في وضع حد للتراجعات أو التخفيف من حدة التوترات الأمنية في الساحة، وإننا ذاهبون إلى المزيد من التراجعات والتوترات الأمنية في ظل هذه الحياة البرلمانية الكسيحة. وأرى بأن النواب مطالبون كغيرهم من أبناء الشعب بالوقوف إلى صف شعبهم وقضاياه الوطنية العادلة، لاسيما كتلة الوفاق التي دخلت البرلمان بهدف نصرة المظلومين والمستضعفين والدفاع عن قضايا أبناء الشعب والاستفادة من

---

(١) كنز العمال. ج١١. ص١٥٤ ـ ١٥٥. الحديث: ٣١٠١٠.

الحصانة البرلمانية لتحقيق هذا الهدف. وأعضاء كتلة الوفاق ملتزمون بالبعد الديني والأخلاقي في عملهم، وهم مطالبون قطعا بالحذر في تصريحاتهم لكي لا يصدر عنهم ما يمكن أن تستخدمه السلطة ضد أبناء الشعب المظلومين.

النقطة الخامسة: إني أحمل السلطة المسؤولية الكاملة عن كل التراجعات والتوترات الأمني في الساحة الوطنية، وأدعوها إلى العودة إلى أحضان الشعب والاستجابة لمطالبه المشروعة العادلة، وترك استخدام العنف وإرهاب الدولة في قمع أبناء الشعب المظلومين المطالبين بحقوقهم الطبيعية، وترك التمييز والتجنيس وغيرهما مما يؤثر سلبا على أوضاع الوطن وأحوال المواطنين. كما أدعو كافة الرموز والقيادات الشعبية الدينية والسياسية بأن يقفوا إلى صف أبناء الشعب بالقول والفعل، وأن يحذروا في تصريحاتهم من نصرة الظالم على المظلوم ولو بكلمة.

الجواب (١ - ب):

وفيه نقطتان..

النقطة الأولى: لا شك أن العلماء الأجلاء بما قدموه من الدعم لكتلة الوفاق يتحملون المسؤولية الأدبية عن أدائها بوجه عام، ولا أرى بأنهم يتنصلون من هذه المسؤولية أبدا. وأرى بأن فكرة اللجان الأمنية الشعبية بعيدة كل البعد عن أخلاق وأفكار وتوجهات العلماء الأجلاء. هذا ولم يثبت حتى الآن بأن أحدا من أعضاء كتلة الوفاق قد طرح فكرة اللجان الأمنية الأهلية أو تبناها أو دعمها، وقد أصدر الأخ العزيز عبد الجليل خليل توضيحا حول ما أشيع عنه حول هذه الموضوع.

النقطة الثانية: حتى لو ثبت طرح أحد أعضاء كتلة الوفاق الفكرة أو تبناها أو دعمها، فإن ذلك قد يثبت خللا في التنظيم، إلا أنه لا يثبت مسؤولية العلماء الأجلاء

الفعلية عن ذلك الموقف. وذلك لأن دعم العلماء الأجلاء لكتلة الوفاق مبني على ثقتهم فيها، وليس على أساس الارتباط بها بعلاقة تنظيمية والاتفاق معها على آليات للضبط والمتابعة، وهذا ما تصرح به كوادر الوفاق دائما. علما بأن قيادة الوفاق تشتكي حتى الآن من حالة الانفلات في التصريحات من قبل أعضاء الكتلة، وتصرح بأنها تسعى لضبط هذه الحالة والقضاء عليها.

الجواب (١ - ج):

لا أرى بأن أحدا من الرموز والتيارات الدينية والسياسية المعارضة يمكن أن ينحدر إلى المستوى الفكري والأخلاقي والسياسي الذي يدعم فيه مثل هذه الفكرة الهدامة الخرقاء، فهم فوق هذا المستوى بدرجات. وما قيل عن دعم التيارات الدينية والسياسية لا يتعدى ـ بحسب تقديري ـ حدود سوء التوظيف لتصريحات بعض الرموز والقيادات حول رفضهم لبعض أعمال الشباب في الاحتجاج والتعبير عن رأيهم بمثل حرق الإطارات وصناديق القمامة وغلق الشوارع، وهذا ما كان متوقعا، مما يدعو الرموز والقيادات والقوى السياسية إلى الدقة في تصريحاتها السياسية قدر الإمكان. وقد أحسن الأخ العزيز عبد الجليل خليل وعلماء السنابس بالإسراع في نفي ما أشيع عنهم حول الفكرة، وبتوضيح موقفهم السلبي منها.



انسحاب الأستاذ من الساحة

السؤال (٢):

لقد انسحب الأستاذ عبد الوهاب حسين عن قيادة الساحة وواصل التنظير الفكري والسياسي إليها على خلاف توجهات المتصدين المؤمنين

للقيادة من التيار، مما أدى إلى إحداث إرباك واضح في الساحة ولدى جماهير التيار، حيث أنه أستطاع أن يثبت عدم كفاية بل عدم صحة ما هو قائم، وفي نفس الوقت يرفض التصدي لقيادة الساحة رغم مطالبة الجماهير له بذلك، ويتحجج بحجج واهية ما انزل الله بها من سلطان.

(أ) ألا تعتقد بأنك بعدم تصديك قد خذلت الجماهير؟

(ب) ألا ترى بأن عليك أن تحسم الأمر: إما بالتصدي للقيادة أو ترك هذه التنظيرات المربكة عمليا للساحة.

(جـ) هل ابتعادك يدل على أنك يائس من الوضع؟

(د) على أي أساس اعتمدت في قولك في أسئلة وأجوبة (٣٨) بأن وراء الربكة والبلبلة والوضع البائس مع التراجعات الخطيرة ولادة نور وعهد جديد؟

الجواب (٢ - أ):

وفيه نقطتان..

النقطة الأولى: أنا لم أستطع تحقيق ما أطمح إليه من خدمة الناس، وكنت أتطلع ولا زلت أتطلع إلى الأكثر في هذا السبيل، لأنه مصدر الإفاضة الروحية والخير والبركة على النفس. وأنا لم أستطع إقناع الناس بموقفي هذا، والكثير منهم يصنفه في دائرة الخذلان، وهذا من حقهم بحسب ما يعلمون، وهو يحز في نفسي كثيرا بطبيعة الحال، إلا أنني حتى الآن لا أستطيع تغيير موقفي، لأني أرى فيه تكليفي الشرعي، وهو ـ بحسب قناعتي ـ يصب في خدمة الناس ومصلحتهم الحقيقية، وأنا

راض كل الرضا عن نقد الناس لوضعي ومحاسبتهم لي، فهو دليل صحة وعافية.

النقطة الثانية: إن تصدري قد يرضي شريحة من الناس ويرضي غروري أيضا، إلا أنه ـ بحسب ما أفهم ـ لا يرضي ربي ولا يصب في مصلحة الناس الحقيقية. وما دمت أعلم بأن ربي مطلع على سريرتي، فلن أخدع الناس وأذهب معهم ـ فيما يخصني ـ إلى ما يرضيهم عني، وأنا أرى فيه ما يضرهم حقيقة، إرضاء لنفسي الأمارة بالسوء، وإشباعا لغروري وغريزتي الحيوانية، مستندا في ذلك على حسن ثقة الناس بي، فذلك لا يفعله مؤمن، وإني أرى فيه حقيقة الخيانة، وأشم منه رائحة جهنم.

الجواب (٢ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أنا ملتزم بأن أسعى لأن أقدم إلى الناس ما يسعني تقديمه من الخدمة في الدين والدنيا، وقد خرجت عن دائرة صناعة القرار ولم أتصدى لخلق تيار جديد أو أدخل فيه استجابة إلى التكليف الشرعي القائم حتى الآن. وقد وجدت أن تكليفي يفرض علي رغم كل المرارة والجراح بأن استمر في إبداء الرأي وأنا ماض فيه حتى يأتي ما يمنعني شرعا منه، ولن تمنعني المرارة والجراح، ولن يمنعني الترهيب والترغيب، ومن يحاول ذلك من هذا الباب فهو خاسر.. خاسر.

النقطة الثانية: أنا أسعى ـ بحسب فهمي ـ من خلال التنظيرات إلى رسم الصورة الصحيحة المطلوبة للوضع الإسلامي والعمل وحركة المعارضة، مفصلة على مقاس المبادئ والأحكام والغايات والمقاصد الإسلامية وليس على مقاس الأشخاص والأوضاع القائمة في الداخل. والمطلوب من أجل القضاء على الحساسية منها،

تجريدها والنظر إليها في نفسها وعدم إلباسها الأشخاص والأوضاع والمواقف القائمة في الداخل للحكم عليها، فتنعدم بذلك فرصة الحكم الموضوعي عليها، والنقد النزيه إليها، وتنعدم فرصة التصحيح والتطوير لأوضاعنا.

النقطة الثالثة: الفكر الإسلامي فكر إجرائي يرتبط فيه القول بالعمل، وأن أهمية العلم وقيمته لدى الأفراد ترتبط بالعمل "العلم يهتف بالعمل فإن أجابه وإلا أرتحل" هذا من جهة.. ومن جهة ثانية: فإني أرى على صعيد التحليل العلمي والواقع والنصوص الدينية المباركة، بأن قيمة الأفكار ـ سلبا أو إيجابا ـ أعظم من قيمة المواقف، لأن الموقف ينتهي بالشخص الذي اتخذه، وفي الزمان والمكان الذي حصل فيهما. أما الفكرة فتصنع مواقف غير محدودة، لدى أفراد غير محدودين، وفي زمان غير محدود، وأماكن غير محدودة. فالشهيد حين يسقط في سبيل الله تعالى يؤدي دوره في الزمان والمكان الذي حصلت فيهما الشهادة بما لذلك من التداعيات القريبة والبعيدة، ثم ينتهي كل شيء. أما فكرة الشهادة فهي تصنع عدد غير محدود من الشهداء، في أزمنة وأماكن غير محدود. ففكرة الشهادة أهم من الشهادة نفسها، ولهذا يرجح علم العالم على دم الشهيد. وبما أننا نعيش في ذكرى أربعين الإمام الحسين عليه السلام فإني أقول: بأن ثورة الإمام الحسين عليه السلام كانت لتنتهي وتفقد قيمتها الرسالية على مدى التاريخ، لولا إحياؤها وإحياء فكرة الشهادة من خلالها، ومن لم يقدس الشهادة والشهداء ويطمح في الشهادة، فهو لم يحي ذكرى الإمام الحسين عليه السلام ولم يتعلم منها ما ينبغي عليه أن يتعلمه منها. وأرى بأن فتوى شريح القاضي التي قال فيها: بأن الإمام الحسين عليه السلام خرج على إمام زمانه فقتل بسيف جده، أخطر على الدين والإنسانية من فعل القتلة للإمام الحسين عليه السلام لأن الفتوى أسست لقتل الإمام الحسين عليه السلام وللقبول بالقتل والدفاع عن القتلة على مدى التاريخ، ولقتل كل حسين يخرج على يزيد في التاريخ الطويل!!

والنتيجة: يجب أن نحرض كل إنسان على العمل بما يعلم، إلا أن الأهم من ذلك هو اقتلاع الأفكار والمفاهيم الخاطئة من عقول الناس، واستبدالها بالأفكار الصحيحة وترسيخها في عقولهم. وهذا ما أسعى إليه بإذن الله تعالى من خلال التنظير. ولا يضر به أن لا أجد أنا الفرصة لتطبيقه. وعلينا أن نميز بين مخالفة العلم وبين عدم توفر الفرصة لتطبيقه والعمل به.

الجواب (٢ - جـ):

لست يائسا وإنه لحرام على المؤمن أن ييأس، وأن روحه المشدودة إلى الله تبارك وتعالى لتعيش الأمل دائما، ولا تسمح له باليأس في أشد الظروف حلكة. ولو كنت يائسا لما كتبت، ولما تحدثت إلى أحد، ولما فتحت مجلسي، ولما التقيت بأحد في بيتي أو خارجه، ولجلست في بيتي أنعى حظي العاثر. ولكني أصبر، وأفعل الخير وما أرى فيه تكليفي، وأنتظر الفرج وأقطع به "إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا" لأرضي ربي ﷻ وهذا ما أدعو له كافة إخواني المؤمنين الأعزاء، شرفهم الله تعالى جميعا بخدمته وخدمة دينه الحنيف وخدمة عباده لاسيما المستضعفين منهم.

الجواب (٢ - د):

اعتمدت في ذلك القول على سنة الحياة، فأنا أجد ظلم وتراجعات في الساحة الوطنية، وأجد إلى جانبهما رفض وتدافع ومعاناة. وأجد أفكارا وأقوالا ومناهج ومواقف صائبة وأخرى خاطئة، وأجد إلى جانبها حوارات ونقاشات وأخذ ورد بصورة جادة وصادقة. فلابد للأفكار والأقوال والمناهج والمواقف والأوضاع الخاطئة من أن تصحح، لتلد نورا وعهدا جديدا مشرقا، فالمخاض هو في الحقيقة مخاض ولادة نور وعهد جديد مشرق، وإن طال بنا السرى.

❖❖❖

السؤال (٣):

يدور النقاش كثيرا حول أداء الرموز والقيادات والمؤسسات، وكثيرا ما يقال للمحاور: ماذا قدمت للرمز أو للمؤسسة.

(أ) من في خدمة من: الأشخاص والمؤسسات في خدمة الرسالات والمجتمعات؟ أم المجتمعات والرسالات في خدمة الأشخاص والمؤسسات؟

(ب) هل ينطبق تقديم الرسالات والمجتمعات على الأشخاص والمؤسسات على المعصومين أيضا؟

(جـ) ما هو رأيك في تسخير قيادة الوفاق المؤسسة للكتلة؟

الجواب (٣ - أ):

قطعا الأشخاص والمؤسسات في خدمة الرسالات والمجتمعات وليس العكس، بخلاف منطق الدكتاتورية والاستبداد والتوجهات الطاغوتية التي تسعى لجعل الدولة والمجتمع في خدمة الدكتاتور والطاغوت وتسخير كافة إمكانيات الدولة والمجتمع لخدمة أغراضهما ونزواتهما الشخصية ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِۦ قَالَ يَـٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَـٰذِهِ ٱلْأَنْهَـٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾[1] وتطالب الناس بإظهار الولاء لهما، والويل لمن لا يظهر الولاء، وكأن الدولة والمجتمع ملك شخصي لهما.

والحقيقة أن الولاء يعطى للأشخاص والمؤسسات والحكام بقدر ما تقدم

---

(١) الزخرف: ٥١.

هي للرسالات والمجتمعات من خدمات ومنافع، وليس من واجب أبناء الشعوب إثبات ولائهم للحاكم، لأن الحاكم يستمد شرعيته من إرادة الشعب لحكمه، ويجب على الحاكم أن يثبت هو بأن أرادته من إرادة شعبه، وأنه أمين على حقوقهم وحرياتهم ومصالحهم وأنه لا يخون منها شيئا، فإذا لم يفعل، فمن حق شعبه الإطاحة به واستبداله بغيره الصالح.

الجواب (٣ - ب):

ينبغي التمييز بين ما تفرضه المكانة المعنوية للمعصوم وبين ما يفرضه الدور الرسالي له. فالرسول الأعظم الأكرم ﷺ وأهل بيته الطيبين الطاهرين عليهم السلام قد بلغوا المكانة المعنوية العالية بحيث لولاهم لما خلق الله السماوات والأرض والجنة والنار، وهم بهذه المكانة يستحقون كل المحبة والتضحية من أجلهم وأن نفديهم بأنفسنا، وليس هذا محل البحث الآن. وهم مع هذه المكانة العالية والمتميزة قد حُملوا رسالة السماء وكلفوا بهداية الناس وخدمتهم، وضحوا بأنفسهم من أجل الدين والعقيدة وهداية الناس وأداء التكليف، ولم يطلبوا من الناس بأن يكونوا عبيدا لهم أو خدما، وهذه هي قمة الفضل والفضيلة والسمو والرفعة. فالرسول الأعظم الأكرم ﷺ قاتل وجرح وأوذي في سبيل الله سبحانه وتعالى وخدم الناس بنفسه نفسي لنفسه الفداء والحمى. والإمام الحسين عليه السلام قال: إن كان دين جدي لا يستقيم إلا بقتلي فياسيوف خذيني، وأنه خرج واستشهد من أجل الإصلاح في أمة جده، وأكد بأن هذه السيرة هي سيرة جده رسول الله ﷺ وسيرة أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام.

والخلاصة: أن الأشخاص والمؤسسات في خدمة الرسالات والمجتمعات وليس العكس كما هو في منطق الأنظمة الدكتاتورية والتوجهات الطاغوتية، وهذا ينطبق على المعصومين عليهم السلام كقيادات وحملة رسالة كما ينطبق على غيرهم.

الجواب (٣ - جـ):

أمام الوفاق خياران..

الخيار الأول: بناء المؤسسة والانطلاق منها كمؤسسة لها مشروعها الشامل على الساحة الوطنية، والنظر إلى العمل البرلماني كأحد أهم أنشطتها.

الخيار الثاني: التركيز بصورة كلية على الكتلة البرلمانية والعمل البرلماني، وربط مصير الوفاق به بصورة كلية والانطلاق منه على هذا الأساس، وبالتالي تسخير كامل إمكانيات الجمعية وكل قواها وطاقاتها إلى خدمة الكتلة وعملها في البرلمان، وتكون الكتلة البرلمانية وعملها في البرلمان هما الهم الكلي للجمعية.

وأرى بأن الخيار الأول هو الخيار الأفضل للوفاق وهو المطلوب من أجل مستقبل سياسي أفضل إليها. وأعتقد أن ذهاب الوفاق ـ كما هو حاصل لديها ظاهرا حتى الآن ـ إلى الخيار الثاني، من شأنه أن يقزمها ويؤثر سلبا على مستقبلها السياسي، وعليه أنصح الأخوة في الوفاق بإعادة النظر وتدارك الأمر في ترتيب أوضاعهم قبل فوات الأوان.



مقترح الأستاذ المشيمع

السؤال (٤):

لقد تقدم الأستاذ حسن المشيمع بمقترح إلى الرموز والقيادات والقوى الدينية والسياسية في تأبين الراحل الكبير قائد الشعب ومربّيه سماحة العلامة الشيخ عبد الأمير الجمري بالجلوس معا إلى مائدة واحدة والتفاهم

بينهم، ولم نجد أية استجابة إيجابية من أي طرف حتى الآن .

(أ) ما هو تفسير الأستاذ عبد الوهاب لعدم الاستجابة؟

(ب) هل تعتقد بأن عدم الاستجابة ترتبط بمنهج المسايرة وما يفرضه من الالتصاق بالسلطة والكون معها؟

الجواب (٤ - أ):

هناك فهمان لما اقترحه فضيلة الأستاذ حسن المشيمع على الرموز والقيادات والقوى الدينية والسياسية..

الفهم الأول: أن تترك الرموز والقيادات والقوى الدينية والسياسية قناعاتها الخاصة وتنزل على رأي واحد وقيادة واحدة.

الفهم الثاني: أن يحتفظ الجميع بقناعاتهم ومناهج عملهم وقياداتهم، وأن يلتقوا على المشترك بينهم ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾[1] وأن ينسقوا بينهم في سبيل التكامل وعدم التصادم بينهم.

وأرى بأن المطلوب هو الفهم الثاني وليس الفهم الأول، لأن الفهم الأول غير ممكن في الوقت الراهن ولم تخلق له الأرضية المناسبة. أما الفهم الثاني فهو ممكن ومطلوب دينيا ووطنيا، وقد دعا القرآن الكريم إلى العمل بمثله مع أهل الكتاب، وقبل الرسول الأعظم الأكرم ﷺ العمل بمثله حتى مع المشركين كما هو الحال في حلف الفضول الذي قال عنه: لو دعي إلى مثله في الإسلام لأجاب. وأن القيادة الإسلامية في البحرين تقبل العمل به ـ كما هو صريح في خطابها ـ مع كافة

(١) آل عمران: ٦٤.

القوى الدينية والسياسية المعروفة على اختلاف انتماءاتها الفكرية والدينية والسياسية، على قاعدة التعاون على البر والتقوى، وعدم التعاون على الإثم والعدوان، وبالتالي لا يوجد ما يمنع من العمل بالفهم الثاني للمقترح والأخذ به عمليا، بل هو مطلوب دينيا وسياسيا وأخلاقيا. وإذا جاء الرفض من أي طرف للمقترح، فإن ذلك الرفض مبني ـ بحسب تقديري ـ على الفهم الأول وليس على الفهم الثاني ـ إذا حسنت النيات ـ وذلك لعدم وجود المبرر لرفض المقترح بحسب الفهم الثاني.

الجواب (٤ - ب):

لا أعتقد ذلك ولا أتوقعه من المؤمنين الأعزاء، لأنهم فوق ذلك بدرجات في الدين والأخلاق والسياسة. وأن دخول الأخوة إلى البرلمان، قائم على أساس خدمة الدين والعباد، وليس التزلف للسلطة. وإذا فرضنا أن واقع العمل في البرلمان يتطلب منهم ـ بحسب طبيعة الحال وليس الرغبة والإرادة ـ مسايرة السلطة، فإن هذه المسايرة لا تفرض عليهم رفض العمل على المشترك مع إخوانهم المؤمنين الذين يختلفون معهم في الرأي والمنهج أو القبول بالتصادم معهم والوقوف إلى صف السلطة ضدهم، لأن هذا ضد الدين والمبدأ والأخلاق ولن يفعلوه إن شاء الله تعالى.



نقد الرموز

السؤال (٥):

تدور حوارات ومناقشات طويلة وعنيفة على كافة المستويات في المحافل والمنتديات حول ما تشهده الساحة المحلية من النقد المرير

والعنيف لأداء الرموز والقيادات الدينية والوطنية والمؤسسات الأهلية السياسية تطال أشخاصهم أحيانا وتنعتهم بأوصاف غير لائقة.

(أ) هل يعتبر الأستاذ هذه الحالة صحية؟

(ب) بما ينصح الأستاذ عبد الوهاب محبيه بشأن هذه الحالة؟

(جـ) كثيرا ما يذكر في الحوارات والمناقشات في المنتديات جماعة الأستاذ عبد الوهاب حسين.. من هم جماعتك؟

الجواب (٥ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: النقد لأطروحات وسلوك ومواقف وأداء المسؤولين والشخصيات العامة في الشأن العام يعتبر حق طبيعي إلى عامة الناس وخاصتهم، لأنها تؤثر على أوضاعهم ومصالحهم العامة والخاصة، وهو السبيل لاكتشاف الأخطاء وحقيقة الأوضاع في الشأن العام لتصحيحها وتطويرها. وعلى كل من يقبل تحمل مسؤولية عامة في أي موقع كان أو يتصدى إلى الشأن العام، أن يتوقع النقد من الناس لأطروحاته وسلوكه ومواقفه المرتبطة بدوره وعمله، ويجب عليه أن يتقبله بصدر رحب وطول بال، وأن يرد على نقد الناس له بالحسنى ولا يرد عليهم بالقسوة وسوء الخلق، وإلا فعليه أن يبتعد ويترك المسؤولية إلى غيره، لأنه ليس أهل لها.

النقطة الثانية: إني أشعر بالمرارة والألم لسعة وحجم ونوعية النقد الذي أسمعه حول أطروحات وسلوك ومواقف الرموز والقيادات والمؤسسات الدينية والوطنية، وهذا شيء طبيعي لكل من يتمتع بالصحة النفسية والروحية. وأعتقد أن كل من يشعر باللذة في ممارسة النقد إلى إخوانه فهو مريض نفسيا وروحيا ويحتاج إلى

علاج، وعليه أن يحذر من نفسه من أجل نفسه قبل الآخرين.

النقطة الثالثة: لا يخلو النقد الموضوعي النزيه من فائدة، إلا أنه ينبغي علينا التفكير الايجابي في التصحيح وإيجاد البدائل والسعي إليهما وعدم الوقوف عند حدود النقد فقط، فتلك هي الخطوة الثانية المكملة إلى خطوة النقد، وبدونها قد يفقد النقد الكثير من قيمته العملية، ويتحول إلى مجرد ظاهرة كلامية.

الجواب (٥ - ب):

لا يحق لي أن أمنع أحدا من ممارسة حقه في النقد، ولكننا مطـالبون جميعا بمراعاة الشرطين التاليين كحد أدنى..

الشرط الأول: أن لا يمس النقد ذوات الأشخاص، وإنما يكون مقتصرا على ما ينبغي النقد فيه من الأطروحات والسلوك العام والمواقف، ولا يتعداه إلى ما لا يجوز فيه النقد من المساس بذوات الأشخاص ومكانتهم المعنوية بغير وجه حق، ولا نعتهم بما لا يليق بهم من الصفات السيئة أو المشينة.

الشرط الثاني: أن يكون النقد موضوعيا ونزيها وملتزما بالأحكام الشرعية، وأن نتوخى فيه الدقة ورضا الله سبحانه وتعالى والمصلحة العامة، فنبعده عن الغيبة والنميمة وغيرهما مما لا يرضاه الله جلّ جلاله.

الجواب (٥ - جـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لقد تفرق إخواني وأحبائي ورفاق دربي الأعزاء من قيادة التيار واختلفوا اختلافا مشروعا في الرأي، ونتج عن ذلك ابتعادي عن دائرة صناعة القرار،

وبقيت أعيش معهم في محبة إيمانية وسلام روحي رفيع، ولم أتنافس معهم على زعامة أو شيء من حطام الدنيا الفانية. وقد عدت مؤخرا إلى عملي في وزارة التربية والتعليم لأكون كأي موظف عادي في الساحة، ولم أحتفظ من الحضور في الساحة إلا بإبداء الرأي في بعض قضايا الساحة الوطنية ونشر الوعي بين الناس، وهذا ما لم أستطع منه فرارا بيني وبين ربي.

قال الرسول الأعظم الأكرم ﷺ: "من كتم علما نافعا عنده ألجمه الله يوم القيامة بلجام من النار"[١].

وفي حديث آخر: "من سئل عن علم نافع فكتمه جاء يوم القيامة ملجوما بلجـام من نار"[٢].

وقال أمير المؤمنين عليه السلام: "من كتم علما فكأنه جاهل به"[٣].

وقال الإمام الصادق عليه السلام: "إن عيسى بن مريم قام في بني إسرائيل فقال: يا بني إسرائيل! لا تحدثوا بالحكمة الجهال فتظلموها، ولا تمنعوها أهلها فتظلموهم، ولا تعينوا الظالم على ظلمه فيبطل فضلكم"[٤].

ومع الجدال الدائر حول قيمة الاستمرار في طرح الرأي وما يصاحبه من التجريح والمرارة أحيانا، فإني كزيادة في الاحتياط قد رجعت إلى من لو أشار علي بالتوقف عن إبداء الرأي لتوقفت، ولم يشير علي بذلك، وإنما أكد حقي في إبداء الرأي. ومع قيام الحجة علي بالرخصة في الخطابة وطرح الرأي ممن يمتلك الحق

---

(١) كنز العمال. ج١٠. ص ٢١٦. الحديث: ٢٩١٤٢.

(٢) كنز العمال. ج١٠. ص ٢١٦. الحديث: ٢٩١٤٥.

(٣) البحار. ج٢. ص٦٧.

(٤) البحار. ج٢. ص ٦٦.

في ذلك، فإني أسأل بكل المحبة إخواني المؤمنين الأعزاء الذين يختلفون معي في الرأي وتضايقهم آرائي، لأنها ـ بحسب تقييمهم ـ تضر أكثر مما تنفع، أسألهم بكل المحبة أن يصبروا علي قليلا، وأن لا يكون صبر السلطة علي أكثر من صبرهم، لاسيما أني قد أعطيتهم طائعا ما لم تستطع السلطة الحصول عليه مني بالإكراه، رغم كل ما تملكه من وسائل العنف والإرهاب ضد معارضيها.

النقطة الثانية: إني أيها الأحبة الأعزاء لم أتغير على الله جل جلاله ولا عليكم، ولم تتغير أطروحاتي وموقفي مع السلطة ومعكم، فأنا لازلت على ما عهدتموني عليه مع الله جل جلاله ومعكم لم أتغير ولم تتغير أطروحاتي ومواقفي ولم تتراجع إلى الوراء، ومن تغير علي من الناس فلتغير حدث لديه لا لتغير سلبي حدث عندي، وهذا من حقه، ولكن لا أسأل ولا أحاسب على ما لا ذنب لي فيه من تغير قناعات الناس وأحوالهم ومواقفهم، فاسألوا من تغير ولا تسألوني فيما لا يخصني وما لا إرادة لي فيه.

النقطة الثالثة: ليس لي جماعة خاصة، وكل إنسان يمتلك بصيرة في الدين والدنيا ويعمل بما يعلم ويتمتع بالمحبة إلى الناس والإخلاص إليهم والرحمة بهم والشفقة عليهم والصدق معهم والحرص على مصالحهم العامة والخاصة ورعايتها في سلوكه ومواقفه فهو مني وأنا منه. ومن ادعى القرب مني والنطق باسمي وهو خالٍ من هذه الصفات فكذبوه.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٤٩

التاريخ: ١٤ / جمادى الثانية / ١٤٢٨هـ

الموافق: ٢٩ / يونيو - حزيران / ٢٠٠٧م

أيهما أعظم الإمامة أم النبوة؟

السؤال (١):

يذكر بعض العلماء والمفكرين الشيعة بأن الإمامة أعظم من النبوة.

(أ) ما هو الدليل على ذلك؟

(ب) كيف تكون الإمامة أعظمة من النبوية في حين يوحي إلى النبي ولا يوحى إلى الإمام؟

الجواب (١ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: هناك ثلاثة مصطلحات يستخدمها القرآن الكريم ينبغي التمييز بينها..

المصطلح الأول ـ النبي: والمراد به كل من يتلقى الوحي من الله عزّ وجلّ ويبلغه إلى الناس من أجل هدايتهم.قول الله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ۗ وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ﴾[١].

المصطلح الثاني ـ الرسول: والمراد به كل من يتلقى الوحي ويبلغه إلى الناس ويمارس القيادة في المجتمع.

قول الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[٢].

---

(١) فصلت: ٦.

(٢) النساء: ٦٤.

المصطلح الثالث ـ الإمام: وهو كل من لديه الولاية المطلقة على الناس، والولاية المطلقة تعني وجود صلاحيات قيادية أكبر وأعمق من الصلاحيات القيادية التي تمنح للرسل عليهم السلام.

قول الله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾[1] والمراد هنا شخص النبي محمد ﷺ بوصفه إماما، وليس مقام النبوة.

ويخضع الرسل بطبيعة الحال إلى قيادة الأئمة في زمانهم.

النقطة الثانية: ينقسم الأئمة إلى قسمين..

القسم الأول ـ الأئمة الأنبياء: وهم أولي العزم فقط: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد (عليهم جميعا أفضل الصلاة والتسليم) فلم يعطى مقام الإمامة لأحد من الأنبياء قبلهم، وأن كل نبي أو رسول في زمان أحدهم فهو يخضع إلى قيادته، كما كان يخضع نبي الله لوط إلى نبي الله إبراهيم عليه السلام وأن كل نبي أو رسول أو وصي يأتي بعد أحدهم فهو يتبع رسالته ويدعو إليها حتى يأتي الآخر منهم. فكل نبي أو رسول أو وصي أتي بعد نوح كان يتبع رسالته ويدعو إليها حتى بعث إبراهيم، وكل نبي أو رسول أو وصي أتي بعد إبراهيم كان يتبع رسالته ويدعو إليها حتى بعث موسى، وكل نبي أو رسول أو وصي أتي بعد موسى كان يتبع رسالته ويدعو إليها حتى بعث عيسى، وكل نبي أو رسول أو وصي أتي بعد عيسى كان يتبع رسالته ويدعو إليها حتى بعث آخر الأنبياء والرسل محمد ﷺ وليس بعد محمد ﷺ نبي أو رسول وإنما أوصياء وكلهم يتبعون رسالته، لا يضيفون عليها شيئا غير البيان، ولا ينقصون منها شيئًا.

---

(١) الأحزاب: ٦.

القسم الثاني ـ الأئمة الأوصياء: وهم الأئمة الاثنا عشر من أهل البيت عليهم السلام فقط، وليس في الأوصياء قبلهم من نال مقام الإمامة. ومن الأدلة على أعطاء مقام الإمامة العظيم للأئمة من أهل البيت عليهم السلام حديث الغدير، حيث أكد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم على أن كال ماله من الولاية على المؤمنين فهو لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

قال الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم: "أيها الناس!! من أولى بكم من أنفسكم؟

قالوا: الله ورسوله أعلم.

قال: إن الله عز وجل مولاي وأنا مولى كل مؤمن.

ثم أخذ بيد علي فقال: من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه"[1].

ملاحظة:

بعد إجابة الأستاذ على السؤال تنبّه إلى قول الله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴾[2].

فإنها تدل على وجود الإمامة في غير أولى العزم من الأنبياء وهذا يتطلب بعض التصحيح في الإجابة وقد لزم التنبيه إلى ذلك لكي يؤخذ بعين الاعتبار.

(١) مستدرك الصحيحين. ج٣. ١٠٩

(٢) الأنبياء: ٧٣.

النقطة الثالثة: الدليل على أن مقام الإمامة أكبر من مقام الرسالة قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾[1] فقد أُعطي إبراهيم عليه السلام الإمامة بعد أن أمتحن بامتحانات عظيمة، وكان قبلها نبيا رسولا.

الجواب (١ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: هذا السؤال قائم على الخلط بين مفهوم الوصي ومفهوم الإمام، وقد تبين من خلال الجواب على الفقرة: (أ) من السؤال المراد من مفهوم الإمام، وأن الأئمة ينقسمون إلى قسمين: أنبياء وأوصياء.

النقطة الثانية: الأوصياء لا يوحى إليهم، إلا أن علمهم علما لدنيا: أي بتعليم من الله جل جلاله، ويسمى في الحديث وفي الاصطلاح محدثا، كما هو الحال لدى العبد الصالح: الخضر، وهو صاحب موسى عليهما السلام.

قول الله تبارك وتعالى: ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَـٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾[2] وهذا يدل على أن التعلم اللدني ليس حصرا على الأنبياء، وقد ثبت من خلال نص آيات القرآن الكريم أن من بين المحدثين نساء، كما هو الحال لدى أم موسى ومريم عليهما السلام.

قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ ۖ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ

---

(١) البقرة: ١٢٤.

(٢) الكهف: ٦٥.

فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ ۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[1].

وقول الله تبارك وتعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٤٥﴾ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[2].

النقطة الثالثة: أن الأئمة من أهل البيت عليهم السلام هم أفضل من جميع الأنبياء والرسل ما عدا الرسول الأعظم الأكرم محمد صلى الله عليه وآله وسلم وذلك على أساس تقدمهم عليهم في العلم والعمل. ويدل على ذلك حديث الثقلين، قول الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم: "إني تارك فيكم كتاب الله وأهل بيتي، وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليَ الحوض"[3]. فالأئمة من أهل البيت عليهم السلام بحسب هذا الحديث موجودون مع القرآن في كل زمان، وأنهم لا يفارقون القرآن الكريم في علم ولا عمل، مما يدل على عصمتهم ومكانتهم العالية المتميزة على سائر الخلق بما في ذلك الأنبياء عليهم السلام فالقرآن يمثل الصورة الكاملة للعلم ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾[4] والعمل به كاملا لا يقوم به إلا الإنسان الأكمل المساوي في كماله كمال القرآن الكريم، وهي درجة لم يبلغها أحد من الأنبياء قطعا سوى النبي الأكرم محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقد جاء في الحديث عن الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم قوله: "علماء أمتي أفضل من أنبياء بني إسرائيل".

والخلاصة: أن أهل البيت عليهم السلام أوصياء أئمة، وهم محدثون وليسوا أنبياء، وهم أفضل من جميع الأنبياء والرسل، ماعدا خير البشر وخاتم الأنبياء والرسل

---

(١) القصص: ٧.

(٢) آل عمران: ٤٥-٤٦.

(٣) مستدرك الصحيحين. ج٣. ص١٣٨.

(٤) النحل: ٨٩

محمد ﷺ وذلك على أساس تقدمهم عليهم في العلم والعمل، وهو الأساس الوحيد للتفضيل بين البشر، قول الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ ﴾[1] والتقوى مزيج من العلم والعمل، لا ينفصل فيه أحدهما عن الآخر.



التقليد

السؤال (٢):

يُجمع علماء الشيعة على وجوب التقليد.

(أ) لماذا التقليد؟

(ب) لماذا الرجوع إلى فقيه واحد فقط؟

الجواب (٢ - أ):

الإنسان يدرك بعقله وجوب طاعة الله ﷻ وعبادته كما يريد الله جل جلاله لا كما يريد العبد، وهذا يتطلب أن يعرف العبد أحكام الله ﷻ في جميع الأمور، والطريق إلى ذلك في عهد المعصومين: الرسول الأعظم الأكرم ﷺ والأئمة عليهم السلام هو الرجوع إليهم، أما في عصر الغيبة فيكون بالرجوع إلى القرآن والسنة. إلا أن معرفة الأحكام من القرآن والسنة تحتاج إلى تأهيل علمي لا يمتلكه الجميع، فإذا كان الراجع إلى القرآن والسنة لمعرفة الأحاكم مؤهلا تأهيلا علميا صحيحا وكافيا لذلك، فإنه يكون قد أطاع الله تبارك وتعالى إذا عمل بما علم، لأن هذا هو الطريق الذي تنحصر فيه معرفة الأحكام في عصر الغيبة. أما إذا لم يكن الراجع إلى القرآن والسنة لمعرفة الأحكام مؤهلا تأهيلا علميا صحيحا وكافيا لذلك، فلا يصدق عليه أنه

---

(١) الحجرات: ١٣.

أطاع الله تبارك وتعالى فيما يعمل، وإنما هو مطيع لهواه، لأنه لم يسلك الطريق الصحيح إلى معرفة الأحكام. ولكي تصدق عليه الطاعة لله تبارك وتعالى فيما يعمل، يجب عليه الرجوع لمن هو مؤهل علميا وتتوفر فيه بقية الشروط، ويأخذ عنه الأحكام الشرعية. وهذا التأسيس العقلي للتقليد ـ بالإضافة إلى النص ـ تقبله جميع المذاهب الإسلامية، وتعمل به.

الجواب (٢ - ب):

المشهور بين الفقهاء من مدرسة أهل البيت عليهم السلام هو الرجوع إلى فقيه واحد وعدم التبعيض، لأن اختيار المكلف للأحكام من بين عدد من الفقهاء ـ بحسب التحليل العقلي ـ لا يقوم على أساس علمي، لأن المكلف غير مؤهل علميا للتمييز العلمي الصحيح بين الأحكام، فيكون اختياره للأحكام من بين عدد من الفقهاء ـ بحسب هذا التحليل ـ هو اتباع للهوى، وهو خلاف مقاصد الشرع المقدس. إلا إذا قام الاختيار على أساس الاحتياط، كما بينه الفقهاء رضي الله عنهم في رسائلهم العملية. وأعود مؤكدا: بأن هذا الفهم هو مجرد فهم عقلي للرأي المشهور بين الفقهاء وتؤيده أقوالهم، وليس هو في مقام الفتوى أو الترجيح بين أقوال الفقهاء، لأني غير مؤهل علميا لذلك، ولو صدرت الفتوى أو الترجيح الفقهي عن مثلي، فهو إتباع للهوى، وليس من الدين في شيء، وأنا التزم دائما في مقام العمل بمرجع التقليد.



قانون التعطل

السؤال (٣):

ما صلة القبول بقانون التعطل بالغطاء الشرعي الذي تطرحه دائما فيما يتعلق بعمل المتشرعة من أعضاء البرلمان والمجالس البلدية؟

الجواب (٣):

بحسب فهمي المتواضع لأقوال الفقهاء: بأن أي عضو مجلس بلدي أو برلماني متشرع لا يستطيع أن يمارس عمله بدون غطاء شرعي. والحديث عن الغطاء الشرعي هو حديث عن الولاية الشرعية للفقيه وليس مطابقة أو مخالفة سلوك المكلف للحكم الشرعي. فمثلا: لو فرضنا بأن شخصا يمتلك أرضا، وأراد المجلس البلدي تحويلها إلى منفعة عامة، ومالك الأرض يرفض ذلك، فإن عضو المجلس البلدي المتشرع لا يستطيع أن يمضي قدما في مشروعه بدون أن يحصل على الضوء الأخضر من فقيه له الولاية الشرعية بشروطها، لأن مجرد المصلحة العامة لا تخوله وهو لا يملك الولاية الشرعية بتحويل الملك الخاص إلى مصلحة عامة بدون رضا المالك. ويعتبر القبول بقانون التعطل أحد المصاديق الواضحة لحاجة عضو البرلمان المتشرع للغطاء الشرعي لممارسة عمله البرلماني، حيث ينص القانون على استقطاع مبلغ من المال من الموظفين بغير الرجوع إليهم وبدون قبولهم أو رضاهم. أما ما قاله بعض الأخوة الأعزاء من اعتبار المبلغ هبة أو بحكم الفحوى أو غير ذلك من التبريرات فهو قول غير دقيق بحسب ما أفهم.

والخلاصة: أن المرجعية الدينية التي رجع إليها أعضاء البرلمان في التصويت على القانون إما أنها تملك الولاية الشرعية وقد أنفذتها فيكون عمل الأعضاء صحيحا ولا حاجة للحديث عن الهبة أو الفحوى أو غير ذلك من التبريرات. أو أنهم عملوا بغير مرجعية دينية، أو أن مرجعيتهم الدينية لا تملك الولاية الشرعية، فيكون عملهم غير صحيح، والحديث عن الهبة والفحوى وغير ذلك من التبريرات لا يغير في الأمر شيئا.

وأعود مؤكدا: بأن ما جاء في هذا الجواب هو مجرد فهم خاص لأقوال

الفقهاء رضوان الله عليهم قد يصيب وقد يخطئ، وأنصح أخواني المؤمنين، بأن يعودوا إلى مرجعياتهم في التقليد ويستفتوهم في كافة أعمالهم، ولا يأخذوا دينهم من كل من هب ودب، وأن يحذروا من أن يقولوا في الدين برأيهم فيهلكوا، وهذا ما التزم به شخصيا في مقام العمل.



أحداث على الساحة الإقليمية

السؤال (٤):

تشهد الساحة الإقليمية في الآونة الأخيرة مجموعة من الأحداث المثيرة، نرجو أن نتعرف على قراءة الأستاذ لها وهي: أحداث فلسطين، زيارة الطالباني لإيران من أجل الحوار مع أمريكا، موتمر القمة الرباعي في شرم الشيخ، الموقف السعودي من كل ذلك.

الجواب (٤):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: يدل حل حكومة الوحدة في فلسطين وتشكيل حكومة الطوارئ، على تطور خطير في موقف الإدارة الأمريكية من الصراعات بين الأطراف الموالية لها والأطراف المعارضة، ويتمثل ذلك التطور في توجه الإدارة الأمريكية لحسم الصراعات سياسيا أو عسكريا ـ إذا اقتضى الأمر ذلك ـ لصالح الأطراف الموالية لها والسعي لإقصاء الأطراف المعارضة بل تصفيتها ماديا ومعنويا. ويتكرر نفس المشهد في لبنان من خلال سلوك السنيورة وما يلقاه من دعم أمريكي مباشر وغير مباشر للبقاء في السلطة وتجاوز الدستور والإرادة الشعبية والمصلحة الوطنية في كثير من

الأمور. وربما يكون ذلك السلوك الأمريكي تمهيدا لعمل أكبر وأخطر على مستوى المنطقة، وهو يدخل في دائرة بناء الشرق الأوسط الجديد برؤية صهيو/أمريكية. وأرى لهذا السبب بأن السيناريو سوف يتكرر في نقاط أخرى في المنطقة، وعلى كافة أطراف المعارضة النبيلة والشريفة في المنطقة، أن تأخذ حذرها في مواقفها السياسية على الصعيد الوطني والقومي والإسلامي، وفي علاقاتها الداخلية والخارجية مع الأطراف السياسية ومواقفها منها، لكي لا تتورط في أعمال تصب في هذا المصب القذر بغير قصد منها.

النقطة الثانية: أن الأصل في السياسة الأمريكية في المنطقة في الوقت الراهن هو حسم الصراعات لصالح الأطراف الموالية إليها والسعي لإقصاء المعارضين لسياستها وتصفيتهم ماديا ومعنويا وليس الحوار معهم. أما التوجه الأمريكي إلى الحوار مع إيران بشأن الوضع الأمني في العراق، فهو مجرد تكتيك مؤقت فرضه المأزق العراقي عليها، وأنها سوف تمرق منه مع أول فرصة تتاح إليها، وتعود إلى ممارسة العنف والإرهاب الدولي ضد المعارضين لسياستها. وعلى ضوء التوجه الأمريكي الحالي لحسم الصراعات لصالح الأطراف الموالية إليها وعدم الحوار مع الأطراف المعارضة لسياستها، نجد تراجع الرئيس حسني مبارك سريعا (وهو أحد الأقطاب العرب للحلف الصهيو/ أمريكي) عن دعوته للحوار بين الأطراف الفلسطينية بعد التطورات في غزة وتشكيل حكومة الطوارئ، معتبرا ذلك الحوار شأنا فلسطينيا داخليا. أما تبنيه المصالحة بين الفلسطينيين من جديد، فذلك له علاقة بزيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز، وسوف أشير إلى الموقف السعودي بعد قليل.

النقطة الثالثة: أن مؤتمر القمة الرباعي في شرم الشيخ، يدخل في دائرة الدعم للأطراف الموالية لأمريكا في الصراع، وتثبيت نتائجه على الأرض. كما يدخل في

دائرة المساعي لتشكيل حلف جديد بقيادة أمريكا والكيان الصهيوني وتشارك فيه دول عربية في مقدمتها مصر والأردن، لمواجه محور الممانعة وأقطابه في الوقت الراهن: إيران وسوريا وحزب الله في لبنان وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين. وتدل على ذلك التصريحات النارية للمسؤولين المصريين والأردنيين وفي حكومة محمود عباس في فلسطين وتيار الموالاة في لبنان ضد أقطاب محور الممانعة لاسيما الجمهورية الإسلامية في إيران. ويدخل في هذا الاتجاه تعيين توني بلير ممثلا للجنة الرباعية الدولية، ويدل على ذلك المواقف المتباينة للأطراف المعنية ـ بحسب موقعها في الصراع ـ من هذا التعيين.

النقطة الرابعة: تسعى أمريكا والكيان الصهيوني ومصر والأردن إلى جر دول الخليج إلى الحلف الصهيو/أمريكي، ويوجد قبول لدى بعض دول الخليج للمساهمة في هذا الحلف، بينما توجد ممانعة سعودية حتى الآن، فرضتها رؤية واقعية للمصلحة السعودية والعربية في ظل توجه إسلامي عروبي للملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود. وهذا ما يفسر الموقف السعودي في لبنان الذي يمثل ساحة ساخنة من ساحات هذا الصراع ومن القضية الفلسطينية، مع وجود قراءة ترى في المبادرة العربية للسلام ـ التي تنسب في الأصل للملك عبد الله بن عبد العزيز ـ بأنها مقدمة لتصفية القضية الفلسطينية من أجل التفرغ لمواجهة محور الممانعة، ومناقشة هذه القراءة خارجة عن دائرة هذه الإجابة. وأرى بأن ما جاء في النقاط الثلاث السابقة يدخل في دائرة تمهيد المحور الصهيو / أمريكي للمواجهة الحاسمة مع محور الممانعة من أجل بناء الشرق الأوسط الجديد برؤية صهيو / أمريكية. وإذا استمرت المملكة العربية السعودية في ممانعتها، فإني أتوقع أن يلقى الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود نفس المصير الذي لقيه من قبل الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود على يد فيصل بن مساعد بن عبد العزيز آل سعود في: (٢٥ / مارس /

١٩٧٥م) وذلك بهدف وصول شخص إلى سدة الحكم في المملكة العربية السعودية يقبل الدخول في الحلف الصهيو / أمريكي في مواجهة محور الممانعة، على حساب المصالح الوطنية للملكة العربية السعودية والمصالح القومية، وبخلاف الإرادة الشعبية والقيم والمبادئ التي تؤمن بها الشعوب في المنطقة وأمانة الحكم. وقد حمل بعض المحللين السياسيين أمريكا وبريطانية المسؤولية عن اغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز بسبب سياسة مقاطعة البترول التي انتهجها في بداية السبعينات، وهو صاحب المقولة المشهورة لوزير الخارجية الأمريكي كيسينجر: "نحن كنا ولا نزال بدو ، وكنا نعيش في الخيام ، وغذاؤنا التمر والماء فقط، ونحن مستعدون للعودة إلى ما كنا عليه. أما أنتم الغربيون فهل تستطيعون أن تعيشوا بدون النفط؟" وأكد تصميمه على الحج إلى القدس الشريف، وهدد بإغلاق جميع آبار النفط إذا لم تعد القدس للمسلمين، فطالته يد الغدر قبل أن يحقق مراده.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٥٠

التاريخ: ٧ / شعبان / ١٤٢٨هـ

الموافق: ٢٠ / أغسطس ـ آب / ٢٠٠٧م

شعار فلتسقط العلمانية

السؤال (١):

أثيرت زوبعة شديدة حول شعار "فلتسقط العلمانية" وكثرت الأقوال والتخرصات وتعددت الرؤى الفكرية والشرعية حولها، ونرغب في أن نتعرف على رأي الأستاذ عبد الوهاب في هذا الموضوع الذي شغل الساحة الوطنية لفترة طويلة.

الجواب (١):

راقبت ما قيل حول هذه المسألة، وكان من الممكن والأفضل للساحة الوطنية أن تمر بسرعة، إلا أنها ضخمت كثيرا وأعطيت أكثر وغير ما تتطلب، واستمر التعاطي فيها إلى فترة طويلة، وتوجهت بعض الأطراف لسوء توظيفها، وحاول البعض تصديرها إقليميا وعربيا، ولم أكن أرغب في الدخول ضمن السجال المثار حولها، إلا أن إصرار بعض الأحبة وكثرة السؤال حملني على الاستجابة بالإجابة على هذا السؤال، وتتضمن الإجابة نقاط عديدة، ومن الله سبحانه وتعالى التوفيق..

النقطة الأولى: ينبغي الرجوع في المسألة من الناحية الشرعية إلى الفقهاء رضي الله عنهم والالتزام بالفتاوى الشرعية في مقام العمل.

أما من الناحية الفكرية: فإنه -بحسب الرؤية القرآنية المرتكزة في ذهني- ينبغي التمييز بين ثلاثة أبعاد: البعد الفكري، والبعد السياسي، والبعد الحقوقي.

في البعد الفكري: لا يوجد تساهل ولا مداهنة، وغير مسموح بذلك أبدا،

فعلميا: الحق حق، والباطل باطل، ولا توجد حالة وسط بينهما.

قول الله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾[1].

وقول الله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ۝٤ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾[2].

وقول الله تعالى: ﴿ فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ ۝٨ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[3].

وينبغي التنبيه: إلى أن عدم التساهل وعدم المداهنة في البعد الفكري ورفض الحالة الوسط بين الحق والباطل (على أساس علمي) لا تعني (من الناحية العملية) المواجهة والحرب الفكرية الطاحنة مع الغير المختلف فكريا مع المسلمين، فالصورة التي يرسمها القرآن الكريم تختلف عن ذلك تماما، فالقرآن الكريم يسعى لإشاعة أجواء الرحمة والمحبة والحوار مع الغير المختلف فكريا مع المسلمين، على أساس أن الرسول الأعظم الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) قد أُرسل رحمة للعالمين ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾[4] وأن العقيدة الصحيحة المطلوبة إسلاميا: لا تقوم على أساس القهر والتسلط والغلبة ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ﴾[5] وإنما تقوم على أساس الاقتناع المستند إلى الدليل الصحيح والبرهان

---

(١) الكهف: ٢٩.

(٢) الكافرون ١-٦.

(٣) القلم: ٨-٩.

(٤) الأنبياء: ١٠٧.

(٥) البقرة: ٢٥٦.

الرصين ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾[1] وعلى هذا الأساس أوصى الله تبارك وتعالى المؤمنين في أمر الدعوة إليه بقوله سبحانه: ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾[2] وأسس إلى الحوار العلمي الموضوعي بقوله: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ ۖ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[3] فهذه هي الصورة الإنسانية التي يرسمها القرآن الكريم للعلاقة مع الغير المختلف فكريا مع المسلمين، وفيها تشع أجواء الرحمة والمحبة والحوار وليست أجواء العدوانية والمواجهة والحرب.

النقطة الثانية ـ في البعد السياسي: إذا كان القرآن الكريم يسعى لإشاعة أجواء الرحمة والمحبة والحوار مع الغير المختلف فكريا مع المسلمين، فهذا يعني أن الاختلاف في البعد الفكري ـ بحسب الرؤية القرآنية ـ لا يعني أبدا المواجهة السياسية، فيمكن أن تكون العلاقة السياسية معه طيبة جدا، ويمكن التعاون معه سياسيا من أجل تحقيق الأهداف السياسية المشتركة، قول الله تعالى: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾[4] وقول الله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[5] وقول الله تعالى: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا

---

(١) البقرة: ١١١.

(٢) النحل: ١٢٥.

(٣) سبأ: ٢٤.

(٤) الممتحنة: ٨

(٥) المائدة: ٢.

مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[1] وقال الرسول الأعظم الأكرم ﷺ عن حلف الفضول الذي شارك فيه قبل الإسلام لنصرة المظلومين والمستضعفين من أهل مكة وغيرها من سائر الناس: "لقد شهدت مع عمومتي حلفا في دار عبد الله بن جدعان ما أحب أن لي به حمر النعم ولو دعيت به في الإسلام لأجبت"[2].

النقطة الثالثة ـ في البعد الحقوقي: لو حدثت المواجهة السياسية أو العسكرية بين المسلمين ومن يختلفون معهم فكريا لأسباب سياسية أو حقوقية: بسبب الاعتداء على الحقوق وليس لأنهم يختلفون فكريا معهم، فإن هذه المواجهة لا تعني إسلاميا السماح بظلمهم والاعتداء على حقوقهم، لأن المواجهة لا تعطي الحق أو المبرر في الإسلام للاعتداء على حقوق الغير ومصادرتها.

قول الله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ ﴾[3].

وقول الله تبارك وتعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[4].

فللأسرى الحرب في الإسلام حقوق لا يجوز التعدي عليها، وقد استمر الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في دفع المخصصات المالية لخصومه السياسيين من بيت المال (الخوارج وغيرهم) ولم يمنع عنهم مخصصاتهم المالية التي يستحقونها

---

(١) آل عمران: ٦٤.

(٢) ابن هشام. ج١. ص٩٢.

(٣) المائدة: ٢.

(٤) المائدة: ٨

من ميزانية الدولة في حكومته، بسبب اختلافهم السياسي معه، ومواجهتهم السياسية لحكومته.

النقطة الرابعة: لا توجد اليوم مواجهة سياسية بين الإسلاميين والعلمانيين في البحرين على أساس فكري، وأرى: بأن سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى) لم يقصد بالهتاف "فلتسقط العلمانية" المواجهة السياسية مع العلمانيين على أساس فكري، فهو يطرح ولا يزال التعايش مع السلطة، والسلطة علمانية إلى النخاع وأكثر، وهي أكبر مؤسسة علمانية في البلاد وأخطرها، فبيدها الحل والعقد، وبيدها الثروة والمؤسسات: (الإمكانيات المادية والبشرية) وهي لا غيرها التي تستطيع أن تمرر قانون الأحوال الشخصية وغيره، وهي المسؤولة بالدرجة الأولى عن الفساد الأخلاقي والإداري والتضييق على الناس في معيشتهم وسلب حقوقهم وحرياتهم، وليست جمعية وعد أو المنبر أو التجمع أو غيرها من الجمعيات السياسية ذات التوجه العلماني المحرومة من المشاركة البرلمانية وغيرها من الحقوق، فلو قصد سماحته المواجهة السياسية مع العلمانيين على أساس فكري، لكانت مواجهته السياسية الأولى والأشد ضد السلطة لا ضد غيرها، فالهتاف لم يفهم في سياقه، وضخم كثيرا، وأخرج عن حدوده، وساعد على ذلك: أن بعض من تصدى للتوضيح لم يكن لديه وضوح رؤية في الأبعاد الثلاثة: (الفكرية والسياسية والحقوقية) فهو يخلط بينها كثيرا، ولا يمتلك الخبرة السياسية الكافية، فكان قليل من النار قد أشعلها الهتاف، وبدلا من أن يُصب الماء على النار ليطفئها، صُب عليها الزيت فزاد اشتعالها.

الجدير بالذكر:

(أ) أن المجلس العلمائي والوفاق لم يغيرا في علاقاتهما السياسية مع السلطة

والمؤسسات والشخصيات العلمانية بعد الخطاب، مما يدل على أن الهتاف لم تقصد منه المواجهة السياسية مع العلمانية على أساس فكري، علما بأن شعار المجلس العلمائي لهذا العام: هو الوحدة الإسلامية والوطنية.

(ب) أن الإسلاميين الذين يتبنون المواجهة مع السلطة لا يتبنونها على أساس فكري أو عقائدي، وإنما يتبنونها على أساس سياسي وحقوق.

النقطة الخامسة: أشار البعض إلى أن المجلس العلمائي وجمعية الوفاق أرادا بطرح هذا الشعار السعي إلى جر الساحة إلى معارك جانبية لشغل الناس عن الفشل الذي لحقهم في البرلمان، وهذا غير صحيح: لأن الطرح المتعلق بالهتاف لم يوظف عمليا لصالح المجلس أو الجمعية، وإنما وظفه خصومهما ولا زالوا يوظفونه ضدهما، ولم يعود بفائدة على المجلس العلمائي والوفاق، ليس لأنه أرتد عليهما، وإنما لأنه لم تقصد (في الأصل) به المواجهة السياسية على أساس فكري، وتمنيت لو أدرك الأخوة هذه الحقيقة، وتمت المعالجة على أساسها وعند حدودها.



الفتنة الطائفية

السؤال (٢):

يرد بعض المؤمنين على الأطروحات والتوجهات والمواقف والممارسات الطائفية بمثلها، ويقول: البادئ أظلم. ما هو رأي الأستاذ عبد الوهاب حسين في ذلك؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة..

النقطة الأولى: أرى بأن الفتنة الطائفية في العالم الإسلامي هي مطلب أمريكي وصهيوني، لخدمة المصالح الاستعمارية لأمريكا خصوصا والكيان الصهيوني قبل كل شيء، وأن بعض الدول العربية، مثل: مصر والأردن، تبنت ذلك على الصعيد الإقليمي وسارت في الركب الصهيو / أمريكي عن قصد لدوافع سياسية لا علاقة لها بالدين من قريب أو بعيد، وبعض الحكومات، مثل: الحكومة البحرينية تمارس التمييز الطائفي (بل تعدته إلى الاضطهاد) على الصعيد الوطني لدوافع سياسية أيضا لا علاقة لها بالدين من قريب أو بعيد، وقد تقاطعت رؤى بعض الأطراف التكفيرية في ظل الجهل والتعصب الأعمى مع المصالح الاستعمارية والصهيونية وتم تسخيرها لهذا الغرض بامتياز، وقد انطلت الأكاذيب على بعض البسطاء من الناس.

النقطة الثانية: أن التوجه الإسلامي الصحيح هو في الحقيقة نحو الوحدة الإسلامية، قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾[1] أو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾[2] وقول الرسول الأعظم الأكرم ﷺ: "من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا واكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا[3] الله في ذمته"[4]. وفي الصحيحين[5]: عن أسامة بن زيد، قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فصبحنا الحرقات من جهينة، فأدركت رجلا فقال: لا إله إلا الله، فطعنته، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: "قال لا إله إلا الله وقتلته؟! " قال: قلت: يا رسول الله إنما قالها خوفا من

---

(١)الأنبياء: ٩٢.

(٢) المؤمنون: ٥٢.

(٣) الأخفار: نقض العهد.

(٤) صحيح البخاري.

(٥)البخاري ومسلم.

السلاح! قال: أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟! " قال: فما زال يكررها حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم (أي لم يكن تقدم إسلامي بل ابتدأت الآن الإسلام ليمحوا عني ما تقدم) قال: فقال سعد: وأنا والله لا أقتل مسلما حتى يقتله ذو البطين يعني أسامة، قال: قال رجل: ألم يقل الله ﴿ وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ﴾[1]؟

قال سعد: قد قاتلنا حتى لا تكون فتنة، وأنت وأصحابك تريد أن تقاتل حتى تكون فتنة![2] وهذا شيء في غاية التأكيد في مدرسة أهل البيت عليهم السلام قال الإمام الصادق عليه السلام: " الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس، شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصيام شهر رمضان" وقال الإمام الباقر عليه السلام: "والإسلام ما ظهر من قول وفعل، وهو الذي عليه جماعة من الناس من الفرق كلها، وبه حقنت الدماء، وعليه جرت المواريث، وجاز النكاح، واجتمعوا على الصلاة والزكاة والصوم والحج، فخرجوا بذلك عن الكفر وأضيفوا إلى الإيمان"[3].

وهذا يتطلب من المسلمين جميعا رفض الأطروحات والتوجهات والمواقف والممارسات الطائفية وإدانتها ومقاومتها بشدة.

ويجب التنبيه: أن رفض الأطروحات والمواقف والممارسات الطائفية وإدانتها ومقاومتها، لا ينبغي أن تخلق توجهات طائفية كردة فعل عليها، فيكون الجميع: أصحاب الفعل ورد الفعل سواء في الفتنة.

---

(١) البقرة: ١٩٣.

(٢) مختصر مسلم. الألباني. ص٩.

(٣) الفصول المهمة. شرف الدين. ص ٢٣-٢٤.

يجب أن يكون: فكرنا فكرا وحدويا، وتوجهاتنا توجهات وحدوية، ومواقفنا مواقف وحدوية، وممارساتنا ممارسات وحدوية، ويجب أن نرفض وندين ونواجه ونقاوم كل الأطروحات والتوجهات والمواقف والممارسات الطائفية، ولا ينبغي أن تخلق تلك الأطروحات والتوجهات والمواقف والممارسات الطائفية لدينا توجهات طائفية كردة فعل عليها، فنكون نحن وهم سواء في الفتنة، ونكون بذلك مستحقين للإدانة مثلهم.

والخلاصة: على كل مؤمن مخلص لدينه وأمته وشعبه أن يكون واعيا ومتيقظا، ولا ينخدع أو يجر إلى المساهمة في هذه الفتنة الطائفية الشيطانية من خلال الفعل أو رد الفعل، فيغضب بذلك الرب، ويرضي الشيطان، ويضر بمصالح الأمة والشعوب الإسلامية، ويحقق مصالح وإرادة أمريكا (الشيطان الدموي الأكبر) والكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين العزيزة.



بين الجانب السياسي والثقافي

السؤال (٣):

نلاحظ تركيز المؤمنين اهتمامهم بالجانب السياسي وتقصير العلماء والمؤسسات الإسلامية في التثقيف الإسلامي، وهبوط الحالة الروحانية في صفوف المؤمنين في السنوات الأخيرة بصورة غير مسبوقة. ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على ذلك؟

الجواب (٣):

وفيه نقاط عديدة..

النقطة الأولى: يعتبر المشروع الثقافي هو المشروع الإمام الذي يقود المشروع السياسي وغيره من المشاريع في الحياة الإسلامية كلها، وأن كل مشروع سياسي لا يخضع لمشروع ثقافي فهو مشروع سلطوي سطحي وليست له أية قيمة إنسانية على الإطلاق، وهذا المعنى يطرحه الفلاسفة والمفكرون الغربيون، إلا أنه أكثر وضوحا لدى المفكرين الإسلاميين، فالمشروع السياسي الإسلامي هدفه هو الدفاع عن الدين وتحقيق الأهداف الإنسانية السامية للإسلام الحنيف في الحياة، ويترتب على ذلك نتائج عديدة.. منها:

النتيجة الأولى: لا يكون السياسي معبرا بحق وحقيقة عن المشروع السياسي الإسلامي حتى يكون مستوعبا للمشروع الإسلامي الثقافي (بحده الأدنى على الأقل) وأن تكون تحركاته ومواقفه السياسية على هديه وفي مصلحته.

النتيجة الثانية: كل مشروع سياسي لا يكون نابعا بحق وحقيقة من المشروع الإسلامي الثقافي فهو ليس بمشروع إسلامي، وهو لا يختلف من حيث الجوهر عن أي مشروع سياسي علماني آخر، ولا يكفي أن يكون القائمون على المشروع من المصلين أو من علماء الدين ليوصف مشروعهم بأنه مشروع إسلامي ما لم يكن ينبع بحق وحقيقة من المشروع الإسلامي الثقافي ويخضع إليه بصورة فعلية.
النتيجة الثالثة: يجب على المؤسسات الإسلامية السياسية أن تمارس التثقيف لمنتسبيها وتربيهم على الخضوع التام للمشروع الثقافي الإسلامي إذا أرادت لهم أن يكونوا من الكوادر الإسلامية السياسية، ولا يكفي أن نطلق على المؤسسة أسم إسلامية لتكون كوادرها كوادر إسلامية ما لم يستوعبوا المشروع الإسلامي الثقافي ويخضعوا له في كافة أنشطتهم السياسية في الحياة.

النقطة الثانية: يذهب القرآن الكريم لشيء أبعد مما ورد في النقطة الأولى، فحينما

يقرر القرآن بأن غاية الإنسان من الوجود هي العبادة ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[1] فإنه يقرر أيضا بأن الإنسان إنما يحي الحياة الإنسانية المعنوية الطيبة بالعبادة، ويكون بذلك على نور في سيرته وسلوكه ومشاريعه ومواقفه في الحياة، أما إذا انحرف عن العبادة، فإنه يموت بذلك من الناحية المعنوية، ويكون في سيرته وسلوكه ومشاريعه ومواقفه في ظلام دامس.

قول الله تعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[2].

وقول الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[3].

ويترتب على ذلك أن كل مشروع أو موقف سياسي لا ينبع من الحالة العبادية الصادقة للإنسان، فإنه يكون قطعة من الظلام الدامس، وتكون كل الحجج التي تساق من أجل تبريره هي عبارة عن قطع مظلمة لا نور فيها لمن يبصر حقيقتها وإن كانت مصحوبة بآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة، فليست العبرة بأن تسوق آية أو حديث شريف لتكون الفكرة نورانية وصحيحة، إنما العبرة في حقيقة الفكرة، وأنها تنبع فعلا من حالة الخضوع التام لله عَزَّوَجَلَّ والتسليم المطلق لأمره ونهيه (الحالة العبادية) وليست من الحالة النفسية في ضعفها وهوانها أو غرورها وطغيانها، وهذا هو السر في قوة الإمام الخميني العظيم قدس سره وانتصاره، وقوة حزب الله المظفر

---

(١) الذاريات: ٥٦.

(٢) الأنعام: ١٢٢.

(٣) البقرة: ٢٥٧.

في لبنان وانتصاره، إنه الانطلاق من الحالة العبادية والتمسك بالتكليف الإلهي أولا وقبل كل شيء، وليس النظر إلى حالة النفس والانسياق وراء الأمر الواقع والخضوع له، ثم البحث عن التبريرات الفقيهة والسياسية (الحجب) والاستدلال بالآيات والأحاديث الشريفة لإتباع هوى النفس، كما يفعل الكثير من الناس باسم الدين والإيمان وليس من الدين والإيمان في شيء!!

والنتيجة التي تترتب على ذلك: أن الإنسان المؤمن الذي يمارس العمل السياسي والجهاد في سبيل الله ﷻ، محتاج إلى تربية الحالة الروحية لديه وتعميقها ليكون على نور ويصح منه عمله السياسي وجهاده، كما كانت حالة الإمام الخميني العظيم وأنصاره، وكما هو حال السيد حسن نصر الله وأصحابه، وليست تشغله السياسة والجهاد عن التربية الروحية والأخلاقية، فإذا كان الحال كذلك، فهذا يدعو لوضع علامة استفهام.

في الحديث الشريف: لقي الزهري ـ وفي راية عباد البصري ـ الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام في طريق الحج، فقال للإمام: تركت الجهاد وصعوبته وأقبلت إلى الحج، والله سبحانه يقول: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[1] فقال له الإمام عليه السلام: أتم الآية الأخرى: ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2] ثم قال:

---

(١) التوبة: ١١١.

(٢) التوبة: ١١٢.

إذا رأينا هؤلاء الذين هذه صفتهم فالجهاد معهم أفضل من الحج[1].



ممارسة النقد

السؤال (٤):

نلاحظ عليك إصرارك على ممارسة النقد لإخوانك المؤمنين. فلماذا هذا الإصرار، ولماذا لا يكون في السر؟

الجواب (٤):

وفيه نقاط عديدة..

النقطة الأولى: حينما أمارس النقد فإني اجعله (مع الخصوم والأصدقاء) وقفا على الأطروحات والمواقف التي تتعلق بالشأن العام، ولا أدنو من الذوات ولا من الأحوال الشخصية للأفراد أبدا.

النقطة الثانية: أرى بأن النقد من الناحية النظرية من صميم المنهج الإسلامي العظيم، على أساس أن الله ﷻ لا يعبد إلا بالحق وإقامة العدل (العدل هو الوجه العملي للحق) وما لم نمارس النقد للأفكار والمواقف فلن نتعرف على الحق والعدل، ولهذا يمارس العلماء النقد العلمي شهارا ظهارا لأفكار بعضهم البعض، ولا يعترض عليهم أحد من العقلاء، ولا يرون في نقدهم انتقاصا أو تعديا لبعضهم على بعض، ولا يطالبهم أحد من العقلاء بممارسة النقد العلمي للأطروحات والمواقف في السر، وإذا أخذ على بعضهم، فإنما يؤخذ عليهم تعديهم دائرة النقد العلمي إلى

(١) مجمع البيان. ج٥. ص١١٤.

دائرة التسقيط والتحقير والتسخيف والتوهين، وهو خارج عن أدب النقد العلمي وشروطه.

النقطة الثالثة: أن الاعتراض لا يأتي على ممارسة النقد لأطروحات ومواقف عامة الناس، فالكل يفعل ذلك، وإنما يأتي الاعتراض حينما تصل نوبة النقد إلى أطروحات ومواقف الرموز والقيادات، وهذا ظلم ومن عادات الجاهلية المدانة في المنهج الإسلامي العظيم، ففي الجاهلية: إذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد، وإذا سرق القوى تركوه، أما في الإسلام: فقد قال الرسول الأعظم الأكرم ﷺ: "لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" طبعا فاطمة عليها السلام معصومة ومنزهة عن السرقة، ولكنه التأكيد على الالتزام بالمبدأ الصحيح في الإسلام الحنيف.

وبخصوص النقد: إما أن يكون النقد ممارسة صحيحة فتطبق على الجميع، أو أنها ممارسة خاطئة فترفع عن الجميع، أما ممارسة النقد لأطروحات ومواقف عامة الناس ورفض ممارسته ضد أطروحات ومواقف الرموز والقيادات، فهذا ظلم ومخالف للمنهج الإسلامي العظيم.

النقطة الرابعة: أن أطروحات ومواقف الرموز والقيادات هي الأخطر والأكثر تأثيرا في هداية الناس وضلالهم، وفي أوضاع الناس ومصالحهم، وعليه: فهي الأحق بالنقد وليست أطروحات ومواقف عامة الناس.

وأرى: بأن جعل أطروحات ومواقف الرموز فوق النقد تحتوى على حالة خطيرة من الناحية العقائدية، فإن الله ﷻ لا يعبد إلا بالحق، وأن جعل أطروحات ومواقف الرموز والقيادات فوق النقد، يعني جعلهم حجابا حقيقيا بين العبد وربه، بل جعلهم في مكانة تضاهي مكانة الجبار: (جبار السماوات والأرض) بل فوقها، فقد تنزل الرب الجليل للحوار مع الملائكة بشأن خلافة آدم ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي

جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[1] ومع إبليس بشأن السجود لآدم ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَـٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَـٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّـٰجِدِينَ ۝ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾[2] وعليه: فمن يرفع أطروحات ومواقف الرموز فوق النقد والمناقشة، فقد رفعهم فوق منزلة الجبار: (جبار السماوات والأرض) وينطبق عليه ما قاله الله ﷻ بحق اليهود والنصارى ﴿ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[3].

النقطة الخامسة: أن ممارسة النقد كما أنها السبيل لتحصيل الحق والعدل (من الناحية النظرية) فإنها (من الناحية العملية) شرط لتصحيح أوضاع الشعوب والمجموعات والمؤسسة وتطويرها، فلا يمكن أن تتصحح أوضاع شعب أو مجموعة أو مؤسسة وتتطور مع تعطيل النقد، فمع تطيل ممارسة النقد سوف يكون الشعب وتكون المجموعة والمؤسسة أسيرة الانحراف والاستبداد والضعف والتخلف ولن تصلح أوضاعها بأي حال من الأحوال، ويعتبر تعطيل النقد من شيم الطواغيت والحكومات المستبدة، وليس من شيم المؤمنين والعلماء والمناضلين الشرفاء والقيادات الإسلامية الصادقة المخلصة التي تسعى وتجاهد وتضحي بالغالي والنفيس من أجل الحق والعدل والمصالح العامة إلى الناس.

---

(١) البقرة: ٣٠.

(٢) الأعراف: ١١-١٢.

(٣) التوبة: ٣١.

النقطة السادسة: أن ممارسة النقد بصورة علنية للشؤون الخاصة مذموم، ولا تجدون عندي ـ إن شاء الله تعالى ـ شيء من هذا، وأما النقد للأطروحات والمواقف التي تتعلق بالشأن العام، فهو حق، وتكليف تقتضيه معرفة الحق وهداية الناس، وإقامة العدل، وتحقيق المصالح العامة، ويحكم به العقل والدين، وتتطلبه البصيرة التي يسعى الدين الحنيف لخلقها وترسيخها في الأمة والشعوب الإسلامية ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[1] وتعطيله أمر مرفوض لا يقره عقلا ولا دين صحيح.

فالأطروحات والمواقف معلنة، ويتداولها الناس بينهم، وتتوقف عليها هداية الناس ومصالحهم!!

فأي عقل وأي دين يطالب بنقد الأطروحات والمواقف المعلنة والمتداولة بين الناس والتي تتوقف عليها هداية الناس ومصالحهم في السر؟!

وأي فائدة ترتجى من النقد في الهداية العامة وإقامة العدل وتحقيق المصلحة، حينما يغيب بين الجدران ويحجب عن الناس؟!

ولماذا الخوف من النقد إذا كان الشخص أو الطرف واثقا من الأطروحات والمواقف التي يؤمن بها ويتبناها، وينشد من خلالها الحق والعدل والمصالح العامة للناس؟!

أليس في منع النقد وتعطيله: إعطاء الحق إلى فريق من الناس بتقديم أطروحاته ومواقفه إلى الناس ومنع فريق آخر من ذلك؟!

وما هو الأساس الذي يقوم عليه هذا التمييز؟!

---

(١) يوسف: ١٠٨.

أليس في منع النقد وتطيله: ظلم للناس وإجحاف بحقهم في معرفة الحقيقة التي بها يهتدون إلى الله سبحانه وتعالى، وبها يقام العدل، وبها تحفظ مصالح الناس العامة وحقوقهم وتصان كرامتهم؟!

والخلاصة: يعتبر تعطيل النقد أمر مخالف للمنهج الإسلامي العظيم.

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: "لا تخالطوني بالمصانعة، ولا تظنوا بي استثقالا في حق قيل لي، ولا التماس إعظام لنفسي، فإنه من استثقل الحق أن يقال له، أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل"[1].

وقال الخليفة الأول أبو بكر: "أيها الناس وليت عليكم ولست بخيركم، أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم".

وقال الخليفة الثاني عمر بن الخطاب: "أيها الناس من رأى في اعوجاجا فليقومه" فقال له إعرابي: "والله لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بحد سيوفنا".

وفي حادث آخر قال: "يا معشر المسلمين! ماذا تقولون لو ملت برأسي إلى الدنيا كذا ـ وميل رأسه ـ فقام له رجل (قيل: هو علي بن أبي طالب) فقال: أجلّ كنا نقول بالسيف كذا ـ وأشار إلى القطع ـ فقال عمر: إياي تعني بقولك؟ فقال الرجل: نعم! إياك أعني بقولي، فقال عمر: رحمك الله! الحمد لله الذي جعل في رعيتي من إذا تعوجت قومني"[2].

وليس معنى هذا الكلام: أن يتم تجاهل المصلحة العامة في بعض الحالات

---

(١) النهج. الخطبة: ٢١٤.

(٢) الرياض النضرة. ج٢. ص٥٠.

الاستثنائية التي تتطلب المناقشة والنقد في صفوف النخبة خاصة تجنبا للفتنة أو غيرها، وإنما رفض تحويل ذلك إلى قاعدة عامة، والسعي لحجب النقد والمناقشات عن عامة الناس، وتقديس الأشخاص وتقديمهم على الأفكار، فتقاس الأفكار بالأشخاص بدلا من قياس الأشخاص بالأفكار (أعرف الحق تعرف أهله) ووضع الأشخاص فوق الأهداف والقضايا العامة، فيعبد الأشخاص بدلا من عبادة الله ﷻ، ويسود الاستبداد والجهل والظلم، ويضيع الحق والعدل، وتضيع الحقوق والمصالح العامة والكرامة في ظل ذلك.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٥١

التاريخ: ٤ / ذو الحجة / ١٤٢٨هـ

الموافق: ١٤ / ديسمبر ـ كانون أول / ٢٠٠٧م

خط الجمري

السؤال (١):

كثيرا ما يقال خط الجمري وخط المدني، وهذا يثير لدينا مجموعة من الأسئلة نرجو منكم التفضل بالإجابة عليها،،

(أ) كيف كانت علاقة الجمري مع الذين يختلفون معه في الرأي؟

(ب) هل كان الجمري ضد الشيخ المدني؟

(جـ) كيف برزت فتنة الجمري والمدني؟

(د) وهل كان الجمري راضيا عنها؟

الجواب (١ - أ):

كان سماحة الشيخ الجمري يؤمن بتعدد الآراء، ويرى في الاختلاف ظاهرة إنسانية طبيعية وصحية، ولهذا كان يحتفظ بعلاقة ود مع من يختلف معه في الرأي، ويسعى لجودة إدارة الاختلاف، في سبيل تحقيق المصالح الإسلامية والوطنية العليا.

الجواب (١ - ب):

سماحة الشيخ الجمري كان يختلف مع سماحة الشيخ المدني وليس ضده، والاختلاف في الرأي ظاهرة إنسانية طبيعية وصحية بحسب الرؤية الإسلامية القرآنية، والاختلاف في الرأي يختلف عن الضدية اختلافا جوهريا. وأنا اعلم بأن سماحة الشيخ الجمري كان يدعو دائما في السجن لسماحة الشيخ المدني باسمه في صلاة الليل.

الجواب (١ - جـ):

برزت فتنة الجمري والمدني بسبب سوء التصرف وليس لمجرد الاختلاف في الرأي، ولما يمارسه بعض المغرضين من الشحن السلبي بواسطة الدسيسة مع الأتباع من الطرفين، ولازال بعضهم يمارس دوره المشبوه إلى اليوم في نفس الاتجاه وفي اتجاهات أخرى، مستفيدا من الغفلة والجهل ومن خلال اللعب بمشاعر الأتباع، ويساعده على ذلك أصحاب المصالح الخاصة المستفيدين من الصراع والمتحزبين الموجودين بين الطرفين، مما يتطلب من المؤمنين المخلصين الحذر من الوقوع في فخ الفتنة والصراع غير المبرر بين المؤمنين.

الجدير بالذكر: أن المغرضين بعد أن تدربوا جيدا وأجادوا فن اللعبة، قاموا بتوظيف فئة منهم لتمارس الشحن السلبي للأتباع بصورة مقصودة وممنهجة من خلال الاندساس في الصفوف والمزايدة في منطق كل خط واللعب بمشاعر أتباعه بهدف حرق أوراق ورموز وقيادات كافة الخطوط السياسية بالارتداد على الرموز والقيادات الرشيدة واتهامها بالتقصير والضعف أمام الآخر وتأجيج الصراع بين الخطوط، تماما كما يفعل الشيطان مع العلماء والمؤمنين بهدف إغوائهم، فهو يدخل إليهم من خلال منطق العلم والإيمان من أجل إغوائهم ولو جاءهم بمنطق آخر لما تمكن منهم. فهذه العناصر الشيطانية تسعى لحرق أوراق ورموز وقيادات حركة حق بواسطة جماهيرها بالارتداد عليها وتأجيج الصراع بينها وبين الخطوط الأخرى والسعي لتفتيتها من خلال المزايدة في منطق حركة حق واللعب بمشاعر أتباعها، وتسعى لحرق أوراق ورموز وقيادات الوفاق بواسطة جماهيرها بالارتداد عليها وتأجيج الصراع بينها وبين الخطوط الأخرى والسعي لتفتيتها من خلال المزايدة في منطق الوفاق واللعب بمشاعر أتباعها، وتسعى لحرق أوراق ورموز وقيادات خط

الشيخ المدني بواسطة جماهيره بالارتداد على الرموز والقيادات الرشيدة في الخط وتأجيج الصراع بينه وبين الخطوط الأخر من خلال المزايدة في منطق خط الشيخ المدني واللعب بمشاعر أتباعه، وتفعل نفس ذلك مع الخطوط الأخرى الإسلامية والعلمانية. ولولا المزايدة في منطق كل خط لما تمكنوا من أتباعه المخلصين الشرفاء. فالمزايدون يكونون ـ بحسب القول الشائع ـ ملكيون أكثر من الملك من أجل تحقيق أهدافهم الشيطانية الخبيثة، مما يتطلب من المؤمنين وكافة الشرفاء الحذر من هؤلاء المندسين الذين يسعون لحرق الأوراق والرموز والقيادات الرشيدة وتفتيت الكيانات وتأجيج الصراعات بين المؤمنين وقوى المعارضة من خلال اللعب بمشاعر الأتباع بالمزايدة في منطق كل خط، واتهام الرموز والقيادات الرشيدة بالتقصير والضعف أمام الآخر.

فنحن نقف أمام منطقين لخلق الفتنة:

المنطق الأول: يوظف الاختلاف في الرأي بين الخطوط والقوى السياسية لخلق الفتنة.

المنطق الثاني: يعتمد المزايدة في منطق كل خط بهدف حرق أوراق الخط ورموزه وقياداته وتفتيت كيانه وتأجيج الصراع بينه وبين الخطوط الأخرى، وذلك من خلال استغفال الأتباع واللعب بمشاعرهم الطيبة.

الجواب (١ - د):

لم يكن الشيخ الجمري راضيا عن ظهور الفتنة والصراع بين الأخوة المؤمنين، وقد عمل على احتوائهما في بادي الأمر ثم سعى لحلهما، وقد حال القضاء دون إنجاز الحل بمرضه، ولا زال الحل يحتاج إلى أنجاز على أسس واقعية

صحيحة، تحفظ الكيانات والمصالح الإسلامية والوطنية العليا.

❖❖❖

مبادرة لحلحلة التقرير المثير

السؤال (٢):

لقد تحدثت الصحف المحلية عن مبادرة للنائب صلاح علي لحلحلة التقرير المثير وتعددت وجهات النظر حولها.

(أ) ما هو رأي الأستاذ عبد الوهاب حول هذه المبادرة؟

(ب) كيف ينبغي معالجة الملف من وجهة نظره؟

الجواب (٢ - أ):

وفيه نقاط عديدة:

النقطة (١): الدكتور صلاح علي مصنف على قوى الموالاة وأحد المصنوعات السياسية للسلطة على الساحة الوطنية، وبحسب وضعه لا يمكنه طرح مثل هذه المبادرة بدون الرجوع إلى السلطة، وهو قد صرح في مقابلة صحفية له مع جريدة الوسط حول مبادرته بأنه حصل على الضوء الأخضر من جهات رسمية، وعليه: فالمبادرة ـ بحسب تقديري ـ حكومية، وهكذا ينبغي النظر إليها والتعاطي معها.

النقطة (٢): أرى بأن للمبادرة هدفان أساسيان:

الهدف (١): السعي لقفل الملف بدون أن تقدم السلطة أي ثمن لقفله، والتخلص نهائيا من إزعاجه وما يسببه من وجع الرأس للسلطة وقوى الموالاة.

الهدف (٢): السعي لتهدئة الشيعة الذين استشعروا من خلال الحقائق التي كشف عنها التقرير وتؤيدها الوقائع والممارسات اليومية من قبل السلطة والموالاة الخطر الجدي الذي يهدد وجودهم (وبحسب تعبير سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم: أن الشيعة شعروا بأن الأرض تهتز من تحت أقدامهم) وليس الخطر على مصالحهم فحسب، وذلك في ظل توقع نشوب حرب عدوانية من قبل أمريكا على الجمهورية الإسلامية في إيران على خلفية ملفها النووي، مما يستدعي ضرورة توفير الاستقرار الداخلي في ظل الحرب.

النقطة (٣): الدكتور صلاح علي من الشخصيات التي ذكرت بالاسم في التقرير المثير كأحد أعمدة المخطط الجهنمي الخبيث، وبحسب المنطق: فإنه متهم يجب أن يخضع إلى التحقيق، فهو شخصية غير مناسبة بحسب المنطق السياسي للقيام بالمبادرة، وكان من الأجدر اختيار شخصية غير متورطة للقيام بالمبادرة، على سبيل المثال: رئيس مجلس النواب الأستاذ الظهراني.

فما هي دلالة اختيار صلاح علي لتقديم المبادرة؟

أرى في اختيار صلاح علي للمبادرة استهبال لمن يقبل بالمبادرة، لأن القبول بالمبادرة يعني القبول بقفل الملف على قاعدة: (عفا الله عما سلف) والتبرئة سلفا لساحة المتهمين فيه، فليس من المنطقي القبول بمبادرة صلاح على ثم المطالبة بالتحقيق معه أو مع غيره من المتهمين في التقرير.

ومن جهة ثانية: فإن اختيار صلاح علي لطرح المبادرة فيه استفزاز للذين يطالبون بمعالجة جدية للتقرير ويترتب عليه رفضهم للمبادرة. فطرح صلاح علي للمبادرة يترتب عليه حدوث تصادم بين الذين يقبلون بالمبادرة والذين يرفضونها، ودفع الحوار في اتجاه معين محسوم النتائج سلفا، وفي ذلك مكسب خالص إلى

السلطة، وخسارة خالصة إلى الشعب والمعارضة.

الجواب (٢ - ب):

أرى للمعارضة بأن تدعو للحوار مع السلطة حول التقرير وتقبل به إذا طلبته منها، بشرط أن يكون الحوار جديا ويترتب عليه حل للمشكلة وليس شرعنة الظلم والخطأ والجرائم، وهذا يتطلب التالي:

(أ) طرح جميع الملفات ذات الشأن، مثل: المسألة الدستورية، والتجنيس، والبطالة، والتمييز الطائفي، وغيرها من الملفات الساخنة العالقة على طاولة الحوار الجاد بين السلطة والعارضة.

(ب) أن لا يشارك في الحوار أي شخص متهم في التقرير.

(جـ) أن لا ينفرد طرف من المعارضة بالحوار مع السلطة في الملف، وإنما تشارك فيه جميع قوى المعارضة، فالقضية وطنية ولا يصح أن ينفرد طرف واحد بالحوار فيها مع السلطة. ويعتبر الانفراد خطأ فادح يترتب عليه تفريط في الحق الوطني العام، وصبغ القضية بصبغة طائفية يترتب عليها الإضرار بالمصالح الوطنية.

(د) أن يفضي الحوار إلى نتائج عملية ملزمة لجميع الأطراف مع الاتفاق على آلية محددة للتنفيذ والمتابعة.



مشروع اللقاء الحواري

السؤال (٣):

بعد اعتكاف طويل يـــعود الأستاذ عبد الوهاب حسين للساحة

بمشروع لم شمل المعارضة بدعوة رموزها للقاء حواري.

(أ) ما هي الدوافع التي حملتك على طرح المشروع؟

(ب) ماذا تتوقع لمستقبل الحوار؟

(جـ) ما هو تعليق الأستاذ على الرأي القائل بضرر الحوار؟

الجواب (٣ - أ):

في البداية أنبه إلى أن الدعوة للحوار لم تغير شيئا في وضعي الخاص المتعلق بالابتعاد عن دائرة صنع القرار، فلا زال الوضع على ما هو عليه.

أما عن دوافع الدعوة إلى الحوار: فقد وجدت على الساحة الوطنية اختلالا في التوازن بين السلطة وقوى المعارضة لصالح السلطة بسبب الاختلافات الشديدة بين قوى المعارضة وتشتت صفوفها، وقد تسبب ذلك الاختلال في ظهور الفساد على كافة الأصعدة وانتشاره في ربوع الوطن وحدوث التراجعات القاتلة في الحركة الإصلاحية، وهذا بديهي من الناحية النظرية بحسب الأدبيات السياسية والاجتماعية والنصوص الدينية، قول الله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[1].

فلدينا في المعارضة تباينات فكرية وسياسية ومنهجية نحتاج أن نتغلب عليها لكي نتمكن من إيجاد حالة مشتركة للمعارضة تتكفل بخلق التوازن المرجو مع السلطة، وبدون خلق التوازن لا أمل في تحقيق الإصلاح والتقدم في البلاد. والطريق لإيجاد الحالة المشتركة هو الحوار بين قوى المعارضة لهذا تقدمت

---

(١) البقرة: ٢٥١.

بالمبادرة الحوارية.

الجواب (٣ - ب):

لقد توقع البعض الفشل في جمع قوى المعارضة للحوار، وإذا تم تجاوز هذه العقبة والتأمت قوى المعارضة في مكان واحد للحوار، فإن الحوار سوف يتفجر من الداخل بسبب حجم التباينات بين قوى المعارضة وماهيتها، إلا أن قوى المعارضة اجتمعت واستمرت اللقاءات بينها وخرج الجميع بانطباعات جيدة. ولا شك فإن الحوار سوف تواجه بعض الصعوبات، ونجاحه يحتاج بالدرجة الأولى إلى أن تجيد المعارضة كيف تدير الاختلاف في الرأي بينها. ويمثل الحوار في جميع الحالات ـ بحسب تقديري ـ فرصة مناسبة للمعارضة يمكنها من خلاله الاستفادة لبناء وضعها والتأسيس لأعراف جديدة في عملها وتطوير تجربتها في العمل الوطني المشترك.

الجواب (٣ - جـ):

لقد عجزت السلطة والقوى المضادة عن مواجهة اللقاء الحواري للمعارضة بصورة مباشرة (قانونيا وسياسيا وامنيا) فلجأت إلى الدسيسة لتأليب الجماهير على الحوار والضغط على المتحاورين، وبرز في هذا المجال منطقان، وهما:

المنطق الأول: أن الحوار يحاصر قوى الممانعة ويلقي بطوق النجاة إلى قوى المسايرة من أجل إخراجها من أزمة فشلها في التجربة البرلمانية ونتائج المسايرة مع السلطة.

الجدير بالذكر: أن بعض من يروجون لهذا المنطق كانوا يطالبون الرموز والقيادات الدينية وقوى المعارضة بالحوار للتغلب على اختلافاتهم من أجل رفع

الروح المعنوية للجماهير التي بدأت بالتصدع نتيجة الاختلافات الشديدة بين رموز وقيادات المعارضة ومن أجل خدمة الدين والوطن. وكانوا ينتقدون الوفاق بشدة لرفضها الحوار مع حركة حق، كما انتقدوا بشدة تعليق سماحة السيد عبد الله الغريفي على المبادرة وموقف المجلس العلمائي منها، وكان بعضهم يطالب عبد الوهاب حسين بالذات بأن يبادر بالدعوة للحوار لأنه الشخص المناسب للقيام بهذه المهمة. فلما حصلت المبادرة، والتأمت جلسات قوى المعارضة للحوار، ظهرت عقيرة المندسين وانقلب البعض على الأعقاب، وتحدثوا بهذا المنطق، ووقع البعض في الخطأ الذي أخذوه على الوفاق برفضها للحوار مع حق استنادا إلى قوة وجودها في الساحة بدلا من الاستناد إلى المصلحة العامة، حيث قالوا: بأن الجماهير قد اكتشفت خطأ قرار المشاركة ومنهج المسايرة مع السلطة، وأن الوفاق ومنهج المسايرة في مأزق، وأن جماهيرية خط الممانعة تتسع يوما بعد يوم، وليس من الصحيح رمي طوق النجاة لإنقاذ الوفاق ومنهج المسايرة من المأزق الذي وقعا فيه من خلال هذا اللقاء الحواري الذي يجمع ـ بحسب تعبيرهم ـ المتردية والنطيحة.

وفي تقديري: أن أصحاب هذا المنطق ليسوا سواء، فهناك صناع هذا المنطق، ومن صناع هذا المنطق شرفاء لديهم قناعة سياسية بمنطقهم، ومنهم مندسون لضرب كل حركة توافق بين قوى المعارضة من أجل الإبقاء على المعارضة ضعيفة ومشتتة، وقد استفاد هؤلاء المندسون من موقف الشرفاء للمزايدة وللإيقاع بالضحايا من أتباع خط الممانعة بهدف ضرب اللقاء الحواري وتأليب الجماهير عليه. ويتميز أسلوب المندسين بالإيذاء والإساءة والاستفزاز واستخدام الكلمات الجارحة، والهدف هو حرق أوراق ورموز وقيادات خط الممانعة الرشيدة وتأليب الجماهير عليها من خلال المزايدة في منطق الممانعة وتأجيج الصراع بين قوى المعارضة وأضعاف كياناتها وتفتيتها وإضعاف العمل المشترك بينها خدمة

لأهداف السلطة وأجندتها الخبيثة، مما يستوجب من الجماهير كل الحذر من هذه العناصر الشيطانية المندسة التي تسعى للإيقاع بها من خلال المزايدة في منطق الممانعة.

وقد أعجبتني كلمة لأحد رموز الممانعة حيث قال تعقيبا على هذه الحالة: هذا الوضع مريض، والمريض يتألم من شرب الماء.

المنطق الثاني: لجأ إلى الدين وزعم بهتانا بأن راعي الحوار عبد الوهاب حسين يدعو لفصل الدين عن السياسة، وأن خطر هذا اللقاء يتمثل في خدمته لهذا الطرح.

وهذه مقتطفات من أقوال أحد أصحاب هذا المنطق،،يقول نواف الحسيني (اسم مستعار): " ولكن ما يثير التساؤل اليوم وهو الأكبر خطورة والأشد قسوة مشروع (إقصاء الرأي الديني والالتزام بالمرجعية الدينية في العمل السياسي) أي بمعنى اصح فصل السياسة عن المرجعية الدينية وإفراغ العمل السياسي من أي وجود للرأي والتوجيه الديني... وهو على ما اعتقد أخطر ما يطرح اليوم حيث يقود المشروع الأستاذ عبد الوهاب حسين من خلال المبادرة التي طرحها للململة الساحة السياسية والتي لم يخطر ببالي أن لملمة الساحة السياسية تفرز عملية فصل الرأس عن الجسد الذي يمارسها الأستاذ من خلال دفعه لإبعاد المرجعية والأبوة العلمائية عن العمل السياسي!!

ومن هنا لا بد من إعلان موقف واضح بعد السكوت الطويل الذي التزمته الجماهير المؤمنة حفاظا على مشاعر الأستاذ وغيره من الذين لم يراعوا لمشاعر الجماهير المؤمنة في استصغار العلماء ، وبعد كل البيانات الانفعالية التي هاجم فيها فضيلته وبشدة القيادات العلمائية واستصغرهم وحاول جاهدا من خلال تلك البيانات والخطب والإجابات التي يصدرها بين الحين والآخر والتي كانت بثقلها موجهه ضد

العلماء الأجلاء ولم نسمع يوما حديثا بهذه القسوة عن السلطة ورؤوسها مثلما سمعنا هجوما على العلماء.

ومن هنا يتوجب علينا اليوم أن نقف بكل حب ومودة أمام الأستاذ الفاضل لنقول له (كفى) فالساحة لا تستوعب هذه المشاريع التي تقسم ولا تجمع فتقسيمكم الساحة إلى فريقين في بداية المطاف أحدث شرخاً كبيراً اسقط كل محاولات التصدي لمشاريع السلطة لأن الفرقة ضعف وضياع ومن خلال الفرقة والتشظي والانقسام لا يمكن أن يقوم مشروع مناهضة أو ممانعة ، أما مشروعكم القادم والمطالب بفصل المرجعية الدينية عن العمل السياسي فهو مشروع أخطر وأخطر لما له من آثار على كل المستويات والتي يتعارض مع مدرسة أهل البيت عليهم السلام التي لم تفصل يوما الحراك السياسي عن المرجعية الدينية والتاريخ كله شاهد على ذلك ، ويعذرنا الأستاذ الفاضل أن لا نكون شهودا على بيع أصالتنا الدينية على حساب تحالف سياسي أو خلاف سياسي يراد من خلال هذه الخطوة به أن ينتصر طرف على طرف.

ونود أن نذكركم بأن بياناتكم التي اعتبرت بأنها تقسيميه وساهمت في إضعاف الحالة الاجتماعية والدينية في الساحة قد أسست مع غيرها من الظروف لانحرافات وابتعاد عن الصواب وإضعاف الحالة الدينية عند الشباب وسهولة التعدي على الدين وشتم الرموز الدينية والتنكيل بهم في الملتقيات الالكترونية والنقاشات العامة ، وبات لدى البعض مشروع تسقيط للرموز الدينية متناسين كل قضايا الأمة وذلك تأسيسا على بياناتكم وخطاباتكم التي تستهدف القيادات العلمائية في محاورها الأساسية بدلا من القضايا المصيرية للأمة.

لن نسمح يا أستاذنا العزيز بأي مقررات تخرج من اجتماعاتكم القائمة إذا

طالبت بعزل أو إبعاد أو بتجاهل المرجعية الدينية والرؤية الدينية في كل تفاصيل عملنا السياسي ولن نقبل يوماً بأن نقفز على الرأي الديني من اجل مطلب سياسي اياً كان حجمه ولتعلم يا أستاذنا العزيز إن صمت الجماهير المؤمنة لن يطول كثيرا في حال خرج هذا الاجتماع بمقررات تستهدف المرجعية الدينية والرؤية الدينية لأن ديننا ومفاصله ورجاله بالنسبة لنا أكثر أمانة من أي مطلب سياسي ، ولم نخرج في الانتفاضة ولا في غيرها من التحركات الشعبية وأشكال المواجهة المختلفة إلا تحت غطاء ديني".

وقال: "أما عن قضية المرجعية الدينية والمطالبة بفصلها عن العمل السياسي فهذا النهج لم يكن من متبنيات ومنهجية الأستاذ في وقت سابق لكنه اليوم أصبح حقيقة يعلنها الأستاذ في لقاءاته وبياناته وهذا هو التحول الخطير الذي يعني (علمنة العمل السياسي).

وقال: " كان الأستاذ في كل خطبه وبياناته يستخدم الأحاديث الشريفة والآيات... أما التحول الأخير فهو المثير للجدل بالمطالبة بإبعاد رأي المرجعية الدينية عن العمل السياسي وهذا هو مربط الخلاف وهذا هو المثير للجدل وهذا هو الموضوع الذي يكشف أن الخلاف المنهجي الذي رفع صوته الأستاذ بعد بأنه موجود وأصبح خلافا يرتبط بتدخل المرجعية في العمل السياسي... وهذا لا يرتبط بالبحرين فقط وإنما هو جزء من طبيعة العمل السياسي منذ أيام الأئمة ولا يمكن أن يتحول إلى موضوع للمزايدات على حساب خلافات داخلية ليست في مصلحة للدين ولا للشعب".

وقال: "منهج وخط أهل البيت هو هذا المنهج المرتبط بالرؤية الفقهية الشرعية والتي يستهزأ بها البعض وهو محور حديثنا، وهو ما دفعني لكتابة هذا

الموضوع على خلفية تحرك الأستاذ عبد الوهاب لفصلها عن العمل السياسي أي فصل الدين عن السياسية ولكن بشكل فيه تفنن ، وهذا يا عزيزي ما نرفضه كل الرفض فمشاريع العلمنة ليس لها مكان في هذا المجتمع الإسلامي المتأصل.

وقال: اعتقد أن الدفاع عن الأستاذ في هذه النقطة خطيئة كبرى لأن هذا التحرك الذي يقوده الأستاذ هو خطيئة تاريخية لا يمكن السكوت عليها أو مهادنتها أو حتى التعامل معها بلطف لأنها تتعلق بنهج ورؤية ليست وليدة اليوم وليست وليدة خلاف قاصر بين فلان وفلان في فكرة سياسية أو رئاسة جمعية سياسية لا تسمن ولا تغني من جوع حتى يتم التعامل معها بهذا المستوى في الدعوة إلى فصل الدين فقط من اجل السعي لانتصار طرف على طرف في ساحة سياسية ضيقة"[1].

وواضح في هذا المنطق الافتراء والبهتان والاستخفاف بعقول البشر، وفيه تحريض صريح ومباشر على صاحب المبادرة الداعي للحوار ودعوة لاستخدام العنف ضده.

فإذا كان صاحب هذا المنطق قاصدا للافتراء والتحريض فأقول له: مت بغيظك فلن أتغير، ولن ترى مني إلا ما يسوءك دفاعا عن الدين ومصالح المستضعفين، وإنه لشرف لي أن أكون هدفا لسهام الافتراء والبهتان في ظل الإفصاح عن الحق والدفاع عن المظلومين والله هو حسبي ونعم الوكيل.

وإذا كان صاحب هذا المنطق من المؤمنين فأقول له: اتقي الله ﷻ ودقق قبل أن تتكلم في المسائل الخطيرة التي تتعلق بأوضاع المؤمنين وأحوالهم الفردية والعامة فإنك محاسب عليها يوم القيامة وأنك قد أخطأت ـ قطعا ـ فيما نسبته لي في مسألة فصل الدين عن السياسة وغيرها من المسائل وخالفت فيما نسبته لي البديهيات

---

(١) نقلاً عن شبكة الدراز الشاملة.

من رأيي ومواقفي سامحك الله ﷻ.

وسوف يأتي في جواب السؤال الرابع حقيقة الأمر في اختلاف المشاركين في اللقاء الحواري بشأن المرجعية الدينية.



السؤال (٤):

سربت بعض الصحف المحلية والمواقع الالكترونية أخبارا عن اختلاف حاد بين المتحاورين المشاركين في اللقاء الحواري للمعارضة حول المرجعية الدينية للقوى السياسية.

ما هو جوهر الاختلاف في المسألة، وما هو رأي الأستاذ عبد الوهاب فيه؟

الجواب (٤):

لا يوجد لدى المشاركين في اللقاء الحواري اختلاف حول حق القوى السياسية الإسلامية في أن تكون لها مرجعيتها الدينية، وأنا شخصيا أري: بأن وجود مرجعية دينية لدى القوى السياسية الإسلامية هو تكليف شرعي ملزم وليس مجرد اختيار لها، وهو السبيل للمحافظة على سلامة العمل الإسلامي واستقامته، وأنا ملتزم بهذا التكليف عمليا وأطرحه في خطابي منذ سبعينات القرن الماضي، أي قبل قيام الجمهورية الإسلامية بقيادة الإمام الخميني العظيم في إيران. كما لا يوجد لدى المشاركين في اللقاء الحواري اختلاف حول حق الشخصيات والمؤسسات الدينية في أن تكون لها آراؤها ومواقفها السياسية، ولم يطالب أحد القوى السياسية الإسلامية بأن تخالف الدين في شيء من مواقفها السياسية لكي تتوافق مع غيرها من

القوى السياسية المعارضة أو غير المعارضة على الساحة الوطنية. والاختلاف إنما يدور حول تنظيم العلاقة مع المرجعية الدينية في معالجة الاختلاف في المواقف السياسية بين قوى المعارضة أو بين الخطوط في القوة الواحدة، بحيث لا تضر تدخلاتها بالعمل المشترك لقوى المعارضة ووحدة كياناتها وتماسكها، كأن تدعم موقف سياسي لطرف سياسي من المعارضة أو خط داخل فصيل على حساب موقف سياسي لطرف سياسي آخر من المعارضة أو خط داخل فصيل لدواعي سياسية بحتة لا علاقة لها بحكم شرعي أو ثابت ديني.

وضرب أصحاب هذا الرأي المثالين التاليين:

المثال (١): تنافس أحمدي نجاد مع الشيخ الرفسنجاني على رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران، ولو أن مرشد الجمهورية الإسلامية تدخل وقال أن خياري هو الشيخ الرفسنجاني مثلا وعلى الشعب أن يختار لما كان لنص الدستور وآلية التصويت قيمة في العملية الانتخابية.

المثال (٢): حينما اختلف الرأي داخل الوفاق حول التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية، وتدخل سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم وقال بأن خياره هو التسجيل، فإن هذا التدخل قد كسر آلية التصويت، فلم يعد التصويت بعد تدخل سماحة الشيخ حول التسجيل أو عدم التسجيل، وإنما أن تكون مع رأي العلماء أو ضده، ولهذا اختار أصحاب الرأي الآخر الاستقالة من الجمعية وحدث الانشقاق.

ويرى أصحاب هذا الرأي: بأن تدخل المرجعيات الدينية لدعم موقف سياسي لطرف سياسي من المعارضة أو فصيل على حساب موقف سياسي لطرف سياسي آخر من المعارضة أو فصيل لدواعي سياسية بحتة، لا يقوم على أساس

فقهي أو فكري، وإنما يقوم على أساس سياسي (مصلحة سياسية) وفني إداري، ولهذا فإن الاختلاف لم يكن بين إسلاميين وعلمانيين، وإنما هو اختلاف حول قضية سياسية وإدارية بحتة لا علاقة لها البتة بالرؤية الفقهية والثوابت الإسلامية الفكرية، حيث كان مع كل فريق متدينون إلى النخاع ومؤمنون بولاية الفقيه.

واستدل أصحاب هذا الرأي على رأيهم بالتجربتين التاليتين:

التجربة (١): لآية الله العظمى السيد السيستاني في العراق حيث سؤل عما ينبغي عمله لتوحيد الصف الشيعي في العراق، فأجاب مكتبه في النجف: الاختلاف في وجهات النظر ووجود اتجاهات متعددة في الوسط الشيعي كسائر الأوساط الأخرى حالة طبيعية لا يخشى منها، والحوار الهادئ بين الأطراف المعنية هو الأسلوب الأمثل لحل الخلافات، واحترام الأقلية لرأي الأكثرية وعدم محاولة الأكثرية للسيطرة على الأقلية والتحكم بهم هو الأسلوب الذي يجب أن يراعى في العمل السياسي.

وجاء في الجواب: ينبغي أن يعرف الجميع أن سماحة السيد (دام ظله) ليس طرفا في أي نزاع يحدث هنا أو هناك، وأن رعايته الأبوية كانت ولا تزال تعم جميع العراقيين "وسؤل سماحته: لماذا يا سيدي لا نسمع صوتكم كثيرا في الأمور التي تهم العراقيين والعراق في هذه الفترة الحرجة من تاريخ الميلاد؟ فأجاب مكتبه في النجف: إن سماحة السيد (دام ظله) على الرغم من اهتمامه البالغ ومتابعته المستمرة للشأن العراقي بجميع جوانبه إلا أنه قد دأب على عدم التدخل في تفاصيل العمل السياسي وفسح المجال لمن يثق بهم الشعب العراقي من السياسيين لممارسة هذه المهمة، ويكتفي سماحته بإبداء النصح والإرشاد لمن يزوره ويلتقي به من أعضاء

مجلس الحكم والوزراء وزعماء الأحزاب وغيرهم"[1].

التجربة (٢): لحزب الله في لبنان، وهو حزب عقائدي إلى النخاع، ويؤمن بولاية الفقيه ويتبنى مرجعية ولي أمر المسلمين الإمام السيد علي الخامنئي (دام ظله) بصراحة وبدون مواربة، ومع ذلك فهو يقود المعارضة في لبنان ويشارك في أحلاف تضم المسيحيين والمسلمين (الشيعة والسنة) واليساريين والقوميين وغيرهم من الاتجاهات اللبرالية، ولم يحتج أحد منهم على مرجعية حزب الله الدينية ولم يجدوا حرجا في التحالف معه، وذلك لأن الولي الفقيه لا يتدخل في التفاصيل، وأن حزب الله يعمل وفق القواعد المهنية في العملية السياسية، ويفي بشروط الشراكة مع الآخرين، ويلتزم بما يتفق عليه مع شركائه السياسيين على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية، ولم يقل لهم في يوم من الأيام أن ما يتفق عليه معهم معلق حتى يقره الولي الفقيه.

وهذا هو ما يطالب به أصحاب هذا الرأي من أجل المحافظة على سلامة كيانات قوى المعارضة وآليات عملها المؤسسي في اتخاذ القرارات ومصلحة العمل المشترك بينها ولم يطالبوا القوى السياسية الإسلامية بالتخلي عن رؤاها الفقهية أو الفكرية أو السياسية أو التخلي عن مرجعياتها الدينية، وذلك لكي لا تصبح المرجعية الدينية جزء من موقف سياسي محدد، ومظلة للفصيل أو الخط الذي يتبنى موقفها دون غيره، فلا تكون مرجعية أو مظلة للجميع. ولكي لا تؤدي تدخلاتها المستمرة في التفاصيل للانشقاق تلو الانشقاق في قوى المعارضة حيث تكون في صف موقف واحد من بين جميع المواقف المختلفة وجزء منه مما يؤدي إلى الانقسام. ولكي لا تؤدي تدخلاتها المباشرة في التفاصيل إلى تعطيل آليات اتخاذ القرار في

(١) مجلة الحكمة. العدد: ١٣٢. ص٢٣-٢٤.

المؤسسات، وإضعاف العمل المشترك بين الحلفاء، إذ لا تجد القوى والأطراف السياسية الأخرى أية جدوى من الحوار والتفاوض مع الطرف الذي لا يستطيع أن يفي بشروط الشراكة مع الآخرين ويعلق نتائج الحوار والتفاوض على إقرار طرف ثالث، وتجد في القبول بذلك رهن لإرادتها بمرجعية غير مرجعيتها أو مرجعية لا ترتضيها لنفسها.

وقد سلط اللقاء الحواري الأضواء على هذا الموضوع من الناحية النظرية والعملية، ورغم فشل المتحاورين في الوصول إلى توافق حوله، فإنهم اتفقوا على حاجتهم لمواصلة الحوار فيه من أجل حسمه في المستقبل نظرا لأهميته وتأثيره الخطير على أوضاعهم ودورهم في الساحة الوطنية، وأرى: أنه مع نضج التجربة في المستقبل، وكون الاختلاف لا يقوم على أساس فقهي أو فكري وإنما يقوم على أساس سياسي وفني إداري، فإن توصل قوى المعارضة إلى اتفاق حول الموضوع يعتبر أمرا ممكن في المستقبل، وأرجو أن لا يتأخر ذلك كثيرا، لكي لا ننكوي أكثر بسلبيات عدم الحسم والتوافق حول هذا الموضوع المهم للغاية.



المشاركة في البرلمان

السؤال (٥):

نسمع تصريحات عديدة من الرموز والقيادات المشاركة في البرلمان والداعمة لها تصحح قرار المشاركة رغم اعترافها الصريح والواضح بأن نتائج المشاركة لا شيء.

ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على هذه التصريحات؟

الجواب (٥):

هناك نوعين من التصريحات حول هذا الموضوع،،

النوع الأول: التصريحـــات التي تقول بصحة قرار المشاركة مع اعــترافها بأن نتائج المشاركة لا شيء، لأنها ترجع النتائج إلى ضعف الأداء، ومنها التصريح الذي أطلقه سماحة السيد عبد الله الغريفي (حفظه الله تعالى) في أحد خطاباته الذي قيم فيه حصيلة المشاركة البرلمانية. ورغم أني أرى خطأ قرار المشاركة، إلا أني أرى بأن هذا التصريح منطقي في نفسه، حيث أرجع ألاشيء في حصيلة المشاركة إلى ضعف الأداء، والنتيجة المنطقية: إذا تحسن الأداء تحسنت النتائج.

ويؤخذ على بعض أصحاب هذا الرأي: أنهم يكيلون بمكيالين في تقييم قراري المشاركة والمقاطعة، حيث أنهم يرون خطأ قرار المقاطعة استنادا إلى نتائجها رغم اعترافهم بضعف أداء القائمين على تنفيذ القرار وعدم إيمان بعضهم به، ويرون في نفس الوقت صحة قرار المشاركة رغم قناعتهم بأن لا حصيلة لها، ويرجعون ذلك إلى ضعف الأداء، ولو طبقوا نفس المعيار على قرار المقاطعة لتغير منطقيا حكمهم عليها.

النوع الثاني: التصريحات التي تقول بأن نتائج المشاركة صفر أو لاشيء، وأن التغيير من الداخل غير ممكن، وقد بدأت مقولته تتآكل بحسب التجربة، وأن لا علاقة لذلك بالأداء، فالأداء قوي إن لم يكون متميزا، ومع ذلك يرى أصحاب هذه التصريحات صحة قرار المشاركة، ويرجعون ألاشيء في حصيلة المشاركة إلى عدم تعاون السلطة وقوى الموالاة، ويطالبوهما بالتعاون من أجل إقناع الجماهير بالتجربة. وقد صدرت أغلب هذه التصريحات من قبل أعضاء البرلمان أنفسهم.

وأرى: بأن هذه التصريحات غير منطقية في نفسها وغير معقولة خارجيا، لأنها تعترف صراحة بأنها غير قادرة على تحقيق أي شيء من خلال آليات عمل المؤسسة البرلمانية وتعلق نجاح التجربة على إرادة السلطة وقوى الموالاة، فهي تجعل نفسها رهينة بيد السلطة وقوى الموالاة، في الوقت الذي تصنف نفسها في دائرة قوى المعارضة. ومثلهم في ذلك كمثل فريق رياضي يخوض مباراة مصيرية مع فريق منافس له، ويغضب على الفريق الآخر ويعاتبه بشدة لأنه لم يسمح له بتسجيل أهداف في مرماه أثناء المباراة التنافسية!!

وأرى: بأن الجماهير إذا تعقلت هذين الطرحين ودققت فيهما وقارنتهما بأطروحات المقاطعة بموضوعية وواقعية، فإن حكمها على قراري المشاركة والمقاطعة وأداء الكتل وحصيلة التجربة سوف يتغير.



تصريحات

السؤال (٦):

يتساءل الكثير عن موقف الأستاذ عبد الوهاب حسين من تصريحات رئيس الوزراء لصحيفة السياسة الكويتية، حيث لم يظهر للأستاذ حتى الآن أي تعليق على تلك التصريحات رغم أنها أساءت كثيرا للنضال الوطني والمناضلين والأستاذ واحدا منهم. وقد نقل إلينا أن للأستاذ عبد الوهاب مداخلة قوية في الندوة الجماهيرية التي عقدتها المعارضة في جمعية وعد حول تلك التصريحات، فهل يمكن الحصول على نص تلك المداخلة؟

الجواب (٦):

لا يوجد نص مكتوب لتلك المداخلة، وهذا هو مضمونها القريب جدا من النص.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،،

لا أريد التصعيد في الخطاب، لأن مجرد التصعيد في الخطاب لا قيمة له، وإنما أسعى في هذه المداخلة القصيرة إلى وضع الأمور في نصابها قدر الإمكان.

وسوف أذكر ثلاث نقاط أساسية:

النقطة (١): تستمد الحكومة شرعية وجودها وشرعية عملها من إرادة الشعب، ويحق للشعب أن يختار حكومته ويغيرها، وعلى هذا الأساس ليس المطلوب من الشعب أن يثبت ولاءه للحكومة، وإنما المطلوب من الحكومة أن تثبت بأنها تعبر عن إرادة الشعب وتخدم مصالحه وإلا جاز له تغييرها.

وفي هذا البلد: بدلا من أن يقوم الشعب بتغيير حكومته بسبب تقصيرها أو فسادها، فإن الحكومة تعطي لنفسها الحق في تغيير الشعب، فتأتي بشعب جديد على هذه الأرض من خلال التجنيس بديلا عن الشعب الأصيل الذي يطالبها بحقوقه المشروعة وتفضله عليه لكي تستقوي بالشعب الجديد على الشعب الأصيل من أجل قمعه وتهميشه. وتوجد في هذه البلاد طائفة كبيرة من الشعب تشعر من خلال السياسة الطائفية للسلطة بأنها مهددة في وجودها وليس في مصالحها الحيوية فحسب، وذلك من خلال سياسة التطهير الطائفي الأدبي الشامل الذي تمارسه السلطة ضدها من خلال التجنيس والتمييز الطائفي وغير ذلك حتى شملت سياسة التطهير

تراث الطائفة الفكري والتاريخي.

النقطة (٢): أن عائلة آل خليفة تمارس الحكم منذ دخولها إلى البحرين في أغسطس ١٧٨٣ وحتى عام ١٩٧٣م على أساس الأمر الواقع، ولم تحكم على أساس الشرعية إلا بعد وضع الدستور وإقامة الحياة البرلمانية في عام ١٩٧٣م ولمدة (١٨: شهرا) فقط، ثم هدمت أساس الشرعية بحل البرلمان وتعطيل الدستور. وما قاله رئيس الوزراء في المقابلة الصحفية، بأنه رجع لأهل الحل والعقد في حل البرلمان وتعطيل الدستور، فهذا يعكس فكرا رجعيا، لأن أهل الحل والعقد ـ بحسب تعبيره ـ ليسوا آلية صحيحة لتعديل دستور البلاد أو تعطيله، وأن استخدام رئيس الوزراء لمصطلح إسلامي (أهل الحل والعقد) إنما هو للضحك على الذقون، وليس له أي محتوى إسلامي صحيح. ثم جاء ميثاق العمل الوطني ليعطي فرصة جديدة لبناء الشرعية من جديد، إلا أن حكومة آل خليفة فوتت الفرصة بالانقلاب على الميثاق وبفرضها لدستور ٢٠٠٢، فدستور ٢٠٠٢ لا يبني الشرعية لأنه من طرف واحد (دستور منحة) وهو مجرد محاولة لشرعنة الحكم المطلق وفرضه كأمر واقع، وهذا أمر يرفضه الشعب رفضا مطلقا، ويطالب بإقامة الحكم على أساس الشرعية بدلا من الحكم على أساس الأمر الواقع كما هو حاصل اليوم.

النقطة (٣): لقد مارس الشعب المطالبة بحقوقه المشروعة بأساليب سلمية وحضارية، وقابلة السلطة الحركة المطلبية السلمية للشعب بأساليب بربرية (عنف الدولة) وارتكبت ضده جرائم نكراء يندى لها الجبين. وقد أعلن رئيس الوزراء مسؤوليته عن ذلك العنف وأساء إلى النضال الوطني والمناضلين، وبهذه المناسبة أقترح على مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها الجمعيات السياسية تشكيل محكمة شعبية لمحاكمة رئيس الوزراء وحقبته السياسية ورموزها، فإذا لم تتاح لنا

فرصة محاكمته رسميًا فلنحاكمه شعبيًا.

وأختم هذه المداخلة بملاحظتين:

الملاحظة (١): ذكر رئيس الوزراء في المقابلة الصحفية وجود عناصر خارجية وراء انتفاضة الكرامة في التسعينات من القرن الماضي، وبهذه المناسبة أذكر أني في الاعتقال الأول في عام: ١٩٩٥م تحاورت مع عدد من القيادات الأمنية، وكان من محاور الحوار دور العناصر الخارجية في الانتفاضة، فقلت لهم: إني من قلب الانتفاضة وأعلم بعدم وجود عناصر خارجية في الانتفاضة كعلمي بوجودكم أمامي، ولكن لأفترض جدلا وجود عناصر خارجية، وأسألكم هذا السؤال: لو أشعلت الآن ولاعة في المكتب فهل توجد مشكلة؟

فأجابوا: لا.

فقلت: لو كان المكتب مشبعا بالغاز، وأشعلت الولاعة، فهل توجد مشكلة؟

فأجابوا: نعم.

فقلت: المشكلة إذن ليست في إشعال الولاعة وإنما في وجود الغاز. وكذلك ليست المشكلة في التحريض الخارجي ـ إن وجد ـ وإنما في الظروف التي خلقت القابلية للاستجابة له والتفاعل الشعبي معه. اذهبوا وابحثوا عن الأسباب التي أدت إلى غضب الجماهير وعدم رضاهم عن السلطة، وعالجوا تلك الأسباب من أجل حل المشكلة بدلا من أن تضيعوا الوقت والجهد في هذا الاتهام، فالذي يحل المشكلة هو معالجة أسبابها وليست الاتهامات الباطلة.

الملاحظة (٢): توجد نقطة خطيرة جدا في قول رئيس الوزراء ينبغي علينا التنبه إليها جيدا، وهي ربطه الجرائم التي ارتكبها ضد الحركة المطلبية الشعبية في

التسعينات وتبريرها ببعد إقليمي، وكأنه يبلغ المعارضة رسالة مفادها: إن عدتم عدنا وعلى نفس البعد الإقليمي في القمع وإرهاب الدولة، وهذا أمر في غاية الخطورة ينبغي علينا التنبه إليه. انتهى



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٥٢

التاريخ: ٤ / ربيع الأوّل / ١٤٢٩هـ

الموافق: ١٢ / مارس - آذار / ٢٠٠٨م

القسم الأول

أجوبة أسئلة ندوة السنابس

في حسينيّة أحمد بن خميس

التاريخ: ١٥ / صفر / ١٤٢٩هـ

الموافق: ٢٢ / فبراير ـ شباط / ٢٠٠٨م

تطبيق الشعارات

السؤال (١):

أعتقد أن عدم التطبيق للشعارات هو من الأسباب الرئيسية للوهن والضعف وتفكيك الصفوف. ما هو رأيك في ذلك؟

الجواب (١):

من جوانب الخلل في خطاب بعض الإسلاميين الفصل بين الخطاب والمواقف، فيعد بأشياء في الخطاب ثم يخالف ما وعد به في المواقف، ويقول: في السياسة الخطاب غير المواقف، وهذا في اعتقادي بخلاف المنهج الإسلامي.

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴾[1].

وهذا السلوك السياسي المخالف للمنهج الإسلامي: يؤدي بحسب تقديري إلى فقدان المصداقية، وإلى إصابة الكيان بالضعف والفشل، وتشويش الرؤية لدى الجماهير، وتعطيل الدور السياسي الفاعل للخطاب. ونحن نعلم ـ بحكم التجربة ـ أن من أسباب قوة الإمام الخميني العظيم تتنئ وحزب الله المظفر في لبنان، المصداقية التي تربط بين الخطاب والمواقف. وقد سعيت لإيضاح الرؤية الإسلامية في هذا الموضوع بالتفصيل في كتاب (قراءة في بيانات الثورة للإمام الحسين عليه السلام) فليرجع له من يطلب التفاصيل.



(١) الصف: ٢-٣.

توظيف الغطاء الشرعي

السؤال (٢):

يتم التوظيف السياسي لمسألة الغطاء الشرعي بحيث يُكشف ظهر بعض قوى المعارضة بحجة أنها لا تمتلك الغطاء الشرعي. والمعروف أنك أول من أثار هذه المسألة على الساحة الوطنية. كيف نعالج هذه المسألة؟

الجواب (٢):

لقد تحدثت شخصيا عن هذه المسألة في بعدها الخاص بي، فقلت: بأني لا أستطيع التصدي للشأن العام بدون توفر الغطاء الشرعي، لأن ذلك ليس من حقي. ولم أشهر بأحد لأنه لا يمتلك الغطاء الشرعي في عمله. وأنا أتعاون مع كافة المؤمنين العاملين بما هو متاح لي بدون أن اصطدم مع الرؤية التي احملها. وقد ذكر سماحة الشيخ حسين النجاتي: بأن الغطاء الشرعي متوفر لجميع المؤمنين العاملين من أبناء التيار في البحرين، وحذر من التوظيف السياسي لهذه المسألة بالإساءة للمؤمنين العاملين وكشف ظهورهم أمام الخصوم. وأن أحد العلماء الأجلاء قد سلمني رؤية مكتوبة حول هذه المسألة، خلاصتها: وجود إشكالات حول أطروحة عدم توفر الغطاء الشرعي، وطلب مني عدم طرح هذه المسألة في وجه تحرك المؤمنين حتى تتضح الرؤية. وقد أوضحت قبل قليل: بأن تمسكي بهذه المسألة هو في بعدها الخاص بي، ولا أثيرها في وجه أحد من المؤمنين، ولا اعتبرها مانعا لتعاوني معهم، على أن يكون التعاون في الدائرة التي لا أخالف فيها الرؤية التي أحملها فيما هو مطلوب مني القيام به.

والخلاصة: لا مجاملة في طرح المسائل الشرعية، ولكن يجب تحمل المسؤولية الدينية والأخلاقية في المحافظة على المؤمنين، وتوخي الدقة في الطرح

وعدم التذرع بالشرع للإضرار بهم، فإن ذلك بخلاف الصدق والأمانة التي يجب أن يتحلى بها المؤمنون في سلوكهم وتصرفاتهم ومواقفهم العامة والخاصة في الحياة.

❖❖❖

حول اللقاء الحواري

السؤال (٣):

لقد دعوتم إلى لقاء حواري بين قوى المعارضة (جمعيات وقوى سياسية وشخصيات مستقلة) استمر لعدة شهور حتى الآن.

(أ) هل ترون إمكانية الاتفاق على المشتركات بين قوى المعارضة؟

(ب) ما هي المشكلات أو المعوقات التي تقف في وجه اللقاء؟

(جـ) ما هو المستوى المطلوب للوحدة الإسلامية والوطنية للمعارضة والبينية في التيار؟

(د) ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه المجلس العلمائي في هذا المجال؟

الجواب (٣ - أ):

الاتفاق على المشتركات وتنسيق العمل بين قوى المعارضة في غاية الإمكان إذا خلصت النيات وحسنت الإدارة.

الجواب (٣ - ب):

هي بالدرجة الأولى سوء إدارة وعدم وضوح الرؤية وخلط المسائل لدى البعض.

الجواب (٣ - جـ):

تجنب المواجهة البينية، والتكامل في الأدوار لتحقيق الأهداف المشتركة، والحرص على خلق فعاليات مشتركة فيما يلتقي عليه الجميع، وتجنب الغيرة السياسية ونفي الآخر من أجل تحقيق أهداف شخصية أو حزبية أو غيرها.

الجواب (٣ - د):

يحظى المجلس العلمائي بمكانة متميزة، ولو توجه المجلس لجمع الشمل فإن النتائج سوف تكون عظيمة.



أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم

السؤال (٤):

لقد استحكمت أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم في البحرين، فما هو الحل في رأيك؟

الجواب (٤):

يستمد الحاكم شرعية وجوده ودوره من إرادة الشعب، ومن حق الشعب استبدال حكومته إذا خالفت إرادته أو فرطت في خدمة مصالحه وأهدافه. وإذا وجدت أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم فهي شهادة ضد الحاكم، ولا يصح للشعب

السكوت عن حقوقه في هذه الحالة، لأن النتائج (قطعا) سوف تكون وخيمة ضد مصالحه الحيوية والجوهرية.



لماذا لا نتفق؟

السؤال (٥):

لماذا يتفق الأعداء على باطلهم ولا نتفق نحن على الحق، ثم نحمل كل أخطائنا على الأعداء . أليس هذا دليل ضعف وفشل؟

الجواب (٥):

عدم الاتفاق قد يكون نتيجة لعدم وضوح الرؤية، أو لعدم الإخلاص، أو لضعف الإرادة، أو لسوء الإدارة، والصدق والإخلاص في النية يقتضيان مواجهة النفس وليس إلقاء المسؤولية على الآخرين.



كيف نعرف الحق؟

السؤال (٦):

كيف يمكن لعامة الناس معرفة الحق دون الاعتماد على مرجعية يتعرف من خلالها جوهر الحق؟

الجواب (٦):

الحصول على جوهر الحق يحتاج في بعض الأحياء إلى إمام معصوم يدل عليه، وفي هذه الحالة: تجب معرفة الإمام معرفة يقينية قبل التسليم إليه. ومعرفة

الأحكام الشرعية غير الضرورية في عصر الغيبة تكون بالرجوع إلى الفقهاء، والرجوع إلى غيرهم ـ بحسب أقوال الفقهاء ـ لا يبرئ ذمة المكلف.

وفي عصر المعصوم: لا يجوز الرجوع إلى غيره، وفي عصر الغيبة: اختلف الفقهاء، فاشترط بعضهم تقليد الأعلم، ولم يشترطه البعض الآخر.

وبخصوص مناهج العمل: فقد اختلف الفقهاء فيها، وفي هذه الحالة: ينبغي أن يتحمل المكلف المسؤولية في اختيار المنهج الذي يرى أنه الأصوب من بين مناهج الفقهاء العدول الذين تتوفر فيهم كافة الشروط.



أطروحة الوحدة

السؤال (٧):

أرى بأن أطروحة الوحدة الإسلامية خيالية بالمقارنة مع الوحدة السياسية على أساس المصلحة التي تبدوا أكثر واقعية. ما رأيك في ذلك؟

الجواب (٧):

الوحدة الإسلامية مسألة واقعية من الناحية الفكرية والعملية، وتعتبر التقوى من العوامل التي تساهم إيجابيا في تحقيقها وصمودها أكثر من الوحدة على أساس المصالح المادية ، وذلك في حال توفرت العوامل الأخرى. والعيب إنما هو في بعض المسلمين الذين تختلط لديهم الرؤية أو أنهم يقعوا تحت تأثير الحكام أو القوى الاستكبارية أو المصالح المادية، فيعيقوا الوحدة الإسلامية أو يضروا بها لتلك الأسباب التي لا علاقة لها بالدين من قريب أو بعيد.



زمان الشعوب

السؤال (٨):

يقول الإمام الخميني ﷺ أن هذا الزمان هو زمان الشعوب، وقد جسد هذه

المقولة في ثورته العظيمة.

(أ) ما هو دور الشعب في الحركة المطلبية برأيك؟

(ب) هل يمكن فصل المرجعية السياسية عن المرجعية الدينية؟

(جـ) هل أزمتنا أزمة قيادة أم أزمة قاعدة؟

الجواب (٨ - أ):

يعتبر حق الجماهير على القيادات في التعبير عن إرادتها وطموحها وتطلعاتها حق أصيل، ولا أمل يذكر لنجاح أية حركة مطلبية أو إصلاحية أو ثورية في العالم بدون الرجوع إلى الجماهير والاعتماد عليها بعد الله ﷻ.

الجواب (٨ - ب):

المرجعية العليا حق حصري للمعصوم في حال حضوره بإجماع المسلمين، وللفقيه في حال غيبته بحسب رأي جماعة من فقهاء مدرسة الخلفاء حيث اشترطوا الفقاهة في الخليفة، وجماعة من فقهاء مدرسة أهل البيت عليهم السلام وهم القائلون بولاية الفقيه، وهذا ما يحكم به العقل.

والخلاصة: لا يمكن إسلاميا فصل المرجعية الدينية عن المرجعية السياسية فهما مرتبطتان، وهذا الارتباط بين المرجعيتين محكوم بضوابط لا يصح تجاهلها.

الجواب (٨ - جـ):

في تقديري ـ وبحسب التجربة ـ أن أزمتنا هي أزمة قيادة أكثر منها أزمة قاعدة.



الحوار بين الرموز

السؤال (٩):

لا أفق لتوحيد العمل ما لم تجلس الرموز إلى طاولة الحوار.

(أ) هل بادرت جديا لإقامة حوار يقرب الرموز والأطراف السياسية في التيار إلى بعضها البعض؟

(ب) هل لك اتصالات مع الأطراف السياسية في التيار حول بعض المواقف؟

الجواب (٩ - أ):

لقد بادرت ولا زلت أحاول، وتحققت نتائج إيجابية، لكنها لا زالت دون الطموح بكثير.

الجواب (٩ - ب):

من جهتي لم اقطع الاتصال بأي طرف من الأطراف، وهناك تفاوت كبير في درجات اتصالي بالأطراف، وذلك يعود للأطراف نفسها وليس بسببي.



القسم الثاني

أسئلة مجلس الكرامة

التاريخ: ٢٨ / صفر / ١٤٢٩هـ

الموافق: : ٧ / مارس - آذار / ٢٠٠٨م

هل الدين أفيون الشعوب؟

السؤال (١):

قال ماركس: "الدين أفيون الشعوب" ما رأيك في ذلك؟

الجواب (١):

كان التوظيف السيئ للدين في أوربا العصور الوسطى هو المسؤول عن ظهور العلمانية ومثل هذه المقولة الباطلة، وإسلاميا: كنا ولا زلنا نرد على هذه المقولة الباطلة استنادا إلى النصوص الدينية القطعية الصدور والدلالة، واستنادا إلى سيرة الأنبياء والأوصياء عليهم السلام فالدين في نفسه هو السبيل إلى العدل والحرية والتقدم والازدهار في الحياة. وفي الواقع: فإن الحكومات الجائرة وبمساندة وعاظ السلاطين وضعف بعض القائمين على الدين، قد تحول الدين ـ وهو أقوى العوامل تأثيرا على الإنسان ـ إلى أفيون لتخدير الشعوب وقبولها بالأمر الواقع الظالم والمنحرف، والدليل على ذلك: تكرس الظلم والتخلف والفساد في الدول الإسلامية لقرون متعاقبة، وعجز الشعوب الإسلامية عن إزالتها رغم أنها تدين بالإسلام، وهذا عار يجب أن يغسل، والدين منه بريء.



هل تدعو للمقاومة؟

السؤال (٢):

هل يستفاد من كلام الأستاذ دعوته إلى المقاومة ورفض المسايرة بصورة مطلقة؟

الجواب (٢):

المستفاد هو: أن الأصل هوَ رفض الظلم ومقاومته، وأن أساليب المقاومة وأشكالها تخضع إلى الظروف الموضوعية، ولهذا صالح الإمام الحسن، وثار الإمام الحسين عليهما السلام.



حول فهم حركة الأئمة

السؤال (٣):

ألا ترى أن أطروحتك في فهم حركة الأئمة عليهم السلام هي أطروحة شاذة بالنظر إلى أطروحات الفقهاء، حيث نرى فقهاء كبار كالسيد الخوئي والسيد السيستاني لا ينطلقون من نفس المفهوم؟!

الجواب (٣):

يختلف الفقهاء حفظهم الله في مناهج العمل، ويجب احترام جميع الفقهاء وتقديرهم، وهذا لا يعني أن نعطل حقنا في اختيار المنهج الذي نرى أنه الأصوب من بين مناهج الفقهاء. وقد وضع الإمام الحسين عليه السلام القاعدة في الاختيار، بقوله عليه السلام: "فمن قبلني بقبول الحق فالله أولى بالحق" فقد جعل القبول بالحق سابق على القبول بالأشخاص والمناهج. وهذه هي القاعدة التي تفرضها عقيدة التوحيد (فالله أولى بالحق) فعلى كل مؤمن أن يعرف الحق ويقبل به، ثم يقبل من القيادات والأطروحات والمناهج والمواقف ما يرى بأنها تعبر عن الحق الذي يعرفه.

وقد عد القرآن الكريم عكس القاعدة، وهو (جعل القبول بالأشخاص والأطروحات والمناهج والمواقف سابق على القبول بالحق ومعيار له) على حد

قول الله تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾[1].

والعمل بالقاعدة المعكوسة: يجعل الخلاف أزليا وغير قابل للحل، ومن شأنه أن يرسخ الضلال والانحراف، ويقطع الطريق على حركة التصحيح والتطوير في تاريخ الأمم والشعوب والمجتمعات.



كيف نفهم المواقف؟

السؤال (٤):

كيف للناس العاديين أن يعرفوا أن ما يأتي به بعض العلماء من مواقف ليست نابعة من ضعف أو طمع؟

الجواب (٤):

من المشاكل الحقيقية التي تواجه المؤمنين وتنعكس آثارها السلبية الخطيرة جدا على أوضاع المسلمين، أن الفقيه بما هو فقيه، وعالم الدين بما هو عالم دين، ليس محصن ضد الوقوع في شباك الخوف والطمع. وليس كل فقيه أو عالم دين يقع في شباك الخوف أو الطمع يمتلك الشجاعة الأدبية ليقول للناس بوضوح أنه واقع في شباك الخوف أو الطمع. ومنهم من يحاول أن يبرر مواقفه المتولدة من الخوف أو الطمع دينيا ويستميت في الدفاع عنها، مما أنتج لنا أفكارا دينية وفتاوى

(١) التوبة: ٣١.

تبريرية أدت إلى تشويش الرؤية أمام المؤمنين. والحل للخروج من هذا المأزق: أن يتحمل المؤمنون المسؤولية بالرجوع إلى فطرتهم في اختيار المنهج الذي يلامس فطرتهم من بين المناهج التي يطرحها الفقهاء العظام في الساحة الإسلامية، وأن يتبعوا القيادات التي تعبر عنه بصدق وإخلاص، ويلمسوا ذلك بالحس والوجدان، وليس بالتبرير والأحكام المسبقة.

السؤال (٥):

كيف تفهم السلوك السياسي للإمام السجاد عليه السلام بعد شهادة أبيه الإمام الحسين عليه السلام؟

الجواب (٥):

الإمام السجاد عليه السلام هو أول إمام لم يولد على عهد الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وبالتالي لم تكن له في أول عهده نفس الهالة التي كانت في نفوس المسلمين للأئمة الذين سبقوه، وهم: الإمام علي، والإمام الحسن، والإمام الحسين عليهم السلام بسبب ما سمعه المسلمون من أحاديث الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم في فضلهم، ورأوا من سلوكه المتميز في تعظيمهم. ومن المشاكل التي واجهت الإمام السجاد عليه السلام أنه جاء بعد شهادة أبيه الدامية في ثورته ضد الحكم الأموي، في الوقت الذي يتطلب منه التخطيط الرباني سلوكا سياسيا آخر. وقد نجح الإمام السجاد عليه السلام في إثبات إمامته ومكانته العلمية والروحية وحظي بمنزلة عالية بين المسلمين (قضية الطواف وقصيدة الفرزدق) كما نجح من خلال السير المتوازن الدقيق في المحافظة على الحس الثوري وتنميته ورعاية الحركات الثورية للثأر من قتلة الإمام الحسين عليه السلام وفي العناية بالوجود الشيعي وتنميته، والقيام بدوره التربوي والتعليمي للمسلمين،

بدون أن يتورط في المواجهة العسكرية مع النظام الأموي.

❖❖❖

السؤال (٦):

لماذا أعطى المأمون ولاية العهد للإمام الرضا عليه السلام ولماذا قبل الإمام بها؟

الجواب (٦):

ولاية العهد للإمام الرضا عليه السلام كحدث سياسي يمكن تحليله وفهمه على ضوء قواعد اللعبة السياسية، وهذا يحتاج إلى الوقوف على مجريات الأمور على ساحة الحدث، وتوفر المعلومات الكافية عنه. وبحسب ما هو متوفر لدينا من المعلومات التاريخية، فإن إعطاء المأمون ولاية العهد للإمام الرضا عليه السلام جاء لتحقيق عدة أهداف سياسية يحتاجها المأمون العباسي لتأمين حكمه، منها:

الهدف (١): إضفاء الشرعية على حكمه في ظل الصراع بينه وبين أخيه الأمين.

الهدف (٢): كسب ود الشيعة كقوة سياسية فاعلة ونامية معارضة، والسعي لاحتوائها في الجسم الرسمي.

الهدف (٣): وضع الإمام الرضا تحت رقابة السلطة، واحتواء حركته.

وقد قبل الإمام الرضا عليه السلام ولاية العهد وفق شروط محددة، وتصرف سياسيا بما يخيب آمال المأمون في تحقيق أهدافه ـ وهذا ما تشهد به نتائج التجربة

كما نقلها لنا التاريخ ـ وهو دليل على المقاومة وليس المسايرة، مما اضطر المأمون للتخلص من الإمام الرضا عليه السلام بالسم.



حول المشاركة في البرلمان

السؤال (٧):

هل يرفض الأستاذ عبد الوهاب المشاركة السياسية في البرلمان لأنها بحسب تصنيفه من المسايرة؟

الجواب (٧):

كانت المطالبة بتفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية على رأس مطالبنا في انتفاضة الكرامة الشعبية في التسعينيات، التي قدمنا فيها كوكبة من الشهداء الأعزاء يصل عددهم إلى (٤٠: شهيدا) تقريبا، ودخل السجن أكثر من (١٥: ألف) من أبنائنا الأعزاء، بالإضافة إلى مئات المهجرين والمبعدين. فنحن لا نرفض المشاركة في نفسها، والمشاركة في البرلمان قد تقوم على أساس المعارضة السياسية للسلطة.

والرفض للتجربة القائمة: إنما هو رفض لنتائج الانقلاب على الدستور العقدي وميثاق العمل الوطني، باعتبار أن المشاركة تعني القبول بدستور المنحة غير الشرعي، وأنها تكرس الأمر الواقع، وتقبل بالسلطة المطلقة التي منحها دستور المنحة للسلطة التنفيذية، وبالتالي: **حرمان الشعب من حقه الشرعي في الشراكة السياسية الحقيقية، وتصعيب الإصلاح الحقيقي في البلاد.**



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٥٣

التاريخ: ٢٥ / جمادى الثانية / ١٤٢٩هـ

الموافق: ٣٠ / مايو - أيار / ٢٠٠٨م



أجوبة الأستاذ عبد الوهاب حسين على أسئلة ملتقى الشهداء وضحايا التعذيب

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

إشكالات حول الرموز والقيادات

السؤال (١):

يتوزع الدور القيادي (إسلاميا) في الساحة الوطنية بين الرموز العلمائية والسياسية.

(أ) برأيك كيف يتم اختيار القيادة، وما هي علاقتها بالجماهير؟

(ب) هل لدى الرموز مشروع عمل للإصلاح وآليات واضحة في الإدارة، أم نحن نعيش أزمة قيادة؟

(جـ) ألا يعتبر التعرض بالنقد للرموز إضعاف للدين والتيار؟

(د) هل دور الرموز السياسية شكلي في ظل وجود الرموز العلمائية وتصديها للقضايا العامة؟

(هـ) إلى من يرجع الجمهور والشعب في قراراتهم المصيرية: للرموز العلمائية أم السياسية؟

الجواب (١ - أ):

يتم اختيار القيادة بناء على رؤيتها ومنهجها وكفاءتها الفكرية والعملية في التعبير عن الرؤية العامة لمن يتبعها وتحقيق إرادته وخدمة أهدافه ومصالحه الحيوية في الحياة. ويقوم الأتباع بمتابعتها ومحاسبتها، فإذا مالت عن الرؤية أو المنهج أو أصبحت عاجزة عن تحقيق الأهداف وخدمة المصالح الحيوية للأتباع أو تغيرت إرادتها، فإن للأتباع كل الحق في الابتعاد عنها وتركها والبحث عن بديل لها، بل هو المطلوب بحكم العقل ومنطق الإتباع والقيادة، وبدون ذلك يكون اختيار القيادة من

الأمور العبثية التي لا قيمة لها بحكم العقل والدين والأخلاق والواقع والطموح، ويكون الإبقاء على إتباعها في حال تغيرها أو عجزها بخلاف الحكمة والعقل والمنطق والدين.

الجواب (١ - ب):

أنا لا أرى مشروعا واضحا ولا استراتيجية واضحة ولا آليات محددة في الإدارة واتخاذ القرارات المصيرية.. وكما يقول الفلاسفة: عدم الإيجاد لا يدل على عدم الوجود، فقد تكون موجودة ولكني لا أراها. إلا أنني أرى خطأ الطلب من الجماهير بأن تبني المواقف في الشأن العام والمصالح الحيوية على مجرد الثقة، كأن يقال: أنت لا تعرف ما يدور في الخفاء وخلف الكواليس، فالمواقف في الشأن العام والمصالح الحيوية تبنى على ما يعلم وما يرى، لا على ما يجهل: ما لا يعلم ولا يرى، والطلب من الجماهير بأن تبني مواقفها في الشأن العام والمصالح الحيوية على مجرد الثقة بدون أن تعلم ما يدور خلف الكواليس يدخل ـ بحسب تقديري ـ في دائرة التضليل والاستحمار.

الجواب (١ - جـ):

في بعض الحالات يكون بعض النقد للرموز إضعاف للدين والأمة يجب الحذر منه، مثال: تمثل الجمهورية الإسلامية في إيران وحزب الله في لبنان واجهات دولية للدين، ويعتبر إضعافهما إضعاف للدين والأمة قطعا، لهذا يجب الحذر من إظهار النقد المؤدي إلى إضعافهما، ويعتبر ولي أمر المسلمين الإمام السيد علي الخامنئي العنوان الأول لهما، فإضعافه هو إضعاف لهما وللدين والأمة، ولا يوجد ـ بحسب تقديري ـ رمز في الأمة الإسلامية يساويه في الأهمية في الوقت الحاضر.

وهنا تجب الإشارة إلى بعض الملاحظات المهمة، منها:

الملاحظة (١): لقد ثبت بالدليل القاطع كفاءة الجمهورية الإسلامية في إيران وحزب الله في لبنان وسلامة خطهما، ولو لا ذلك لما اكتسبا هذه الأهمية الكبيرة. ولهذا تأسف المؤمنون للاحتلال الأجنبي لأفغانستان ورفضوه وقاوموه، ولم يأسفوا لذهاب دولة طالبان وفرحوا به.

الملاحظة (٢): لقد ثبت بالدليل القاطع كفاءة ولي أمر المسلمين الإمام السيد علي الخامنئي وسلامة خطه، ولو لا ذلك لما اكتسب هذه الأهمية الكبيرة ولما استحق المنصب أصلا. ولهذا تم عزل الشيخ المنتظري من منصبه، ولو لم يعزل لتمت التضحية بالدولة من أجله وهو خلاف الحكمة والمنطق والدين.

الملاحظة (٣): إن الأهمية الكبيرة للجمهورية الإسلامية في إيران ولحزب الله في لبنان ولولي أمر المسلمين، لا تعني تعطيل النقد البناء لهم، فهو مطلوب من أجل الحقيقة والعدل، ومن أجل التصحيح والتطوير، فلا يمكن الوصول إلى الحقيقة والعدل وإلى التصحيح والتطوير بدون النقد البناء. ولهذا أعطى دستور الجمهورية الإسلامية في إيران الشعب الإيراني الحق في مراقبة ولي أمر المسلمين ومحاسبته وعزله فضلا عن غيره من المسؤولين في الجمهورية وفق آليات دستورية محددة. كما طالب الإمام الخميني العظيم الجماهير بتقويمه فيما لو مال عن الخط والمنهج.

الملاحظة (٤): إن الإتباع للقيادة القائم على الوعي والنقد هو الإتباع الذي يتناسب مع كرامة الإنسان.. أما الإتباع الأعمى: فهو يليق بالحيوانات ولكنه لا يليق بالإنسان العاقل الحر المريد.

الملاحظة (٥): إن عقيدة التوحيد التي تقوم على الحق والعدل ولا تقوم إلا بهما

تقتضي حرية التفكير والنقد لملاحقة الحق في التفكير والعدل في التطبيق والممارسة. أما قمع حرية التفكير والنقد فهو سلوك طاغوتي لأن وجود الطاغوت لا يقوم إلا على الباطل والظلم والاستبداد، وحرية التفكير والنقد تضر بوجوده قطعا، لهذا فهو يقمع هذه الحرية.. والخلاصة: كل قمع لحرية التفكير والنقد فهو سلوك طاغوتي أي كان الشخص أو الجهة التي تقف وراءه.

الجواب (١ - د):

أرى ـ بحسب تقليدي الشرعي وقناعتي الفكرية ـ أن الولاية في الشؤون العامة هي للفقيه الجامع للشرائط. وأرى ـ بحسب قناعتي الفكرية والعملية ـ الضرورة العملية والمعنوية لتواجد علماء الدين في العمل الإسلامي السياسي. إلا أن ذلك لا ينفي الحاجة الضرورية: الشرعية والعملية إلى وجود السياسيين.. فمن الناحية الشرعية: الحكم الشرعي يتعلق دائما بالموضوع، فإذا كان تشخيص الموضوع خاطئا، يكون الحكم الشرعي بحكم المعدوم. والذي يقوم بتشخيص الموضوع هم أهل الاختصاص وهم السياسيون في الشأن السياسي، وتجاهلهم يؤدي إلى عدم الاطمئنان بالحكم الشرعي المطروح.. نعم: في بعض الحالات يكون تشخيص الموضوع أيضا من اختصاص الفقيه، كأن يتوقف تحقيق بعض الأهداف السياسية على سقوط عدد من الشهداء وقتل بعض الأبرياء، فيكون ترجيح الأهم من اختصاص الفقيه. وفي جميع الحالات لا استغناء عن دور أهل الاختصاص من السياسيين لتشخيص المصلحة السياسية وإجلاء أبعاد الموقف سياسيا ـ هذا بحسب فهمي لأقوال الفقهاء ـ وأسأل الله جل جلاله أن لا أكون قد أخطأت في الفهم أو العرض.

والخلاصة: كقاعدة عامة: يمثل تجاهل الرموز العلمائية للسياسيين في

القرارات التي تتعلق بالأمور السياسية أو الاكتفاء بلون واحد منهم خطأ فكريا وشرعيا وأخلاقيا وإداريا، ينبغي تجنبه والحذر الشديد من الوقوع فيه، لأنه خلاف العقل والدين والذوق ومضر بالمصلحة العامة.

الجواب (١ - هـ):

يرجع الجمهور إلى العلماء والسياسيين مجتمعين لا منفردين.



السؤال (٢):

تصدت الرموز الإسلامية العلمائية والسياسية في التسعينات لقيادة التيار بنجاح، وقد أثقلت بالجراحات بعد الانفتاح وقل أداء بعضها وتوارى البعض الآخر عن الساحة.

(أ) هل كنا بحاجة لرموز جديدة لقيادة التيار بعد الانفتاح؟

(ب) هل كان الانتقال سلسا ووفق آلية صحيحة؟

(جـ) هل تعتقد أن رحيل سماحة الشيخ الجمري أضعف المعارضة؟

(د) ما هو السبب الرئيسي لابتعادك عن القرار السياسي؟

(هـ) ما هو تقييمك للوضع الراهن لقيادة التيار؟

الجواب (٢ - أ):

كنا بحاجة لأن تجتمع القيادات في الداخل والقيادات العائدة من الخارج

وتنظم صفوفها وتضيف إليها من تحتاج إلى وجوده معها وتتفق على آليات محددة لاتخاذ القرار، وهذا ما لم يحدث رغم المطالبة الصريحة والمتكررة به.

الجواب (٢ - ب):

لم يكن الانتقال سلسا ولا وفق آليات محددة، وإنما كان عشوائيا وبالبركة، وقد أدى ذلك إلى الإخلال بالتركيبة القيادية وإلى التفرق والتمزق والإضرار بالدور والمصلحة العامة: الوطنية وللتيار والطائفة.

الجواب (٢ - جـ):

قد ترك رحيل سماحة الشيخ الجمري ﷺ فراغا في القيادة، إلا أنه ليس العامل الرئيسي في الضعف والتفرق والفشل.

الجواب (٢ - د):

لم يكن ابتعادي مقصودا وإنما جاء كنتيجة تلقائية لعدم التنظيم وغياب الآليات لاتخاذ القرار. وقد جاهدت من أجل تصحيح الخلل والبقاء مع رفقاء الدرب ولم انجح رغم كثرة المحاولات. ولم تكن في البداية قد تبلورت خلافات منهجية وسياسية تدعو إلى الاختلاف بين المؤمنين وتفرقهم، وإنما برزت الاختلافات تدريجيا مع غياب التنظيم وعدم النزول على آليات محددة ومتوافق عليها لاتخاذ القرارات، حتى انتهى الأمر إلى وجود خلافات منهجية في الوقت الحاضر، ولو حصل التنظيم والنزول على آليات محددة لاتخاذ القرارات في أول الأمر، لما حدث التفرق والتمزق أصلا. ولم أتصدي للعمل السياسي بعد الابتعاد عن رفقاء الدرب، وذلك لأسباب عديدة: دينية وأخلاقية واجتماعية وسياسية لا يتسع المقام لشرحها الآن، ولم يكن لسبب واحد. ومحاولاتي ـ بالتعاون مع أخوة آخرين ـ

لم تتوقف عن السعي لإيجاد الحل المناسب حتى الآن، وذلك انطلاقا من المسؤولية الدينية والوطنية، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. اللهم إني أسألك أن تأخذ بيدي ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين أبدا، أن تجعل لي من أمري فرجا ومخرجا يا أرحم الراحمين.

الجواب (٢ - هـ):

لا أستطيع التقييم عن قرب الآن، إلا أني لا أجد تغيرا جوهريا قد حدث عن الحالة التي فارقتها، وأرى بأننا لا زلنا نعيش أزمة قيادة.



ما هو طريق الخلاص؟

السؤال (٣):

تشهد البحرين في هذا الأيام مسرحيات معدة من قبل النظام الخليفي تتبعها سلسلة اعتقالات وانتهاكات إلى الحقوق والحرمات والمقدسات وتليها اعتصامات أكثرها تتحول إلى مواجهات بسبب قمع النظام الخليفي في ظل غياب الرموز عما يحدث للجماهير.

(أ) هل ترى بأن التعاطي مع السلطة كان بالشكل المطلوب من قبل المعارضة؟

(ب) ما الطريق إلى الخلاص: هل هو الضغط الجماهيري عن طريق الإعتصامات والمسيرات وأشكالها بقيادة القوى السياسية الفاعلة أم هناك طرق أخرى؟

(جـ) كيف تنظر للشباب الذين يشاركون في الأنشطة المطالبة بالحقوق كالمسيرات والاعتصامات وهل توافق على مشاركة المرأة فيها؟

(د) ما رأيك في وصف هؤلاء الشباب بأن لا وجود لمسحة الإيمان على وجوههم؟

(هـ) ما هو رأيك في اعتداء قوات الشغب على النساء والأطفال؟

الجواب (٣ - أ):

لقد ساهم اختلاف المعارضة وانقسامها وسوء إدارتها للاختلاف ومخالفة بعضها أحيانا للمبادئ والقيم الثابتة في إدارة الاختلاف بكشف ظهور أخوة النضال والجماهير وتعريتهم أمام السلطة في تشجيع إرهاب الدولة وفسادها وانتهاكاتها الخطيرة لحقوق المواطنين وحرياتهم ومقدساتهم وخلق أرضية الضعف والانهزام في مواقف النخب والجماهير وهز روحهم المعنوية مما أدى إلى ضرب مقومات النجاح والنصر في عمل المعارضة ونضالها، وهذا مما يكشف بوضوح خطورة ما يحدث الآن في صفوف المعارضة وضرورة تداركه. إلا أنه رغم الضربات الموجعة التي توجهها السلطة للمعارضة والتنبيهات الصاعقة لها أحيانا، لا زال البعض في غمراتهم ساهون عن الحقيقة والصواب في الأطروحات والمواقف، بسبب عدم الرشد الديني والأخلاقي أو لنقص الخبرة وعدم الرشد السياسي والإداري أو لعدم وضوح الرؤية أو لضعف الإرادة أو للغيرة السياسية أو لغيرها مجتمعة أو متفرقة، مما يتطلب من المخلصين والشرفاء الحيطة والحذر والمراجعة وإعادة القراءة للمناهج والتوجهات والأطروحات والمواقف العامة.

الجواب (٣ - ب):

الطريق إلى الخلاص هو التوافق بين قوى المعارضة على إدارة حكيمة لوضعهم، ووضع استراتيجية واقعية وفاعلة متوافق عليها للتحرك، تأخذ بجميع الوسائل المشروعة: السياسية والجماهيرية وغيرها، وأرى بأن تعطيل دور الجماهير خطأ استراتيجي كبير. والمسيرات والاعتصامات والتجمهرات هي بعض الوسائل المشروعة المطلوبة في الحركة المطلبية المطالبة بالحقوق. وقد تحتاج القيادات السياسية والجماهير لتجاوز بعض القوانين الظالمة التي وضعتها السلطة للحد من حركة الجماهير والمعارضة والعمل على إسقاطها، وهذا حق طبيعي لها ينبع من الفطرة الإنسانية والعقل ويقره الدين وتقره المواثيق الدولية. وقد وقع بعض الأخوة الأعزاء في خطأ كبير بالتركيز على ضرورة إتباع القوانين بغض النظر عن شرعيتها وعدالتها، وهذا سلوك سياسي غير معارض، ومن شأنه أن يوقعهم وغيرهم في حرج شديد.

الجواب (٣ - جـ):

هؤلاء الشباب يقومون في الأصل بواجبهم الديني والوطني، مع ضرورة توفير التغطية الشرعية والتنظيم بمعناه الشامل لهذه الأنشطة، أي: وجود الرؤية والإستراتيجية والأهداف والإدارة لهذه الأنشطة. ودور المرأة لا يقل أهمية عن دور الرجل والمسؤولية بينهما مشتركة في المطالبة بالحقوق والاهتمام بالشأن العام.

قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ

سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[1].

وفي الحديث الشريف: "من أصبح ولم يهتم بأمور المسلمين فليس بمسلم" لا فرق في ذلك بين المرأة والرجل.

الجواب (٣ - د):

الوصف - برأيي - مخالف للحكمة والواقع وفيه ظلم صريح للمؤمنين وإضرار بهم وينبغي الاعتذار عنه وتصحيحه بالقول والعمل.

الجواب (٣ - هـ):

الاعتداء على النساء والأطفال والرضا به والسكوت عنه مخالف للشرف والغيرة: الإسلامية والعربية ومخالف للمبادئ والقيم الإنسانية، ولا يفعله إلا مرتزق ساقط أسود القلب مظلم النفس لا دين له ولا ضمير ولا يؤمن بقيم إنسانية ولا يهمه إلا فرجه وكرشه وديناره وطاعة الأسياد أعوذ بالله تعالى منه.



حول المشاركة في البرلمان

السؤال (٤):

لقد شاركت جمعية الوفاق في البرلمان بدعم كبير من المجلس العلمائي والفقهاء.

(أ) ما تقييمك إلى نتائج المشاركة حتى الآن والدعوة إلى التركيز

---

(١) التوبة: ٧١.

على الخدمات؟

(ب) هل توافق المجلس العلمائي على دعم المشاركة؟

(جـ) ما هو تقييمك لما قاله الشيخ علي سلمان: بأن قرار مشاركته كان خطأ؟

(د) هل سترجع الوفاق إلى الشارع والجماهير إذا فشلت في حل الملفات العالقة تحت قبة البرلمان؟

(هـ) هل بإمكان جمعية الوفاق وحركة حق التوحد بعد فشل حل الملفات العالقة في داخل البرلمان؟

الجواب (٤ - أ):

نتائج المشاركة كما وصفها المشاركون بحسب تعبير بعضهم صفر وبحسب تعبير البعض الآخر لا شيء. وهناك رأيان لدعاة المشاركة على ضوء هذه النتائج ينبغي الوقوف عليهما وتقييمهما.

الرأي (١): أن قرار المشاركة صحيح والأداء ضعيف.. وطبقا لهذا الرأي: إذا تحسن الأداء تحسنت النتائج.

الرأي (٢): أن الأداء متميز، والنتائج صفر بسبب تركيبة البرلمان وآليات عمله، وقرار المشاركة صحيح لدفع الضرر وتحصيل المتيسر من المكاسب.

وأرى بأن الرأي الأول: وإن كنت أخالفه لأني أرى العيب في المؤسسة وليس في الأعضاء فحسب إلا أنه منطقي في نفسه.. أما الرأي الثاني: فلا أتفق معه في تقييم الأداء، وأتفق معه في تقييم النتائج، وأرى أن القول بصحة قرار المشاركة

وفقه غير منطقي وغير مقبول سياسيا. وأرى بأن المشاركة تقوم في حقيقة الأمر على رفض المواجهة مع السلطة، وقد ثبت بالتجربة أن الخيار الصحيح من أجل الإصلاح الحقيقي والتطوير في الدولة والمجتمع هو المقاومة والممانعة.

أما بخصوص التركيز على الخدمات: فهو الخيار الصحيح في ظل البرلمان الحالي حيث لا يمكن إنجاز أي شيء مهم على الصعيد الدستوري والقانوني والسياسي. وكان رهان الأخوة في حملتهم الانتخابية على الاستجواب في ظل قناعتهم بعدم قدرتهم على تحقيق أي شيء على الصعيد الدستوري والقانوني والسياسي.. وقد ثبت ذلك بالتجربة: فلم يستطع الأخوة تقديم أي شيء بشأن التقرير المثير الكارثي وغيره.. كما ثبت بالتجربة: صدق ما سبق التأكيد عليه نظريا وهو عدم قدرتهم على إنجاز أي شيء مهم على صعيد الاستجواب بل سيستخدم ضدهم.. أما من الناحية المنهجية: فإن التركيز على الجوانب الخدمية وتضييع صناعة الإنسان وتحرير وعيه وإرادته يعتبر من الناحية المنهجية مخالف للمنهج الإسلامي. فالإسلام يهتم بالجوانب الخدمية ويربطها بكرامة الإنسان، إلا أنه لا يراها الأساس في الإصلاح والتطوير، ويرى بأن الأساس للإصلاح والتطوير إنما يقوم بالدرجة الأولى على صناعة الإنسان وتحرير وعيه وإرادته. فقد جاء الرسول الأعظم الأكرم ﷺ إلى مجتمع في غاية الفقر، ورغم اهتمامه بتطوير الجوانب الخدمية فيه إلا أنه ركز على صناعة الإنسان وتحرير وعيه وإرادته، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[1] وكانت عباءة الحمزة بن عبد المطلب في معركة أحد قصيرة، وبعد استشهاده إذا غطي بها رأسه انكشفت قدماه، وإذا غطيت بها قدماه أنكشف رأسه، ولم يكن للمسلمين ما يسترونه بها. إلا أن هؤلاء

(١) آل عمران: ١٢٣.

الفقراء نجحوا في ظل بناء إنسانيتهم وتحرير وعيهم وإرادتهم من قبل الرسول الأعظم الأكرم ﷺ في فتح فارس والروم وهما أكبر إمبراطوريتين في عصرهم، ولو ركز الرسول الأعظم الأكرم ﷺ على تطوير جانب الخدمات وأهمل صناعة الإنسان وتحرير وعيه وإرادته، لعاش المسلمون الازدهار المادي لفترة من الزمن، ولم يخرجوا في فتوحاتهم عن حدود ضيقة في الجزيرة العربية، ثم ينتهوا بعد ذلك وينتهي الدين.. وقد ثبت بالتجربة: أن المسلمين لما تجاهلوا هذه القاعدة الذهبية أو المنهج الرباني العظيم ضعفوا وقهرهم الأعداء وسيطروا عليهم وسلبوهم خيراتهم وثرواتهم ومقدراتهم، ولا سبيل لإعادة مجد الأمة الإسلامية إلا بالعودة إلى هذا المنهج العظيم الذي يعتمد على صناعة الإنسان وتحرير وعيه وإرادته من أجل تحقيق الإصلاح الحقيقي والتطوير في المجتمع والدولة. وكان هذا من الأصول التي تم اعتمادها في الدعوة إلى المقاطعة، لأن المشاركة يمكن أن تنجز بعض الخدمات للمواطنين، إلا أنها تأخر صناعة الإنسان وتحرير وعيه وإرادته، وبالتالي تؤخر الإصلاح الحقيقي والتطوير للوطن، وتطيل عمر الاستبداد والظلم والتخلف.

الجواب (٤ - ب):

ليس من الخطأ أن تكون للجمعيات السياسية الإسلامية مرجعياتها الدينية بل هو مطلوب منها قطعا. وليس من الخطأ أن يدعم المجلس العلمائي إلى المشاركة أو المقاطعة فهذا حق من حقوقه. ولكن الأخوة المؤمنين وقعوا وراء ذلك وتحت عنوانه في خطأ فادح من خلال منازلتهم للرأي السياسي المخالف لهم من قبل إخوانهم المؤمنين ومواجهته بالدين وليس بالرأي السياسي المقابل. وهذا لا يعني تعطيل حق العلماء في أن يكون لهم رأي أو موقف سياسي، ولا يعني فصل الدين عن السياسة كما يحاول البعض أن يروج له، فالمؤمنون كما هو معروف

بداهة وبالتجربة قد يختلفون في آرائهم السياسية بدون أن يضر ذلك بعقيدتهم وبالتزامهم الشرعي وبانتمائهم الديني.. والمطلوب: مواجهة الرأي السياسي بالرأي السياسي الآخر، وليس بعبارات باطلة، مثل: ضد خط العلماء وضد خط الفقهاء وفصل الدين عن السياسة وغيرها من الترهات التي هي من وحي الشيطان الرجيم. وقد ترك هذا الأسلوب الخاطئ آثارا سلبية على معنويات المؤمنين وعلى وعي الجماهير وأضر بالواقع ـ كما هو معلوم بحسب التجربة ـ وقد أسس هذا الأسلوب الخاطئ لحالة خطيرة في الساحة الوطنية ـ كما هو موجود الآن ـ تتمثل في اختلاق اختلافات فكرية ودينية غير موجودة واقعا من أجل مواجهة الرأي السياسي الآخر، وهذه حالة خطيرة لا تؤمن عواقبها في الدنيا والآخرة، وهي خلاف الرشد والأمانة الدينية والعلمية، فالاختلاق كذب وحرام، والاختلاف الفكري والديني بين المؤمنين هو الأكثر ضررا، وأصحاب الرشاد يتنازلون عن الاختلافات السياسية في سبيل معالجة الاختلافات الفكرية والدينية وتجنبها، أما من لا رشد لهم فهم يختلقون الاختلافات الفكرية والدينية لمواجهة الرأي السياسي الآخر. فالحذر الحذر أيها المؤمنون الأعزاء من مغبة هذا الظلم الظليم، فأضراره المادية والمعنوية كبيرة جدا، وعواقبه وخيمة في الدنيا والآخرة.. وبهذه المناسبة أقول: لقد نزل المجلس العلمائي بثقله وأقحمت أسماء الفقهاء والرموز والفتاوى الشرعية في الترويج للمشاركة، حيث عدم القدرة على مواجهة تيار المقاطعة بدونه ـ كما صرح أحد المعنيين الأساسيين ـ ومن أجل المشاركة تمت التضحية برفقاء الدرب!!

والسؤال: هل تستحق نتائج المشاركة ـ كما هي في الواقع وبحكم التجربة ـ كل هذا الحشد الثقيل والثمن الباهظ؟ وهل خدمت نتائج المشاركة مواقع العلماء والرموز والفقهاء وسمعتهم؟

أرجو من أخواني المؤمنين الأعزاء أن يقفوا على هذا الأمر بتمعن، ويجيبوا على الأسئلة المطروحة بصدق وأمانة وشعور عميق بالمسؤولية الدينية والوطنية.

الجواب (٤ - جـ):

يجب أن نميز بين قرار المشاركة بوجه عام وقرار مشاركة فضيلة الشيخ علي سلمان أو غيره من الأشخاص، فهما قراران مختلفان، وسوف أجيب على السؤال بنقطتين:

النقطة (١): إن تقييم فضيلة الشيخ علي سلمان وغيره لقرار مشاركته في البرلمان بالخطأ، مبني على رمزية فضيلة الشيخ من جهة ونتائج المشاركة المخيبة للآمال وآليات عمل البرلمان المهينة من جهة ثانية، فلو كانت نتائج المشاركة جيدة وآليات عمل البرلمان شريفة، لما انتهى فضيلة الشيخ وغيره إلى القول بخطأ قرار مشاركته حتى مع النظر إلى رمزيته.. والنتيجة: أن هذا البرلمان قد يصلح للصغار إلا أنه لا يصلح للكبار!!

النقطة (٢): لقد نصحت فيما سبق في ظل قرار المشاركة قيادات الصف الأول بعدم الدخول وحذرت من نتائجه، إلا أني لا انصح الآن بانسحاب فضيلة الشيخ علي سلمان من البرلمان وبقاء الكتلة، وذلك لخطورة نتائجه السلبية الكبيرة المتوقعة على الوفاق في حال حصوله، وذلك للأسباب التالية:

السبب (١): لقد تم اختصار الوفاق عمليا في الكتلة، وأن أي ضرر يلحق بالكتلة سوف يلحق بالوفاق ككل وليس بالكتلة خاصة.

السبب (٢): أن انسحاب فضيلة الشيخ علي سلمان من البرلمان وبقاء الكتلة سوف يؤدي إلى خفض التغطية العلمائية لها وإضعاف موقفها أكثر وربما تشتتها وانقسامها

وزيادة الهجمة الجماهيرية عليها، مما تنعكس آثاره السلبية على جمعية الوفاق وليس على الكتلة فحسب.

وعليه أنصح في ظل القول باستمرار المشاركة: إما بانسحاب الكتلة ككل وإعادة تنظيم الكتلة لمشاركة تكميلية، أو بقاء فضيلة الشيخ علي سلمان حتى نهاية الفصل التشريعي ثم إعادة تنظيم الكتلة للمشاركة في الفصل التشريعي الجديد.

الجواب (٤ - د):

لا يمكن للوفاق أن تعود للشارع من جديد، فبنيتها البشرية بعد التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية والمشاركة في البرلمان لا تصلح لقيادة الشارع حتى لو أرادت ذلك.

الجواب (٤ - هـ):

لكل من الوفاق وحركة حق منهج مخالف للآخر وليس من الصحيح دعوتهما للتوحد في كيان واحد وإنما للتنسيق والتكامل وحفظ حقوق الأخوة الإيمانية والوطنية. وإذا أرادت القيادة العليا للتيار إيجاد حل للوضع، فيمكنها إيجاد قيادة عامة يشارك فيها أعضاء من الطرفين وفق آليات عمل محددة إلا أنها مستقلة عنهما.



حول اللقاء الحواري

السؤال (٥):

لقد دعوتم إلى لقاء حواري بين قوى المعارضة.

(أ) ما الذي دفعك للقيام بهذه المبادرة؟

(ب) هل هناك اتفاق على الأشخاص المشاركون ولماذا لم تشارك الرموز العلمائية الكبيرة في الحوار؟

(جـ) هل تعتقد أن انسحاب جمعية الوفاق من الحوار يضعفه أو يؤدي إلى فشله؟

(د) هل الأسباب التي أدت إلى انسحاب الوفاق منطقيه من وجهة نظرك؟

(هـ) أليس من الأفضل أن يبدأ الحوار داخليا؟

(و) ما تقييمك لموقف الوفاق من العمل المشترك لقوى المعارضة؟

الجواب (٥ - أ):

المساهمة في خلق رؤية مشتركة لقوى المعارضة وتنظيم صفوفها من خلال الحوار بهدف خلق التوازن مع السلطة، إذ لا أمل في تحقيق الإصلاح الحقيقي مع استمرار الاختلال في التوازن القائم الآن بين السلطة والمعارضة وهذا ثابت بحسب السياسية وعلم الاجتماع والنصوص الدينية كما شُرح بالتفصيل في مناسبات سابقة.

الجواب (٥ - ب):

لقد كان اختيار الأشخاص للجلسة الأولى باجتهاد مني بالتشاور مع آخرين على نطاق ضيق، ثم أصبحت إضافة أشخاص أو جمعيات أخرى بقرار من الأعضاء

السابقين.. أما مشاركة الرموز العلمائية الكبيرة: فكان تقديري هو صعوبة المشاركة المباشرة لهم، ولهذا طلبت مشاركة ممثلين عنهم في الحوار، إلا أنهم رأوا الاعتذار عن ذلك لعدم مناسبته، وقد تفهمت رأيهم واحترمت اختيارهم. وبعد لقائي مع سماحة العلامة السيد عبد الله الغريفي لم يعد هناك تحفظ على الحوار في نفسه من قبلهم. أما سماحة العلامة الشيخ حسين النجاتي والعلامة الشيخ عبد الجليل المقداد فقد قدموا دعمهم للحوار رغم اعتذار الأول عن مشاركة ممثل عنه في الحوار واعتذار الثاني عن مشاركته بنفسه، وكل من يريد التفاصيل أكثر يمكنه الرجوع إليهم.

الجواب (٥ - جـ):

إن انسحاب جمعية الوفاق من الحوار يضعفه سياسيا بوصفها أكبر جمعية سياسية.. إلا أنه لا يفشله: لأن الحوار يمكن أن يستمر حتى ينتهي المتحاورون من مناقشة جميع محاوره المعدة سلفا، بدون أن يؤثر غياب الوفاق سلبيا على قدرة المتحاورين وكفاءتهم العلمية والخبراتية في بلورة الرؤية ووضع التصورات المطلوبة، ثم وضعها بين يدي من يرغب في الاستفادة العملية منها وتنفيذها ميدانيا، من الذين حضروا الحوار أو غابوا عنه، وهذا مطلب أساسي للحوار، وعليه اتخذ المتحاورون قرارين أساسيين، وهما:

القرار (١): تشكيل لجنة مساعي حميدة تعمل على إقناع الوفاق بالعودة إلى الحوار.

القرار (٢): استمرار الحوار حتى على فرض فشل لجنة المساعي الحميدة في مهمتها وانسحاب الوفاق من الحوار.

الجواب (٥ - د):

لا أرى وجاهة لانسحاب الوفاق من الحوار ولا واقعية للأسباب التي دعتها لذلك ـ بحسب رأيي ـ فالحوار حاجة ماسة لقوى المعارضة ومشاركة الوفاق فيه لها أهمية كبرى، وقد طرحت الوفاق ثلاثة أسباب لانسحابها، وهي:

السبب (١): آلية اتخاذ القرارات على ضوء اختلال التوازن في التمثيل: وكان المتحاورون ـ بمن فيهم الوفاق ـ قد اتفقوا على آلية محايدة لا عبرة فيها بعدد الأصوات، فالتصويت يعتمد فقط في الجوانب الإجرائية التي تتعلق بتسيير أمور الحوار، مثل: الوقت والمكان وغيره. أما المضامين فتتخذ القرارات فيها بالتوافق وفي حال عدم التوافق على المضمون يلجأ إلى التوافق على المخرج.

السبب (٢): اتخاذ اللقاء الحواري قرارات سياسية تخل بسيادة الجمعيات: وكان المتحاورون قد اتفقوا على عدم صلاحية اللقاء الحواري لاتخاذ قرارات ميدانية، مثل: المسيرات والاعتصامات والدعوة للمشاركة أو المقاطعة للانتخابات، وكان هذا في غاية الوضوح لدى المتحاورين ماعدا الوفاق التي لا تشاركها أية جمعية سياسية أخرى من المشاركين في اللقاء فهمها للأمر.. أما إصدار البيانات: فليس من صميم أعمال اللقاء، وكان للوفاق تحفظ عليه ثم تنازلت عمليا عنه بدعوة ممثلها جواد فيروز لإصدار بيان عن اللقاء الحواري بمناسبة زيارة الرئيس الأمريكي للبحرين، وقد صدر البيان بالفعل وشاركت الوفاق في التوقيع عليه، ثم تراجعت الوفاق عن موقفها هذا وقرر المتحاورون أن تصدر البيانات بأسماء الموافقين عليها وليس باسم اللقاء الحواري، وقد وافقت الوفاق على ذلك ثم تحفظت، ومع ذلك لا يوجد إصرار لدى المتحاورين على صدور البيانات عن اللقاء الحواري، فالبيانات ليست من صميم عمل اللقاء.

السبب (٣): أن صفة اللقاء حوارية ولا يصح أن يصدر عنه أن شيء من شأنه أن يؤثر في أوضاع المعارضة: هذا هو الطرح الوفاقي الوحيد الذي اعترض عليه جميع المتحاورين الآخرين لأنه مخالف لبديهيات ما جاءوا من أجله إلى اللقاء الحواري وهو بلورة رؤية مشتركة لقوى المعارضة وتنظيم صفوفها، وقد طُرح ذلك بوضوح تام في كلمة الافتتاح التي ألقاها عبد الوهاب حسين في الجلسة الافتتاحية في مأتم آل إسماعيل بقرية النويدرات، وعبرت عنه المحاور الثلاثة الرئيسية للحوار التي أقرها جميع المشاركين ومنهم جمعية الوفاق، والمحاور هي:

- إدارة الاختلاف.
- الثوابت الوطنية والأهداف الإستراتيجية للمعارضة.
- تنظيم صفوف المعارضة.

وأن جميع ما قلته هنا مثبت في محاضر الجلسات والبيانات الخبرية الصادرة عن لجنة المتابعة الخاصة باللقاء الحواري، وقد ثبتتها لجنة المساعي الحميدة في لائحة داخلية مكتوبة بعثت بها إلى جمعية الوفاق في مساعيها رفعا لكل لبس في الفهم، ونحن بانتظار رد الوفاق.

الجواب (٥ - هـ):

يعتبر الحوار الداخلي للتيار في غاية الأهمية، وقد بُذلت مساعي حثيثة من أجله إلا أنها لم تصل إلى نتيجة إيجابية حاسمة حتى ساعة انطلاق حوار قوى المعارضة. وبما أن الحاجة إلى الحوار بين قوى المعارضة حاجة وطنية ماسة، وهو لا يتوقف مضمونا وشكلا على انطلاق الحوار الداخلي للتيار (ملاحظة: أرى بأن السائل انطلق في سؤاله من انتماء الداعي للحوار وليس من الساحة الوطنية ككل)

وبما أنه لا تعارض بين حوار قوى المعارضة والحوارات الثنائية التي يمكن أن تجري بين بعض أطرافها، فمن الممكن أن ينطلق الحوار بين قوى المعارضة وفي نفس الوقت ينطلق حوار داخلي للتيار وحوارات ثنائية أخرى بين قوى المعارضة الأخرى، فقد دعوت للحوار بين قوى المعارضة، وحصلت الاستجابة وانطلق الحوار فعلا وحقق تقدما ملموسا، والإعاقات التي حدثت للحوار لا علاقة لها بغياب الحوار الداخلي للتيار.. وفي نفس الوقت: رعيت بنفسي حوارا بين حركة حق وجمعية الوفاق ووُقعت ورقة تفاهم بينهما على الاستمرار في الحوار، وأُضف توقيعي إلى توقيعهما بوصفي راعيا للحوار.

وقد طرح خياران أمام الطرفين للاستمرار في الحوار:

الخيار (١): أن تستمر رعايتي للحوار بينهما.

الخيار (٢): أن يتحملا هما مسؤولية ذلك.

وقد اختارا هما الخيار الثاني، وتوقف الحوار بينهما أو استمراره الآن راجع إليهما.

الجواب (٥ - و):

الوفاق تؤمن نظريا بالعمل المشترك، ولكن التجارب أثبتت بأنها لا تتصرف بشكل صحيح في هذا المجال.



السؤال (٦):

ذكرت في مقابلة سابقة لك مع موقع كرزكان بأن الأخوة في حركة

حق كانوا يتمنون أن تترأس الحركة، وقلت بأنك رأيت المصلحة في عدم انضمامك إلى الحركة.

(أ) ما الذي يحملك على عدم الانضمام للحركة رغم انك تميل أليها وتدعم أنشطتها.

(ب) يرى البعض بأن خروجك والأستاذ حسن مشيمع والدكتور سعيد الشهابي والدكتور عبد الجليل السنكيس من جمعية الوفاق قد أسهم في ضعف المعارضة وأنشئ حالة من التشتت في القاعدة الجماهيرية.. فما هو رأيك في هذا الأمر؟

(ج) قيل أن سبب عدم دخولك في حركة حق هو افتقارها للغطاء الشرعي، وقد تعرض الأستاذ حسن مشيمع كثيراً إلى مراعاة الضوابط الشرعية والاتصال الدائم بالمرجعية الدينية، وتعرض آية الله الشيخ حسين نجاتي وسماحة العلامة الشيخ عبد الجليل المقداد (حفظهما الله) إلى عدم سلب الغطاء الشرعي عن الفصائل العاملة في الساحة الوطنية.. فبأي شيء تجيب؟

(د) هل لك أن تقول لنا كلمة في رفيق دربك الأستاذ حسن مشيمع.

الجواب (٦ - أ):

لقد دخلت في حوار واف مع الأخوة المؤمنين الأعضاء في حركة حق قبل الإعلان عنها وانتهيت معهم إلى هذه النتيجة، وهي: عدم انضمامي إلى الحركة على أن أقدم إليها ما يسعني تقديمه من الدعم والمساندة. وأنا على صلة تشاوريه مع

الأمانة العامة للحركة، وأقدم للحركة ما استطيع من الدعم والمساندة.

الجواب (٦ - ب):

هذا صحيح ولكنه ضروري، وقد شرحت الموقف بالتفصيل في مناسبات سابقة.

الجواب (٦ - جـ):

كل مؤمن يعمل بتكليفه الشرعي الذي يراه، وأنا لا أرى عمليا وجود فوارق جوهرية بين القوى السياسية العاملة في التيار فيما يتعلق بالغطاء الشرعي، وهذا ما أكده سماحة العلامة الشيخ حسين النجاتي وسماحة العلامة الشيخ عبد الجليل المقداد (حفظهما الله) وهما أعلم مني بهذه المسألة.

الجواب (٦ - د):

فضيلة الأستاذ حسن مشيمع ـ كما عرفته بالتجربة ـ رجل مؤمن مجاهد في سبيل الله ﷻ صبور شجاع، يبتغي مرضاة الله ﷻ وهو في غاية الحرص على دينه ووطنه وعلى مصالح المؤمنين والمواطنين. أسأل الله جل جلاله له الحفظ والتسديد والتوفيق والنجاح في تحقيق طموحاته الدينية والوطنية وحسن العاقبة والسعادة الأبدية في الآخرة.



هل هو تبدُّل في المفاهيم والقيم؟

السؤال (٧):

نجد أن ثورية الشعب قد قُتلت، وأن روحه الحركية قد ماتت، وثمة

ترويج لثقافة مساعدة على تثبيط الهمم وقتل الشعور بالمسؤولية المطلوبة باسم الدين الحنيف وسيرة الأئمة المعصومين عليهم السلام.

(أ) ما مسببات هذي الحقيقة المؤلمة التي فرضت على الشعب؟

(ب) هل تعتقد أن هناك تبدل في المفاهيم والقيم ناتج عن ممارسة غير مبدائية في الجانب السياسي لاتخاذ موقف سياسية معينة ؟

(جـ) بأي شيء تنصح في مواجهة الاستدلال بسيرة الأئمة عليهم السلام لإثبات شرعية مسايرة الظالمين والقبول بالأمر الواقع؟

الجواب (٧ - أ):

للانقسام بين المؤمنين وقوى المعارضة وضعف الإرادة السياسية ومنهج التبرير النصيب الأوفر.. وبهذه المناسبة: احذر المؤمنين من سوء عاقبة تحويل الدين إلى مخدر للمظلومين وسببا لاستمرار الظلم والقهر والاستبداد والفساد والتخلف في الأمة والوطن، فإن نتائجه سوف تكون خطيرة على الدين نفسه، فقد ثار الناس على الدين في أوربا في العصور الوسطى لما قام القائمون عليه باسمه بتخدير الناس وتبرير الظلم والاستبداد، ولم تتحرر أوربا وتتطور إلا بالثورة على ذلك الدين المزيف المخالف للعقل والفطرة، فيجب على كافة المؤمنين الحرص على حقيقة الدين النورانية والدفاع عنها، وجعل الدين كما هو في الحقيقة سندا فكريا وروحيا إلى العلم والحرية والفضيلة والعدل والمساواة والتقدم والازدهار في الحياة.

الجواب (٧ - ب):

نعم أعتقد ذلك استنادا إلى تحكم منهج التبرير وغياب منهج التكليف، وقد

شرحت بالتفصيل المقصود من هذين المنهجين في مناسبات سابقة.

الجواب (٧ - جـ):

لا يمكن إثبات شرعية مسايرة الظالمين من خلال منهج أهل البيت عليهم السلام ومواجهة الاستدلال بسيرة الأئمة عليهم السلام لإثبات شرعية مسايرة الظالمين والقبول بالأمر الواقع يكون بالرجوع إلى المنهج النقدي ومناهج المقاومة لدى الفقهاء العظام، مثل: الإمام الخميني العظيم والسيد محمد باقر الصدر والسيد محمد صادق الصدر (قدس سرهم الشريف) وغيرهم.



سبب الاختلاف بين الرموز

السؤال (٨):

نسمع كثيراً عن وجود اختلافات بين الرموز والقيادات الدينية والسياسية في التيار.

(أ) هل هناك سياسة استبداد واستفراد بالرأي يمارسه المتصدون لصناعة القرار تحت ذريعة الأهلية والأعلمية؟

(ب) لماذا لم يدخل سماحة آية الله الشيخ حسين نجاتي إلى المجلس العلمائي ولماذا خرج سماحة العلامة الشيخ عبد الجليل المقداد منه؟

(جـ) هل يمكن القول بأن المعارضة البحرانية ضعيفة وليس بمقدورها أن تحقق أي أنجاز؟

(د) هل تعتقد أن مجتمعنا يفتقد لثقافة الاختلاف ولا يؤمن بالتعددية وأن التمزق والتشرذم بين قوى المعارضة هو نتيجة طبيعية لذلك؟

(هـ) لماذا نرى منكم بعض المصطلحات التفريقية والتي لا تخدم إلا أعدائنا، مثل: مصطلح المسايرة .

(و) ما هو موقفك من الذين يسقطون العلماء الأجلاء والرموز الوطنية؟

الجواب (٨ - أ):

لا أستبعد وجود ذلك.

الجواب (٨ - ب):

يمكن الرجوع إلى المذكورين وسؤالهم عن الأسباب التي دعتهم إلى ذلك.

الجواب (٨ - جـ):

المعارضة في البحرين تعاني من ضعف الإرادة وسوء الإدارة لوضعها، وقد انتهى بها الأمر إلى ما هي عليه الآن من التشتت والضعف وفقدان الوزن أمام تحديات السلطة وتجبرها.

الجواب (٨ - د):

لا زالت روح البداوة هي المسيطرة عمليا على مجتمعاتنا العربية وهي ضحية للسياسات الطاغوتية المستبدة التي تحكمت فيها في التاريخ الطويل، وقد

فشلت شريحة من المثقفين في الثورة على هذا التراث الطاغوتي المستبد فوقعت تحت سطوته وهيمنته وجبروته، ووقعت شريحة أخرى تحت تأثير الحضارة الغربية وفشلت في تحرير المجتمعات العربية من هذه السطوة بسبب غربتها عن العقيدة الدينية المهيمنة على هذه المجمعات. والسبيل الوحيد لتحرير هذه الشعوب من سطوة هذه الثقافة الطاغوتية هو الرجوع إلى الدين المحمدي الأصيل، الذي يدعو إلى العلم والحرية والعدل والفضيلة ويسعى لتحرير العالم وإقامة دولة العدل الإلهي العالمية، ويرفض الجهل والتخلف والظلم والاستبداد والاستعباد والرذيلة، ويرفض تبرير ظلم الظالمين وتخدير المظلومين والمستضعفين في الأرض، وهذا من مقتضيات عقيدة التوحيد العظيمة.

الجواب (٨ - هـ):

هذه مصطلحات علمية يمكن مناقشتها والرد عليها علميا ولا علاقة لها بالتفريق، ودعوا التفريق إنما هي نتيجة لإسقاط المصطلحات المذكورة على بعض الأشخاص أو الجهات.. والخلاصة: أن المشكلة تنتهي إما بإثبات خطأ هذه المصطلحات من الناحية العلمية، وإما بإثبات عدم انطباقها على الأشخاص أو الجهات المعنية. أما إذا كانت المصطلحات صحيحة في نفسه، وأنها تنطبق على سلوك بعض الأشخاص أو الجهات وهناك من يرفض إطلاقها عليهم، فهذه مشكلتهم وليست مشكلتي أو مشكلة المصطلحات، ورفضهم هذا ليس في محاله لأنه تحكم بغير حاكم وهو من الاستبداد الذي يؤدي إلى التخلف والظلم في المجتمعات وهو مرفوض قطعا.

الجواب (٨ - و):

التسقيط للشرفاء مرفوض سواء كانوا رموزا علمائية أو سياسية أو أناسا

عاديين. إلا أن البعض يصنف النقد في دائرة التسقيط وهذه مشكلة حقيقية تصل إلى درجة الكارثة، نظرا لأهمية النقد في العقيدة على مستوى تحصيل الحقيقة وفي الواقع على مستوى تحقيق الإصلاح والتطوير وتحقيق العدالة الاجتماعية، فلا يمكن الوصول إلى الحقيقة بدون حرية التفكير والنقد، ولا يمكن تحقيق الإصلاح والتطوير والعدالة الاجتماعية بدون حرية التفكير والنقد.. وقلت فيما سبق: أن حرية التفكير والنقد من مقتضيات عقيدة التوحيد، وأن قمع حرية التفكير والنقد هو سلوك طاغوتي مهما كان الشخص أو الجهة التي تقف وراءه.



هدف اللقاء

السؤال (٩):

ما هو رأيكم في اللقاء الذي جمع بين الأستاذ حسن المشيمع الأمين العام لحركة حق والدكتور سعيد الشهابي الأمين العام لحركة أحرار البحرين مع الملك في لندن؟

الجواب (٩):

قد يكون اللقاء من أجل تحقيق أهداف سياسية مؤقتة تتمثل في أمرين أحدهما داخلي والآخر خارجي، وهما:

الأمر (١) الخارجي: حاجة الملك في مخاطبة مضيفيه الأوربيين في زيارته التي تم فيها اللقاء لإثبات انفتاح النظام على جميع المواطنين بمن فيهم قوى المعارضة.

الأمر (٢) الداخلي: احتواء العريضة الداعية لتنحية رئيس الوزراء.

وقد تكون الدعوة إلى الحوار التي تمت في اللقاء أكثر جدية، ولها من الناحية الموضوعية دواعي خارجية وداخلية، وهي:

أولا ـ الدواعي الخارجية: وتتمثل بصورة رئيسية في أمرين:

الأمر (١) توقع المواجهة العسكرية بين أمريكا والجمهورية الإسلامية في إيران: والمتوقع أن تكون حرب مدمرة بكل المقاييس، وسوف تترك آثارها السلبية بالتأكيد على الأنظمة السياسية في المنطقة، وهنا تبرز حاجة النظام وأمريكا للقاء قوى المعارضة من أجل تأمين مستقبل النظام ومستقبل المصالح الأجنبية: الأمريكية والأوربية، واللقاء خطوة في هذا الطريق.

الأمر (٢) مواجهة خطر التمدد الإيراني: فأمريكا والدول العربية تشتكي من خطر التمدد الإيراني في المنطقة على أجندتها، فهي ترى في سوريا اختراقا إيرانيا للنظام العربي، وترى في حزب الله امتدادا إيرانيا في لبنان، وفي حركتي: حماس والجهاد الإسلامي امتدادا إيرانيا في فلسطين، وفي التيار الصدري وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق امتدادا إيرانيا في العراق، ولديها كل الخشية من اختراق إيراني للدول الخليجية، وهي تسعى لتأمين المنطقة من هذا الاختراق، ولقاء المعارضة خطوة في هذا الطريق.

ثانيا ـ الدواعي الداخلية: وتتمثل بصورة رئيسية في الأمور التالية:

الأمر (١): إنقاذ مشروع الملك: فقد أدركت السلطة الانهيار التام لمشروع الملك، حيث عاد الوضع لما كان عليه قبل المشروع، وهناك مؤشرات تدل على توقع حدوث الأسوأ، وهنا تبرز الحاجة لضخ دماء جديدة من أجل إنقاذ المشروع، ولقاء المعارضة خطوة في هذا الطريق.

الأمر (٢): الاستفادة من المعارضة في صراع الأجنحة في السلطة، حيث ضيع الملك وولي العهد هذه الفرصة في بداية المشروع، والآن أدركوا أهميتها فعادوا إليها للاستفادة منها في هذا المجال.

الأمر (٣): يدرك الجميع تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، وفشل الأساليب القمعية في احتواء الحالة، ويريد المسؤول الجديد لجهاز الأمن / الدبلوماسي السابق الشيخ خليفة بن عبد الله تجريب أسلوب جديد من خلال الحوار مع المعارضة.

وعلى فرض الجدية في طلب الحوار: فإن سقف التوقعات ـ بحسب تقديري ـ سوف يبقى منخفضا جدا، وتوجه السلطة كما يقرأ من خلال المؤشرات على الساحة الوطنية هو التركيز على الخدمات بهدف إرضاء الناس وحصار قوى المعارضة اجتماعيا، ثم وضع بهارات سياسية قليلة فوق الخدمات من أجل إرضاء قوى المعارضة وحفظ ماء وجهها.

وحتى على فرض انخفاض سقف التوقعات: فإني أنصح قوى المعارضة بعدم رفض الدخول في الحوار لكي لا تحجها السلطة برفض الحوار، وأنصحها بالذهاب إلى الحوار بفريق محاور بتشكيلة وطنية وليست طائفية، وإلقاء الحجة على السلطة من خلال الحوار نفسه.



تقييم

السؤال (١٠):

لقد أمضى رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ما يقارب

الأربعة عقود في السلطة.

(أ) ما هو تقييمك لهذه الحالة؟

(ب) ما هو موقفك من بقائه لأكثر من ٣٧ على رأس هذه السلطة؟

(جـ) ما هو موقفك من التداول السلمي للسلطة.

الجواب (١٠ - أ):

هذه الحالة تدل على تعاطي القائمين على السلطة بمنطق الحق الأصيل الموروث في السلطة وليس بمنطق الدولة، ولهذا هم يتصرفون في مقدرات البلاد بغير حسيب أو رقيب ويرفضون الشراكة السياسية والمحاسبة البرلمانية وغيرها من مقومات الدولة الحديثة.

الجواب (١٠ - ب):

أرفضه بمنطق حق المواطن، وأطالب بتداول السلطة في ظل دستور يضعه الشعب بنفسه، وأطالب بمحاسبة رئيس الوزراء على الجرائم التي ارتكبها طوال بقائه في الحكم واعترف بها صراحة في المقابلة الصحفية الشهيرة مع جريدة السياسة الكويتية.

الجواب (١٠ - جـ):

حق أصيل للمواطنين في ظل الدولة الحديثة، يفرضه العقل وكرامة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية.



السؤال (١١):

تثار الكثير من الأقاويل حول السلوك السياسي للأستاذ عبد الوهاب حسين.

(أ) هل يسعى الأستاذ عبد الوهاب لفرض رأيه على العلماء ويدعوهم للسير خلفه؟

(ب) هل يقبل الأستاذ عبد الوهاب النقد السياسي من الجمهور أو السادة العلماء أو الرموز؟

(جـ) هل صحيح أن الشيخ حسين نجاتي فرض عليك التصدي للشأن السياسي؟

(د) لقد خاطبت الجماهير في ندوة سترة الغفيرة بالقول: إن المطالبة بالحقوق لا تحتاج لغطاء شرعي لأن لا شرعية تقول لك قف ولا تطالب بحقك.

إذا لماذا لا تنزل إلى الشارع وتساهم إخوانك في اتخاذ القرار، فالشعب بأمس الحاجة إليك في ظل الظروف العصيبة والقهر والألم واليأس والإحباط والغضب الذي يعيشه شعب البحرين؟

(هـ) ألم يكن أنسحبك من الوفاق خطأ: لماذا لم تبقى لتغيير من الداخل سواء في قرار الوفاق أو في سياستها أو في منهاجها؟

(و) كيف تقرأ تصريح الشيخ علي سلمان باستعداده لاستقبالك والأستاذ حسن مشيمع في المؤتمر العام للوفاق؟

الجواب (١١ - أ):

يعلم الأخوة الأعزاء بأني رفضت تفرد أصحاب المبادرة بتسيير الأمور بعد عودة السادة العلماء من الخارج، ودعوت إلى نقل المسؤولية من أصحاب المبادرة إلى السادة العلماء مع تنظيم الحالة القيادة ووضع آليات محددة لاتخاذ القرارات، وقد عارض غيري هذا التوجه وأصر على بقاء المسؤولية في أيدي أصحاب المبادرة.

وعند تأسيس جمعية الوفاق كان هناك رأيان:

الرأي (١): يدعو إلى أن تنفرد الوفاق بالقرار.

الرأي (٢): يرى بأن الوفاق أحد مؤسسات التيار، وأنها تخضع لقيادة التيار وتوجهاته، وكنت وقتها الوحيد الذي يحمل هذا الرأي، ولهذا أقسمت بأن لا أدخل الوفاق استنادا إلى الرأي الأول، ولما أصر أصحاب السماحة: الشيخ عيسى أحمد قاسم والسيد عبد الله الغريفي على دخولي الوفاق في مرحلة التأسيس، كتبت ورقة تبين خطورة الرأي الأول على التيار، وسلمت الورقة إلى أصحاب السماحة العلماء إبراء للذمة.

وبعد تأسيس الوفاق: كان في مقدوري أن أكون على رأسها ولم أفعل خلافا لكل التوقعات.

أيها الأحبة الأعزاء: إني أضع هذه الحقائق وهي فيض من غيض أمام الرأي العام واترك لهم الحكم، وأنا أعلم بأن هناك من يروج لمقولة سعيي لفرض رأيي على السادة العلماء وهو يعلم بهذه الحقائق وغيرها، ربما لأني أرفض التبعية العمياء، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

الجواب (١١ - ب):

عودوا إلى الوجدان تجدون الجواب.

الجواب (١١ - جـ):

سماحة العلامة الشيخ النجاتي يرى: بأن تصدى عبد الوهاب حسين للشأن السياسي فرض عين عليه، وقد أخبرني وأخبر غيري بهذا الرأي مرات عديدة.

الجواب (١١ - د):

أرى من الناحية الفكرية أصالة المطالبة بالحقوق ورفض الظلم ومواجهة الظالمين، ولم أقل بأن التصدي لا يحتاج إلى غطاء شرعي، بل هو خلاف المعروف من رأيي التعبدي والفكري.

الجواب (١١ - هـ):

بعد التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية تحدد بما لا يقبل التغيير خط الوفاق وسقف عملها، وهما خلاف القناعات الضرورية التي أحملها.

الجواب (١١ - و):

التصريح صحفي، وإذا وجهت دعوة رسمية فلا مانع لدي من حضور المؤتمر العام للوفاق كما أفعل مع غيرها من الجمعيات السياسية.. أما القول: بأن علي أن أطرح رأيي حول المشاركة وقانون الجمعيات وعلى الجمعية العمومية أن تقرر، فلم يعهد في الأعراف السياسية للأحزاب أن تكون كلمة لأحد الضيوف في مؤتمرها العام أساسا لاتخاذ قرارات مصيرية.. وقبولي بهذا العرض: ظلم للحقيقة وللمصلحة العامة، حيث لا تأثير في الميزان لكلمة مدتها نصف ساعة أو أكثر في

مقابل تثقيف مستمر متعدد المصادر والمستويات، فالعرض بحسب تقديري لمجرد الاستهلاك الإعلامي.

أيها الأحبة الأعزاء،،

أكتفي بهذا المقدار،،

وأستغفر الله الكريم الرحيم لي ولكم،،

وأعتذر إليكم عن كل خطأ أو تقصير،،

واستودعكم الله الحافظ القادر من كل سوء،،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

فهرس الموضوعات[1]

﴿ الألف ﴾

(١) الفهرس يشمل الجزأين، فإذا كان رقم الصفحة بدون قوسين فهو موضوع مدرج في الجزء الأوّل، أمّا الرقم الذي بين قوسين فهو موجود في نفس هذا الجزء.

﴿ الباء ﴾

﴿ التاء ﴾

﴿ الثاء ﴾

﴿ الجيم ﴾

﴿ الحاء ﴾

﴿ الخاء ﴾

﴿ الدال ﴾

﴿ الراء ﴾

﴿ السين ﴾

﴿ الشين ﴾

﴿ الصاد ﴾

﴿ الطاء ﴾

﴿ العين ﴾

﴿ الغين ﴾

﴿ الفاء ﴾

﴿ القاف ﴾

﴿ الكاف ﴾

﴿ اللام ﴾

﴿ الميم ﴾

﴿ النون ﴾

﴿ الهاء ﴾

﴿ الواو ﴾

الفهرس